سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

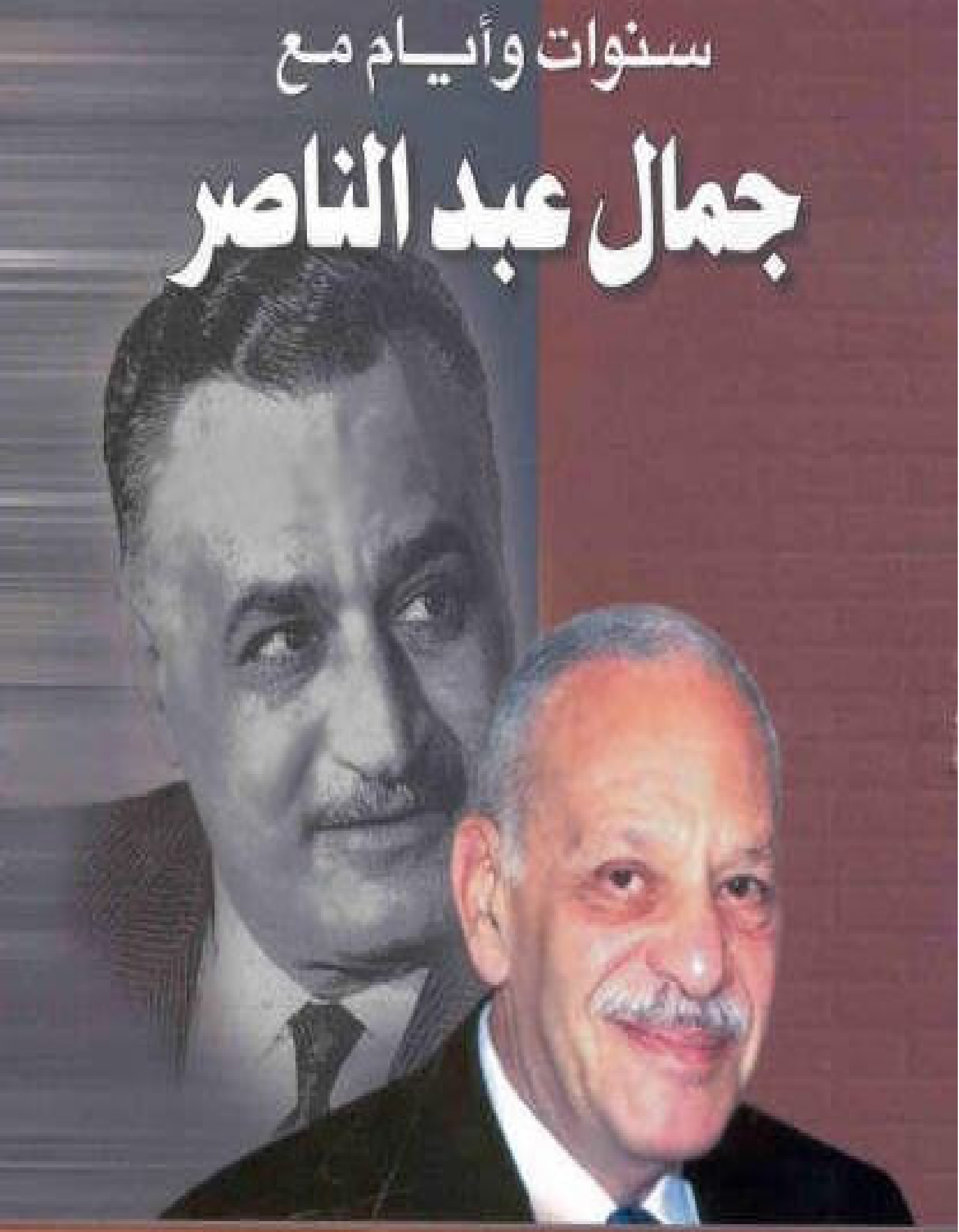

شهادة سامي شرف

الكتاب الأول

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الأولى

للرئيس جمال عبدالناصر

* من الجذور والطفولة والشباب المبكر الى الحياة العامة فالشيخوخة *

كلمة لا بدّ منها إرضاء لضمير ووفاءً لرجل

وأستأذنك عزيزي القارئ أن أبدأ من الفيلا رقم 12 شارع "كومانوس" الصومال حالياً بمصر الجديدة الساعة الثالثة من صباح يوم 21 ابريل/ نيسان 1929 بدأت أصرخ معلناً بدء حياتي.

ومن المفارقات والمصادفات الغريبة أن المقر الانتخابي الذي أدلي فيه بصوتي في الانتخابات والاستفتاءات طبقاً لبطاقتي الانتخابية ورقم قيدي 225 حرف "ع" قسم مصر الجديدة، أقول إن مقر إدلائي بصوتي هو الفيلا نفسها، بل والغرفة نفسها التي وُلدت فيها، حيث أصبحت البناية الآن عبارة عن مدرسة حكومية. كانت الفيلا التي وُلدت فيها لجدّي لوالدتي محمد زكي صالح (بك) مدير محافظ الآن بني سويف. وكان والدي في هذا الوقت مفتشاً لصحة بندر الجيزة وهو الدكتور عبدالعزيز محمد شرف الذي كان قد عاد قبل عامين من المملكة المتحدة حاملاً شهادة الدكتوراه في الجراحة العامة من كلية الطب في ادنبرة. وقام والدي بتسجيل شهادة ميلادي في مكتب صحة الجيزة يوم 26 ابريل/ نيسان، 1929 ولكن بتاريخ الميلاد الصحيح وفي الصفحة 23 جزء 17/- بالطلب، 2185 سجلت تحت رقم 572.

وترجع أصول عائلتي والدي ووالدتي إلى قبائل عربية استقرت في مديرية (محافظة البحيرة) مركز شبراخيت وإيتاي البارود، وهما مركزان متجاوران. وتعود أصول عائلة والدي كما عُرف عنها وكما قال لنا الأجداد والمعمرون، إنها عائلة الشاعر المنتسبة للشاعر حسان بن ثابت شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام، وتعود عائلة والدتي إلى قبيلة الصوالح التي هاجرت من الأراضي الحجازية إلى المغرب ومنها إلى مصر حيث استقرّت في إقليم البحيرة، ولكن جدتي لوالدتي كانت من عائلة النواوي وجدها كان الإمام الأكبر الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر.

والدتي المرحومة السيدة روحية محمد زكي صالح الثانية من بين أخوات سبع غيرها وشقيقين توفوا كلهم فيما عدا اثنتين منهما.

كانت الوالدة من أوليات من انضممن للتعليم في المدرسة السنية في العقد الأول من القرن العشرين، وحصلت على شهادة الابتدائية ثم الكفاءة تعادل منتصف التعليم الثانوي الآن مع فارق كبير في مستوى التحصيل العلمي حيث كن يتلقين مواد ولغات تفوق التعليم الجامعي الآن.

كانت أماً ومدرسة فعلاً في كل شيء، تسهر الليالي تستذكر معنا دروسنا حتى المرحلة الثانوية، وأتقنت خلال هذه الفترة اللغة الفرنسية إلى جانب الإنجليزية التي كانت تجيدها أصلاً. كانت تصادقنا، كل حسب مواصفاته وميوله، وبثت فينا روح الانتماء والترابط العائلي.

كان لدينا في البيت بيانو أجادت العزف عليه، سواء سماعي أو على النوتة، وعزفت جميع الألحان العربية والأجنبية الكلاسيكية، وشجعتني على تعلم أصول العزف على البيانو والهارمونيكا التي ما زلت أعزفها حتى الآن.

أما أخواتي البنات، فإلى جانب الاهتمام بتعليمهن في مدارس الراهبات الفرنسية عندما كنا في الأقاليم، ثم الليسيه الفرنسية في مصر الجديدة عندما استقرينا فيها سنة 1945، ووصلت شقيقتنا الكبرى رحمها الله إلى تدريس اللغة الفرنسية في كلية البنات في جامعة عين شمس، وعملت في الوقت نفسه مترجمة في وكالة الأنباء الفرنسية ثم وكالة أنباء الشرق الأوسط.

الوالدة كانت تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وفي الوقت نفسه كانت تحترم قواعد وتقاليد الأسرة المصرية. وكما شاركت في تظاهرات 1919، فقد شجعتنا جميعاً على المشاركة السياسية في أمور بلدنا. كما كانت اجتماعية بشوشة حتى في غضبها، وحرصت على توطيد العلاقات مع زوجات المسؤولين والشخصيات العامة في كل العواصم التي عشنا فيها، خصوصاً زوجات الأطباء زملاء الوالد، واستمرت هذه العلاقات حتى آخر يوم في حياتها، وبالذات مع زوجات الدكاترة: صالح ثابت، وعبدالعزيز محمد، وعلي عبدالعال الذي كان والده سكرتيراً لجدي وعلي زين العابدين أول مدير للقصر العيني، وكورنيليوس بقطر، وغيرهم.

أذكر أنه عندما كنا في الأقاليم، كانت تقيم يوماً للاستقبال يبدأ من الخامسة حتى الثامنة أو التاسعة مساء، تستقبل فيه زوجات مدير المديرية ومفتش الري ورئيس المحكمة ورئيس النيابة ومدير التعليم والطبيب الشرعي والحكمدار مدير الأمن ونظار الابتدائي والثانوي ومأموري الأقسام وناظرات مدارس البنات الابتدائية والثانوية، كن يقمن بنشاط اجتماعي ويقمن معارض لإنتاجهن اليدوي، مثل شغل الإبرة والكانافاة والصور واللوحات.. إلخ، وكانت الحصيلة التبرّع بالدخل إلى الجمعيات الخيرية أو المستشفيات العامة. كانت الوالدة تشجعنا على القراءة ليس فقط باللغة العربية ولكن بالفرنسية والإنجليزية ومن هنا فقد كانت إجادتنا كلنا للغات منذ الصغر، بل إن شقيقيّ السفيرين أجادا لغات البلاد التي مثلا مصر فيها. فرنسا، تركيا، السويد، الاتحاد السوفييتي، الصين، باكستان.

كان بيت الدكتور عبدالعزيز شرف، من دون مبالغة، هو بيت العائلة الكبير.. كل العائلة كانت تلجأ للوالدة في مشكلاتها العامة والخاصة.

لم تدع زيارة تفوتها وأنا أطوف في سجون السادات، وكانت تقول لي في كل زيارة وبصوت عالٍ في حضور الضباط الحراس: "يا بني القوالب نامت والأنصاص قامت!".. وكانت آخر زيارة لي وهي مصابة باشتباه في ذبحة صدرية قبل وفاتها بأيام، كما أصرّت ليلة الوفاة على الاتصال بي تليفونياً في معتقل المسجونين في القصر العيني لتقول لي: يا سامي اقرأ لي الفاتحة وانت بتصلي.. ثم أغلقت التليفون.

وفي يوم 28 مارس/ آذار 1981 جاء محمد سامي شرف إلى السجن ليبلغني برحيل الوالدة، وأنه تتم محاولات واتصالات لحضوري تشييع الجنازة. وفعلاً اتصل بي تليفونياً اللواء رشيد وكيل المباحث العامة وقدم لي العزاء وأبلغني أنه قد تقرّر حضوري تشييع الجنازة وتقبل العزاء. وعدت في المساء إلى سجن القصر العيني. وبالمناسبة فقد دار حديث بيني وبين الضابط الذي رافقني أهم ما دار فيه قوله: "مش كفاية يا فندم بقى، بقى لك في السجن عشر سنين، مش كانت تبقى مناسبة لها أثرها لو أفرجوا عنك اليوم مثلاً؟ هو انتم عملتم إيه؟ ده القتلة والمجرمين وتجار المخدرات بيُحكم عليهم بخمس سنين ويُفرج عنهم بعد نصف المدة!" فقلت له: يا صديقي كله بأمر الله.

رحم الله الوالدة رحمة واسعة وأسكنها فسيح جناته. انتقل والدي بعد ذلك مفتشاً لصحة مديرية (محافظة) بني سويف، وانتقلت العائلة معه حيث التحق إخوتي سميحة (1922) في مدرسة الراهبات وعمر (1925) والذي أصبح سفيراً فيما بعد، وعزالدين (1927) الذي أصبح مساعداً لوزير الخارجية فيما بعد، ألحقا بالمدارس الابتدائية الأميرية. وفي سن الرابعة أدخلت كتّاب الشيخ مسعود في بني سويف، حيث تسلمت جزء "عمّ" وبدأ الشيخ مسعود في تحفيظنا القرآن الكريم، وكان أخواي عمر وعزالدين قد سبقاني في الالتحاق بهذا الكتّاب أيضاً. ولا أنسى أبداً منظر "الفلكة" التي كان يمدنا عليها ليضربنا على أرجلنا عندما كنا لا نحفظ كما ينبغي أو عندما نخطئ في التلاوة الصحيحة، ولم يكن يفرق في هذا بين ابن المدير أو ابن الغفير.. كما لم يكد ينتهي العام الدراسي إلا وكنت أحفظ وما زلت والحمد لله جزء "عمّ".

وفي العام الدراسي 34/ 1935 التحقت بمدرسة مصر الجديدة الابتدائية، حيث كان والدي قد انتقل للعمل مفتش صحة مديرية القليوبية واختار لنا السكن في مصر الجديدة وكان عليه أن يتوجه في الصباح الباكر إلى بنها ليعود في المساء. وكان سكننا في عمارة جديدة من عمارات شركة مصر الجديدة في شارع شريف باشا الذي

كان يقيم هو شخصياً أي شريف باشا وكان أحد اللواءات في الجيش، في فيلا في أول الشارع، وفي هذا المنزل انضمت للأسرة الصغيرة أختي سلوى سنة 1935 وأخي طارق في ديسمبر ،1936 وقد ختم حياته ككبير للمترجمين العرب في منظمة الأمم المتحدة في جنيف.

وأذكر أنه كان يقيم في الدور الأول أحد الكونستبلات الإنجليز من الذين كانوا يعملون في البوليس المصري في ذلك الوقت، وكان بيننا عمر وعزالدين وأنا وبينه مشاحنات لأننا كنا نلقي على موتوسيكله القاذورات، كما كنا نقوم بغرس المسامير في الاسفلت لتخرق عجلاته، كان يشتكي للوالد الذي كان يغمز لنا بعينيه بمعنى أن يقول لنا: استمروا في ما تقومون به ولا تسألوا فيه! وكان يشاركنا في هذه العملية محمد عبدالرحمن نصير زميلنا في المدرسة وأحد الضباط الأحرار فيما بعد وشقيقه سيد نصير.

في مدرسة مصر الجديدة الابتدائية كانت تعتبر من مدارس أبناء الذوات في القاهرة، فقد كانت تضم أبناء ذوالفقار باشا والد الملكة فريدة الذي كان يقيم في قصره أمام مبنى المدرسة، وأحفاد الفريق عزيز المصري باشا وأبناء شريف باشا، وأبناء شرارة باشا، وأحفاد لطفي السيد باشا، وأبناء النقراشي باشا، وعبدالحميد بدوي وشاكر باشا وأحمد باشا حسنين وخلوصي باشا.. إلخ، وكان ناظر المدرسة إسماعيل (بك) توفيق كان بك رسمي كما كان المدرسون من أبرز رجال التعليم في مصر. كان مدرس اللغة الإنجليزية المستر "دولبي" حيث كنا نتلقى دروس اللغة الإنجليزية اعتباراً من السنة الأولى الابتدائية.

وفي العام الدراسي 1937/ 1938 انتقل الوالد إلى منصب مفتش صحة مديرية المنيا واصطحبنا معه حيث استأجر شقة كبيرة عبارة عن سبع حجرات في أحدث عمارة في شارع "ابن خصيب" وهي تعلو بنك قليني، وكان صادق بك قليني أحد كبار تجار القطن في صعيد مصر وكان يدير هذا البنك ليرعى مصالح الفلاحين في مقابل ما كان يقوم به المرابون اليهود والمتمصرين من إذلال للفلاحين.

وفي مدرسة المنيا الابتدائية وكان ناظرها عبدالعزيز (بك) لطفي كانت الدراسة تتبع نظام اليوم الكامل سبع حصص في اليوم خمس منها مرحلة أولى ثم فسحة لمدة ساعتين، نتناول فيها طعام الغداء الذي تقدمه المدرسة. ومن المفارقات الظريفة التي أذكرها عن مدرسة المنيا الابتدائية أن مدرس اللغة العربية كان يُدعى الأستاذ طنطاوي وكان يقوم برحلة سنوية صيفية على المركب إلى اليونان وعندما يعود في أول العام الدراسي كان يحكي لنا نوادره ومشاهداته هناك، كما كان يلقننا بعض الكلمات اليونانية التي يلتقطها مثل: كليميرا تي بو تاه أفكار إستوه ثغابوه.. وهكذا.

انضممت في هذه المدرسة إلى فريق الموسيقا الذي كان يتولاه الأستاذ السيد البدوي مدرس الرسم والأشغال اليدوية، وبدأت أتعلم العزف على آلة البيانو التي استمريت في العزف عليها حتى منتصف الأربعينات، واضطررت لتركها لظروف عائلية مادية خاصة، وكذلك آلة الهارمونيكا التي أتقنتها وأجيد العزف عليها حتى اليوم وكانت بالمناسبة تسليتنا في فترة سجون السادات. وكان مدرسونا في هذه المرحلة الأساتذة الأفاضل محمد الوليلي وحنا عبدالمسيح للرياضة ووديع أبسخرون للغة الإنجليزية والشيخ عبدالرحيم محمد للغة العربية. ولعل من أبرز الزملاء في هذه المدرسة محمد إبراهيم دكروري ود. جمال القشيري.

في عام ،1940 وبعد أن حصلت على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من مدرسة المنيا الابتدائية وكانت على مستوى القطر المصري كله التحقت بمدرسة المنيا الثانوية التي كان يتولى نظارتها أحمد بك حلمي محمد، وكان يقوم بعمل فصول للتقوية في مادة الرياضيات التي كان متخصصاً فيها وكان يقوم هو شخصياً بالتدريس والشرح لنا، وكان مدرسو الإنجليزية والفرنسية أساتذة إنجليز وفرنسيين أذكر منهم: جيوم، ولولو، وبراون. وكان جيوم يمتطي دراجة في حضوره ومغادرته للمدرسة، وفي منتصف العام الدراسي نُقل ناظر المدرسة وعُين بدلاً منه السيد يوسف (عديل الرئيس جمال عبدالناصر فيما بعد الذي سيرد الكلام عنه بالتفصيل في فصل سكرتارية الرئيس للمعلومات).

طيلة فترة إقامتنا في المنيا، استأجرنا أيضاً إحدى فيلات شركة مصر الجديدة في القاهرة، وكانت تقع على ناصية شارعي البارون (15 شارع نزيه خليفة الآن) وإسماعيل (بغداد الآن)، وأذكر أن إيجارها كان سبعة جنيهات في الشهر، وقد أصبحت هذه الفيلا الآن مدرسة للبنات الراهبات، وكان جدي لوالدتي مستأجراً الفيلا المقابلة لها وعلى الجانب الآخر من شريط المترو والمجاورة لفيلا الملكة فريدة.

انتقل الوالد بعد ذلك ليُعين مفتش صحة مديرية الدقهلية، وبالتالي انتقلنا معه إلى المنصورة الثانوية. واستأجر لنا الوالد شقة في عمارة في حي توريل على البحر الصغير ملك الحاج خليل خليل القصيفي أحد كبار المقاولين في كل من الدقهلية ودمياط وبورسعيد وكانت تجاور حديقة البلدية ومنزل مدير المديرية ومستعمرة الري في الدقهلية وبالمناسبة كانت مستعمرات الري في مصر تُعتبر من أرقى الأماكن التي يمكن أن يتخيّلها الإنسان من حيث النظام والنظافة والناحية الجمالية، وفي حدائقها البديعة التي لم تكن تختلف في المنصورة عنها في المنيا أو في بني سويف أو في بنها أو القناطر الخيرية، وكان تخطيط حي توريل مشابهاً إلى حد كبير تخطيط مصر الجديدة من حيث الشوارع المتقاطعة مع بعضها بعضاً بشكل منتظم طولياً وعرضياً، وكل منزل كانت فيه حديقة، كما كانت تتدفق في البحر الصغير المياه النظيفة التي ترى قاعه من خلالها. وكان يقيم في هذا الحي كبار الموظفين ومجموعة من الأعيان وكبار المهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين. ويحد الحي من الناحية الشمالية نهر النيل العظيم الذي كان يتسع بشكل ملحوظ في مقابل مدينة المنصورة، وكانت تزين كورنيشه مؤسسات مدنية وحكومية تمتاز بالأناقة والجمال، منها على سبيل المثال منزل مدير المديرية ومستعمرة وتفتيش الري ثم مكتبة المنصورة الحكومية الأنيقة العامرة أبداً ودوماً بالكتب وقاعة المطالعة، ثم مجموعة من الكازينوهات والسينمات ومنها سينما عدن الشهيرة، ودار البلدية ومحلات راندوبولو للحلوى والقهوة، ثم قصر الشناوي باشا، فحديقة شجرة الدر وإلى جوارها مدارس المنصورة ومستشفياتها، ثم المدرسة الثانوية والصنائع والرشاد والمستشفى الأميري، فالحميات، أما المدرسة الابتدائية فقد كانت تقع في حي المختلط في وسط المدينة، وبجوار ميدان محطة السكك الحديدية.

في مدرسة المنصورة الثانوية كان ناظرنا للمرة الثانية أحمد حلمي محمد بك، وكان يقوم بالتدريس فيها مجموعة من أعظم رجال التعليم في ذلك الوقت. وكانت المنصورة الثانوية هي المدرسة الثانوية لثلاث مديريات هي: الدقهلية والشرقية ودمياط، فكانت تزخر بأعداد كبيرة من أبناء هذه المحافظات الثلاث من عائلات العلايلي ونيازي وأبو سمرة والجمال وعبدالهادي "المليجي" واللوزي والبدراوي عاشور وسراج الدين وغيرها من العائلات المعروفة.

وبهذه المناسبة فقد كنت طيلة دراستي في المدارس الابتدائية والثانوية طالباً متوسط التحصيل وإن تفوقت في اللغات والجغرافيا والتاريخ، وانضممت إلى فريق الموسيقا وفريق الكشافة الذي كان يتولاه الزميل إسماعيل صبري حمدي، وآخر عهدي به كان في منتصف الستينات حيث كان يقوم بالتدريس في إحدى المدارس الليبية. وقد قمنا بمعسكرات عدة ورحلات سيراً على الأقدام منها إلى المحلة الكبرى وأخرى إلى دمياط وثالثة إلى طنطا، هذا بخلاف معسكرات المبيت في الهايك (خيمة صغيرة) ليلة أو ليلتين لاستكشاف منطقة جديدة في محافظة الدقهلية كبحيرة المنزلة مثلاً وعمل دراسة ميدانية عنها.

كان يزاملني في مدرسة المنصورة الثانوية ومن أبرز الطلبة فيها في هذه الفترة: محمد فايق وزير الإعلام فيما بعد الذي زاملني في فصل واحد ودكّة واحدة طيلة السنوات الأربع وحتى مرحلة الثقافة العامة، والذي زاملني في المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية وفي زنزانة مجاورة في سجون السادات ومن زملائي أيضاً محمد المصري مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشؤون العربية فيما بعد وأحد الضباط الأحرار في سلاح المدفعية وشقيقه السعدي حامد المصري أحد الضباط الأحرار في سلاح المدفعية فيما بعد، ونعمان العلايلي المحاسب القانوني المعروف ورئيس مجلس إدارة نادي السيارات فيما بعد، ومحيي الدين سلامة الخولي أحد الضباط الأحرار في سلاح المدفعية وزول من أذاع بيان قيام ثورة يوليو 1952 قبل أن يصل البكباشي أنور السادات إلى مبنى الإذاعة، وخالد حسونة رئيس محكمة استئناف القاهرة فيما بعد، ومحمود عباس عبدالهادي أحد الضباط الأحرار والسفير فيما بعد، ونصر وفاروق العزيزي اللذين أصبحا ضابطين فيما بعد، وفتحي قنديل من الضباط الأحرار والسفير فيما بعد وشقيقه محمد قنديل المحامي وحسني قنديل، وجمال حماد المهندس الذي أصبح وكيل وزارة الأشغال، وشقيقه محيي الدين حماد الدكتور ونائب رئيس شركة مصر للطيران ومدير مستشفى وزارة الكهرباء فيما بعد، والإخوان فايز وفاروق التاودي، وكانا أوائل المدرسة بجدارة، وعبداللطيف الطرشوبي، وأنيس منصور وعوض الدحة ومحمود البرهمتوشي زعيم المدرسة وكانوا يسبقونا بسنتين دراسيتين. وآخرين لم تسعفني الذاكرة في حصرهم.. وأرجو أن يعذرني كل عزيز زاملني في هذه المرحلة لم أذكر اسمه.

وأذكر أن أنيس منصور كان يصل إلى المدرسة ومعه مجموعة من الطلبة من أبناء العاملين في دائرة عمر طوسون باشا في دميرة، مستقلين سيارة نصف نقل سوداء ماركة فورد 1929 وكانت عبارة عن كابينة للسائق وباقي السيارة مكشوفة تغطيه "تندة" من قماش الخيام ومثبت على أرضيتها مقاعد خشبية متقابلة، ثم تعود السيارة نفسها عقب انتهاء اليوم الدراسي لإعادتهم إلى دميرة.

كانت المنصورة الثانوية تُعتبر من أهم معامل تفريخ رجال مصر المستقبل وما زالت حتى الآن.

كانت مدرستا المنصورة الثانوية والصنائع الثانوية متجاورتين، وكانتا تنضمان مع بعضهما بعضاً عند قيام التظاهرات في المناسبات الوطنية، مما كان يشكل قوة ضاغطة فعالة لتشكيل الرأي العام الطلابي في تلك المرحلة، وكان أبرز تيارين سياسيين في ذلك الوقت هما الوفد والإخوان المسلمين.

وبالمناسبة، فقد كان الأستاذ أحمد حمامة مراقب مدرسة الصنائع يقيم في عمارة في مقابل المدرسة مباشرة، كما شاهدنا نحن طلبة مدارس المنصورة في تلك المرحلة صعود نجم السيدة فاتن حمامة عندما اختارها الفنان محمد عبدالوهاب للتمثيل أمامه في أفلامه، وكان شقيقاها منير ومظهر زملاء لنا في المنصورة الثانوية، وتخرّج منير في كلية البوليس فيما بعد.

وبعد أن حصلت على شهادة الثقافة العامة من مدرسة المنصورة الثانوية نُقل الوالد إلى القاهرة، حيث عُين وكيلاً مساعداً لوزارة الصحة، وطبعاً عدنا إلى مصر الجديدة التي لم نفارقها طيلة إقامتنا في الأقاليم، حيث كان لنا هناك باستمرار فيلا سكنية نمضي فيها شهور الإجازة الصيفية، إلا أن الوالد استأجر شقة جديدة كانت تقع في شارع "فارسكور" العمارة رقم 5.

والتحقت بمدرسة مصر الجديدة الثانوية ودخلت فصلاً دراسياً يشمل عشرين طالباً فقط، كانوا يُعتبرون زبدة طلبة المدرسة، وكانوا يسمّونه فصل المتميزين، وفعلاً فقد تخرّج من طلبة هذا الفصل أطباء وقضاة ومحامون ودبلوماسيون وضباط ومهندسون أذكر منهم الزملاء: د. ممدوح حفني، ود. عبدالخالق ترزاكي، ود. محمد مأمون دياب، ود. مدحت رضا، والمستشار سمير مشرقي وكيل مجلس الدولة فيما بعد ود. كمال جبريال، وحسن حافظ رئيس الهيئة المصرية للتأمين فيما بعد وعبدالحليم بدوي، وأيوب شرارة، وحسن عبدالصمد كامل، ومصطفى حمدي، وعصمت رضا السفراء المعروفين. وكان الزميل مصطفى حمدي أحد الخبراء الأوائل في علم الإدارة، وأسهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة تحت إشراف زكريا محيي الدين عام 1953/ 1954، وقد أشرت إلى هذا الموضوع تفصيلاً في فصل سكرتارية الرئيس للمعلومات.

بداية العمل السياسي لأول مرة في حياتي أمارس النشاط السياسي أثناء الدراسة في مدرسة مصر الجديدة الثانوية، حيث شاركت في التظاهرات التي قامت سنة 1946، وكان يقود التظاهرات الزميل مجدي الدين محمد الذي انقطعت الصلة به بالتحاقي بالكلية الحربية. ولأول مرة كذلك أساق إلى أحد أقسام البوليس، قسم مصر الجديدة، حيث نبّه علينا مأمور القسم الصاغ حسن خالد بترك السياسة وعدم القيام بالتظاهرات وتجنب الالتقاء برؤساء الأحزاب في ذلك الوقت، ولقد كنا تقابلنا مع علي ماهر باشا في مقر حزبه "حزب مصر" في شارع سليمان باشا وتناقشنا معه في قضايا الوطن، كما نصحنا مأمور القسم أن نلتفت لدروسنا أحسن، ولما تكرّر اشتراكي في التظاهرات لم ينقذني من تحويلي إلى النيابة العامة سوى معاون البوليس في قسم مصر الجديدة اليوزباشي حسن كامل الذي كان يدرب أخي عزالدين الطالب في كلية البوليس في ذلك الوقت أثناء الإجازة الصيفية وكان معجباً بنشاطه. وأذكر أنه وعد مأمور القسم أن يتولى هو إقناعي بترك السياسة، فأخذني إلى مكتبه حيث حثّني على عدم الاندفاع، وفي الوقت نفسه شجعني على ضرورة الاحتفاظ بالإحساس بالوطن وبقضاياه والتمسك بها. وبمضي الزمن توطدت العلاقة بين حسن كامل وبيني حتى استشهد حسن كامل بعد ذلك في سنة 1969 وهو محافظ للبحر الأحمر عندما أصرّ على الحضور إلى القاهرة لاستكمال تجهيزات محافظته ضد العدو "الإسرائيلي" وتصادف أن كانت عملية الهجوم "الإسرائيلي" على الزعفرانة في اليوم نفسه، وقصفت سيارته واستشهد وهو فيها، وقد كلفني الرئيس جمال عبدالناصر بأن أنوب عنه في مواساة أسرته وتقديم واجب العزاء والتقدير لشخصه.

وبعد حصولي على شهادة إتمام الدراسة الثانوية من مصر الجديدة الثانوية القسم العلمي بنسبة تقارب من ال 60% أبدى لي والدي رغبته في أن يلتحق أحد أبنائه بكلية الطب ليكمل مسيرته، وذلك بعد أن التحق عمر بكلية الحقوق وعزالدين بكلية البوليس.

ولما كانت العلاقة بيني وبين والدي دون باقي إخوتي لها طابع خاص جداً، وكان دائماً يصرّ على أن أصاحبه في أثناء الإجازة الصيفية في مروره على مكاتب الصحة، عند قيامه بعمليات تشريح جثة أحد القتلى في جرائم القتل باعتباره الطبيب الشرعي، فلم أرد أن أخالف أو أعارض رغبته وقبلت بالرغم من أنني في تلك الفترة كنت قد بدأت أفكر في اختيار الطريق الذي يحدد مستقبلي وكنت أميل إلى الناحية العسكرية حيث كنت من المتابعين لتطورات الحرب العالمية الثانية تفصيلاً. أقول إنني لم أستطع أن أعارض رغبة الوالد صراحة، ومن

باب الذوق قلت له: ليس لديّ مانع على أساس التجربة، فأخذني من يدي فوراً إلى كلية الطب حيث كان العميد الدكتور علي إبراهيم باشا وقال له: يا باشا أنا عايز ابني سامي يكمل مشواري، وطلب استثنائي من المجموع باعتباري ابن طبيب فوافق الباشا وقال له: "روح ادفع المصروفات يا عبدالعزيز".

كانت المصروفات نحو خمسة وأربعين جنيهاً في السنة الدراسية غير ثمن الكتب، ولم يكن مع الوالد هذه المصروفات، فاتجهنا إلى شارع عدلي في وسط البلد حيث عمارة بحري. وطلعنا إلى الدور الأول وكان يحوي شققاً مفتوحة وكل حجرة يجلس فيها مرابي يهودي، وكان الوالد معتاداً أن يستلف من أحدهم، ولما طلب منه مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً قال له مسيو حنانيا: يا دكتور عبدالعزيز العشرين يتردوا أربعين يوم الخميس، ولما كنا يوم الاثنين فقد كانت نسبة الربا 100% في ثلاثة أيام! ثرت وفار دمي في عروقي عندما شاهدت لأول مرة في حياتي شخص ما يلوي ذراع والدي، وقررت شيئاً في نفسي لم أبح به للوالد في ذلك الوقت، ولكني قلت له: يا والدي ما نجرب الكلية الأول وإذا عجبتني نبقى ندفع المصروفات. فوافق الوالد على مضض، ونزلنا وقد قررت تنفيذ ما جال بخاطري وهو: الانخراط في السلك العسكري مهما كان الثمن.

وبالفعل دخلت كلية الطب لمدة يومين اثنين، وقلت للوالد: إنني آسف جداً لن أستطيع أن أكمل الدراسة. وسامحني يا أبي. ولما كانت العلاقة بيننا قوية جداً ولم يسبق أن رفض لي طلباً، فقد وافقني وقدمت أوراقي لكلية التجارة في جامعة القاهرة انتظاراً لموعد التقديم للكلية الحربية الذي عندما أعلن عنه تقدمت بأوراقي إليها. وتشاء الأقدار أن أصاب يوم الكشف الطبي بالتيفوئيد فلم أستطع الالتحاق بهذه الدفعة وكان هذا من حظي الكبير ومن بركة دعاء الوالدين، فقد كانت هي دفعة 1948، دفعة شمس بدران التي تعرضت لها تفصيلاً في فصل آخر من هذه المذكرات. وأكملت العام الدراسي في كلية التجارة في جامعة القاهرة، وكانت من أمتع السنوات الدراسية في حياتي، حيث انتقلت من مرحلة حياتية وشبابية إلى مرحلة رجولة مبكرة واختلاط جديد في مجتمع جديد.

كانت مجموعة مصر الجديدة تتكوّن من نحو ثمانية عشر طالباً، وكنّا نتوجه سوياً إلى الكلية، وكنّا في كثير من الأحيان نستقل عربة كارو من ميدان الجيزة نتوجه بها إلى بوابة الجامعة. كان عدد الطالبات في دفعتنا لا يزيد على عدد أصابع اليدين، وكنّ يجلسن في الصف الأول من المدرج، وكانت مجموعة مصر الجديدة تتولى حراستهن حيث كنّ كلهنّ قاهريات، ولذلك فقد كان أغلبنا يجلس في الصفوف الأولى مما سبب لنا مشكلة مع أحد المعيدين في ذلك الوقت، الأستاذ الدكتور أحمد أبو اسماعيل حيث كان له لازمة أرجو أن يسامحني لذكرها. فقد كان ينطق كلمة ثم يسكت ليقول: "هيه" ثم يكمل باقي الجملة وهكذا. ولم نكن قد نضجنا بما فيه الكفاية ونتيجة لشقاوة الشباب فقد كان بعضنا وأنا من بينهم عندما يدخل المحاضرة ويبدأ الكلام أن نقول "هيه". وكان الرجل يسكت إلى أن كان امتحان آخر السنة وكان هو أحد المراقبين علينا وأخذ يمرّ علينا واحداً بعد الآخر، وهو طبعاً حافظ شكلنا واحدا واحدا، ويقف أمام أحدنا ويسأله "هيه"؟ فيقول له: "هيه"، فيقوم بوضع علامة على ورقة الإجابة، وهكذا سقطنا كلنا في مادته.

وكان من بين أساتذتنا في كلية التجارة الدكتور عبدالمنعم القيسوني والدكتور رضوان خالد وكان من بين أساتذتنا في كلية التجارة الدكتور عبدالمنعم القيسوني والدكتور رضوان خالد عميد الكلية ووالد الدكتور أحمد خالد أستاذ الروماتيزم في كلية الطب، والذي كان له مواقف رجولية ومشرفة معنا أثناء اغترابنا في سجون السادات والدكتور حسين كامل سليم.

انتهى العام الدراسي وقمت بالتقدم بأوراقي بعد سحبها من كلية التجارة إلى الكلية الحربية في صيف 1946، وبعد الترتيبات اللازمة مالياً بخلاف المصروفات الرسمية التي كانت في حدود 60 جنيهاً سنوياً لأن دخول الكلية الحربية في ذلك الوقت كان يستلزم التقدم بما يُسمى "ورد"، وهو يعادل ما يثبت أن الطالب من ذوي الأملاك هو وعائلته فكان أن جمعنا كل ما يملكه كل فرد في العائلة ووضعناه في إقرار ذمة مالية.

وبعد ذلك أعددنا الوساطة، وهي الأهم والركن الأساسي في قبول الطالب في الكلية الحربية في ذلك الوقت، وكان هو اللواء إبراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش وذلك عن طريق أحد الأطباء في الخدمات الطبية للجيش الذي كان زميلاً للوالد وهو اللواء طبيب محمد المهتدي.

وفي هذه الفترة استأجر والدي شقة جديدة في 5 شارع الفاطميين في منطقة ميدان الاسماعيلية في مصر الجديدة، وهي فيلا من دورين أقيم عليها دور ثالث، وكان يمتلكها الأميرألاي نورالدين حسن مظهر بك ضابط جيش على المعاش وكانت هذه النقلة أهم نقطة تحول في حياتي الشخصية كما سيرد فيما بعد. التحقت بالكلية

الحربية في شهر سبتمبر 1946 واطلق على دفعتنا اسم دفعة "الكوليرا" نظرا لانتشار مرض الكوليرا في تلك السنة، وتم عزلنا في عنبرين كبيرين في أحد أطراف مبنى الكلية الحربية القديم وهو المبنى الذي تشغله الآن الكلية الفنية العسكرية بكوبري القبة وكان عددنا 261 طالبا. وقد عاصرنا دفعة 48 دفعة شمس بدران الذي لم يكن من بين الطلبة البارزين فيها ولكنه برز بعد قيام الثورة لوضعه في تنظيم الضباط الأحرار.

وكان من أبرز عناصر هذه الدفعة محمد فائق وعبدالمحسن فائق، وهما ليسا قريبين، والأخير هو الذي جند رفعت الجمال (رأفت الهجان). واحمد بدوي سيد احمد ويوسف صبري أبو طالب وزراء الدفاع فيما بعد واحمد عبدالغفار حجازي وزكي عجرمة وفؤاد عزيز غالي قائد جيش في حرب 1973، ومحمد زغلول كامل من الضباط الأحرار وهو الذي كشف انحراف المخابرات العامة في الستينات ، ومحمد محمود السقا من الضباط الأحرار ورئيس مؤسسة السياحة، وعبدالمجيد شديد من الضباط الأحرار ومدير مكتب كمال الدين حسين وعلي صبري ومحافظ الدقهلية، ومصطفى كامل مراد من الضباط الأحرار ورئيس حزب الأحرار، ويوسف عفيفي محافظ البحر الأحمر، وعمر عبدالآخر محافظ القاهرة وغيرهم ممن لا تسعفني الذاكرة بأسمائهم الآن. وقد تخرجت دفعة 48 كما تخرجنا نحن قبل اكتمال الدورات الثلاث نظرا لقيام حرب فلسطين سنة 1948؛ فكان ان تخرجت الدفعة الأولى في اغسطس 1948 وتخرجت دفعتنا في فبراير 1949.

وكان من أبرز خريجي هذه الدفعة الرئيس محمد حسني مبارك، والزملاء مختار هلودة رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وتوفيق عبده اسماعيل وجمال الليثي ومحمد وفاء حجازي مساعد وزير الخارجية، ومحمود عباس عبدالهادي السفير بوزارة الخارجية واحمد شوقي المتيني محافظ اسوان ومحمد يسري الشامي محافظ البحر الاحمر وعلي طه حبيب السفير بوزارة الخارجية. كما برز منهم من عملوا في المخابرات العامة وهم محمد حلمي القاضي ومنير محمد المهدي، ومحمود محمد عطية ومحمد عبدالفتاح الشربيني، ومحمد مختار عمر، وعادل علي جبريل، واحمد محمود احمد العقاد، وعبدالحفيظ محمد الشناوي، ومحمد منير مرسي حسبو. وبرز منهم قادة عسكريون ممن بقوا في الخدمة العسكرية وشاركوا في حروب 48 و56 و67 و73 وهم: محمود شاكر عبدالمنعم قائد القوات الجوية، وقاسم محمد حاتم وفؤاد حلمي السماع ويوسف صلاح الدين محمد وفاروق محمد فهمي بشير والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة وزير الدفاع، وحسن علي أبو سعدة الذي اصبح سفيرا ايضا، وحسن احمد الكاتب ومحمد علي متولي وعبد رب النبي حافظ رئيس اركان حرب القوات المسلحة، وسمير يسري عوض وصبحي الملاح وحمدي حسن حمدي قائد الدفاع الجوي، ومحمد عطية سليمان وبهيج الكرداني.

فوجئت يوم التخرج في الكلية الحربية ان يعلن كاتم اسرار حربية عن تعييني في سلاح المدفعية حيث كنت قد وعدت بناء على طلبي ان أعين في سلاح المشاة، ولم اعرف السبب لهذا التغيير حتى اليوم. وبعد اجازة قصيرة تقدمنا للالتحاق بمدرسة المدفعية كضباط اصاغر، وبدأت الدراسة وكان مجموع الضباط 24 من دفعتنا والملازم محمد محمد فائق من دفعة 48، وكان قد تخلف لإصابته بكسر في قدمه حال دون ان يحصل على فرقة التأهيل للمدفعية مع عناصر دفعته، بدأت دورة القسم العام من علوم المدفعية، وكانت الدراسة على مدار أيام الاسبوع ما عدا يوم الجمعة، وكان من المفروض ان نبيت في مبنى المدرسة على ان نحصل على اجازة نصف يوم في يومي الاثنين والخميس. وبعد ثلاثة اسابيع بدأت الدراسة التخصصية كل حسب رغبته، واخترت الدفاع الجوي الذي كان ينقسم الى ثلاثة اقسام هي المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات، والمدفعية الخفيفة المضادة للطائرات، والأنوارالكاشفة والرادار المضاد للطائرات.

منذ اليوم الأول الذي التحقت فيه بسلاح المدفعية قمت بعمل المستحيل لنقلي الى سلاح المشاة، بما في ذلك محاولة عمل بدل مع أحد الزملاء من سلاح المشاة على أساس قبول كل منا ان يحل محل الآخر في سلاحه. ولكن باءت جميع هذه المحاولات بالفشل، لدرجة ان مدير سلاح المدفعية في ذلك الوقت اللواء محمد شريف بك استدعاني لمكتبه وعنفني مندهشا لمطلبي هذا قائلا لي: "أنا يا أفندي بقى لي خمسة وثلاثين سنة في سلاح المدفعية وأول مرة اسمع فيها ان ضابط مستجد يطلب نقله من السلاح اللي كل الضباط بتعمل وسايط علشان يخدموا فيه، علشان تروح فين؟ تروح سلاح المشاة! انت أيه يا أفندي! انصراف".

ويشاء الله سبحانه ان ابقى في هذا السلاح وافخر بانتمائي اليه حتى آخر لحظة من عمري.. كما يشاء ان يستدعيني مدير السلاح اللواء محمد بك شريف لمكتبه بعد ثلاثة شهور من تعنيفه اياي ليقول لي: "ازاي تبقى اخ الملازم أول عز الدين شرف ضابط مباحث قسم مصر الجديدة وتطلب انك تسيب سلاح المدفعية.. ده اخوك رد لي كل ما سرق من بيتي في ظرف ساعتين اثنين من ابلاغي عن السرقة.. انت حاتقعد هنا ولو عزت أي حاجة أو حد ضايقك تعالى لي من نفسك فورا".

كان تفكيري في ذلك الوقت ان سلاح المشاة هو السلاح المقاتل الرئيسي، وان ضابط المشاة هو العنصر الأساسي في أي معركة وباقي الضباط هم عناصر معاونة، ولكن تغيرت هذه الفكرة بعد اتمام الدراسة حيث ثبت لي ان المنظومة القتالية متكاملة، وان كان جندي المشاة هو الذي ينهي المعركة.

من طرائف العمل في مدرسة المدفعية بعض تقاليدها المتوارثة من قديم الزمن كما قال لنا الضباط الاقدم ومنها ان الضابط المستجد لا يقوم بتعليق شارة المدفعية (الشرابنيل) على البدلة العسكرية إلا بعد التخرج في مدرسة المدفعية. وان الضابط الاحدث عندما يعطي التمام للضابط الأقدم أو للقائد لا بد ان يتم بالخطوة السريعة وليس بالخطوة المعتادة كما يتم باقي اسلحة الجيش، هذا علاوة على تقديس الأقدمية مهما كانت الأسباب والظروف.

وأذكر ان أول مرتب تسلمته كان له قصة طريفة كان بطلها الصاغ محمد مصطفى لطفي قائد ثان جناح مدفعية الميدان بمدرسة المدفعية؛ فقد حل يوم أول مارس سنة 1949 ونودي علينا من أركان حرب المدرسة الصاغ كمال الدين ايوب لنتوجه الى جناح الميدان لتسلم مرتباتنا، وهناك انتظرنا خارج المبنى حيث كان الصاغ محمد مصطفى لطفي يجلس على كرسي ميدان وأمامه بالطول ترابيزة خشب 6 أقدام وكان يقرأ اسم الضابط الذي يتقدم ويؤدي التحية ويتسلم مرتبه ويؤدي التحية وينصرف وهكذا، الى ان جاء دوري وقام بالنداء على اسمي فتقدمت وأديت التحية له وفوجئت بأنه رمى المرتب على امتداد ذراعه على الترابيزة ولم ينظر الي. فوقفت مكاني ولم اتقدم خطوة، وهنا رفع رأسه باستغراب قائلا لي: "ما بتاخدش مرتبك ليه يا ضابط؟" فقلت له: "والله دي مش الطريقة اللي يتعامل بها الضباط مع بعض!"، فرد: "مش فاهم قصدك إيه؟".. فقلت له: "انتم علمتونا ان الضابط له كرامة.. وأعتقد ان هذا الأسلوب اللي اتبعته حضرتك ينال من كرامتي كضابط ولذلك أنا بارفض التعامل به"، فنظر الي معلقا: "لك حق"، وقام وناولني بيده المرتب قائلا: "اتفضل يا حضرة الضابط".. فشكرته وتناولت مرتبي وانصرفت، وأتذكر انه كان عشرة جنيهات وعشرة قروش وسبعة مليمات.

وكان الصاغ محمد مصطفى لطفي ضابط عظيم نوبتجي المدرسة في ذلك اليوم وحضر الى ميس الضباط حيث نقيم والتقى معنا، وانتحى بي جانبا وشجعني على التمسك بسلوكي هذا. ومنذ هذا اليوم وحتى الآن صارت بيننا صداقة متينة جدا واحترام متبادل، وهو بالمناسبة من الضباط الاحرار، وقد عين ليلة الثورة ضابط الاتصال بين الثورة ووزارة الداخلية، ثم نقل لوزارة الخارجية سفيرا وممثل مصر في بلدان ذات أهمية خاصة كالسويد والجزائر وقبرص.

التحقت بفرع الدفاع الجوي للأنوار الكاشفة والرادار، وكنا خمسة من الزملاء هم جمال الليثي، من الضباط الاحرار والمنتج السينمائي فيما بعد، ومحسن امين عوف وبهيج الكرداني وكمال الدين شاهين وأنا. وكان مدرسو الجناح الصاغ محمد يحيى الصواف الحاكم الاداري لقطاع غزة فيما بعد واليوزباشي احمد حمروش من الضباط الاحرار ورئيس هيئة المسرح ورئيس تحرير مجلة روز اليوسف ورئيس اللجنة المصرية للتضامن الآن والملازم مهندس عباس الدهيمي، وكان صف الضباط المعلمون هما الباشجاويش محمد ابو رجيلة والشاويش فرج السوداني.

أعود بالقارئ العزيز الى التذكرة بأن العائلة كانت قد استقرت في السكن الجديد في 5 شارع الفاطميين بمصر الجديدة اعتبارا من منتصف العام 1948. وكان أصحاب المنزل يقيمون في الطابق الأول، وكانت والدتي اجتماعية بطبيعتها فقامت صداقة بينها وبين حرم الأميرالاي نور الدين حسن مظهر صاحب البيت، وكانت شقيقة الشهيد المحامي اسماعيل عبدالله زهدي الذي اغتيل على أنه محمد فريد بك، وفي الوقت نفسه كانت خالة الصاغ محمد فوزي (الفريق أول فيما بعد)، وكانت العائلة تتكون من خمس آنسات وصبي واحد احمد وكان من الطبيعي ان تلتقي العائلتان ببعضهما يوميا إما بالمصادقة أو بالزيارات، ومن هنا وقد كنت في سن يسمح لي بالتفكير في اكمال نصف ديني، وكنت ابحث عن شريكة حياتي من أجل حياة مستقرة، ومن دون اطالة فقد اخترت الابنة الثالثة "تغريد" لتكون شريكة حياتي، وذلك بعد أخذ رأي صاحبة الشأن نفسها والوالدة والوالد، تقدمت لخطبتها في ربيع عام 1950، ثم تم عقد قراننا في يوم الخميس السادس من صفر 1370 الموافق 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1950، وتزوجنا يوم الخميس 13 رجب 1370 الموافق 19 ابريل/نيسان سنة 1951 ليلة ذكرى ميلادي وكنت قد ترقيت الى رتبة الملازم الأول وأصبح مرتبي 12 جنيها في الشهر. كان أول سكن خاص لي بعد الزواج عبارة عن شقة في العمارة رقم 8 شارع "فرديناند دي لسيبس" في مصر الجديدة من غرفتين وصالة وكان ايجارها خمسة جنيهات في الشهر. طبعا لم يكن الراتب الشهري يكفينا فكنا في اغلب ايام الاسبوع نقيم طوال النهار في منزل حماتي أو والدتي ونعود في المساء لمنزلنا للمبيت فيه.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1949 أتممت الدراسة في مدرسة المدفعية، وتخرجت وتوزع أفراد مجموعتي على وحدات افرع سلاح المدفعية المختلفة، وكان من نصيبي ان عينت في اللواء الأول المضاد للطائرات الذي كان يقوده الأمير ألاي (العميد) محمد صادق بك، ويتولى مناصب أركان حربه كل من الصاغ أ.ح ابو الفرج علي والصاغ أ.ح حسان عبدالرحيم.

ففي أحد الايام استدعاني قائد البطارية وكلفني بأن اقوم في خلال ساعتين بتجهيز اربعة بواعث أنوار كاشفة جهاز ضخم يستطيع ان ينير السماء بضوء باهر وكان الغرض من استخدامه هو كشف أماكن الطائرات المعادية التي تغير على مواقعنا ويتتبعها بمعاونة جهاز الرادار الى ان تتمكن وحدات المدفعية المضادة للطائرات من اصابتها واسقاطها واعتقدت اننا سنقوم بمناورات ، إلا انني فوجئت به يقول لي وهو في حالة من الضيق والغضب "والقرف": "يا سيدي جت اشارة من رئاسة اللواء لتجهيز هذه الأجهزة، غالية الثمن، لكي نضيء بها أحد الاحتفالات التي سيحضرها الملك فاروق في قصر "الزعفران" مكان جامعة عين شمس حاليا وكانت تقيمه الملكة نازلي لجمع تبرعات في شكل حفل خيري. وأضاف الصاغ منير صدقي ان التنفيذ يجب ان يتم قبل غروب شمس ذلك اليوم، وحيث ان دور الخدمات الخارجية يقع على شخصي فقد أصبحت المسؤول عن تنفيذ هذه المهمة. وفعلا قمت بالمهمة وتوجهت مع جنودي الى قصر الزعفران حيث وجدت في انتظاري الأمير ألاي محمد صادق بك قائد اللواء بنفسه واستقبلني بقوله: "انت اتأخرت ليه يا حضرة الضابط؟" فرديت: "يا أفندم الأوامر لدي ان أكون هنا قبل آخر ضوء والآن الشمس لم تغرب بعد". فقال: "شوف شغلك يا حضرة الضابط ومش عايز اسمع أي ملاحظات". فعلقت: "احب اعرف إيه هو شغلي هنا وحا أعمل إيه بهذه الاجهزة؟" فقال الرجل: "تنور المكان".. ثم استدار وهو يقول لي: "اتصرف يا حضرة الضابط!" فقمت باستطلاع المكان فوجدت حمام سباحة وحوله بعض الكراسي والطاولات، فاستنتجت أنه الهدف المطلوب انارته. وفعلا صح استنتاجي وبدأت التجارب، وانتظرت مسؤولاً من القصر ليبلغني متى نبدأ عملنا وبعد الغروب بساعة تقريبا حضر شاب أنيق لمقابلتي وعرفني بنفسه على أنه احد رجال التشريفات، وبعد ان تأكد ان كل الترتيبات قد تمت همس لي: "انصحك أنت ورجالك يا حضرة الضابط ان تغمضوا أعينكم اذا رأيتم أي شيء".. وسكت! وطبعا فهمت ما يقصد ولكني أردت التأكد لئلا أسيئ الظن فتساءلت: "ماذا تقصد بكلامك؟" فقال لي: "هذا كل ما أستطيع ان اصرح لك به.. وانت طبعا فاهم ماذا اقصد!".

وما قصده وما فهمته حصل.. فقد دارت في الحفل كؤوس الخمر وتمايل السكارى من الحضور من الأمراء والأميرات وعلية القوم، ولم يحضر الملك هذا الحفل، أو لكي أكون صادقا فإنني لم أره أو المحه. وفي فجر اليوم التالي جاءني الأمير ألاي محمد صادق ليقول: إن علي ان أحزم معداتي وأرحل برجالي لأعود الى وحدتي.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول 1951 رشحت لحضور فرقة الشؤون الادارية التي تؤهل الضابط للترقي لرتبة اليوزباشي (النقيب)، وهي الفرقة التي التقيت فيها لأول مرة بالرئيس جمال عبدالناصر. وقد انتظمت في الدراسة حتى 26 يناير/كانون الثاني 1952 يوم حريق القاهرة حيث الغيت جميع فرق الجيش نظرا لاعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش للسيطرة على الأمن في البلاد، وكنت من ضمن القوات التي عسكرت في حديقة الازبكية فانتدبت للعمل مع هيئة اركان حرب وعمليات رئاسة القطاع في ميدان باب الحديد محطة مصر .

ولقد خضعت لسلسلة من تحقيقات النيابة العامة نتيجة وجودي مع الزميلين مختار هلودة ومحمد حلمي عبدالخالق في ميدان الاسماعيلية التحرير صباح يوم 26 يناير/كانون الثاني 1952 اثناء قيامنا ببعض المشتروات، والتي اعقبها مشاركة الزميل محمد حلمي عبدالخالق، قسرا، جنود البوليس في تظاهرهم في الميدان وهم في طريقهم لمبنى مجلس الوزراء، حيث حملوه على اكتافهم رغما عنه وكان يرتدي ملابسه الرسمية وكنا مختار وأنا قد غادرنا الميدان قبل وصول المظاهرات اليه.

ولنكمل المسيرة الشخصية في مرحلة جديدة، وأعني بها المرحلة التي عشتها في ظل ثورة 23 يوليو 1952.. فبعد قيام الثورة بثلاثة ايام ندبت للعمل بالمخابرات الحربية (العامة فيما بعد). وبعد شهور قليلة نقلت للعمل في القسم الخاص، وكانت مكاتبنا في مجمع التحرير في الدور العاشر، وبدأت في الفترة فكرة انشاء جهاز المباحث العامة وكانت الخطوات الأولى لتشكيل هذا الجهاز في الدور العاشر ايضا من المبنى نفسه.

وقد يندهش القارئ الكريم انه لم يكن لدي تليفون في الكابينة التي كنت استأجرها بعقد مكتوب من المحافظة ولم يتم تركيبه الا سنة 1968 عندما طلبني الرئيس جمال عبدالناصر تليفونيا وكنت في الكابينة، فاستمهله من رد على مكالمته في المنزل الى ان ابلغوني ان الرئيس على التليفون فلما طلبته قال لي: "انت بتنهج ليه؟"

فقلت له إنني قادم من الكابينة، والاندهاش كان مرجعه الى ان الرئيس لم يكن يطلبني في المنزل أو الكابينة إلا نادرا، لأنه اعتاد تواجدي باستمرار في مكتبي سواء في منشية البكري أو في المعمورة. وأنهي هذه الحدوتة الشخصية بأني قد منحت من الأوسمة من رؤساء وملوك الدول العربية والاجنبية ما يفوق الخمسة وعشرين نيشانا ووساما من كل من اليمن والسودان والمغرب وتونس ويوغوسلافيا وكمبوديا وافغانستان وساحل العاج واثيوبيا والنيجر وبولندا وبلغاريا وماليزيا ورومانيا وموريتانيا وفنلندا والسنغال والكونغو الشعبية والمجر وافريقيا الوسطى.

أما الأوسمة التي منحتها من مصر فهي الاوسمة العسكرية التي حزتها قبل قيام ثورة 52 كضابط في الجيش المصري وهي وسام محمد علي الكبير ووسام نجمة فلسطين وسام التحرير بمناسبة قيام ثورة 23 يوليو 1952.

الحلقة الثانية

للرئيس جمال عبدالناصر

قضيت مع ناصر 18 عاماً أي نحو 6480 يوماً وما يقارب 15520 ساعة

كان اللقاء الأول مع جمال عبدالناصر في أواخر سنة 1951 عندما التحقت بدورة عقدت في مدرسة الشؤون الادارية تمهيدا لرتبة اليوزباشي (النقيب)، وكان هو يقوم بتدريس مادة التحركات والمخابرات في هذه الدورة، التي الغيت بعد اسابيع ثلاثة بسبب حريق القاهرة في 26 يناير ،1952 واعلان حالة الطوارئ في الجيش ضمن قرار بإلغاء كل فرق الدراسة والتدريب بالجيش. ولكن رغم ذلك فقد أتاحت لي هذه الدورة التدريبية فرصة لقاء مباشر مع الرئيس جمال عبدالناصر الذي طلب ان أمر عليه في مكتبه.. وعندما ذهبت اليه استقبلني بود، ودار حديث حول أدائي في الدورة، وأعجب بالنوتة الخاصة بي، كما قال لي على وجه التحديد: "إذا استمررت بهذا الأسلوب فسيكون لك مستقبل يبشر بالخير وأنا متنبئ لك بمستقبل كويس".

أقول ان هذا كان أول لقاء مع شخص الرئيس جمال عبدالناصر، ولكن لقائي مع مبادئه ورسالته سبق هذا التاريخ بحوالي عام تقريبا عندما أوفد لي الصاغ كمال الدين حسين من سلاح المدفعية عددا من أصدقائي الضباط هم أحمد كامل ومحمد المصري ومبارك الرفاعي واحمد شهيب، وطلب ان أزودهم بكميات من الوقود والذخيرة الفائضة وورق كتابة لا يتشرب. كنت وقتها اركان حرب وحدة مدفعية ضمن اللواء الأول المضاد للطائرات بمنطقة ألماظة بطريق القاهرة/السويس، وكانت لي معرفة سابقة بالضباط الثلاثة: الأول منذ ان خدمنا معا في مدرسة المدفعية وكانوا يحضرون لزيارتي اثناء نوبتجيتي لأن الوحدتين متجاورتان. أما الاخ احمد شهيب فقد كانت تربطنا ببعض علاقات عائلية واجتماعية قديمة من أوائل الاربعينات، ورغم أنه لم يكن لي معرفة سابقة بالصاغ كمال الدين حسين إلا أنه اشتهر بيننا بأنه ضابط مدفعية كفء، يتميز بالضبط والربط والشدة والجدية، كما عرف عنه تعاطفه الشديد مع الفدائيين سواء في فلسطين أو في منطقة القناة. ولما كان حضورهم وطلبهم هذا يبدو خارج أية قواعد معمول بها داخل الجيش وفي سلاح المدفعية بالذات، فقد رفضت في بادئ الأمر تلبية طلباتهم نتيجة امتناعهم عن بيان أسباب طلبهم هذا، لكن جاءني محمد المصري الذي تربطني به صداقة قديمة منذ ان كنا طلبة في مدرسة المنصورة الثانوية في الاربعينات وكان واضحا انه ابلغ كمال الدين حسين بموقفي جاء ليبلغني ان هذه الاشياء مطلوبة لمساعدة الفدائيين في منطقة القناة ضد المحتل البريطاني. بناء على ذلك، ولثقتي الكاملة في محمد المصري وافقت على تزويدهم بكل ما طلبوه بل وأكثر، خصوصا وان حضورهم قد تزامن مع تنفيذ مشروعات التدريب السنوية على ضرب النار، والتي يجري خلالها استهلاك كميات كبيرة من الذخيرة مما يسهل تغطية العملية بتوفير كميات من الذخيرة على أنها استخدمت في المشروعات. وبعد فترة قصيرة ابلغني محمد المصري ان الصاغ كمال الدين حسين يرغب في رؤيتي؛ وبالفعل توجهنا لمنزله حيث اعرب لي عن امتنانه لما قدمته وعلي ان انتظر طلب المزيد وحياني على ما قمت به. لقد كان ذلك في أواخر ،1951 وواصلت بعد ذلك امدادهم بما يطلبون.

منذ لقائي مع كل من الصاغ كمال الدين حسين ثم مع البكباشي جمال عبدالناصر لم يفاتحني أحد في الالتحاق أو الانضام لأي نشاط تنظيمي أو خلايا ثورية رغم ان صيتها كان متداولا في أوساط الجيش وكنا نقرأ منشورات الضباط الأحرار كلما صدرت، ولكن في ليلة 23 يوليو 1952 وحوالي منتصف الليل تقريبا فوجئت باليوزباشي محمد المصري على باب بيتي في مصر الجديدة، وطلب مني على استعجال ان أرتدي ملابسي العسكرية وأصحبه دون ان يبدي أي اسباب، لكني استجبت هذه المرة دون تردد ونزلت معه حيث وجدت ثلاثة من زملائنا. وخلال توجهنا الى طريق مصر/ السويس الصحراوي، وقبل ان نصل الى منطقة ألماظة أبلغني محمد المصري: ان الثورة قد قامت "وعليك ان تعتبر نفسك منذ هذه اللحظة مسؤولا عن الآلاى الأول الذي تنتمي اليه باعتبارك أركان حربه، وسوف تستلم في الصباح كشفا بأسماء عدد من الضباط لتقوم إما بتحديد اقامتهم في ميس الضباط أو تأمرهم بالعودة الى منازلهم. وبالفعل قمت بتنفيذ عدد من التكليفات لتأمين الثورة وفي حدود ما رسم لي من القيادة المباشرة، وكان اتصالي منتظما مع البكباشي محمد فوزي قائد اللواء الأول المضاد للطائرات بالنيابة (الفريق أول محمد فوزي فيما بعد)، الذي كان يبلغني بهذه التكليفات، ويعاونني في

تذليل ما قد يواجهني من صعوبات أو ينبهني للحذر من أوضاع أو اشخاص معينين.

في يوم 26 يوليو 1952 كان قد صدر أمر بنقلي الى مدرسة المدفعية كمدرس للرادار المضاد للطائرات وكانت مادة حديثة على الجيش المصري إلا أنه وردت اشارة عاجلة في اليوم نفسه بضرورة تقديم نفسي الى ادارة المخابرات الحربية فورا، حيث كلفت بالتوجه الى مبنى مصلحة التليفونات والتلغراف في شارع الملكة نازلي (رمسيس الآن) للاشراف ومراقبة البرقيات الصادرة والواردة من والى المراسلين الاجانب في مصر، باعتبار أنني اجيد الانجليزية والفرنسية.

بعد يومين استدعيت لمكتب البكباشي زكريا محيي الدين مدير المخابرات الحربية في ذلك الوقت حيث ابلغني باختياري عضوا في هيئة جديدة تم تشكيلها باسم "هيئة مراقبة الاداة الحكومية"، وهي هيئة تابعة لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكانت المجموعة التي شاركت في تكوين هذه الهيئة مكونة من عشرين ضابطا من الضباط الاحرار منهم على سبيل المثال كل من الصاغ محمد فهمي حمد رئيس الهيئة (السفير فيما بعد)، واليوزباشية: فتح الله رفعت محسن عبدالخالق عبدالمجيد شديد محمد زغلول كامل نبيه المسيري صلاح زعزوع محمود عطية مختار عمر احمد محمود مصطفى حمزة سعد الجمال عبدالمحسن فائق (قبل توليه منصب ضابط الاتصال بمصلحة الجوازات وقبل تجنيده لرفعت الجمال "رأفت الهجان") - رؤوف فهمي محسن حمد الصاغ مهندس محمد يحيى اسماعيل وآخرين. وكانت هذه الهيئة بمثابة الرقابة الادارية الآن، وكان الاشراف الفعلي عليها للبكباشي جمال عبدالناصر والبكباشي زكريا محيي الدين وبعد أيام قليلة استدعاني الأخير وطلب مني التوجه الى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة لمقابلة البكباشي جمال عبدالناصر وعند لقائه بادرني قائلا: "ازيك يا أستاذ؟ انت حاتشتغل في المخابرات ومش فيها.. ايه رأيك؟" فلما استفسرت عن المقصود من هذه العبارة؟ قال: "وحدتك مع زكريا في المخابرات وهيئة الرقابة، أما تكليفاتك حاتكون مني مباشرة وتقاريرك تعرض علي أنا بس إلا إذا طلبت منك انك تقول لزكريا.. وأنا متفاهم معه على كده واضح؟

ودلوقت عليك ببحث موضوعين، الأول خاص بالسكة الحديد، والثاني خاص بالارشيف الخاص بمصطفى أمين في "اخبار اليوم". واستطرد قائلا: "أما موضوع السكة الحديد فهو باختصار يتعلق بالدراسات عن الوسائل الجديدة لتشغيل القطارات بالديزل بدلا من الفحم، فهناك اختلافات كبيرة بين وزير المواصلات محمود ابو زيد الذي يقول ان المشروع سيكلف الدولة حوالي سبعين الف جنيه كان بمقاييس وقتها مبلغا كبيرا والفنيين في السكة الحديد، كما ان هناك أساتذة في الجامعات وخبراء السكة الحديد الذين لهم آراء مختلفة حول هذه القضية، والمطلوب عمل حصر وبحث لكل الموضوع واستطلاع آراء الفنيين، كما يمكنك طبعا ان تستعين بأي عناصر سواء من المرفق أو من خارجه للوصول الى نتائج تساعدنا على اتخاذ القرار السليم". وأضاف: "يمكنك ان تستعين من السكة الجديد بالمهندس ذو الهمة الشرقاوي والمهندس حامد معيط ومن يرشحونه لك.. وبهذه المناسبة فقد كانا من ضمن تنظيم الضباط الاحرار "القطاع المدني"، والذي كان يضم على وجه التحديد كلاً من صلاح الدسوقي (ضابط الشرطة والسفير فيما بعد)، وشوقي عزيز وحسن النشار، ومحمد مراد غالب، واحمد فؤاد. وأضاف جمال عبدالناصر: "يمكن ان تتصل ايضا بدكتور مهندس شاب في كلية الهندسة في جامعة القاهرة عائد قريبا من امريكا اسمه مصطفى خليل، عامل دراسة يمكنك الاطلاع عليها أو الاجتماع معه للاستفادة منه ومن آرائه.

والموضوع الثاني، ان هناك كلاما ان مصطفى امين عامل ارشيف سري خاص به وحده خارج الاطار التنظيمي للجريدة، وهناك معلومات بأنه يستخدم محررين بعينهم للحصول على اخبار ومعلومات والقيام بمهام خاصة ليست للنشر عن مواضيع واشخاص، وأنهم كانوا يتلقون منه مرتبات شخصية.. والمطلوب منك تأكيد أو نفي هذا الموضوع، واذا كان صحيحا فأين هو هذا الارشيف؟ وماذا يحوي؟ حاتقدر تعمل حاجة في التكليفين دول؟".

قلت: "ربنا يقدّرني يا افندم".

ولم يفته ان يذكرني بلقائنا الأول وحديثه عن النوتة وعن أدائي في مدرسة الشؤون الادارية.. ودون الدخول في تفاصيل هذه الموضوعات أود فقط ان اشير الى ان موضوع السكة الحديد كان سببا في تعرف قيادة الثورة على الدكتور المهندس مصطفى خليل الذي لعب دورا مهما في خطط التنمية التي وضعتها الثورة وتدرج في المسؤوليات حتى تولى رئاسة الوزارء فيما بعد. ومن المفارقات الغريبة ان رئيس الجمهورية يستطيع ان يعين أي شخص نائنا لرئيس الجمهورية أو رئيسا للوزراء أو وزيرا لكنه لا يستطيع ان يعين استاذا مساعدا أو مدرسا رئيسا للجامعة الذي يحتم القانون ان يكون استاذ كرسي، وهذا ما حدث مع الدكتور مصطفى خليل

عندما ترك الوزارة لفترة وأراد الرئيس ان يعينه رئيسا لجامعة القاهرة، إلا ان القانون وقف امام هذه الرغبة ولم يعين في هذا المنصب.

وبدأت فورا أداء المهمة بتحديد مكان ومحتويات الأرشيف الخاص بمصطفى امين في مبنى "اخبار اليوم" وذلك بعملية اختراق لأشخاص قريبين منه. بعدما اقمت صلة شخصية معه ومعهم، وقد اتضح ان مصطفى امين كان يستخدم في هذه المهمات الخاصة كلا من موسى صبري وسامي جوهر ومفيد فوزي وابراهيم سعدة ومريم روبين ووجدي قنديل ولطفي حسونة وآخرين.

وكان ثمة تكليف ثالث أعتبره من الانجازات التي حققتها هذه الادارة الوليدة في باكورة حياتها، ولم يكن هذا التكليف صادرا من جمال عبدالناصر أو حتى من زكريا محيي الدين. ففي أحد الاجتماعات التخطيطية العليا التي يعقدها كبار الضباط وهم في الغالب رئيس ادارة المخابرات ونوابه طرح موضوع الارشيف السري لجهاز البوليس السياسي الذي كان موجودا قبل الثورة، وكانت هناك معلومات عن وجود ارشيفين لهذا الجهاز الخطير الذي كان يشكل رعبا لكل الحركات الوطنية النشيطة على الساحة بل والكبار والمسؤولين والصحافيين أيضاً.

فتطوعت للقيام بهذه المهمة، فقد كنا كادارة للمخابرات في أشد الحاجة للحصول على هذا الأرشيف ليس فقط بهدف التعرف على ممارسات البوليس السياسي أو بوليس القصور الملكية، وإنما وهو الأهم لوقف سيل البلاغات الكيدية التي كانت تتدفق على وزارة الداخلية تحمل اتهامات لمسؤولين وصحافيين وغيرهم بالتعامل مع البوليس السياسي أو تلقي الهبات أو المصروفات أو ممارسة انشطة ضارة متنوعة.

ولقد كانت تلك المهمة مغامرة محسوبة (1) لأن تطوعي لم يأت من فراغ.. فقد حدث قبل قيام الثورة بسنوات ان كان اللواء محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي في زيارة لمحافظة المنوفية ووقع له حادث اثناء ركوبه "موتوسيكل" بجوار مدينة الباجور وأصيب، وكان الطبيب المعالج هو والدي الدكتور عبدالعزيز محمد شرف الذي كان يعمل في الادارة الطبية بالمحافظة (المديرية وقتها). وحمل اللواء امام وقتها تقديرا بالغا لوالدي وكان يردد دائما أنه انقذ حياته، ومن ثم كان يداوم الاتصال به في مختلف المناسبات والاطمئنان عليه. عدت الى والدي وسألته عن كيفية الاتصال باللواء امام وفوجئت بقوله انه لا تتوفر لديه أية معلومات سواء رقم تليفونه أو عنوانه وان الصلة لم تكن إلا من جانب واحد بمبادرة من اللواء امام الذي كان يقوم هو بالاتصال، فطلبت من والدي اذا ما اتصل به ان يحصل منه على عنوانه أو رقم التليفون، والجدير بالذكر انه لم يكن لوالدي أي اهتمامات سياسية أو حزبية قبل الثورة وكان يهتم فقط بأداء مهمته الوظيفية كطبيب كما ينبغي بل ان اغلب وقته كطبيب شرعي ايضا جعلت منه اشبه بالقاضي الذي ينأى بنفسه عن أية مؤثرات سياسية.

في اليوم التالي مباشرة فوجئت بوالدي يتصل بي في مكتبي ليخبرني ان اللواء محمد ابراهيم امام اتصل به وحصل منه على رقم تليفونه وأملاه علي وكانت بالطبع مصادفة سعيدة ومواتية تماما، فقمت على الفور بالاتصال باللواء امام طالبا منه بعد ان عرفته بنفسي - ان نلتقي سواء في بيته أو في مكتبي فلم يمانع في الحضور الى مكتبي، وفي الموعد المحدد فوجئت به يحضر الى المكتب مصطحبا معه حقيبة صغيرة أوضح ان بها بعض متعلقاته الشخصية فقد توقع انه سيتم احتجازه أو اعتقاله بحكم وظيفته السابقة فطمأنته ونفيت له ذلك وصارحته بالتكليف الموكل إليَّ بحكم عملي في المخابرات، فأفادني بأنه بعد حريق القاهرة مباشرة تم دمج الارشيفين التابعين لجهاز البوليس السياسي في ارشيف واحد أودع في احدى غرف قصر عابدين، ووصفها لي بدقة فقد كانت اشبه بالغرفة السرية التي يصعب الوصول اليها بسهولة.

وبعد ان توصلت الى هذه النتيجة قلت له ان ثمة سؤال يلح علي ولم أجد له اجابة وتعددت بشأنه التفسيرات والتحليلات وهو يدور حول حريق القاهرة يوم 26 يناير 1952:

من هو الفاعل الحقيقي؟

وكانت دهشتي شديدة عندما أكد اللواء محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي السابق ان الشرارة الأولى في هذا الحريق اطلقها الملك فاروق بترتيب محكم مع عدد محدود من المحيطين به، وكان الهدف منه أولا: هو احراج حكومة الوفد التي تتزايد شعبيتها منذ اعلان النحاس باشا الغاء معاهدة 1936، لكنه أي النحاس باشا لم يكن يملك أية خطة عمل واضحة في التعامل مع المسألة الوطنية بعد ان أثار قراره هذا حماس مختلف الاتجاهات والتيارات الوطنية في البلاد، وفي نفس الوقت سعى الملك من وراء هذا الفعل الاجرامي إلى

ممارسة الضغط على الانجليز الذين كانوا يتعالون عليه ويتعاملون معه بأساليب مهينة ويظهرون تعاطفا مع حزب الوفد الذي لم يمنعهم من ارتكاب مذبحة بشعة ضد قوات البوليس في مدينة الاسماعيلية في 25 يناير 1952.

ويستطرد اللواء امام في شهادته بأن الملك فاروق اطلق هذه الشرارة بعد المذبحة البشعة، لكنه سريعا ما فقد السيطرة عليها وانفلت الزمام أمام مسارعة عناصر متطرفة من الشيوعيين والاخوان المسلمين ومصر الفتاة لاستغلال الموقف واحداث حالة من الفوضى والاضطراب أتت على ما يقرب من ثلث مدينة القاهرة في ذلك اليوم (2).

وقد سألت اللواء امام بعد ذلك عما اذا كانت تحركات الضباط الاحرار كانت مرصودة، وهل كان للبوليس السياسي دور أو رأي في نشاط الجيش؟

فقال: "طبعا، كنا نتابع كل الأنشطة السياسية في البلد، وبالنسبة للجيش كان هناك تعاون بيننا وبين بوليس السراي والمخابرات الحربية ويوسف رشاد (الحرس الحديدي)". وأضاف: "أنه بالمناسبة كان قد تقرر اعتقال بعض الضباط الذين عرف أنهم يقومون بنشاطات واهتمامات سياسية، من الذين كانوا يتصلون ببعض الاحزاب والاخوان المسلمين والشيوعيين، والذين كانوا يدربون الفدائيين في منطقة القناة وكذلك الذين تزعموا تحريك عملية انتخابات نادي ضباط الجيش". ولما استوضحته عن اسماء هؤلاء الضباط قال:

"حسبما اذكر الاسماء البارزة منهم: جمال عبدالناصر عبدالحكيم عامر جمال سالم صلاح سالم حسن ابراهيم انور السادات عبداللطيف البغدادي كمال الدين حسين وجيه اباظة خالد محيي الدين حسين ذوالفقار صبري عبدالمنعم عبدالرؤوف ابوالمكارم عبدالحي".

ولعلي اشير هنا ايضا الى واقعة شخصية حدثت لي في ذلك اليوم، فقد كنت يومها مشاركا في فرقة الشؤون الادارية التي سبق الاشارة اليها، ولكن في صباح يوم 26 يناير/كانون الثاني 1952 ابلغنا بإلغاء الدورة وان علينا ان نسلم انفسنا الى وحداتنا الأصلية في الجيش في اليوم التالي، فخرجت مع اثنين من الزملاء في الدورة هما الملازمين الأول مختار هلودة (رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فيما بعد) ومحمد حلمي عبدالخالق، خرجنا نتجول في الاسواق لشراء بعض القمصان الكاكي اللازمة لنا من منطقة وسط القاهرة، وفوجئنا نحن الثلاثة بما يجري في شوارع القاهرة، فتوجهنا الى ميدان الاسماعيلية (التحرير حاليا) ليستقل كل منا الاوتوبيس متوجها الى منزله، كان هلودة متوجها الى شبرا وحلمي الى مصر القديمة وأنا الى مصر الجديدة، ولكن وحدات بلوكات النظام (شبيهة بالأمن المركزي الآن)، التي كانت تتظاهر مع المتظاهرين من الطلبة والعمال والجماهير تمكنت من محمد حلمي عبدالخالق، وحملوه على اكتافهم واتجهوا به الى مبنى رئاسة مجلس الوزراء في شارع قصر العيني وهم يرددون الهتافات وهو يشاركهم بعد ان اخذه الحماس وهو عضو في الضباط الأحرار وردد هتافات ضد الانجليز وضد الملك، وتم القبض عليه كما تم استجوابي أمام النائب العام في ذلك الوقت محمد كامل قاويش، ولم يتخذ أي اجراء معي سوى التنبيه علي بالعودة الى وحدتي بسلاح المدفعية.

استمر عملي في هيئة رقابة الاداة الحكومية بعد قيام الثورة طوال العام 1952، وقد كنت اتردد بحكم عملي على ادارة المخابرات الحربية، (التي اصبحت المخابرات العامة فيما بعد) في كوبري القبة بجوار مبنى القيادة العامة للجيش، ثم انتقلت بعد ذلك الى مبنى مستقل في منشية البكري حيث كان التفكير قد بدأ في تكوين المخابرات العامة. وكانت العناصر الرئيسية التي اسهمت في تأسيس هذا الجهاز الوطني من يوم 23 يوليو/تموز حتى أواخر سنة 1952 تتكون من: زكريا محيي الدين عثمان نوري حسن بلبل كمال الدين رفعت عاطف عبده سعد محمد عبدالفتاح ابوالفضل عمر لطفي سعد عفرة فريد طولان محمد فتحي الديب عبدالمجيد فريد (3) لطفي واكد حسن التهامي محمود سليمان محمد عبدالقادر حاتم مصطفى المستكاوي عزت ابراهيم سليمان محيي الدين أبوالعز محمد محمود السقا محمد وفاء حجازي سامي شرف محمد زغلول كامل محمود محمد عطية احمد محمود العقاد زغلول عبدالرحمن زكي منصور احمد فؤاد هلال سمير غانم سعيد عبدالعزيز حليم احمد عبدالسلام كفافي محمد غانم محمود سامي حافظ محمود حسين عبدالناصر محمد محمد فائق ابراهيم بغدادي مصطفى مختار جمال الشناوي - محمد شكري عبدالمحسن محمد فائق (4) حامد محمود حامد عبدالفتاح الشربيني محمد عبدالخالق شوقي.

ثم توالت الترشيحات والتعيينات في هذه الادارة تباعا وكانت هناك ضوابط وقيود قاسية جدا سواء في عملية

الترشيح أو التزكية للعمل في هذا الجهاز الحساس، حيث انضم بعد ذلك على سبيل المثال وليس الحصر كل من الشهيد عمرو شعبان هريدي وصلاح حجازي ومحمد نسيم (قلب الأسد) وكمال الغر وآخرين، ثم بعد تولي صلاح نصر ادارة هذا الجهاز في 1957 عين كلاً من امين هويدي وعمر محمود علي وطلعت خيري وشعراوي جمعة وحلمي القاضي وآخرين.

وطبعا حدثت تطورات كبيرة بعد ذلك حيث تولى رئاسة المخابرات العامة كل من زكريا محيي الدين (52 56) علي صبري (56 957)، صلاح محمد نصر (57 67)، ثم تولى الاشراف على هذا الجهاز فقط، ولم يصدر قرار جمهوري بتوليه رئاسة الجهاز، أمين هويدي (67 68) ثم ترأس الجهاز بعد ذلك محمد حافظ اسماعيل (68 70)، ثم احمد كامل حتى مايو/أيار 1971.

وهنا أود ان أنوه بمجهود كبير قام به احد الجنود المجهولين في وضع الهيكل التنظيمي لبناء جهاز المخابرات العامة على مدى سنتين تقريبا، وهو المرحوم السفير مصطفى حمدي الذي زاملني في مراحل التعليم الثانوي، ثم اكمل دراسته في كلية التجارة شعبة ادارة الأعمال، ثم عين في ديوان الموظفين (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة فيما بعد) كخبير في علم الادارة. ولما طلب زكريا محيي الدين ترشيح شخص مؤتمن وكتوم وقادر ليتولى معه شخصيا وضع التخطيط والأساس لقيام المخابرات العامة، رشحت له مصطفى حمدي الذي عمل معه ووضع اللبنات الأولى للهيكل التنظيمي، ثم قام ايضا بادخال التعديلات على المشاريع التي وضعها بعض الخبراء الامريكيين بما يتماشى مع الاهداف المصرية وذلك دون ان يظهر على الملأ وإنما كان كل نشاطه في الظل ومع زكريا محيي الدين شخصيا. وكان المستشار القانوني الذي عاون ايضا في هذا المجال حسن نور الدين المستشار بمجلس الدولة ثم أصبح المستشار القانوني لوزير الداخلية. وعندما انهى مصطفى حمدي مهمته بنجاح عاد الى ديوان الموظفين، ورفض ان ينضم إلى جهاز المخابرات العامة، مفضلا المكان الطبيعي لخبرته ولتخصصه، إلا أنه عندما رؤي في مرحلة لاحقة تدعيم وزارة الخارجية بعناصر شابة لها قدرات خاصة، كان مصطفى حمدي من أوائل المرشحين من ديوان الموظفين، علاوة على تأييد ترشيحه ايضا من المخابرات العامة.

كان ترددي بحكم طبيعة عملي أيضاً على مبنى مجمع التحرير الدور العاشر حيث القسم الخاص التابع للمخابرات الحربية (العامة فيما بعد)، وكان يرأسه الصاغ محيي الدين أبوالعز الذي أصبح محافظ الفيوم فيما بعد. وقد أصدر البكباشي زكريا محيي الدين تعليمات بأن يخصص لي مكتب بصفة شخصية في هذا القسم لمتابعة تكليفاتي باعتباره في منطقة وسط البلد، ثم لم يلبث بعد شهور قليلة أن صدرت أوامر بأن أنقل للعمل بصفة أصلية في هذا القسم منفصلاً عن عضوية هيئة الرقابة، وأصبحت مسؤولاً عن شعبة الجهاز الحكومي ووحدة قياس الرأي العام، إلى جانب مهمة ضابط الاتصال مع البكباشي جمال عبدالناصر، وكذا ضابط الاتصال بين المخابرات وإدارة المباحث العامة التي كانت قد أنشئت في تلك الفترة تحت إشراف البكباشي زكريا محيي الدين، بالتوازي مع بدء تنفيذ مشروع المخابرات العامة.

وكان أول من تولى رئاسة إدارة المباحث العامة البكباشي رأفت النحاس ونخبة من أكفأ ضباط البوليس الذين كانوا مثالاً للتعاون البنَّاء معنا مما شكَّل نسيجاً يُحتذى به في تعاون الأجهزة الأمنية الوطنية من أجل خدمة وحماية أهداف الثورة وسلامة مصر، أذكر منهم على سبيل المثال: عبدالعظيم فهمي، محمد سيف اليزل خليفة، عبدالعزيز سيف اليزل خليفة، حسن طلعت، محمد محمود زهدي، محمود الحمزاوي، زكي علاج، أنور الأعصر، سعد الشربيني، يوسف القفاص، أحمد رشدي (وزير الداخلية فيما بعد)، عبدالوهاب نوفل، محمد نبوي إسماعيل (وزير الداخلية فيما بعد)، محمود الغمراوي، محمد شكري حافظ، ممدوح سالم (وزير الداخلية ورئيس الوزراء فيما بعد)، السيد فهمي (وزير الداخلية فيما بعد)، حسن أبو باشا (وزير الداخلية فيما بعد)، فؤاد علام، مصطفى علواني (محافظ أسوان فيما بعد)، حسن رشدي، أحمد صالح داود، حافظ عزيز، يوسف المعناوي، أحمد والي، عبدالفتاح رياض، سعدالدين وهبة، أحمد بلبل، أحمد فؤاد نسيم، عزالدين عثمان، محمد محمود عبدالكريم، محمد رشاد حسن، يوسف أبوعوف، ألبير تادرس، وآخرين كثيرين.

كانت العلاقة مع البكباشي جمال عبدالناصر غير سرية، فقد أعطاني رقم تليفونه الخاص، وكان يصدر إليّ تكليفاته بصفة يومية، مما رسَّب بعض الحساسيات لدى بعض الزملاء ممن كانوا يشاركونني المكتب نفسه، أو من بعض الضباط الأحرار الذين كانوا يترددون على القسم الخاص وكان لهم دور خاص في تأمين الثورة. وقد تقلَّص هذا العدد ليتبقى في النهاية مجموعة معيّنة أبت أن يشاركهم عنصر آخر وبالذات من سلاح المدفعية باعتباري دخيل، وقد شاركهم هذه الأحاسيس بعض أفراد من السكرتاريا الخاصة الذين كانوا سواء عن حق أو عن باطل، يظنون أنهم أولى أو قادرون على القيام بما يوكل إليّ من مهام بدت أهميتها أمامهم من كثرة

اتصالات البكباشي عبدالناصر بي، ومن كثرة ترددي على مكتبه أو منزله في أي وقت وبلا موعد سابق، كما أمرني هو بذلك، هذا علاوة على أنني لم أكن ممّن يتكلمون كثيراً، أو أكثر من الأصدقاء من دون داع، كنت معتاداً على الكتمان والحفاظ على السرية، وهي عادة لازمتني منذ الصغر.

وثمّة سبب آخر لتلك الحساسيات، فقد ترددت أخبار في هذه الفترة على نطاق ضيِّق جداً تسرّبت من مكتب القائد العام للقوات المسلحة مفادها أن هناك نيّة لإنشاء مكتب مستقل لجمال عبدالناصر خارج الإطار التنظيمي للمخابرات، وبدأ أحد الزملاء (شمس بدران) يخطط ليتولى هو هذا المكتب أو أحد رجاله، وكانت المواصفات المطلوبة لا تنطبق عليه، وعلم بحكم موقعه وقربه من الدائرة العليا أن الترشيح المفضل هو لسامي شرف نتيجة مطابقة المواصفات والجهد والعمل التي أعلنت عن نفسها علاوة على تزكية البكباشي جمال عبدالناصر شخصياً. أقول إن هذه الحساسيات وهذا الوضع الذي استجد قد اقترنا بمحاولات للدسِّ والوشاية، وكانت تلك أول تجربة لي في هذا المضمار والصراع، في الوقت الذي تفجّرت فيه ما أطلق عليها قضية المدفعية أو قضية رشاد مهنا (5).

وقد تسبَّبت هذه القضية في إثارة علامات استفهام وشكوك حول كل ضابط كان ينتمي لسلاح المدفعية، خاصة ان شركاء القسم الخاص كانوا كلهم من سلاح المشاة وكذلك المترددين عليهم، وفي ذلك الوقت لاحظت تراجع معدل الاتصال والتكليفات من البكباشي جمال عبدالناصر بشكل مفاجئ. وفي الساعة الثالثة من فجر يوم 15 يناير/ كانون الثاني فوجئت بعدد من الضباط على باب منزلي يطلبون مني مصاحبتهم بالملابس المدنية، وظننت لأول وهلة أن انقلاباً قد وقع ضد الثورة. ووجدت نفسي نزيل إحدى زنزانات سجن الأجانب (6)، بقيت فيها أربعة عشر يوماً لا أغادرها إلا للذهاب إلى دورة المياه، كما لم أر أي أحد سوى عساكر الحراسة من سلاح الحدود من أبناء النوبة. وفي صباح اليوم الرابع عشر، فتح الباب ووقف أمامي اليوزباشي محمد أبونار الذي كان في ذلك الوقت سكرتيراً للصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة وكانت عيناه مغرورقتان بالدموع، قائلاً إنه لم يكن ينتظر أن نلتقي في مثل هذا الموقف (7). واصطحبني إلى سيارة خارج مبنى السجن كان يجلس فيها اليوزباشي كمال الدين رفعت (8). وكان متأثراً من هذا الوضع لكنه كان قليل الكلام، وعبرت قسمات وجهه عن حزن واستغراب، بل يمكن أن أقول عدم تصديق. المهم، سارت بنا السيارة حتى وصلت إلى معسكرات قصر النيل (مكان فندق هيلتون النيل ومبنى جامعة الدول العربية الآن).

جلست في غرفة واسعة إضاءتها ضعيفة والسقف عالٍ جداً، كانت محتوياتها كراسي كبيرة الحجم (فوتيلات) وكنب أضخم ذو قماش حريري لامع لونه طوبي غامق، ونجفة نحاسية مستديرة الشكل كبيرة الحجم ويبدو أنها كانت تُضاء من قبل بالشمع وعدلت لتُضاء بالكهرباء. بعد نحو ربع الساعة دخل إلى الغرفة البكباشي زكريا محيي الدين الذي بدا عليه التأثر من لقائنا في هذا الوضع، ثم تبعه قائد الجناح جمال سالم والصاغ صلاح سالم اللذان لم ينطقا بكلمة سوى قولهما لي: "ازيك يا سامي" (9) ثم تبعه قائد الجناح عبداللطيف البغدادي الذي قال لي: "إيه اللي جرى يا سامي؟! شدِّ حيلك..".

بعد ذلك انصرف أعضاء مجلس الثورة الثلاثة وبقيت مع البكباشي زكريا محيي الدين الذي قال لي: "سامي أنا طبعاً أكثر واحد عارفك ويشاركني جمال في تقديرك وتقويمك.. أنا حا أسألك سؤالا محددا. هل أنت مشارك بأي شكل في ما يقوم به بعض ضباط المدفعية من نشاط حول الأوضاع التي نمرُّ بها؟".

فقلت له: "الإجابة قطعاً لا. وسيادتك بالذات تعرف أني غرقان في شغلي ليل نهار ولا أحتك أو أتزاور مع أحد، ده حتى الاجتماع الأسبوعي المفروض أن نلتقي فيه مع الصاغ كمال الدين حسين ومع بعض عناصر الضباط الأحرار من سلاح المدفعية لم أعد أستطيع أن أحضره لانشغالي طول الوقت. ثم أحب أن أعرف إذا كان هناك اتهام محدّد أن أواجه به أو أواجه بأي شخص يثبت أن لي نشاطا مضادا للثورة بأي شكل".

قال: "إن ثمّة شبهات دارت حول اشتراكك مع بعض ضباط المدفعية، نبعت أساساً من مرافقتك لكل من محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت (من المدفعية) وصلاح زعزوع (من المشاة) في سيارة واحدة أثناء توجهنا إلى بيوتنا في مصر الجديدة بعد انتهاء يوم العمل، وأنتم الثلاثة مدفعية".

هنا أدركت أنني ضحية دسيسة وغيرة ظالمة من بعض الأعداء، أكرِّر الأعداء، وليس الأصدقاء.

فقلت: "يا أفندم سيادتك نسيت اني من مدة أثناء لقاء معك في مكتبك في الجزيرة نبهت إلى ما يتردَّد ضد بعض أعضاء مجلس الثورة من حكايات وأقاويل وتريقة.. إلخ، صحيح اني لم أذكر أسماء ولكن كرأي عام داخل

القوات المسلحة كانت الصورة واضحة من جانبي، وأبلغت بما يدور، غير مقصِّر في واجبي وإخلاصي نحو تأمين الثورة".

أنا حافكّر سيادتك.. حصل كلام ضد أنور السادات واعتراض من أغلب الضباط الأحرار في الجيش كله لضمه كعضو في مجلس قيادة الثورة لموقفه ليلة 23 يوليو/ تموز، وما حدث من اعتقاله بوساطة زغلول عبدالرحمن فجر هذه الليلة أمام البوابة رقم 6 في العباسية، وكان محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت بالذات هما أكثر الضباط انتقاداً لموقفه واعتراضاً على عضويته للمجلس. بما يفيد بشكل غير مباشر أنهما الأحق بهذه العضوية منه. وقد أصبح هذا الكلام فيما بعد على كل لسان ليس في الجيش فقط ولكن في البلاد كلها، وكذلك الكلام ضد عبدالمنعم أمين وحرمه، وكلام ضدك شخصياً. وكلام عن عنف جمال سالم، والذين يدّعون أنهم أحق بقيادة الثورة، ولعل النشاط الذي أحاط باللواء محمد نجيب من اتجاهات عدة ليس ببعيد، سواء من ناحية الإخوان المسلمين وبالذات نشاطهم وسط ضباط البوليس والجيش. ألا تذكر سيادتك الكشوفات التي صنّفتهم في مستويات ثلاثة وسلمتها لك بحضور الصاغ صلاح الدسوقي أركان حرب وزارة الداخلية في بيتك بمنشية البكري؟ ثم أضفت.. والشيوعيون وبعض السياسيين القدامى، ألم أبلغ عن كل هذه الأنشطة وأشارك في متابعة أغلبها حتى الآن؟ الحقيقة يا فندم أنا مش فاهم إيه اللي بيحصل؟ هل الحفاظ على الثورة أصبح النهاردة اتهاما؟ إذا كان هناك شك وليس دليل إنني قمت أو أقوم بأي نشاط مضاد للثورة فأنا أطالب بإعدامي..".

وقلت بعد ذلك "إن كل ما عرفته من نشاط يمكن اعتباره مضادا أو ناقدا سبق أن طرحته في اللقاءات التي كانت تعقد بصفة منتظمة في منزل الصاغ كمال الدين حسين لبعض الضباط الأحرار من المدفعية، وكان يحضرها الضباط: أبواليسر الأنصاري وطلعت خيري، وعبدالمجيد شديد وأحمد شهيب ومصطفى كامل مراد وسعد زايد وعماد رشدي ومحمد أبوالفضل الجيزاوي". وانتهى التحقيق إلى لا شيء.

خرج البكباشي زكريا محيي الدين بعد أن سجل التحقيق الصاغ حسن بلبل (السفير فيما بعد ووكيل وزارة الخارجية والمسؤول عن التنظيم الطليعي فيها)، وجلسنا في غرفة جانبية نحو الساعة وكان يجلس معنا كل من الضباط كمال الدين رفعت ومحمد أبونار وفتحي قنديل (سكرتير حسين الشافعي، والسفير فيما بعد)، عاد بعدها زكريا محيي الدين موجهاً الكلام إليّ برقة وبابتسامته التي لا تفارقه قائلاً: "يا سامي انت حاتروّح دلوقت ونتقابل بكرة في مكتبي في منشية البكري".

ثم أمر اليوزباشي محمد أبونار أن يصطحبني في سيارته الرسمية، إلى منزلي في مصر الجديدة.. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أخوض فيها تجربة السجون.

في اليوم التالي توجهت إلى مكتب زكريا محيي الدين في منشية البكري مرتدياً لأول مرة، منذ شهور، ملابسي العسكرية، وطلبت منه الإذن بالعودة إلى وحدتي العسكرية في مدرسة المدفعية كمدرِّس للرادار، معتبراً أن ما حدث معي فيه مساس بكرامتي.. مؤكداً أنه ليس من طبعي الخيانة بأي حال.

فأجابني: "يا سامي انت تعرف يمكن أكثر من غيرك في هذا المكان أن القرار في ما يتعلق بك ليس قراري ولا قرارك، وانت لا تملك لنفسك شيئاً، انتظر في مكتبك وحابلّغك بما يستقر عليه أمرك".

قلت: "أنا يا فندم حاانتظر برة عند الصاغ زكي منصور أركان حرب المخابرات.. وأنا مش حارجع للمكتب إلا بعد ما أعرف القرار".

بعد ساعتين استدعاني مرة أخرى إلى مكتبه وطلب مني أن أتوجه إلى مكتبي في القسم الخاص لاستئناف عملي مع الصاغ محيي الدين أبوالعز، وأن هذا قرار وأوامر البكباشي جمال عبدالناصر.

أتاحت لي الظروف بعد ذلك أن أطلع على أوراق قضية المدفعية في أرشيف سكرتاريا الرئيس للمعلومات في منشية البكري، كما ان الرئيس جمال عبدالناصر أبلغني بظروف القبض عليّ والتحقيق معي بما لا يخرج عمّا قلت واستنتجت منها أني كنت ضحية دسائس ووقيعة من بعض الزملاء للأسف.. امتدت على مدار خمسة عشر عاماً تالية من دون هوادة أو توقف!

وبهذه المناسبة، فقد تمت محاكمة الضباط الذين ثبتت عليهم الادعاءات، وصدرت ضدهم أحكام من محكمة خاصة شُكِّلت بقرار من مجلس قيادة الثورة. وبعد ما يقرب من السنتين، تم الإفراج عنهم وتولوا وظائف مدنية

ومنهم محسن عبدالخالق الذي عُيِّن في وزارة الاقتصاد مستشاراً اقتصادياً في لندن ثم سفيراً في طوكيو، وكذلك فتح الله رفعت الذي تولى مناصب مختلفة كان آخرها رئيساً لبنك التسليف الزراعي. وكانا محل رعاية كاملة من عبدالناصر حتى رحيله.

واصلت عملي في القسم الخاص بالأسلوب السابق نفسه والذي حدده لي الرئيس جمال عبدالناصر، وتنوّعت التكليفات، وبدأنا نكتسب الخبرة تدريجياً ويدفعنا الإيمان بالثورة وحب قيادتها إلى مزيد من الابتكار والتطوير. وتزامنت خدمة المخابرات مع أحداث كبرى في تاريخ الثورة، منها على سبيل المثال أزمة مارس/ آذار 1954، ومؤامرة الإخوان المسلمين ضد الرئيس جمال عبدالناصر ومحاولة اغتياله في ميدان المنشية في الاسكندرية في أكتوبر/ تشرين الأول 1954، ومفاوضات الجلاء مع بريطانيا، والمؤامرة "الإسرائيلية" لمحاولة إفسادها، وتصاعد تيار الفكر القومي العربي، ودعم حركات التحرر العربي والإفريقي وفي العالم الثالث، وبداية معارك التنمية والتحوُّل الاجتماعي في مصر. وكان للمخابرات العامة القسم الخاص بالذات أدوار مهمة للغاية في خدمة توجهات الثورة وكشف كل الثغرات والعقبات التي تعمل بعض القوى على وضعها في طريق الثورة، وسوف أتعرَّض لجانب من هذه الأمور في فصول قادمة تبحث قضايا العمل السياسي خلال تجربة عبدالناصر الإنسانية.

سامي شرف.. سيرة حياة

* اسمه مركَّب، عبدالرؤوف سامي عبدالعزيز محمد شرف، والشهرة سامي شرف.

* من مواليد مصر الجديدة يوم 20 ابريل/ نيسان سنة 92_I.

* أتم تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس مصر الجديدة والمنيا والمنصورة فمصر الجديدة التي حصل منها على شهادة إتمام الدراسة الثانوية سنة 1945.

* التحق بكلية الطب فكلية التجارة في جامعة فؤاد الأول (القاهرة) العام الدراسي 1946/ 1947.

* تخرّج في الكلية الحربية برتبة ملازم ثانٍ في أول فبراير/ شباط سنة 1949 حيث نال بكالوريوس العلوم العسكرية، وكان ترتيبه السادس عشر من مجموع الدفعة البالغ 261 طالباً.

* خدم في مدرسة المدفعية في ألماظة.

* خدم في سلاح المدفعية باللواء الأول المضاد للطائرات في ألماظة.

* عمل مدرِّساً للرادار المضاد للطائرات على مستوى اللواء.

* عمل كأركان حرب لآلاي (لواء) مدفعية.

* نُقل إلى مدرسة المدفعية مدرِّساً للرادار المضاد للطائرات، ولكنه لم ينفذ هذا النقل لقيام ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 فبقي في وحدته الأصلية حيث عهد إليه من تنظيم الضباط الأحرار بالإشراف الأمني والسيطرة على هذا الآلاي وتقرّر ضمّه لتنظيم الضباط الأحرار من ليلة 23 يوليو/ تموز 1952 حيث كان يحضر اجتماعات خلية من المدفعية كانت تضم أحمد الزرقاني حطب وكمال الغر وإبراهيم زيادة وعبدالحميد بهجت، ثم انتقل بعد أيام إلى خلية يترأسها الصاغ كمال الدين حسين وكان من بين أعضائها عماد رشدي وسعد زايد

وأحمد شهيب ومصطفى كامل مراد ومحمد أبوالفضل الجيزاوي وعبدالمجيد شديد وأبواليسر الأنصاري وكان يسدِّد الاشتراك الشهري 25 قرشاً بانتظام.

* في أول يوليو/ تموز 1952 رُقيّ إلى رتبة اليوزباشي (النقيب).

* في 26 يوليو/ تموز 1952 انتُدب للعمل في المخابرات الحربية وكُلِّف بالإشراف على رقابة البرقيات الصادرة للخارج عن طريق مصلحة التليفونات (هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية) للمراسلين الأجانب.

* في أوائل أغسطس/ آب 1952 كُلِّف بالعمل ضمن مجموعة من الضباط الأحرار ممن كانوا في المخابرات الحربية، وشكّل منهم ما سُمِّي بهيئة مراقبة الأداة الحكومية وتتبع رئيس مجلس قيادة الثورة مباشرة (وهي تعادل الرقابة الإدارية اليوم).

* من مؤسِّسي المخابرات العامة والمباحث العامة سنة 1952.

* في ديسمبر/ كانون الأول 1952 انتُدب للعمل في القسم الخاص بالمخابرات العامة الذي كان مسؤولاً عن الأمن القومي الداخلي وكان مقره في بداية تكوينه مع بداية تكوين المباحث العامة أيضاً في مبنى مجمع التحرير ثم انتقل مع هذه الإدارة إلى مبنى وزارة الداخلية في لاظوغلي.

* في ابريل/ نيسان 1955 اختاره الرئيس جمال عبدالناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى 28 سبتمبر/ أيلول 1970. وتلقى دورة في البيت الأبيض في واشنطن "كيف تخدم الرئيس"، كما درس أساليب العمل في كل من الكرملين ورئاسة الجمهورية في مكتب الرئيس تيتو وفي الهند والصين الشعبية وفرنسا.

* نُقل إلى الكادر المدني في رئاسة الجمهورية سنة 1956 (الدرجة الثانية) وفي 5 يونيو/ حزيران 1960 صدر القرار الجمهوري رقم 1055 لسنة 1960 بترقيته إلى درجة مدير عام برئاسة الجمهورية، وتدرج في التسلسل الوظيفي الطبيعي من دون أي استثناء حتى رُقيّ إلى درجة وكيل وزارة مساعد برئاسة الجمهورية بالقرار الجمهوري رقم 2748 لسنة 1962 في 16 سبتمبر/ أيلول 1962 ثم وصل إلى منصب مستشار رئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير بالقرار الجمهوري رقم 3404/ 65 بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1965.

* شارك في دورتين للأمم المتحدة في نيويورك عامي 1958 حيث شارك في اجتماعات مجلس الأمن أثناء بحث شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة و1960 ضمن وفد مصر برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر.

* عُيِّن وزيراً للدولة عضواً في مجلس الوزراء بالقرار الجمهوري رقم 685 لسنة 1970 بتاريخ 26 ابريل/ نيسان 1970.

* أعيد تعيينه وزيرا للدولة في 20 أكتوبر 1970.

* في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني عُيِّن وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.

* قام بالعديد من المهام الرسمية والخاصة داخل البلاد وخارجها.

* متزوِّج وله أربعة أبناء.

* سُجن مرتين: الأولى في يناير/ كانون الثاني 1953 فيما عُرف بقضية المدفعية، والمرة الثانية في 13 مايو/ أيار 1971 فيما عُرف بانقلاب مايو/ أيار، وحُكم عليه في هذا الانقلاب بالإعدام الذي خُفِّف إلى السجن المؤبد وقضى منها عشر سنوات كاملة مضافاً إليها يومان وأربع ساعات متنقلاً في سجون مصر من ليمان أبوزعبل إلى سجن القلعة إلى السجن الحربي إلى ليمان طرة إلى ملحق مزرعة طرة وأخيراً السجن السياسي في مستشفى المنيل الجامعي (القصر العيني) في الشهور العشرة الأخيرة قبل الإفراج عنه يوم 15 مايو/ أيار 1981 الساعة التاسعة مساء.

* مارس العمل السياسي مع قيام الاتحاد القومي، حيث انتُخب عن دائرة مصر الجديدة وحاز على أعلى أصوات الدائرة الانتخابية.

* عضو في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.

* من أوائل مؤسسي تنظيم طليعة الاشتراكيين الخلية الأولى التي شُكِّلت من الرئيس جمال عبدالناصر وكل من: علي صبري وعباس رضوان وأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل وسامي شرف ثم عضو الأمانة العامة لتنظيم طليعة الاشتراكيين ورئيس المكتب السياسي. علاوة على تولي مسؤولية التنظيم الطليعي على مستوى منطقة شرق القاهرة (أقسام مصر الجديدة والوايلي والزيتون والمطرية وعين شمس والنزهة)، وجامعة عين شمس.

* أسَّس نادي الشمس الرياضي في مصر الجديدة.

* من مؤسسي الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وأشرف رئيساً للجنة الانتخابات على قيام جميع تنظيمات الحزب من القاعدة إلى القمة بالانتخاب، وهي عملية لم يمارسها أي حزب في مصر في الفترة الأخيرة، ثم قدم استقالته من جميع تنظيمات الحزب لأسباب خاصة هو مقتنع بها.

* عضو مكتب اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ويشارك في كل أنشطتها في الداخل والخارج.

* عضو مشارك في ملتقى الحوار العربي القومي.

* شارك في العديد من الندوات والمحاضرات واللقاءات التلفزيونية وكتب المقالات الصحافية في الداخل والخارج (سوريا ليبيا الأردن العراق فرنسا الإذاعة البريطانية "BBC" مجلة "آساهي" اليابانية وكذلك محطتها التلفزيونية في برنامج عن ثورة يوليو/ تموز 1952 ومفجّرها الرئيس جمال عبدالناصر محطة الأوربيت وغيرها).

* بعد خروجه من السجن، انتسب الى الجامعة الأمريكية في القاهرة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ولكنه لم يستطع أن ينهي دراسته فيها لأسباب خارجة عن إرادته، حيث تمت مضايقات من أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية من الذين كانوا مزروعين في هذه الجامعة، وقد حاول كبار أساتذة الجامعة الأمريكية إثنائه عن عدم إتمام الدراسة وأبدوا رغبة ملحة في تجاوز هذه المضايقات لكي يتمكّن من الحصول على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصوله على درجة الماجستير التي أكدوا أنه سيكون من المتفوقين الذين يحظون بنيل منحة مجانية للدراسات المتقدمة، إلا أنه لم يقتنع.

* حائز على أوسمة ونيايشين من كل من يوغسلافيا كمبوديا السودان أفغانستان المغرب ساحل العاج اثيوبيا النيجر اليمن بولندا بلغاريا ماليزيا تونس رومانيا موريتانيا فنلندا السنغال الكونجو الشعبية المجر إفريقيا الوسطى.

* الأوسمة المصرية التي يحوزها هي الأوسمة العسكرية التي مُنحت له قبل الثورة عندما كان ضابطاً في الجيش المصري .

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الحلقة الثالثة

للرئيس جمال عبدالناصر

* في 19 مارس 1955 أبلغني زكريا محيي الدين أن عبدالناصر اختارني للعمل معه سكرتيراً للمعلومات

* عمل جمال كان يبدأ التاسعة صباحاً وكان يحرص على قراءة الصحف اللبنانية من دون تلخيص

واصلت العمل في القسم الخاص بالمخابرات العامة حتى كان يوم السبت 19 مارس 1955 عندما استدعاني زكريا محيي الدين إلى منزله في "عمارة الرشاد" في منشية البكري، الساعة التاسعة صباحاً بحضور الصاغ محيي الدين أبوالعز رئيس القسم الخاص الذي قد ألمح لي في الليلة السابقة عن نيّة نقلي من المخابرات، ولم يزد أو يفصح عن أي تفاصيل أخرى.

وفي منزل زكريا محيي الدين استقبلنا بودّ وبابتسامة اعتاد هو ونحن عليها وقال: "مبروك يا سامي.. الرئيس جمال عبدالناصر اختارك للعمل معه سكرتيراً للمعلومات.. إيه رأيك؟!" أجبت: "يا افندم ده شرف ليّ كبير، وأرجو أن أكون عند حسن ظن الرئيس، وأن يوفقني الله في أداء الواجب وما أكلف به".

قال: "إنت يا سامي موضع ثقة، وإلا لما كان هذا الاختيار، وعلى فكرة إنت كنت موضع اختباره شخصياً طول العامين الماضيين ونجحت، وإن شاء الله يكون النجاح حليفك دائماً.. واعتبر أن إدارة المخابرات ستتعاون معك في مهمتك الجديدة، ولا تتردد أن تطلب منّا ما تريد، كما انك لك الحق في الاتصال بأي قسم لتسهيل مهمتك فنياً وإدارياً. إنت ميعادك مع الرئيس في بيته في منشية البكري العاشرة صباحاً.. يعني دلوقت، قوم بقى علشان تلحق تقابله.. وبالتوفيق".

وبقدر سعادتي بهذا الاختيار، فقد شعرت بالتوتر يزداد داخلي عندما فكرت في حجم المسؤولية الجديدة التي كُلفت بها، ودعوت الله أن يلهمني الصواب وأن ينير بصري وبصيرتي في أداء الواجب.

لم يكن هذا اللقاء مع الرئيس جمال عبدالناصر في منشية البكري عادياً بالنسبة لي، فكما وضح مما سبق كانت قد تعددت لقاءاتي معه بوصفه قيادة سياسية يستلزم واجبها اليومي والرسالة الوطنية والقومية التي يعمل من أجلها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها قدرة على التحكم في التوازنات السياسية والاجتماعية، والإلمام بأكبر قدر من المعلومات في كل المجالات. أما هذه المرة فقد كان لقائي معه بوصفه رئيسي المباشر من الناحية الوظيفية، إلى جانب إيماني به كزعامة سياسية وقيادة وطنية مخلصة، وطالما انني أعمل تحت رئاسته المباشرة، فيجب أن أستوعب جيداً مهمتي الجديدة بكل ما تتطلبه من مسؤوليات، وما تفرضه من محاذير، بل وما قد تنطوي عليه من مخاطر.

إنهما مهمة جديدة نسبياً على النظام الثوري في مصر، لقد كانت هناك سكرتارية للمعلومات موجودة في مجلس الوزراء لخدمة اللواء محمد نجيب، لكن عملها كان محدوداً للغاية. وعندما توجهت للاطلاع على ما تحويه لم أجد سوى سبعة ملفات ذات لون أخضر زيتوني من ورق مقوى، ولا يحتوي أي منها على أكثر من تقرير أو اثنين، ولم تكن محتوياتها ذات قيمة معلوماتية تُذكر، لكنني حرصت على الاحتفاظ بها على سبيل التذكار، وكانت مودعة في حافظة خاصة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري.

كانت هذه الخواطر تدور في ذهني وأنا في طريقي إلى منزل الرئيس جمال عبدالناصر في منشية البكري، وكان في مقابل منزل زكريا محيي الدين ولا يفصلهما إلا شارع الخليفة المأمون ومنزل مكرم عبيد الذي سبق أن أوفدني عبدالناصر لمقابلته لطلب نسخة من الكتاب الأسود، كما أبلغته رسالة تقدير منه.

استقبلني الرئيس في المكتب، وبعد الترحيب والتهنئة حدد لي الإطار العام للمهمة وقال: "أنا عايزك تنشئ سكرتارية للمعلومات وكل ما أستطيع أن أقوله لك الآن:

* أولاً: لا توجد أي قيود عليك في تنفيذ المطلوب.

* ثانياً: أنصحك بأن تبدأ على نطاق ضيق، ثم يتم التوسع بعد ذلك تدريجياً سواء في الأفراد أو الاختصاصات أو المكان، وفقاً لتطور سير العمل، وحسب التجربة والخطأ، وكذا معدلات الأداء.

* ثالثاً: يمكنك أن تستعين بمن تراه من الخبراء المصريين والأجهزة والوزارات في الدراسة ووضع الهيكل العام المصغر بداية.. وآلية العمل في السكرتارية.

* رابعاً: اعتبر أن الإمكانات المتاحة ستُوضع تحت تصرفك بلا قيود وبلا روتين من أجل تحقيق هذا الهدف، ويمكنك الاطلاع على ما لدى الجهات المعنية من معلومات أو دراسات أو أبحاث تساعد على تحقيق الهدف.. عليك أن تضع خطتك".

وأضاف انه يعطيني مهلة أسبوعين سوف يسافر خلالها إلى باندونج، وعندما يعود أكون قد انتهيت من إعداد الدراسة الكاملة حول وضع الهيكل التنظيمي للسكرتارية ليقوم بمراجعتها معي. وعليّ أن أبدأ الممارسة العملية بالتجربة والخطأ حتى أضع قدمي على بداية الطريق الصحيح، وحتى لا يضيع الوقت.

كانت كلمات الرئيس واضحة، محددة، مختصرة، وفي الوقت نفسه مطمئنة، فهو لا يطلب المستحيل أو ينشد المثاليات، بل يدرك مقدماً أن ثمّة أخطاء يمكن أن تقع وأن التجربة العملية هي المحك الوحيد لاكتشاف المنهج الأنسب.

لقد تغيرت العلاقة الخاصة غير المباشرة التي قامت بيني وبين جمال عبدالناصر خلال عملي في المخابرات، وما كنت أتلقاه من تكليفات منه شخصياً وأعرض نتائجها عليه مباشرة، أما الآن فإنني أعمل إلى جواره، وأصبح بقائي في المكتب مرتبطاً به من الناحية العملية، ليس فقط بممارسته لنشاطه اليومي، بل يرتبط أيضاً بمجرى الأحداث، وطالما وجدت هناك حركة أو حدث أو خبر فمن واجبي أن أبقى يقظاً باستمرار.

وبدلاً من أن يكون تعاملي مع القائد وفقاً لترتيبات خاصة تثير معي من الحساسيات أكثر مما تخدم العمل، فقد أصبحت أحد النوافذ التي يطل منها على كل ما يجري في الدولة أو خارجها، وحلقة اتصال مع منابع الأحداث بما يقتضيه ذلك من درجة عالية من السيطرة على تدفق المعلومات، ودقة في التنظيم وتحديث الأولويات حتى لا تتحول سكرتارية المعلومات إلى عامل تشتيت وإشغال للرئيس.

أدركت أيضاً أسلوب عبدالناصر في اختيار معاونيه، فهو لا يعتمد على العمل بموجب تقويمات الآخرين. لقد أدركت تماماً أنه وضعني تحت نظره بتدقيق منذ لقائي الأول معه في مدرسة الشؤون الإدارية، وأجرى الاختبارات لي في كل المواقع التي عملت فيها، بل أكثر من ذلك كانت تجربة السجن الأولى وموقفي في قضية المدفعية اختباراً عملياً سواء في النيات أو في الضعف أو القوة أو في القدرة على التحمل ومجابهة المواقف الصعبة، أو في التهاون في المبدأ وأشياء أخرى كثيرة، وكانت توجيهاته بعد ذلك تعبر عن وضوح كامل في الرؤية ومعرفة دقيقة لما يريد أن يحققه.

خرجت من مكتب الرئيس جمال عبدالناصر وفي ذهني مطلبان أساسيان: أولهما يتعلق بالمكان، والثاني يتعلق بآليات العمل وأساليب الممارسة والإنتاج.

في ما يتعلق بالمكان، فقد اخترته في مبنى مجلس الوزراء، باعتبار أن الرئيس كان يمارس عمله الرسمي منه، علاوة على مباشرته العمل أيضاً من مكتبه في منشية البكري.

بدأت فوراً مشاوراتي واتصالاتي مع العديد من الجهات التي تأتي في مقدمتها وزارة الخارجية والمخابرات العامة، واتصلت بزميل الدراسة مصطفى حمدي وكان يعمل في جهاز التنظيم والإدارة (1) وكذا في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمباحث العامة والقيادة العامة للقوات المسلحة والمخابرات الحربية وبعض خبراء الإدارة من الجامعات ومجلسي الخدمات والإنتاج، منهم السفير إبراهيم صبري والدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن، والأستاذ السيد محمد يوسف، والبكباشي حسن طلعت والصاغ أحمد زكي عبدالحميد والدكتور راشد البراوي واللواء أمين أنور الشريف والمستشار حسن نورالدين.

كانت حصيلة كل هذه المشاورات الخروج بتصور عرضته على الرئيس بعد عودته من باندونج، فوضع عدداً من الإضافات المهمة حتى خرجنا بنقطة بداية تمثلت في تنظيم وآلية عمل تحكمه الاعتبارات التالية:

* أولاً: توفير اتصال سريع وسهل لمصادر المعلومات داخل الدولة وخارجها، لتوفير المعلومات اللازمة يومياً من كل الأجهزة المعنية في الدولة وفي جميع ميادين المعلومات (سياسية اقتصادية عسكرية اجتماعية علمية.. إلخ).

ثانياً: وضع أسلوب ميسّر لتصنيف وتبويب المعلومات وترتيبها وفقاً لأولوياتها وعرضها على الرئيس في التوقيت المناسب لتساعد في تكوين صورة عمّا يجري في الدولة وتسهيل عملية اتخاذ القرار.

وكانت تعليمات الرئيس في هذه النقطة واضحة تماماً، فقد أعطى توجيهاً واضحاً بعدم عرض أية ورقة تبدأ بعبارات مثل "نما إلى علمنا"، أو "يُقال"، أو "يُشاع" إلا إذا كان التقرير عن الإشاعات، وأكد أن ما يجب عرضه فقط هو ما يندرج في مفهوم المعلومة المحققة مثل "الواقعة كذا حدثت في الساعة كذا في المكان كذا.."، وأمر بإعادة ما يخالف ذلك للجهة التي أرسلته أو إهماله كلية، أما إذا كان ثمة استنتاج فيمكن عرضه مزوّداً بالبراهين والحيثيات التي ساعدت في التوصل إليه.

* ثالثاً: تكامل المعلومات الصالحة للعرض على الرئيس وتدعيمها بالآراء الفنية، وعدم التسرع في عرض معلومات ناقصة قد تقود إلى اتخاذ قرار متعجل أو خاطئ.

* رابعاً: وضع سكرتارية المعلومات بوصفها جزءاً عضوياً من مؤسسة رئاسة الجمهورية ككل، من حيث تقنين الاتصالات العرضية مع قائد الجناح علي صبري مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية من دون أن يؤثر ذلك في قناة الاتصال المباشرة مع الرئيس.

* خامساً: نبّه الرئيس إلى موضوع اعتبره هو من أهم المسائل التي ستضبط النغمة الصحيحة لسكرتارية المعلومات من حيث الأسلوب والإنتاج وتحقيق التقدم، ثم عملية المتابعة.. ثم متابعة المتابعة. وبالفعل تمت إضافة فرع يختص بالمتابعة، وأعدت له النماذج التي تحوي ملخصات الموضوعات، ونصّ تأشيرات الرئيس أو تعليماته الشفوية، والجهة المكلفة بالتنفيذ، والنتيجة التي تحققت ثم متابعة المتابعة في حال عدم التنفيذ أو تأخيره وهكذا.

* سادساً: أشار الرئيس إلى أنه يحسن أن نفكر في سكرتارية صحافية، وإن لم يبت في وضعها التنظيمي حيث كان هناك أكثر من خيار على أساس أن الوضع العملي في هذه الفترة بالنسبة للنواحي الإعلامية كان باختصار كالآتي:

كانت هناك مجموعة تُسمى مجموعة الصحافة في المخابرات العامة، وكان يرأسها الصاغ عبدالقادر حاتم ويعاونه الصاغ مصطفى المستكاوي.

وكان الرئيس يفكر في إنشاء إدارة للاستعلامات ووكالة أنباء مصرية في مقابل وكالة "رويتر" الإنجليزية ووكالتي "اليونايتد برس" و"الأسوشيتيد برس" الأمريكيتين.

ثم رأى الرئيس في هذه المرحلة الاكتفاء بإنشاء سكرتارية المعلومات، ثم مصلحة الاستعلامات على أن يرأسها عبدالقادر حاتم، ويتولى مصطفى المستكاوي مجموعة الصحافة في المخابرات. ويكون في الوقت نفسه ضابط اتصال مع سكرتارية المعلومات في ما يتعلق بالصحافة والإذاعات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقارير الاستماع التي كانت تمدنا بها الإذاعة المصرية، تمهيداً للبت بصفة نهائية في إنشاء سكرتارية صحافية

للرئيس.

2

تطور العمل في سكرتارية

الرئيس للمعلومات

فرضت علينا تطورات الأحداث بعد ذلك، واتساع حجم العمل والخبرات التي أمكن اكتسابها، إضافة إلى الدراسات المستفيضة لأسلوب العمل المتبع مع الرؤساء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وفرنسا والصين، كل ذلك فرض علينا إجراء تطويرات مهمة في أسلوب العمل والخريطة التنظيمية لسكرتارية المعلومات، كما كان لاحتياجات الرئيس التي لا تنقطع تأثيرها أيضاً في إضافة أقسام جديدة في السكرتارية، أو استحداث آليات جديدة ووسائل اتصال يمكن أن تلبي هذه الاحتياجات بأسرع وأنسب طريقة ممكنة. ويمكن القول إن تجربة العمل في سكرتارية المعلومات أفرزت مجموعة من المبادئ والاتجاهات، إلى جانب خلق نوعيات مختلفة من العلاقات سواء داخل مؤسسة الرئاسة أو مع مؤسسات الدولة وقياداتها لم تترك آثارها في سكرتارية المعلومات فقط، وإنما أثرت في مواقف العديد من الشخصيات والأجهزة، وقادت في بعض الأحيان إلى تراكم بعض الرواسب التي ظهرت على السطح بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، وتمثلت أهم هذه الاتجاهات في الآتي:

* أولاً: لم يعتمد الرئيس جمال عبدالناصر على سكرتارية المعلومات وحدها في الحصول على ما يريد من معلومات أو تحصيل المعرفة بصفة عامة، بل كان دائم البحث عن كل ما يثري معرفته ويصقل قراره، حتى أكاد أقول إنه لم يصل إلى مصر زائر أجنبي ذو ثقل في تخصصه أو كان على صلة بصنّاع القرار في بلاده أو رشحه له أحد معاونيه، إلا واستقبله الرئيس عبدالناصر في جلسات حوار غير رسمية أو رسمية قد تطول أو تقصر حسب موضوع الحوار والمناقشة.

كما استنّ الرئيس جمال عبدالناصر تقليداً في حواراته الصحافية والتلفزيونية حيث كان يطلب أن يحضر الكاتب أو المراسل الصحافي أو المحاور الذي يرغب في إجراء الحوار قبل موعده بوقت كافٍ لإجراء مناقشة من نوع مختلف معه، يستمع هو فيها للزائر، وكان الرئيس يجري مناقشات مطوّلة أيضاً مع زواره أو من كانوا على اتصال به من الرؤساء الأجانب أو الشخصيات العامة من مختلف أنحاء المعمورة. وكان لكل من الرؤساء تيتو ونهرو وباندرانيكة وأحمد سيكوتوري وكوامي نكروما وشواين لاي والامبراطور هيلاسيلاسي وأنديرا غاندي وغيرهم من القادة الأجانب، وكذلك القادة العرب الذين كان لهم وضع خاص مثل: أحمد بن بلا والملك محمد الخامس وفؤاد شهاب (2)، وهواري بومدين وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وعبدالسلام عارف ومعمر القذافي وشكري القوتلي وكمال جنبلاط، كما كان يسعى لمناقشة بعض القادة العرب ممن كان يعلم أنهم مختلفون فكرياً مع فكر الثورة، كان لكل هؤلاء نصيب وافر في هذا المجال.

وقد فتح الرئيس جمال عبدالناصر بابه للسياسيين والمثقفين والمناضلين في العالم الثالث حيث كانت الجلسات الطويلة معهم تستهدف الاستماع إلى آرائهم الشخصية والتعرف إلى شعوبهم وإلى تجاربهم السياسية والنضالية ومكوّنها الثقافي، ولا يُستثنى من ذلك أبرز فلاسفة العصر مثل جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار وروجيه جارودي أو من كبار الأدباء والكتّاب والمثقفين. على سبيل المثال روبرت سان جون وكلود استييه وجان لاكوتير وديزموند ستيوارت وويلتون وين وجون بادو وأندريه مالرو وجون جونتر وغيرهم من أقطاب الفكر الاستراتيجي والقادة العسكريين. من أمثال الجنرال بوفر والماريشال البريطاني مونتجومري، وقد تم إيفاد أكثر من وفد مصري ما بين عسكريين وسياسيين لمقابلة الجنرال جياب، حاملين رسائل واستفسارات شخصية من الرئيس للتعرف إلى تجربته في مقاومة الاستعمار وأساليب القتال المتبعة للاستفادة منها في مقاومة العدو "الإسرائيلي" في معركة تحرير الأرض، وقد قدمت كل هذه البعثات تقاريرها التي أودعت كوثائق في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات، ثم كبار رجال الاقتصاد مثل شاخت وإيرهارد وكبار رجال الصناعة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفييتي واليابان.

وكانت هذه اللقاءات أو الاتصالات ترتب أعباء إضافية علينا نتيجة ما نتلقاه من احتياجات من الرئيس في أعقابها، سواء لاستكمال معلومات تم تداولها مع الضيوف أو الذين اتصل بهم وقرأ لهم أو عنهم، أو البحث عن كتب وإصدارات ودراسات جديدة يرغب في الاطلاع عليها أو متابعة أحداث وأخبار تلقاها في حواراته ومقابلاته.

* ثانياً: كان الرئيس جمال عبدالناصر يحرص على أن يكون أقدم مسؤول في الرئاسة على بينة من كل الأمور وما يحدث في كل الأفرع تجنباً لأي تعقيدات إدارية، كما كان يحرص من جانب آخر على ألا ينحصر أو يحصر العاملين معه في قوالب جامدة، بل كانت تحركه دائماً نزعة التغيير لدرجة أننا كنا نعجز في كثير من الأحيان عن مسايرة هذه النزعة، وكانت النتيجة المنطقية لذلك هي إجراء مزيد من التطوير والتحديث في مؤسسة الرئاسة وتعديل آليات العمل بما فيها سكرتارية المعلومات لمعالجة الثغرات وتحسين الأداء واحتواء أي حساسيات من وقت إلى آخر.

وعلى سبيل المثال، فقد اقتضى العمل بعد ذلك وقبل أن تتمكن المؤسسات التقليدية من تفهم أهداف الثورة والتكيف معها توزيع مسؤوليات العمل الخارجي والداخلي على مجموعة من المعاونين الذين يثق الرئيس في إمكاناتهم وكفاءتهم وإخلاصهم، فتم إنشاء مكاتب موازية لبعض المؤسسات المهمة في الدولة، فأنشئ في رئاسة الجمهورية مكتب للشؤون العربية وآخر للشؤون الإفريقية وثالث لشؤون آسيا فأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، علاوة على مكتب للشؤون العلمية وآخر للشؤون الاقتصادية. وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المكاتب الموازية هو ضمان استمرار تدفق المعلومات وتقديم التحليلات وتقديرات الموقف بالنسبة للأنشطة المختلفة داخلياً وخارجياً بفكر مستقل، وبعيداً عن تأثير بيروقراطية الإدارات التقليدية، ولعدم الانغلاق على رأي واحد من الجهة المعنية.

كان محمود رياض يشرف على المكاتب السياسية، أما باقي المكاتب الفنية الأخرى فكانت تتبع علي صبري مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية فوزير شؤون رئاسة الجمهورية فيما بعد.

وعندما تولى محمود رياض وزارة الخارجية رُؤي ضم المكاتب السياسية إلى وزارة الخارجية، ونقل المشرفين عليها كأعضاء في السلك الدبلوماسي وذلك حتى نتجنّب الازدواجية، ولم يستثن منها سوى مكتب الشؤون الإفريقية الذي ظل يمارس دوره تحت إشراف محمد فائق، ومكتب الشؤون العربية الذي كان يشرف عليه فتحي الديب (3).

أحب أن أشير، بهذه المناسبة، إلى أن كل استحداثات لمكاتب أو أفرع جديدة في الرئاسة لم يكن يستدعي إنشاء هياكل وظيفية لها، بل كانت تعتمد على الشخص الموكل إليه المهمة فقط، وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات هي التي تتولى جميع الشؤون الإدارية والمكتبية والمساعدات الفنية لهذه المكاتب.

واستطراداً لمفهوم التطوير المستمر، فقد أنشئ بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا سكرتارية جديدة تحت رئاستي تختص بالمعلومات المتعلقة بالإقليم الشمالي، وتولى الإشراف عليها الدكتور حسين صبري الخولي الذي عُين ممثلاً شخصياً للرئيس بعد إلغائها عندما وقع الانفصال.

ثالثاً: تشكّل في الوقت نفسه فريق عمل تحكم علاقات أفراده وأفرعه قواعد عمل محددة، وكان هو نفسه مؤسسة الرئاسة، فرغم تعدد المكاتب والأفرع العاملة في مجال المعلومات داخل الرئاسة، أستطيع أن أقول إنه لم يقع أي نوع من الصدام أو الخلاف فيما بينها تحت أي ظرف من الظروف، وكانت تعليمات الرئيس عبدالناصر واضحة في هذا الشأن، فكل ما تتداوله سكرتارية الرئيس للمعلومات ينقل صورة منه إلى علي صبري مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية، وكان أيضاً كل ما يعرضه علي صبري يتم تقديمه للرئيس عن طريق سكرتارية المعلومات. وبقدر ما مثل ذلك دعماً لسيولة المعلومات واستقرار العلاقات في مؤسسة الرئاسة، فقد كان مصدراً لاطمئنان الرئيس وتجنّب إغراقه في مشكلات صغيرة أو تفصيلات غير مهمة، وساعد على ذلك استحداث آليات عمل ديناميكية لدعم اتخاذ القرار، تمثلت أساساً في تشكيل فريق العمل اليومي الذي كان يضم مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية ورئيس المخابرات العامة أو أحد نوابه، ونائب وزير الخارجية ورئيس مصلحة الاستعلامات، وسكرتير الرئيس للمعلومات، ويقوم بأعمال السكرتارية منير حافظ مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات وجميع محاضر هذه الاجتماعات وتسجيلاتها محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري.

وقد كانت مهمة "لجنة العمل اليومي" تقديم "تلخيص" من مختلف القطاعات والوزارات ومؤسسات الدولة عن الأحداث خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة وعرض التحليل والتقدير والتوصيات والبدائل على الرئيس يومياً. واستمر عمل هذه اللجنة التي تولى رئاستها فيما بعد محمود رياض حتى ،1967 حيث عدّلت لتكون برئاسة السيد أنور السادات وعضوية علي صبري ومحمود رياض وشعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف، وكان لها أن تستدعي من ترى من المسؤولين، وظل نظام العمل في هذه اللجنة هكذا حتى 13 سبتمبر/ أيلول ،1969 حيث عدّل التشكيل ليضم أيضاً: السادة أنور السادات وعلي صبري ومحمود رياض وشعراوي جمعة وعبدالمحسن أبوالنور لبحث مسائل خاصة بالاتحاد الاشتراكي، وأمين هويدي والفريق أول محمد فوزي لبحث مسائل عسكرية، وسامي شرف ومحمد حسنين هيكل.

* رابعاً: لم تكن العلاقات تسير بالسلاسة نفسها مع جهات رئاسية أخرى، ومن ذلك مثلاً المؤسسة العسكرية، إلا أن تعليمات الرئيس جمال عبدالناصر كانت تقضي بإخطار المشير عبدالحكيم عامر بكل ما يتم عرضه على الرئيس من أمور الدولة باستثناء ما يحدده الرئيس، وإن كنت أقرّر أن هذا الاستثناء لم يُستخدم في أي مرة قبل 1967. أما في ما يتعلق بالمعلومات العسكرية، فقد كان الموقف عكسيا، فلم تكن سكرتارية المعلومات تدخل ضمن معدلات التوزيع لما تصدره المخابرات الحربية أو باقي أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة أو وزارة الحربية، وكان المشير عامر هو الذي يتولى بنفسه إخطاري بالمعلومات التي يرى عرضها على الرئيس أو يقوم هو في أغلب الأحوال بإبلاغها للرئيس مباشرة. وفي الوقت نفسه كانت تعليمات المشير مشددة لي شخصياً بعدم الاتصال المباشر مع أفرع القيادة العامة أو طلب أي شيء منها، كما أعطى تعليمات للمخابرات الحربية وبصفة خاصة فرع المعلومات بعدم إبلاغي بأي معلومات إلا إذا أقرّها هو أو شمس بدران. وكذلك كان من المحظورات القاطعة الاتصال من أو إلى فرع الأمن في المخابرات الحربية. ولا يخفى على أحد أن هذا الأسلوب في التعامل يكتنفه القصور سواء بالنسبة لعنصر الوقت أو دقة المعلومات وموضوعيتها.

وقد ولّد ذلك بدوره إحساساً عالياً بالذات لدى غالبية معاوني المشير عبدالحكيم عامر وفي مقدمتهم شمس بدران وانعكس بالتالي على تصرفاتهم وأسلوب تعاملهم مع سكرتارية الرئيس للمعلومات أو حتى مع باقي مؤسسات الدولة، وليس أدلّ على ذلك من اكتشاف أكثر من تدبير تآمري تم بوساطة عناصر كانت تعمل في مكاتب المشير عامر بعد أن أغرتهم السلطة ودفعتهم إلى التحليق في آفاق حالمة بعيدة عن الواقع! (قضايا عبدالقادر عيد وداود عويس وعبدالكريم النحلاوي وغيرها).

كذلك انسحب هذا الأمر بشكل أو بآخر على العلاقات بين سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة تحت قيادة صلاح نصر، فرغم أن هذه العلاقة كانت تخضع لوضع قانوني وتنظيمي مؤسسي ومستقر ورغم احتفاظي بعلاقات جيدة ومبنية على الثقة مع كثيرين من قيادات المخابرات العامة بحكم عملي السابق فيها، بل وترشيحي لعدد ممن أصبحوا قيادات فيه، وكانت هناك سيولة كاملة في انتقال المعلومات والدراسات والتحليلات من المخابرات العامة إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات، فعندما تولى صلاح نصر رئاستها بترشيح من المشير عبدالحكيم عامر في 1957 بدأ نوع من الحساسية نحو سكرتارية المعلومات. وفي اعتقادي الشخصي أن ذلك كان يرجع وكما أثبتته الحوادث فيما بعد إلى ولاء صلاح نصر للمشير عبدالحكيم عامر وصداقته الحميمة لعباس رضوان وشمس بدران. ولقد تحولت الحساسيات إلى اتهامات وشكاوى لدى الرئيس.

* خامساً: في الوقت الذي كان يفضّل فيه غالبية أعضاء مجلس الثورة مثل عبداللطيف البغدادي وكمال الدين حسين التعامل المباشر مع الرئيس في ما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم، فقد كان زكريا محيي الدين في جميع المناصب التي تولاها يتعامل مع مؤسسة الرئاسة من خلال سكرتارية الرئيس للمعلومات، وهذا طبعاً لا يعني أنه لم يكن هناك اتصال مباشر بينه وبين الرئيس في كثير من المسائل، ولكن كانت هذه الاتصالات توثق بعد ذلك بإبلاغي عن مضمونها سواء من جانب عبدالناصر أو من زكريا محيي الدين أو مكتبه (4). كذلك الحال كان مع كل من السادة جمال سالم وصلاح سالم وحسين إبراهيم وحسين الشافعي، والأسلوب نفسه كان متبعاً مع باقي المسؤولين والقيادات العليا في الدولة. وهكذا كانت كل الأمور مسجلة ومكتوبة ومصنّفة وموثقة ومحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري حتى مساء يوم 13 مايو/ أيار 1971.

* سادساً: تعرّضت أساليب العمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات، كما ذكرت من قبل، لتغييرات مستمرة لمعالجة الظروف المستجدة، ولم يكن هناك أي جمود، فقد كان جوهر الممارسة هو "التجربة والخطأ"، وكانت العناصر الإدارية مستقرة وميسّرة، أما الجوانب الفنية فهي التي كانت تتعرض لتعديلات من وقت إلى آخر، وتمت الاستعانة بعناصر فنية من وزارة الخارجية والمخابرات العامة ووزارة الاقتصاد ومصلحة الاستعلامات والجامعات ومن أجهزة أخرى مختلفة في الدولة، إلى أن تمكّنا من إقامة نظام على درجة من الكفاءة يساعد

على تدفق المعلومات في وقتها ومن جميع المناطق الجغرافية في مصر. وقد استخدمنا أحدث وسائل الاتصال التي ظهرت في ذلك الوقت وهو التلكس، والذي تم توصيله في محافظات مصر الست والعشرين، إضافة إلى شبكتي التليفونات واللاسلكي كخطوط ودوائر خاصة بسكرتارية الرئيس للمعلومات. غير ان التطوير الرئيسي كان بعد الانفصال بين مصر وسوريا. وأضيف لما سبق أن عبدالناصر لم يكن يعتمد على سكرتارية المعلومات وحدها في الحصول على ما يريد، ولم يكن أسيراً لها، بل إن مصادر معلوماته كانت متعددة ومتنوعة من اللقاءات ورسائل المواطنين والتي بلغت في الأيام الساخنة والأحداث الكبيرة مئات الألوف يومياً، علاوة على حصيلة الاستماع للإذاعات العالمية على مدار الساعة والاطلاع على الصحف والمجلات والدوريات العربية وخصوصاً اللبنانية والأجنبية

3

يوم العمل عند الرئيس
جمال عبدالناصر

حرص الرئيس عبدالناصر على ألا ينحصر في قالب أو يضع العاملين معه في وضع جامد بل على العكس كانت تحكمه إرادة التغيير الجامحة.

لقد كان يوم عمله يبدأ في أغلب الأيام حوالي التاسعة صباحاً، وفي بعض الأحيان يبدأ قبل ذلك، وفي الأزمات الكبرى يستمر طوال الأربع والعشرين ساعة.

فعلى سبيل المثال، خلال أزمة العدوان الثلاثي سنة 1956 وحتى سنة ،1958 والتي شهدت أحداث تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي فإجراءات التمصير ثم إعلان الوحدة المصرية ـ السورية، كانت الأمور كلها تستلزم التواجد لساعات طويلة بل الى المبيت في المكاتب، وكذلك كان الحال سنة ،1967 حيث أقمت في منشية البكري ليل نهار، ولم أغادر المكتب إطلاقاً من يوم 14 مايو 1967 حتى منتصف يناير 1968.

ولقد بدأ العمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات في أواخر شهر مارس.آذار سنة 1955 بثلاثة أفراد فقط وفي غرفتين اثنتين وجهاز تيكرز لوكالة الأنباء العربية (رويترز) وكانت تبث أنباءها باللغة الانجليزية فقط في ذلك الوقت- وتليفون واحد وموتوسيكل واحد، أي اننا كلنا نعتمد على امكانات محدودة للغاية، وكنت أؤمن بأن الجهد البشري هو العنصر الأساسي والفيصل في التحصيل.

كان يوم العمل يبدأ باستعراض التقارير والبرقيات الواردة من وزارات الخارجية والداخلية والمخابرات العامة والسفارات المصرية في الخارج. يضاف الى ذلك إنتاج وكالة الأنباء العربية، فقد كنا نحصل عليها من الإذاعة المصرية، أما باقي الوكالات الأجنبية مثل "يونايتد برس" و"اسوشيتد برس" لم نكن قد اشتركنا فيها بعد باعتبار ان التوجيه العام في البداية ان نبدأ من أول السلم ثم نتطور ونكبر واحدة واحدة، والصحافة الأجنبية التي كانت تمدنا بها مجموعة الصحافة في المخابرات العامة ثم بعد ذلك مصلحة الاستعلامات ووكالة أنباء الشرق الأوسط بعد إنشائها، وقد اقتضى ذلك الاستعانة بمترجمين سواء مقيمين في السكرتارية أو من مصلحة الاستعلامات. وفي الحقيقة فلقد كانت هذه فرصة لتوسيع مساحة العلاقات الشخصية مع هذه الجهات، مما كان له أثره في تيسير العمل وخلق نوع من التعامل بين هذه المؤسسات بروح الفريق على أسس علمية وانسانية.

وفي النهاية يتم استعراض رسائل المواطنين للرئيس، سواء من الداخل أو من الخارج، وخصوصاً تلك التي كانت تحوي معلومات أو آراء مؤيدة أو معارضة للنظام، بما فيها الشتائم والنكت ولا يخفى ان هذه الرسائل تعطي مؤشرات للرأي العام الى ان تشكلت وحدات لقياس الرأي العام، في وزارة الإعلام ومصلحة الاستعلامات على أسس علمية كانت تغطي كل الجمهورية.

وكانت كل هذه المواد يتم تصنيفها وتبويبها في شكل تقرير يومي ينقسم الى قسمين: الأول يحتوي على المعلومات السرية، والثاني يشمل المعلومات العلنية، ويتم في هذا التقرير تلخيص كل الموضوعات التي تتضمنها التقارير المختلفة، وتعرض منسوبة الى مصادرها الأصلية، وموضحاً عليها تواريخ تحريرها وتاريخ وصولها الى السكرتارية، ويعلق عليها بمقترحات استكمالها من مصادر أخرى أو انه جار استيضاح المزيد من

مصادرها الأصلية أو إجراءات متابعتها، وان احتاجت المعلومة الى تحليل أو يمكن الاستفادة منها باستنتاجات تدون قرين المعلومة وهكذا.

وكان يتبع نفس الإجراء بالنسبة للمصادر العلنية، ورسائل المواطنين، ويدون أمام كل موضوع الإجراء الذي اتخذ حياله أو التوصية المقترحة أو الحلول التي يرى الرئيس ان يختار منها ما يراه مناسباً من وجهة نظره، سواء بالموافقة أو التعديل أو الرفض أو المزيد من المعلومات.

وتجدر الإشارة الى انني كنت قد فكرت في البداية في إصدار التقرير اليومي لسكرتارية الرئيس للمعلومات في شكل جريدة مصغرة تضم من أربع الى ست صفحات، ولكن صرف النظر عن هذه الفكرة للأسباب الآتية:

1- ان إصدار مثل هذه الجريدة قد يحدث تداخلاً بين ما هو سري وعلني وقد يترتب على ذلك إهدار عامل السرية.

2- ارتفاع التكلفة، وكان الخط العام هو تقليل الانفاق قدر الإمكان.

3- ان ثمة مسائل لا يجب ان تدرج في التقرير اليومي لسريتها العالية، والتي كان يقتضى إعدادها في شكل تقرير منفصل قد يكتب بخط اليد وليس على الآلة الكاتبة.. ويعني هذا ازدواجية في العمل وإهداراً للوقت.

في هذا الإطار بدأ العمل في سكرتارية المعلومات في أواخر شهر مارس سنة 1955 بثلاثة أفراد هم:

سامي شرف (سكرتير الرئيس للمعلومات)

هاشم مصطفى نجيب (آلة كاتبة وأرشيف)

محمد عبدالحميد السعيد (سكرتير خاص ومسؤول عن تجميع المصادر الصحافية العلنية).

وفي عام 1956 وفي منتصف يوليو، وقبيل زيارة الرئيس جمال عبدالناصر الرسمية ليوغسلافيا والتي صاحبته فيها، وقبيل العدوان الثلاثي، بدأ أول توسع في سكرتارية الرئيس للمعلومات حيث انتدب للعمل بها كل من:

عبدالرحمن عبداللطيف سالم، حسن فهمي الإمبابي، احمد فؤاد احمد علي، توفيق عبدالعزيز احمد، وزكريا حسني خليل.

وفي نفس الوقت كانت رئاسة الجمهورية قد أعيد تنظيمها من جديد، وتقرر إنشاء السكرتارية الصحافية للرئيس سنة 1956، قبيل العدوان الثلاثي، وقد تولى رئاستها كمال الحناوي أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس رئاسة اتحاد الدول العربية وعضو مجلس الأمة السابق ولقد اتخذ الرئيس قرار إنشاء السكرتارية الصحافية كإجراء تنظيمي يكمل هياكل مؤسسة الرئاسة من ناحية، ومن ناحية أخرى لتكون مسؤولة عن النواحي الإعلامية المكتوبة والمسموعة وتنسقها تمهيداً للعرض على رئيس الجمهورية وتلقي تعليماته لإبلاغها لوسائل الإعلام المختلفة، علاوة على تنسيق الاتصال بوكالات الأنباء والصحافة والحصول على جميع الصحف والمجلات الأجنبية وتبويبها وتلخيصها وعرضها على الرئيس في شكل تقرير يومي او لحظي للأنباء العاجلة أو المهمة.

ومما يجدر الإشارة اليه ان الرئيس جمال عبدالناصر كان إعلامياً من الطراز الأول، يتابع بنفسه الإذاعات العالمية مثل الإذاعة البريطانية "بي بي سي" B.B.C وصوت أمريكا، وإذاعة "الشرق الأدنى" من قبرص التي كانت لسان حال الاستعمار البريطاني في المنطقة، وإذاعة"مصر الحرة" التي كان يتولى أمرها آل أبو الفتح بدعم من المخابرات الغربية وبعض الأنظمة العربية وكانت أساسا موجهة ضد مصر الثورة، وكذا إذاعة "اسرائيل" وصحافتها. وإن لم يتمكن من الاستماع بنفسه لهذه الإذاعات لسبب أو لآخر، لقد كان يحرص على الاطلاع على تقرير استماع كامل وغير مختصر لهذه الإذاعات التي كانت تعطيه المؤشرات الحقيقية لاتجاهات وسياسات الدول التي تتبعها نحو مصر والمنطقة كلها. وفي الوقت نفسه كان الرئيس عبدالناصر يعتبر الصحف اللبنانية بمثابة مرآة ونافذة على العالم الخارجي عربيا وعالميا الغرب بالذات وكان يهتم بكل ما تنشره

هذه الصحف، المعادي منها قبل المؤيد لسياسة الثورة، وإذا ما تأخر وصول هذه الصحف، التي كان يحب أن يقرأها كما هي صادرة دون تلخيص او عمل قصاصات منها، كما يبدي ضيقه ويظل منتظرا وصولها ليطلع عليها. وكان ايضا يحب أن يقرأ صحف ومجلات أجنبية بالذات مثل "النيوز ويك" وال "التايم" و"النيويورك تايمز" و"الواشنطن بوست" من أمريكا، و"التايمز" و"الجارديان" و"الايكونوميست" البريطانية، علاوة على تلخيص باقي الصحف والمجلات العالمية الأخرى من فرنسا وايطاليا وألمانيا وغيرها، هذا بخلاف ملخصات النشرات والدوريات السياسية والاقتصادية والعسكرية ذات الأهمية.

وفي عام 1957 تم إلغاء السكرتارية الصحافية بسبب إصدار جريدة "الشعب" التي تولى مسؤوليتها كمال الحناوي وكمال الدين رفعت ولطفي واكد، وأيضا بسبب إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تولى رئاستها جلال الدين الحمامصي، ثم كمال الدين الحناوي. وقد أسندت مسؤوليات واختصاصات السكرتارية الصحافية الى سكرتير الرئيس للمعلومات باعتبارها المكمل للفرع العلني لهذه السكرتارية (5).

وفي اكتوبر/تشرين الاول 1956 تم استحداث فرع جديد في سكرتارية الرئيس للمعلومات باسم "المكتب الفني"، أشرف عليه منير حافظ، وعاونه: محمد رشدي العمري سيد عثمان رفعت مصطفى ابراهيم صلاح الدين محمود أحمد عبادي محمد عبدالله الشفقي الذي لم يستمر طويلا في العمل معنا، وعاد للعمل في مصلحة الاستعلامات مختار الحمزاوي الذي نجح بعد ذلك في امتحان وزارة الخارجية ووصل الى درجة السفير حسني أحمد السيد.

ثم أعقب ذلك فصل وتوزيع الاختصاصات داخل السكرتارية بحيث تشمل فروعاً ثلاثة رئيسية:

الأول: فرع الأمن:

يعنى بأمن رئاسة الجمهورية وتحركات رئيس الجمهورية، وكان يترأسه عزالدين عثمان ويعاونه محمد محمود عبدالكريم، ثم انضم اليهم محمد رشاد حسن، وهم من ضباط شرطة رئاسة الجمهورية الأكفاء الشرفاء.

الثاني: المكتب الفني:

ومهمته باختصار هي تجميع وتصنيف وتبويب وتلخيص وتوثيق المعلومات والتقارير والدراسات والتحليلات التي ترد الى السكرتارية من مختلف المصادر التي سبق ان أشرت اليها، ثم القيام بتجهيز التقرير اليومي الذي يعرض على الرئيس، بعد عرضه عليّ.

وقد كان منير حافظ ينوب عني في حالة غيابي عن المكتب لأي سبب.

تولى مسؤوليته المستشار محمد فهمي السيد من مجلس الدولة، وكان يعاونه مجموعة من المستشارين من الهيئة القضائية ومجلس الدولة، منهم على سبيل المثال المستشاران محمد ابونصير (وزير العدل فيما بعد) وعادل عبدالباقي (وزير الدولة فيما بعد)، وعلي كامل وعمر الشريف ومحمد كامل مازن ومحمد ابراهيم كامل (وزير الخارجية فيما بعد) وآخرون.

كانت اختصاصات هذا المكتب تتلخص في مراجعة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية قبل عرضها في مجلس الوزراء ومجلس الأمة أو مجلس قيادة الثورة قبل حله، كما كان يراجع المذكرات التفسيرية لهذه المشروعات، ويجري المشاورات بشأن هذه القوانين والقرارات مع جهات الاختصاص مثل مجلس الدولة ووزير العدل واللجنة التشريعية في مجلس الأمة، كما كان يراجع الأحكام في القضايا العسكرية قبل أن يصدق الرئيس عليها، باعتبار ان الرئيس هو الحاكم العسكري العام.

الثالث: أعمال سكرتارية إدارية وأرشيف.

وفي نهاية 1956 انضم الى سكرتارية المعلومات:

محمد فتحي سعد، كان مسؤولا عن تحصيل ايرادات خط السكة الحديدية من القاهرة الى غزة وبالعكس (6)، سامي أحمد سيد أحمد، عبدالحميد عوني، أحمد فؤاد عبدالرحمن، عبدالعزيز قابل، محمود نصر، حسين زايد،

شعبان أحمد، محمد محمود الجوهري، محمد حسين، نبيل عبدالخالق، محمد مجدي زعفان.

وفي عام 1961 وقبل وقوع الانفصال بين مصر وسوريا بأيام، انضم لسكرتارية الرئيس للمعلومات كل من: أحمد ابوزيد المنياوي (7)، وأحمد رؤوف اسعد (8).

وكان الثلاثة من الضباط الأحرار وضمن ضباط الياوران في رئاسة الجمهورية، وكان واجبهم يقتصر على استلام بريد سكرتارية الرئيس للمعلومات من مقرها في مبنى الحكومة المركزية في مصر الجديدة، ويتولون وضعه على مكتب الرئيس في منشية البكري، وقد خصص لهم مكتب ضمن السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية في منشية البكري لأسباب أمنية.

هوامش

(1) وكان في وقتها يُسمى "ديوان الموظفين" والسابق الإشارة إليه حول مساهمته الكبيرة في وضع الهيكل التنظيمي وآليات العمل في المخابرات العامة.

الحلقة الرابعة

* تشكيل "لجنة العمل اليومي" إثر إصابة عبدالناصر بأول أزمة قلبية يوم 13 سبتمبر 1969
* فوجئت في مطار نيويورك بموفد يبلغني بأنني ضيف على المخابرات الأمريكية فاعتذرت

كما انضم إلى العمل بسكرتارية الرئيس للمعلومات في عام 1963 الدكتور فؤاد كمال حسين (وزير الدولة للمالية فيما بعد سنة 1981)، للقيام بأعمال رصد ودراسة وتقويم المسائل الاقتصادية تمهيداً لعرضها على الرئيس، وكذلك متابعة تنفيذ تعليمات الرئيس في ما يتعلق بهذا الفرع من المعلومات.
وانضم إلى عضوية المكتب الفني في فترة لاحقة بعد ذلك خلال عامي 1968 و1969 كل من حاتم صادق منتدباً من المخابرات العامة وأشرف مروان منتدباً من الحرس الجمهوري سرية الكيمياء، باعتباره متخرجاً في كلية العلوم، وكان برتبة النقيب والأخت هدى جمال عبدالناصر منتدبة من المخابرات العامة وكانت أول عنصر نسائي تشاركنا العمل بصفة رسمية كعضو عامل في أسرة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وفي سبتمبر/ أيلول 1969 وبعد أن أصيب الرئيس جمال عبدالناصر بالأزمة القلبية الأولى، تقرّر أن تقوم بمباشرة عملها من داخل منزل الرئيس. كما تقرّر حسبما أذكر سنة 1968، أن يُنقل حاتم صادق بناء على طلبه للمساهمة في إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة "الأهرام" الذي كان الهدف من إنشائه هو التركيز على ما يتعلق بالشؤون "الإسرائيلية". ويُلاحظ أنه لم يكن من بين جميع أعضاء سكرتارية الرئيس للمعلومات عسكري واحد سواي أنا والمقدم عادل إبراهيم السكرتير العسكري (الذي انضم إلينا بعد يونيو 1967)، ولقد كان هذا الفريق يتطوّر تدريجياً ضمن إطار مؤسسة الرئاسة التي بدأت في التبلور بوضوح في عام 1956 بعد صدور الدستور وانتخاب الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية.

(4) كانت مؤسسة الرئاسة بمثابة المطبخ السياسي الأول والأكبر في نظام عبدالناصر، فمنها تنطلق الأفكار والمقترحات وإليها تصدر التوجيهات بإعداد تقديرات الموقف، وبواسطتها تتم بلورة كل الرؤى الصادرة عن مختلف المؤسسات الدستورية في الدولة فضلاً عن اتجاهات الرأي العام والمساهمات الخاصة لبعض كبار المفكرين والاستراتيجيين.

كان يتبع سكرتير الرئيس للمعلومات مجموعة من الخبراء في الترجمة الفورية المكتوبة والشفوية في اللغتين الإنجليزية والفرنسية بالدرجة الأولى ثم انضم إليهم عناصر تجيد اللغة الروسية والاسبانية كلما احتاج الأمر، وكان يتولى ترجمة خطابات الرئيس لرؤساء الدول من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية سليم رزق الله كبير المذيعين باللغة الإنجليزية في الإذاعة، كما كان يشاركه في ترجمة خطب الرئيس المنطوقة دورا حليم، أما بالنسبة للغة الفرنسية، فقد كان يتولى ترجمة الخطب المنطوقة والخطابات المكتوبة لعبدالناصر الدكتور عادل عامر وكيل مصلحة الاستعلامات. وكان هؤلاء الثلاثة، كل في ما يخصه، يحضرون مقابلات الرئيس مع الرؤساء والمسؤولين والصحافيين الأجانب، علاوة على مصاحبة الرئيس في رحلاته وزياراته إلى الخارج. وكانت تقاريرهم ونتائج أعمالهم تُقدم لسكرتير الرئيس للمعلومات الذي كان يقوم في الوقت نفسه بتلقينهم بالمهام التي سيتولونها سواء في الداخل أو في خارج البلاد.

وكانت هذه المؤسسة تعمل وفقاً لروح الفريق، وأخذت تتطور وتنمو تدريجياً منذ عام 1955 وقبيل وخلال هذه الفترة كانت مؤسسة الرئاسة تضم المكاتب التالية:

مكتب الرئيس للشؤون السياسية

أنشئ هذا المكتب لأول مرة سنة 1954، وكان علي صبري وقتها يعمل مديراً لمكتب القائد العام لشؤون الطيران ومديراً لمخابرات الطيران، وبهذه الصفة عمل مع الرئيس جمال عبدالناصر بغير قرار مكتوب إلى أن تولى الرئيس عبدالناصر رئاسة الجمهورية فتم معه وضع التقسيم الإداري للرئاسة بصورة رسمية.

وفي سنة 1956 تولى علي صبري رسمياً رئاسة مكتب الرئيس للشؤون السياسية واختص بكل المسائل السياسية الخارجية في الأساس، وتأتي بعدها المسائل الداخلية في المرتبة الثانية، ثم أضيفت إليه المسائل الاقتصادية التي كان يحيلها إلى الدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء وكان يقوم بالتنسيق بين الوزارات المعنية في هذا القطاع ورئاسة الجمهورية.

وكان مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية مشرفاً في الوقت نفسه على مكتب الشكاوى والأمناء والمراسم وكبير الياوران، إلى جانب الإشراف على أعمال سكرتير عام مجلس الوزراء والشؤون الإدارية والمالية برئاسة الجمهورية.

وقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يتمتع بذاكرة قوية خصوصاً في مسائل المتابعة وما يُعرض عليه من موضوعات بصفة عامة وكثيراً ما كان يسأل عن تأشيرة له وضعها على موضوع مرّ على عرضه شهر مثلاً ويقول: "في صفحة كذا من مذكرة فلان بخصوص كذا إيه اللي تم بالنسبة للتأشيرة التي وضعتها، وهل فلان رد، وبماذا رد.. وهكذا".

وفي مارس/ آذار 1964 تقرّر إلغاء المكاتب السياسية وعيّن محمود رياض وزيراً للخارجية وهو الذي اقترح نقل تبعية المكاتب القائمة في الرئاسة إلى وزارة الخارجية منعاً للازدواجية. وبالفعل تم تعيين مديري هذه المكاتب سفراء وهم: حمدي أبوزيد (وزير الطيران المدني فيما بعد) ومحمد شكري ومصطفى مختار، ولم يبق في الرئاسة إلا مكتب الشؤون الإفريقية يتولاه محمد فائق، ومحمد فتحي الديب مسؤولاً عن الشؤون العربية، وحسن صبري الخولي الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، والدكتور مراد غالب للشؤون السياسية. وفي الحقيقة فقد صاحب الفترة من 1958 حتى 1961 بعض التعارض والازدواجية بين المكاتب السياسية والإدارات المقابلة لها في وزارة الخارجية، وتم في البداية تعيين كل من حسين ذو الفقار صبري نائباً لوزير الخارجية ومحمد حافظ إسماعيل وكيلاً لهذه الوزارة في محاولة لضبط المسائل ومنع الازدواجية واحتواء المشكلات، ولكنها لم تحل بشكل نهائي إلا بتفرّد وزارة الخارجية بالمسؤولية بتعيين محمود رياض وزيراً لها.

وفي عام 1958 وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا كان تنظيم رئاسة الجمهورية كما يوضحه الرسم الكروكي التالي:
تم استحداث ثلاثة قطاعات جديدة هي: مستشارو الرئيس، حيث تولى محمود رياض منصب مستشار الرئيس للشؤون السياسية، وأصبح بذلك مشرفاً على جميع المكاتب السياسية تحت قيادة وزير شؤون رئاسة الجمهورية علي صبري ومتعاوناً عرضياً مع سكرتير الرئيس للمعلومات، وكانت كل التقارير والمذكرات والدراسات تُرفع إلى الرئيس بوساطة سكرتير الرئيس للمعلومات، حيث كانت السكرتارية هي في الوقت نفسه السكرتارية الإدارية والفنية لجميع مكاتب الرئاسة.

كما تولى الدكتور عبدالسلام بدوي منصب مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية ثم تلاه المهندس حلمي السعيد (وزير الكهرباء فيما بعد) عندما عيّن د. بدوي سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء.

ثم سكرتارية الرئيس للمعلومات للإقليم الشمالي في دمشق، وقد تولاها الدكتور حسن صبري الخولي (الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية فيما بعد) (1).
وفي عام 1966 طلب الرئيس جمال عبدالناصر إنشاء قسم خاص في سكرتارية المعلومات يتولى مهمة ترجمة الكتب والدراسات والموسوعات التي تُعتبر الأكثر مبيعاً والأكثر انتشاراً في العالم، وإعداد ملخصات لها، علاوة على ترجمة الكتب التي كانت تُرسل إليه من الرؤساء وكبار المؤلفين والأدباء والكتّاب في مختلف مناحي الحياة والمواضيع، وتولى الإشراف على هذا القسم الدكتور راشد البراوي يعاونه عدد من المترجمين المحترفين، منهم: عبدالعظيم حرب وجمال عبدالكريم ومجموعة من شباب الباحثين الذين أدوا دورهم بكفاءة وبدرجة عالية من الدقة (2). وكانت هذه التراجم تُوزّع على أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأعضاء مجلس الرئاسة، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وبعض الوزراء والمسؤولين المعنيين.

(5) لجان العمل اليومي في مراحلها المختلفة
عقب عدوان 1967 شكّلت لجنة تجتمع مرتين يومياً من كل من: شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف، وكان لها أن تلتقي بمن تراه من المسؤولين لبحث المسائل المتعلقة بتسيير أمور الدولة، وتعرض على الرئيس

أهم الموضوعات والتوصيات في مجال تسهيل عملية اتخاذ القرار. وبعد مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر تطوّرت هذه اللجنة لتضم أيضاً كلاً من محمود رياض والفريق أول محمد فوزي والفريق محمد أحمد صادق وعبدالمحسن أبوالنور.
وفي بعض الأحيان كان يصعب إتمام اللقاء في مسائل عاجلة وحيوية، فكان يُعقد ما يسمى بالمؤتمر التليفوني عبر شبكة تليفونات خاصة كانت تحت سيطرة المخابرات العامة وذلك بفتح خطوط تليفونية يستحيل التدخل عليها، بين المؤتمرين الذين يتبادلون بحث الموضوع في سرية وبسرعة من دون اللقاء حول مائدة الاجتماعات.

وفي عام 1969 وعلى وجه التحديد اعتباراً من يوم 13 سبتمبر/ أيلول 1969 وهو اليوم الذي أصيب فيه الرئيس جمال عبدالناصر بالأزمة القلبية الأولى أعيد تشكيل مجموعة التلقين اليومي وأطلق عليها اسم "لجنة العمل اليومي" وكان يترأسها أنور السادات وتضم علي صبري وشعراوي جمعة وأمين هويدي والفريق أول محمد فوزي وسامي شرف، كما كان ينضم إليها في بعض الأحيان محمد حسنين هيكل. وكانت هذه اللجنة تطلب استدعاء أيٍّ من المسؤولين أو الوزراء من ذوي العلاقة بالموضوع أو المسائل محل البحث. وكانت هذه اللجنة تجتمع في مكتب سكرتارية الرئيس للمعلومات مرة أو مرّتين في اليوم حسب تطورات الموقف الداخلي والخارجي والعسكري.. إلخ، وفي بعض الأحيان كان يتم الاجتماع في قصر الأمير عبدالمنعم في منطقة بين روكسي والقبة.

أما بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر يوم 28 سبتمبر/ أيلول ،1970 فتشكلت هذه اللجنة من كل من: عبدالمحسن أبوالنور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ومحمود رياض وزير الخارجية وشعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين حامد هويدي وزير الدولة حتى خرج من التعديل الوزاري في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1970 وسامي شرف، وزير شؤون رئاسة الجمهورية ومدير المخابرات العامة (محمد حافظ اسماعيل ثم أحمد كامل) ومدير المخابرات الحربية (اللواء محرز مصطفى عبدالرحمن)، كما كان يحضر اجتماعات هذه اللجنة أيضاً في بعض الأحيان محمد فائق وزير الإعلام وكانت مهمة هذه اللجنة استمراراً لما كانت تقوم به اللجان المشابهة والمشكَّلة منذ سنة 1958.

(6) وخلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا كان الرئيس جمال عبدالناصر يعهد إليّ ببعض المهام السياسية التي كانت تفرضها التطورات الدولية في المنطقة، وكان من بين هذه المهام تكليفي في شهر مايو/ أيار 1958 بالتوجه إلى نيويورك لمعاونة وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة في إدارة الأزمة التي أثارها لبنان في عهد كميل شمعون وقتئذٍ عندما تقدم بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة تتهمها فيها بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان عقب إنزال القوات الأمريكية على أراضيها.

فبعد دراسة الموقف، قرّر الرئيس جمال عبدالناصر عرض وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة في هذه القضية أثناء نظرها أمام مجلس الأمن، وكان يترأس وفد مصر الدائم في ذلك الوقت السفير عمر لطفي. وقبل مغادرتي القاهرة تم عقد اجتماع في القصر الجمهوري في القبة برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر وحضره علي صبري ومحمود فوزي وسافرت مزوّداً بالتوجيهات لمقابلة تصرفات وتوجهات الوفد اللبناني الذي كان يترأسه شارل مالك وزير خارجية لبنان والمعروف بميوله الغربية ومعاداته لثورة يوليو/ تموز وكان من ضمن التوجيهات أيضاً العمل على الاتصال والتنسيق مع كل الأطراف المعنية في هذه القضية، ومنها المجموعة العربية، ودول العالم الثالث، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وكان الجانب الأمريكي قد أخطر فعلاً في القاهرة قبل سفري ممثلاً في شخص السفير الأمريكي وكذا ممثل المخابرات المركزية الأمريكية في القاهرة في ذلك الوقت تشارلز كريمينز.
كان من ضمن أعضاء وفدنا الدائم في نيويورك كل من محمد رياض الذي أصبح وزيراً للدولة للشؤون الخارجية في عهد السادات ويحيى سامي وعمر شرف، وهما اللذان توليا مهمة إدارة جميع اتصالاتي في نيويورك، كما كانا يصحباني في جميع تحركاتي هناك بما فيها الإقامة.

وعندما وصلت إلى مطار "آيدل وايلد" في نيويورك والذي أصبح الآن مطار "كنيدي" نودي على شخصي من قِبل سلطات المطار قبل نزولي من الطائرة حيث اصطحبني أحد المسؤولين هناك إلى مكتب مغلق فيه شخص عرّفني بنفسه أنه موفد من قبل "آلن دالاس" مدير المخابرات المركزية الأمريكية لاستقبالي ولإبلاغي باسم حكومته أنهم قرروا أن أكون ضيفاً على حكومتهم، وأنه قد حجز لي جناحاً خاصاً في فندق "البلازا"، كما تقرر وضع سيارة كاديلاك تحت تصرفي. قمت بشكره واعتذرت عن قبول الضيافة والسيارة، وطلبت منه إبلاغ خالص شكري لرئاسته، موضحاً له بأنني موفد من حكومة الجمهورية العربية المتحدة في مهمة رسمية

للمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن، وأن حكومتي ستتولى مسؤوليتي بالكامل من ناحية الإقامة والتنقلات. وكان في هذه الأثناء قد تم إنهاء إجراءات الجوازات والجمارك والحجر الصحي بمعرفتهم، واصطحبني إلى خارج المطار حيث كان في استقبالي الوزير المفوّض زكي قناوي المندوب المناوب لوفدنا هناك ومعه كل من يحيى سامي ومحمد رياض وعمر شرف حيث توجهنا إلى منزل عمر شرف للإقامة فيه طيلة فترة إقامتي في نيويورك.

وفي اليوم التالي، عقدنا اجتماعاً مع السفير عمر لطفي وبحضور جميع أعضاء الوفد وذلك لوضع خطة العمل وترتيب وتجهيز الاتصالات مع الوفود الصديقة. وقد كلفت محمد رياض بتولي أعمال السكرتارية وترتيب وتحديد المواعيد مع أعضاء الوفود الأخرى التي يستلزم الأمر الاتصال بها والتنسيق معها. وتمت مع الوفد السوفييتي مقابلة واحدة استغرقت نحو خمسة وعشرين دقيقة في المقر السوفييتي، وبحضور كل من السفير عمر لطفي ومحمد رياض، حيث تبادلنا وجهات النظر معهم بشأن القضية اللبنانية المثارة وقتئذٍ على الوجه سالف الذكر. وبعد انتهاء دورة مجلس الأمن قرّر الرئيس أن أتوجه إلى واشنطن للاطلاع على أسلوب العمل في البيت الأبيض وكان قد تم الترتيب بين القاهرة وبينهم على ذلك وفعلاً قمت بالاطلاع على أساليب العمل فيه خصوصاً كيفية الحصول على المعلومات وترتيبها وتبويبها وعرضها على الرئيس، وفي الواقع لم أجد اختلافاً كبيراً بين الأسلوب الذي كنا نتبعه وما شاهدته هناك، إلا في الإمكانات والمعدات الحديثة المستخدمة. ولقد لفت نظري الحجم الكبير للرقابة التليفونية التي كانت تتم بوساطة الأجهزة المعنية هناك، وعلى سبيل المثال ففي ذلك الوقت كانت تتم مراقبة ما بين ثمانية وعشرة آلاف خط تليفوني في وقت واحد في مدينة نيويورك فقط.

(7) اكتسبت سكرتارية الرئيس للمعلومات نضجها وتطورها مع تقدم الزمن وكان يُجرى سدّ أي ثغرات أو جوانب قصور أولاً بأول مع تزايد حجم العمل.

وندب للعمل بسكرتارية الرئيس للمعلومات أيضاً في هذه الفترة الدكتور أسامة الباز من وزارة الخارجية (3)، وكذلك محمد أبوالغيط وأحمد ماهر وعماد البط ومحمد محمود قاسم وصلاح إبراهيم وعبدالرحمن مرعي ونهاد عسقلاني للمعاونة في دعم المجهود الكبير الذي كان يبذل في تلك الفترة في تجميع وتحليل الأوضاع السياسية، علاوة على اعتبارهم ضباط اتصال بين وزارة الخارجية ومؤسسة الرئاسة، وكان دورهم مؤثراً وإيجابياً في دعم عملية اتخاذ القرار على مستوى رئيس الجمهورية.

وفي واقع الأمر، بدأت صلات خاصة خلال أزمة العدوان الثلاثي سنة 1956 مع بعض السفراء المصريين في الخارج بشكل يكاد يكون منفرداً من السفير عبدالفتاح حسن نائب وزير الخارجية عندما كان ممثلاً لمصر في جنيف، حيث بدأ يراسل الرئيس باعتباره ممثلاً شخصياً له في الخارج عارضاً عليه المواقف المختلفة للدول الممثلة في الأمم المتحدة في جنيف، ثم تطورت هذه الرسائل لتشمل تقويمات وتحليلات للأوضاع وقد رؤي في ذلك الوقت أنه من غير المناسب أن تمر هذه الرسائل في دهاليز الإدارات في الوزارة، وإنما يكون من الأفضل أن تكون تحت أنظار رئيس الدولة مباشرة لما تحويه من آراء ومعلومات حساسة يحسن ألا تتداول منعاً للبلبلة، لأن بعضها يكون قد حصل عليها بطريقة غير رسمية من أحد المسؤولين في الدولة المعتمد فيها أو غير ذلك مما يخرج عن وضعه الرسمي وقد يرى الرئيس أن تحصر مثل هذه الأمور في أضيق دائرة، وأعني بها دائرة اتخاذ القرار. وكانت هذه الرسائل فاتحة لأن يكلفني الرئيس بالتعامل مع بعض سفرائنا في الخارج بمثل هذا الأسلوب، خصوصاً ان وجود السفير في قلب مسرح الأحداث يجعله يرى الأمور بشكل أوقع مما ينشط رؤيته وخياله للوصول إلى تحليل أو استنتاجات أشمل عمّا إذا كان جالساً على مكتبه في القاهرة، كما ان الحرية الكاملة من دون التقيُّد بأسلوب التقرير الرسمي واعتماد أسلوب الخطاب الشخصي سيكون عامل تحرّر لإبداء آراء حرة غير ملزمة أو مقيدة لكونه سفيراً وموظفاً عاماً (4).

وجميع الرسائل التي تبودلت من ومع هؤلاء السفراء محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري ولدى المؤلف صور من بعضها منشورة في الملحق. وكان على اتصال مباشر أيضاً بسكرتارية الرئيس للمعلومات أعضاء التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية الذي بدأ في نهاية 1964، ولقد أسهم هؤلاء الأعضاء بجهود كبيرة من أجل تصويب مواقف وتوضيح صور وكشف أمور دعمت عملية اتخاذ القرار وأعضاء التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية (5).

(8) وفي الاطار نفسه وعقب عدوان 1967 وفي يوم 1967/6/16 على وجه التحديد، قرر الرئيس جمال عبدالناصر انشاء فرع جديد سُمّي "السكرتارية العسكرية لرئيس الجمهورية"، تتبع سكرتير الرئيس

للمعلومات (6) وقد رشح الفريق محمد فوزي المقدم عادل ابراهيم محمد، من القيادة العامة للقوات المسلحة للعمل كسكرتير عسكري للرئيس، وكانت مهمته تتلخص في الآتي:

1 تجميع المعلومات العسكرية عن العدو بالتعاون مع مختلف الاجهزة العسكرية والمدنية التي تعمل في هذا المجال.
2 تجميع صورة عن قواتنا المسلحة بالتعاون مع مكتب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة والمخابرات الحربية، وهيئة عمليات القوات المسلحة، وقيادات الاسلحة الرئيسية في مجالات التدريب والتسليح والعمليات والأمن ومتابعة معدلات التطور في القوات المسلحة.
3 القيام بعمل تحليلات مستمرة للموقف العسكري لقواتنا وقوات العدو، والعوامل المؤثرة في توازن القوى في المنطقة.
4 حضور اجتماعات الرئيس جمال عبدالناصر بالقيادة العامة للقوات المسلحة، والقيام بتسجيل محاضر هذه الاجتماعات (7).
5 مرافقة رئيس الجمهورية خلال حضورة المناورات العسكرية أو زياراته لجبهة القتال أو للوحدات العسكرية المختلفة، وكتابة تقرير عنها وتسجيل ملاحظات وقرارات الرئيس والمناقشات التي تتم اثناء هذه الزيارات (8).

(9) وفي يوم 28 سبتمبر/ايلول 1961 يوم الانفصال حدث تطور جديد حيث انتقلت بمكتب سكرتارية الرئيس للمعلومات بكامل هيئته الى منشية البكري (9).

وفي الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 26 ابريل/نيسان 1970 اضاءت اللمبة الحمراء للخط الساخن بين الرئيس جمال عبدالناصر وبيني فرفعت السماعة قائلا: "أفندم".

قال الرئيس: "سامي.. صباح الخير.. حا أبعث لك ورقة دلوقتي تكتبها انت بنفسك بعدما تراجعها وتحطها في الشكل المضبوط وترجعها لي على طول..".

قلت: "حاضر يا فندم".

بعد دقيقتين وصلني مظروف مغلق من داخل منزل الرئيس، ولما فتحته وجدت به غلاف من الأغلفة الخاصة بسكرتارية الرئيس للمعلومات والذي كان يوضع بداخله عادة التقارير المرفوعة للعرض على الرئيس، وكان مكتوبا على هذا الغلاف وبالميل وبخط يد عبدالناصر ما يلي:

"أصدر الرئيس جمال عبدالناصر القرارات التالية:
أولا: عين كلاً من: حسن التهامي وزيرا للدولة، سعد زايد وزيرا للاسكان، سامي شرف وزيرا للدولة، محمد حسنين هيكل وزيرا للارشاد القومي.

ثانيا: عين محد فائق وزيرا للدولة للشؤون الخارجية.

ثالثا: عين بدرجة وزير برئاسة الجمهورية كلاً من:
محمود الجيار، محمد أحمد، عبدالمجيد فريد، حسن صبري الخولي، عبدالرحمن أبو العينين.
أعددت مشاريع القرارات الجمهورية وبعثت بها الى الرئيس في غرفة نومه، فطلبني وقال لي: "مش عايز حد يعرف بالقرارات دي إلا لما اكلمك ثاني".

ثم قال لي: "طيب ليه انت كتبت في القرار هيكل قبلك؟ هو أنا كاتب مين قبل مين فيكم؟".
فقلت له: "أنا تقيدت بوضع قانوني.. فهيكل رئيس مؤسسة يعني يعامل ماليا بدرجة وزير.. أما أنا فمستشار لرئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير".
فقال الرئيس: "هي الدرجات العليا بنتقيد فيها بالأقدميات؟ أنا حا أرجع لك القرار تعيد كتابته كما كتبته أنا بخط ايدي.. انت قبل هيكل.. وأنا عارف أنا باكتب إيه وليه.. وابعث لي مع القرار الجديد الورقة المسودة اللي بخط يدي..".
ثم سألني: "انت يعني ما سألتنيش ليه القرارات دي؟! ودلوقت!"
فقلت له: "أنا فاهم ليه قرار هيكل ومحمد فائق".

قال لي: ليه؟
فقلت "علشان هيكل في الايام الاخيرة أصبح كثير التعليق على ما يجري في مجال الاعلام والصحافة".
فقال لي: "صحيح.. وعلشان كده أنا قلت ييجي وزير اعلام ونشوف حايقدر يعمل ايه لما يبقى المسؤول الرئيسي.. وعلى الله يقدر ينفذ اقتراحاته وانتقادته الكثيرة وهو وزير للارشاد القومي.. وطبعا محمد فائق حايقدر يسد في الخارجية ويساعد رياض ويفضل برضه مسؤول عن افريقيا..".

ثم سألني الرئيس: "عارف أنا عينت الباقين بدرجة وزير ليه؟ علشان ما حدش منهم يقعد يقول اشمعنى واشمعنى.. وخصوصا انهم كلهم عينهم عليك انت وهيكل ومحمد فايق بالذات.. ومن ناحية تانية دي تجربة لتطبيق عملي على الاشخاص لبيان 30 مارس/آذار على مستوى مؤسسة الرئاسة واعادة تنظيمها.. ودي حايكون عليك حمل كبير فيها".

وبعد نصف ساعة تقريبا اتصل الرئيس جمال عبدالناصر بي وقال: "يا سامي.. أنا بعثت لك القرارات موقعة وتذاع الساعة الثانية عشرة ظهرا تماما في الاذاعة والتلفزيون.. وما تبلغش أي حد بها قبل اذاعتها.. وبالذات هيكل".

فقلت للرئيس: "بس يافندم محمد فائق لازم يعرفها لأنه هو اللي حايصدر أمر اذاعتها".
فقال: "ما فيش مانع..".

اتصلت بمحمد فائق الساعة الثانية عشرة إلا ربعاً بالضبط وأبلغته بالقرارات، فاندهش منها.. خصوصا ما يتعلق به وبهيكل، إلا أنني افهمته بصفة خاصة وشخصية بما قاله الرئيس حول هذا القرار.. فاقتنع ولم يعقب، واذيعت القرارات في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا وفي الحال اتصل بي هيكل تليفونيا يستفسر مني عن مدى صحة هذا الخبر فأكدته له ولم أزد، فسألني هل الرئيس فوق أم في المكتب وهل عنده ضيوف أم لا؟ فقلت له ان الرئيس في المكتب.

وبعدها بقليل كلمني الرئيس قائلا ان هيكل اتصل به ورجاه ان يبقى كما هو في "الاهرام" وإنه لا داعي لهذا القرار، إلا ان الرئيس كرر له ما قاله لي أنه اتخذ هذا القرار لكي نستفيد من آرائه وافكاره وانتقاداته التي كثرت مؤخرا، وان الرئيس قد أتاح له الفرصة من أوسع الأبواب لكي ينفذ ما يراه في مجال الاعلام، كما وافق عبدالناصر على بقاء هيكل رئيسا لمؤسسة الاهرام بالاضافة الى منصبه الجديد (10).

(10) وفي 28 يونيو/حزيران 1970 كلفني الرئيس جمال عبدالناصر بأن اقوم بدراسة وبحث مشروع قرار جديد خاص بتشكيل "مجلس للأمن القومي" يكون مسؤولا عن عملية صنع القرار بالكامل في شقيه الداخلي والخارجي، وفيما يلي صورة المسودة التي أعدها الرئيس عبدالناصر بخط يده: CD47.

ذلك كان هو الاطار العام الذي بنيته وعملت من خلاله منذ توليت هذه المهمة في سنة 1955 وحتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، ولعل في فصول أخرى في هذه المذكرات ما يشير الى ان دوري لم يقتصر على المفهوم الاداري من وظيفة سكرتارية المعلومات بوصفها قناة ربط بين الرئيس ومختلف مؤسسات وشخصيات الدولة، وإنما تحول ونما تدريجيا الى دور المستشار السياسي وكاتم الأسرار والفاعل الرئيسي في تنفيذ الكثير من المهام بناء على تكليف من الرئيس خاصة في المجالات الأمنية والسياسية والعمل الشعبي وفي التنظيم الطليعي.. وكان أنور السادات يدرك ذلك جيدا، بل وحاول ان يواصل نفس الاسلوب بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، لكن الرواسب كانت أكبر من القدرة على تجاوزها أو كتمانها. وإذا كانت العلاقة الشائكة مع المؤسسة العسكرية قد تم تصفيتها بعد يونيو/حزيران 1967 وفي حياة الرئيس جمال عبدالناصر، فإن العلاقات مع نائب الرئيس انور السادات لم تأخذ فرصتها لهذه التسوية على الاطلاق، وفي اعتقادي ان السبب هو ان سامي شرف يعرف الكثير..!

عبدالناصر والتنظيم السياسي

لقد انطلقت ثورة 23 يوليو/تموز من تنظيم سياسي من الدرجة الأولى هو "تنظيم الضباط الاحرار" الذي أدى مهمته على أكمل وجه منذ بداية التفكير فيه وحتى تنفيذ الثورة في 23 يوليو/تموز 1952. وبعدها حاولت

بعض التيارات من داخل التنظيم ان تجعل من نفسها سلطة رقابة على ممارسات مجلس قيادة الثورة مستندة الى وجودها داخل القوات المسلحة وساعية الى استخدام قوة المؤسسة العسكرية لخدمة هذا الدور، وهو ما تسبب في خلق عدد من الازمات والمواجهات دفعت الرئيس عبدالناصر الى ان يضع خطا فاصلا بين العمل السياسي وبين القوات المسلحة، وطالب جميع أعضاء التنظيم ان يحسموا اختيارهم، إما البقاء في الجيش أو الابتعاد تماما عن التدخل في السياسة، وإما الانتقال الى الحياة المدنية ووقف أية اتصالات لهم بالقوات المسلحة.

وجرب الرئيس جمال عبدالناصر في الوقت نفسه ان يستعين بالتركيبة الحزبية القديمة لتكون هي الاطار الذي يمكن من خلاله تحقيق أوسع مشاركة للجماهير في الحكم، مشترطا ان تقوم الاحزاب بإعادة توفيق أوضاعها لتنسجم مع حركة التغيير الشامل التي جاءت بها الثورة. وازاء فشل هذه العملية من جانب، واعتراض غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة على إعادة التجربة الحزبية السابقة بما احاط بها من شوائب من جانب آخر، اتجه النظام الجديد الى التفكير في انشاء تنظيم سياسي بديل يحقق المشاركة المستهدفة. لقد ادرك قادة الثورة وفي مقدمتهم الرئيس جمال عبدالناصر ان العملية السياسية تقوم على طرفين أساسيين، ولا يمكن ممارستها بوساطة طرف واحد مهما بلغ اخلاصه ومهما توفرت له من قوة، وهما القيادة والجماهير، وان العلاقة بين هذين الطرفين تتطلب نظاما للاتصال يتم من خلال ابلاغ الجماهير بكل ما يدور في فكر القيادة من آمال، وما يواجهها من صعوبات؛ وهو ما يتم انجازه من خلال جهاز الاعلام الى جانب الاتصال المباشر مع الجماهير من خلال المؤتمرات الشعبية والخطب والحوارات. وكان رجال الثورة على وعي كامل بأهمية هذه العملية في وقت كانت فيه وسائل الاتصال بدائية للغاية اذا ما قورنت بما هي عليه اليوم من تقدم، حتى انهم عمدوا يوم تنازل الملك فاروق عن السلطة ومغادرته الاسكندرية في 26 يوليو/تموز ،1952 الى استخدام سيارات تجوب الشوارع في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الرئيسية الاخرى وعليها ميكروفونات يعلنون من خلالها هذا الحدث؛ فقد كان الراديو وقتها هو الوسيلة الوحيدة تقريبا من وسائل الاتصال ولم يكن بالكفاءة المطلوبة من حيث مدى البث، كما كانت الصحف ايضا ذات توزيع محدود، وإمكانات أدنى بكثير جدا من احتياجات البلاد في هذه الفترة والأمية تسيطر على أكثر من 75% من ابناء الشعب.

ومن جانب آخر فإن العلاقة بين القيادة والجماهير لم تقتصر على نظام الاتصال فقط بالمفهوم السابق بل كانت تتطلب نظاما موازيا يهيئ فرص المشاركة الفعالة والايجابية لجماهير الشعب في الحكم وصناعة القرار ولا يتأتي ذلك إلا من خلال تنظيم سياسي ذي قدرة، وطالما ان التنظيمات السابقة للثورة لم تعد صالحة للمرحلة الجديدة فكان لا بد من الدخول في تجارب متوالية لتحقيق هذا الهدف.

والتنظيم السياسي ايضا اذا ما بني على أسس قوية وسليمة يمكن ان يقدم الوسيلة الفعالة في انجاز حركة التنمية بمختلف جوانبها. والتنظيم السياسي هو الذي يجعل لحركة الجماهير أهميتها وقيمتها ويعمل على تعبئتها لمصلحة تحقيق الهدف المنشود أو لمواجهة خطر داهم، وفي هذا المجال يقول الرئيس خلال لقائه مع ضباط القوات المسلحة في ناديهم في مدينة الاسماعيلية في عام 1964:

"إن أي انسان مهما كان عمله يستطيع ان يؤثر وان يغير في المجتمع سلبا أو ايجابا ولا يقل تأثير عامل النظافة في حي من الأحياء عن أحد رؤساء الادارات، ولا يقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة رسمية أعلى، وكلما كان للانسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله واخلاصه وثوريته وسلوكه فإن تأثيره يكون أهم وأكثر ايجابية.. ان وضوح الهدف امام جماهير الشعب أمر لازم، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق أمل المجتمع. فإن عمل الجماهير يحتاج الى التنظيم السياسي الذي يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية أمامها، يحتاج الى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف، يحتاج الى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير وآمالها.. وذلك هو الضمان الذي يجعل حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الأمل ونموه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التي لا تصل بها إلا الى متاهات الصراع والضياع".

وكان لتدرج اهداف وأولويات الثورة دوره في طبيعة التنظيم السياسي الذي قام في كل مرحلة.التنظيمات السياسية الأولى للثورة

لقد اعقب حسم الأمر مع الأحزاب القديمة وثبوت فشل التعاون، اعلان تشكيل "هيئة التحرير" في 23 يناير/كانون الثاني 1953. لقد تجمعت في هذه المرحلة كل الجهود وكل القوى من أجل هدف سياسي واحد هو التحرر.. التحرر من الاستعمار البريطاني، والتحرر من النفوذ الاجنبي في كل اشكاله، وتلك كانت المهمة

الرئيسية لهيئة التحرير أي دعم المفاوض المصري في مواجهة المستعمر البريطاني وسعيه لتحقيق الجلاء. وكانت من مسؤوليات هيئة التحرير ايضا دعم حركة العمل الفدائي في منطقة القناة، وداخل الأراضي "الاسرائيلية" عبر قطاع غزة، الى جانب حشد الجماهير المصرية وراء الأهداف والمبادئ التي اعلنتها ثورة يوليو/تموز 52.

وكان من أهداف هيئة التحرير كذلك شغل الفراغ السياسي بعد الغاء الاحزاب، وقدمت هيئة التحرير لا بوصفها حزبا سياسيا، بل باعتبارها برنامجا لتنظيم القوى الشعبية واعادة بناء المجتمع على أسس جديدة. وكان هدف الهيئة هو تعبئة الشعب تحت شعار "الاتحاد والنظام والعمل".

وانتهت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية الجلاء في يونيو/حزيران ،1954 وصدور الدستور الدائم في يناير/كانون الثاني 1956 حيث اتجه الرأي الى اقامة "الاتحاد القومي"، وكان هدفه هو جمع شمل الأمة بكل فئاتها وراء المشروع القومي الكبير الذي طرحته الثورة عن التحرر والتنمية وبناء الكيان العربي الشامل. وفي تشكيل الاتحاد القومي تغلب الهدف السياسي على الاهداف الاجتماعية، وحاول تعويض حركة الاحزاب السياسية في الشارع السياسي المصري، ثم بعد ذلك في دولة الوحدة مع سوريا بعد حل الاحزاب السياسية السورية.

جاءت تجربة الاتحاد القومي في ظل مرحلة تأكيد الاستقلال السياسي واستكماله بالاستقلال الاقتصادي، حيث توازى معه صدور قرارات كبرى مثل تأميم قناة السويس، وتصفية العدوان الثلاثي سنة ،1956 والعمل من أجل بناء مجتمع جديد يدخل التصنيع كعامل مهم في تجديد موارده والسعي لفرض سيطرة الدولة على المصالح والاحتكارات الاجنبية في مصر.

وفي الاتحاد القومي التقت كل الفئات صاحبة المصلحة في الثورة؛ من مهنيين الى مثقفين الى العمال والفلاحين والرأسمالية المصرية، فقد كان الهدف هو تجميع القوى الوطنية في اطار لا يحمل تناقضات عدائية فيما بينها، إذ ان التناقض العدائي الوحيد كان مع المستعمر الاجنبي، ومن ثم كان التنظيم في رأي الرئيس جمال عبدالناصر اطار لصيانة الوحدة الوطنية والقومية بطريقة تتناسب مع طبيعة المجتمع وخصوصيته، مع استبعاد الأخذ بتجربة الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب على أساس أنه يمكن من خلال التشكيل الجديد تفادي عيوب التجربتين.

وتأكيدا لهذه الفكرة جاء في خطاب للرئيس عبدالناصر بتاريخ 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1959 ما نصه: "ان الاتحاد القومي هو اطار يصون الوحدة الوطنية.. ان مجرد قيامه لا يحل التناقضات في مجتمعنا. إنه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء، إنما هو مجرد اطار للوحدة الوطنية يسمح للمتناقضات ان توازن نفسها، ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة ان تجد نقطة لقاء بينها في حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا، ولقد كان ايماننا أنه يمكن في اطار الوحدة القومية ان تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها، وان يقل التناقض بطريقة سليمة لا مصادرة فيها، ولا سفك دماء، ان يتم الاتجاه الى الاستقرار الوطني القائم على العدل الاجتماعي..".

وعلى الرغم من ان صيغة الاتحاد القومي كانت أكثر حيوية من الصيغة السابقة أي هيئة التحرير، إلا ان التناقضات وأوجه القصور قد فرضت نفسها على العلاقات في داخل التنظيم، ومن ثم على مستوى أدائه. ولم يفلح التنظيم في بناء التعايش السلمي الذي كان هدفا أساسيا له، فضلا عن استمرار تصادم المصالح. وقد ساعد على ذلك هيمنة القوى المحافظة على الاتحاد القومي وبخاصة في الاقليم السوري خلال فترة الوحدة وبخاصة في الاقليم السوري خلال فترة الوحدة كما ضعفت الروابط من داخله، ولم يستطع ان يجاري القيادة الثورية في سعيها لتوسيع حركة الوعي السياسي التحرري، لكنه في النهاية كان أحد الأدوات المهمة في بلورة البحث عن طريق جديد.

الهوامش

(1) وأصبح الهيكل التنظيمي لرئاسة الجمهورية في عام 1958 ملحق رقم "3".

(2) ملحق رقم "4"، فيه نماذج فيها.

(3) وقد بدأت معرفتي به منذ سنة 1952 حيث كان أحد أفراد إدارة الأبحاث في وزارة الخارجية وكان من قبل وكيلاً لنيابة بورسعيد ثم التحق بالسلك الدبلوماسي ومنذ أن عملت في هيئة رقابة الأداة الحكومية كنت أتردَّد على إدارة الأبحاث لمتابعة مواضيع تتعلق بوزارة الخارجية ونشأت بيننا علاقة قوية استمرت حتى اليوم، تخللها تعامل مع سكرتارية الرئيس للمعلومات واتصال مستمر، باعتباره عضواً فيها منذ أن بدأ يحضِّر للدكتوراه في أمريكا، وقد انتُخب في ذلك الوقت رئيساً لاتحاد الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية مدعوماً من الرئيس عبدالناصر وأمانة التنظيم الطليعي (تنظيم الخارج) من أجل العمل على تجنيد الطلبة العرب لخدمة القضايا القومية العربية ومقابلة ومناهضة الأنشطة السياسية والعنصرية المعادية، وقد نجح بجدارة هو والطاقم المعاون له في كل ما أوكل إليه من مهام، وبعد عودته انضم إلى العمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات، كضابط اتصال بينها ووزارة الخارجية لفترة، ثم عاد للعمل في وزارة الخارجية.

(4) ومن أمثلة السفراء الذين كانوا يتعاملون مع سكرتارية الرئيس للمعلومات بطريقة الخطابات الشخصية على امتداد عمل سكرتارية الرئيس للمعلومات حتى 1971:

أحمد حسن الفقي (واشنطن لندن) حافظ أبوالشهود (أول من أنشأ المعهد الدبلوماسي ومهندس العلاقات المصرية السعودية في الخمسينات) عبدالجواد طبالة (السعودية يوغسلافيا) مصطفى كامل (واشنطن نيودلهي) محمد عوض القوني (موسكو نيويورك) عبدالمنعم النجار (باريس) محمد حافظ اسماعيل (لندن باريس) عيسى سراج الدين (مدريد باريس نيودلهي) علي خشبة (الجزائر جدة) يحيى عبدالقادر (جدة موسكو) أنور السكري (جدة الخرطوم) عبدالحميد غالب (بيروت) محمد مراد غالب (الكونجو موسكو) أحمد لطفي متولي (قطر بغداد نيقوسيا) أمين حامد هويدي (الرباط بغداد) محمد مصطفى لطفي (نيقوسيا) عثمان نوري (عمان) ثروت عكاشة (باريس روما) محمد فتحي الديب (برن ليبيا) حسين ذو الفقار صبري (برن) عبدالفتاح حسن (لندن الخرطوم جنيف) محمود رياض (دمشق) إبراهيم صبري (أثينا بيروت) فؤاد محمد شبل (جاكرتا موسكو) مصطفى مرتجى (روما الجزائر) جمال شعير (لندن طرابلس ليبيا) محمد المصري (ليبيا بيروت بغداد) محب السمرة (مقديشو لندن) محمد سميح أنور (لندن) حمدي أبوزيد (بلجراد) أمين شاكر (بروكسل) صلاح الدسوقي (هلسنكي) كمال الدين صلاح (الصومال مقديشو) محمود فوزي كامل (الخرطوم).

(5) وهم: حسن بلبل حسين خلاف سميح أنور يحيى عبدالقادر مراد غالب عبدالمنعم النجار أحمد عصمت عبدالمجيد حمدي أبوزيد مصطفى مختار لطفي متولي فتحي الديب أمين هويدي جمال شعير أسامة الباز أحمد محمد صدقي عمرو محمود موسى وفاء حجازي أنور السكري عزالدين شرف أمين يسري أحمد يسري إبراهيم يسري عبدالرحمن علي شوقي الحديدي فخري أحمد عثمان أحمد مختار الجمال مختار الحمزاوي بهجت إبراهيم الدسوقي محب السمرة مصطفى مرتجى محمد التابعي إبراهيم سامي جاد الحق علي خشبة سمير عباسي محمود فوزي كامل فتح الله الضلعي عادل شرف الدين مصطفى حنفي حسن شاش فوزي محبوب عمر جاد الحق حسن عبدالحق محمد أبوالغيط.

وكان السفير حسن بلبل هو المسؤول عن التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية وكنت باعتباري عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعي المسؤول الأول عن أعضاء التنظيم الطليعي في الخارج.

(6) هيكل مؤسسة الرئاسة أصبح كما هو موضح في الملحق (5). 16 6 1967.

(7) تم فعلا تسجيل هذه الاجتماعات كلها سواء تلك التي عقدت في مبنى القيادة العامة أو خارجها وكانت هذه التسجيلات ومحاضرها محفوظة في خزينة خاصة في مكتبي الشخصي بمنشية البكري حتى يوم 13مايو/أيار 1971.

(8) وكانت موجودة ايضا في الخزينة الخاصة في مكتبي بمنشية البكري.

(9) وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات قد اتخذت جغرافيا مقرات عدة في اماكن مختلفة منذ ان تم انشاؤها حتى هذا التاريخ. ففي المدة من ابريل/نيسان 1955 حتى أوائل 1957 كان مقرها هو مبنى رئاسة مجلس الوزراء بشارع قصر العيني. ثم في المدة من أوائل 1957 حتى ربيع 1959 في مبنى رئاسة الجمهورية في مصر الجديدة (ما سمى بالحكومة المركزية في هذه الفترة). وبعد ذلك في المدة من ربيع 1959 حتى يوم الثامن والعشرين من سبتمبر 1961 في القصر الجمهوري بالقبة، والمقر الأخير في منشية البكري امتد الى يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1970 بالمنزل المقابل لمنزل الرئيس جمال عبدالناصر.

(10) وكـان ان صـدر القـراران الجمهوريـان 685 و687 لـسنة 1970 بتـاريخ 20 صـفر 1390 (26 ابريـل 1970).

(الاوراق المتعلقة بهذه الحكاية محفوظة في ارشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري).

وبعد تعييني وزيرا للدولة وعضوا في مجلس الوزراء بنفس اختصاصات سكرتير الرئيس للمعلومات علاوة على تولي مسؤولية رئاسة الجمهورية اداريا وماليا فقد أعيد تنظيم رئاسة الجمهورية ..

الحلقة الخامسة

منذ يوليو 1961 بدأت مرحلة جديدة كان محورها الرئيسي هو احداث التحول الاشتراكي في مصر، ومن ثم اتجه البحث بعد وقوع الانفصال وتخفف مصر من كثير من أعباء الوحدة مع سوريا الى صيغة جديدة من صيغ التنظيم السياسي. وهنا تحول مجلس الوزراء الى ورشة عمل مكثفة للتوصل الى هذه الصيغة المنشودة، وفي احدى هذه الجلسات شرح الرئيس جمال عبدالناصر التطور السياسي الذي مرت به الثورة منذ قيامها وما واجهته من صعاب وبخاصة في مجال تحقيق الثورة الاجتماعية، فقال (1):

"عندما نرجع لسنة 1952، كانت توجد ثورة 1952، وكانت توجد اهداف ومبادئ لهذه الثورة التي اعلنت وفي عام 1961 هل طبقت هذه الأهداف تطبيقا كاملا؟ لم تطبق، اقول إنه سنة 1952 كانت ثورة سياسية، ولو انها اعلنت اهدافا اجتماعية لم توضع موضع التنفيذ.. الأهداف السياسية كنا نعرفها، فهي الجلاء وخروج الانجليز، والى آخر هذه المشاكل والنواحي التي تعقبناها من أجل التحرر.

الثورة السياسية كان غرضها القضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل والخارج، وقد قلت في خطاب لي في أول الثورة: اننا نقابل ثورتين، ثورة سياسية وثورة اجتماعية، أما الثورة السياسية فتحتاج الى توحيد.. وحدة الناس، والثورة الاجتماعية تفرق الناس لأنها تدخل في موضوع الطبقات والثروات. مشروع الإصلاح الزراعي الذي اقر في 1952 لم يكن يمثل بالمعنى الحقيقي الثورة الاجتماعية، وأعتبر اننا اعطينا فرصة للاقطاع لتحويل جزء كبير من أرضه الى أموال يستغلها في ميادين أخرى. والظروف اضطرتنا الى هذا أول الأمر، ولقد شعرنا بعيب هذه الظروف؛ كان الاقطاعي يبيع بالخمسة افدنة، فبعض الناس باعت الأراضي واشترت عمارات، ثورة 1952 لم تكن ثورة اجتماعية بالمعنى الذي يجول في النفس، ماذا حدث بعد عام 1952؟ في معاركنا مع الاستعمار من أجل الجلاء، ثم في معاركنا ضد العدوان الثلاثي 1956، أراد الاقطاع والرأسمالية أو البورجوازية ان يستغلوا هذه الثورة لمصلحتهم، واعتبروا في ثورة 1952 ثورة لمصلحة البورجوازية حتى عام 1961؛ فلم تكن أبدا ثورة اجتماعية لسبب، فالصراع الذي كان موجودا من أجل التحرير.. البورجوازية قبلت الوضع الذي حدث في سنة 1952، بالنسبة للاقطاع، تحديد الملكية، ولكن هل قبلت الوضع نهائيا؟ لا، وإنما أرادت ان تجد الفرصة والتسلل وتسترت حتى تطوي هذه الثورة، وحدث هذا في التاريخ. وهذه الثورة كانت بورجوازية أو وطنية أو نصف وطنية، ولكنها لم تكن ثورة اجتماعية.. مثل في هذا ان الاقطاع والانتهازية وهذه الفئات التي كانت تمثل الطبقات الحاكمة أو الطبقات المستفيدة قبل الثورة هذه الطبقات اعلنت أنها ترحب بالثورة.. من رؤساء الاحزاب ومجالس ادارات الاحزاب، الاقطاعيين الخ فقد حضروا وقالوا: نحن مستعدون لتطهير أنفسنا.. فقلنا لهم: نريد تحديد الملكية الزراعية، فرفضوا جميعا.. جلست مع فؤاد سراج الدين وقلت له: نحن لن نحكم ومستعدين نرجع برلمان الغالبية.. وكنت اكثر الناس اصرارا على عودة البرلمان الوفدي الموجود قبل الثورة، ويومها تركت مجلس قيادة الثورة لأنه لم يوافق على رأيي وقلت:

"إقامة حياة ديمقراطية سليمة تنحصر في عودة البرلمان".

واتفقنا على هذا وقلت لفؤاد سراج الدين: اتفضلوا خدوا الحكومة ويعود البرلمان، لكني لي مطلب واحد هو تحديد الملكية الزراعية"، وكان معي بعض اخواني، فقال فؤاد سراج الدين: "تحديد الملكية لا يفيد، والأفضل فرض ضريبة تصاعدية".

وتناقشنا مناقشة طويلة.. كان الفهم مختلفا، كل واحد بيتكلم لغاية مختلفة، وقال فؤاد سراج الدين: ان فرض الضريبة التصاعدية يزيد حصيلة الخزانة العامة.

فقلت له: ليس هدفي زيادة حصيلة الخزانة العامة، إنما الهدف هو تحرير الفلاح.

فقال: ارجع في هذا الى مجلس ادارة الحزب.

رجع الى مجلس ادارة الحزب مرة ثانية، ورفض اخذ الحكومة تحت هذه الشروط لأنهم كانوا أصحاب الأرض،

وكذلك رفض بهي الدين بركات وجميع الاقطاعيين وكان علي ماهر رئيسا للحكومة في هذا الوقت جميعهم رفضوا تحديد الملكية حتى بخمسمائة فدان. لم تكن الاحزاب وحدها هي التي رفضت تحديد الملكية.. بل الحكومة التي أتت بعد الثورة رفضت، والوصي على العرش رفض ايضا، ورشاد مهنا سار في هذا الموضوع، وصارت العملية التي كنا متصورينها سهلة.. وكنت اسبح في الخيال، وكنت أريد تحقيق اهداف الثورة الستة، ولكني وجدت أنني بهذا سأضيع اهداف الثورة. ووجدت أخيرا الحل، وهو اخراج علي ماهر، واعتقال زعماء الاحزاب، وجاء محمد نجيب، وصدر قانون الإصلاح الزراعي رغم أنف الاحزاب التي رفضت الثورة الاجتماعية. هل بهذا قضينا فعلا على الرجعية والاقطاع والطبقة البرجوازية التي كانت تحكم هذا البلد وتعتبر نفسها أسيادا؟ لا، لقد استكانوا.. وبدأوا بطالبون بالافراج، وكنت دائما في هذه الناحية أميل الى الرحمة. ولكن يجب الا نسير معهم، فخرجوا.

قلنا: نسير في التعايش السلمي ووحدة وطنية، وجاء عام 1953.. هل هدأوا؟ هل سكتوا؟ هل يئسوا؟ لا! كانت البلاد في عام 1953 مليئة بالاشاعات اكثر مما حدث في سوريا.. قررنا فيها اقالة محمد نجيب، وحصلت المحاكمات المعروفة. وصدرت ضدهم احكام، فمن صدر حكم باعدامه لم ينفذ فيه الحكم، ومن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة خرج من السجن بعد عام.

وللمرة الثانية كانت الثورة في منتهى الرحمة، وقلنا نسير في اطار من الوحدة الوطنية والمحبة من الذي كان يقول ثورة اجتماعية؟ جمال عبدالناصر.

وجاء عام 1954.. موضوع محمد نجيب.. ماذا حصل في موضوع محمد نجيب؟ اجتمع الحابل بالنابل والأعداء جميعا، ولكن جمعتهم فكرة واحدة؛ مقاومة لأي إصلاح اجتماعي وثورة اجتماعية، وأيدوا محمد نجيب.. كان حوالي مليون مواطن يقولون: يسقط الرئيس جمال عبدالناصر وكان هذا في يوم 27 فبراير/شباط من يقول نحن في حاجة الى جميعة تأسيسية أو جمعية وطنية، وانساق محمد نجيب في هذا الموضوع. وكان يومها زكريا محيي الدين وزيرا للداخلية، طلبته تليفونيا، وقلت له: تسحب جميع قوات البوليس من القاهرة لأننا لا نريد مصادمات.

وطلبت محمد نجيب تليفونيا، وهو فاهم الموقف خطأ.. ولقت له: ان الكلام الذي يقال ليس حبا فيك، ولا كراهية للرئيس جمال عبدالناصر.. فأنا اترك لك العلمية، واذا لم تنته الساعة الواحدة، فسوف اعلن استقالة الحكومة وأحملك مسؤولية البلد؛ لأن جميع هؤلاء سينقلبون عليك، لأنهم حققوا هدفهم، وان لهم مآرب وأهداف لم تفهمها بعد.

جاء محمد نجيب، واجتمع مجلس قيادة الثورة، وانفض مولد عابدين، وسرنا.. هل سكتوا؟ ذهبوا لمحمد نجيب، واتصلوا به، حتى جاء يوم 28 مارس/آذار وانتهت العملية. هل سكتوا؟ لا.. يوجد صراع طبقي، والطبقة البورجوازية ضد ما تحققه الطبقة العاملة من مكاسب.. وسارت الأمور، وتنحى محمد نجيب.. قلنا: نحاول مرة أخرى في اطار من الوحدة الوطنية ان نجتمع.. وافرجنا عن المسجونين، ولم يتبق منهم أحد في السجن.. هذا شعورنا نحوهم.

في عام 1956 بعد تأميم قناة السويس قالوا: وقع! واجتمعوا، وقالوا.. فقدموا عريضة، وتحت اسم "انقاذ ما يمكن انقاذه": التفاوض مع الانجليز. عندما عرفت هذا الكلام، قلت: الذي يقدم لي هذه العريضة سأنفذ فيه حكم الاعدام في مجلس الوزراء. اتفقوا على كل شيء، ولم يتفقوا على من يقدم العريضة! وانتهت عملية السويس.. ولم نرض ان نقيم محاكمات حتى لا نظهر في هذا الوقت بأننا غير مترابطين ومتكاتفين، كان هناك رأيان: عمل محاكمات، ورأي آخر.. معركة كسبناها وليس هناك داعي للمحاكمات.. حتى التاريخ يقول: فيه مجموعة من الناس تتعرض بلدهم للغزو! كانت تبحث في التعاون مع المستعمر.. الانقاذ أو التسليم.. تحت اسم مستعار.. انقاذ ما يمكن انقاذه! غطينا هذا الموضوع وتركناه.

بعد 23 ديسمبر/كانون الأول وبعد الجلاء سرنا في عملية تعبئة، ونعبئ ثقة الناس.. بعد هذا سارت هذه الطبقة على أساس أنها قد "لا تستطيع ان تطوي الهزيمة"، واستطاعت ان تتسلل، وتتستر بوسائل كثيرة جدا، ورفعت شعارات الاشتراكية مادام هذا بالاسم سوريا اليوم رفعت شعار الاشتراكية طالما ليس فيها تنفيذ، وبدأت محاولات التسلل والتسرب والاندماج، وكان يمثل اكبر خطر لهذه الثورة لأنها ثورة سياسية فقط، لا يمكن ان نجد شيئا من الثورة الاجتماعية.

هنا سؤال؟ هل نحن فعلا مستعدون أن نأخذ الاشتراكية كشعار، ثم نمارس الرأسمالية كالاشتراكية الفرنسية أو مثل بعض الاحزاب التي تكون اكثر رجعية من المحافظة؟! الاشتراكية معناها اشتراكية؛ ثورة اجتماعية.. اقامة عدالة اجتماعية تحت اسم الاشتراكية. عن طريق الاستيراد والتصدير مجموعة من الناس حققت أرباحا طائلة، وتذهب الفائدة لفئة قليلة من الناس، أما الذي نعمل من أجلهم فالاشتراكية لم تعمل لهم شيئا! الموضوع هو رأسمالية أو اشتراكية. الرأسمالية لا يمكن ان تعود لهذا البلد طالما كنت موجودا، بل نسير في الاتجاه الاشتراكي الحقيقي.

الرأسمالية والبورجوازية لهما الوسائل التي تكفل لهما ان تحققا اهدافهما.. لا يمكن نوقفها؛ الرشوة أول وسيلة.. تدفع الرأسمالية والبورجوازية الرشاوى بالآلاف حتي يكون هناك احتكار.. الرشاوى التي دفعت لوكيل وزارة الإصلاح الزراعي من جورج فهوم، هل أعمل نفسي بوليس سري وأراقب الناس؟ ان الرأسمالية والبرجوازية تقدم اغراء لا أول له ولا آخر، افتح مكتب تصدير واستيراد وتسهل له الأمر في وزارة الاقتصاد تأخذ نصيبك.. هذا كلام معروف.. كيف تحل؟ مستحيل.. النيابة الادارية التي قيل عنها انها جهاز ارهابي.. وجدت حاجات كثيرة جدا بجوار الارهاب وحوادث رشوة من الصغار والكبار. لقد تعرضت النيابة الادارية لهجوم عنيف مني شخصيا، وليس من الناس التي تخشاها فقط! في سنة 1960 و1961 وصلنا الى حالة من الخطورة، توصلنا الى انهيار كامل.. ليس انهيار 1960 في ان البورجوازية استطاعت ان تنفذ اغراضها. كنت أرى كل هذه الصورة بالتفصيل، كان ممكن ان نحل هذا بالبوليس عندما تكون عندي حالات عدة. وكل حالة تحتاج الى عمل.. وهذه تحتاج شهرا، فكأنما نحتاج الى 500 شهر!

رأيي من الواجب تحديد موقفنا.. أين نتجه؟

هل نسير في الطريق الصحيح؟

هل الاشتراكية "يافطة"؟!

من نحن؟ نحن اقرب الى البورجوازية منا الى الاشتراكية، لماذا؟ لأننا نعيش في مستوى احسن وأعلى.. مع من نجلس ونسهر؟ مع هذه الطبقة البورجوازية.

ان هذه الطبقة البورجوازية تتسلل متسترة تحت ستار الديمقراطية التعاونية الاشتراكية، فهي تنفذ لتحقق اغراضها لتسيطر على الحكم. والبورجوازية بدأت تسيطر على الحكم، لا على الرئيس جمال عبدالناصر، لأنها تعودت أنها لا تستطيع ان تسيطر على الرئيس جمال عبدالناصر، ولكن بالكلمة الطيبة والتزلف والتقرب والانحناءات تتسلط وتخلق نوعا من العاطفة أو الشعور الخاطئ عند الحكام من الوزراء. وأنا شخصيا بالنسبة لبعض الناس اقول: هذا والله راجل طيب.. وهذا يعطي نوعا من النفوذ للرجعية، وكان كل شخص يشعر بهذا الشعور لأنها الرجعية هي التي تستطيع ان تصل الى الوزير أو وكيل الوزارة. ليس معنى سيطرة رأس المال على الحكم ان احضر احمد عبود ليجلس في هذه القاعة ويرأس الجلسة، ان احمد عبود لم يحضر أبدا اجتماعات مجلس الوزراء، بل كلن يقضي طلباته خارج مجلس الوزراء مع الوزير أو وكيل الوزارة أو غيره، اذاً فقد نفذت الرجعية وكانت الثورة الاجتماعية تحتضر، وكان العلاج الوحيد لهذا هو ان توضع هذه الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ. وهذا ليس عملا سهلا أبدا لأننا سنصطدم طبقيا مع هذه الفئات التي استكانت قبل ذلك لأنها وجدت ان الثورة تحقق مصالحها، وعن طريق الثورة حققت هذه الفئات ارباحا ما كانت لتستطيع تحقيقها قبل الثورة، فمثلا الشوربجي حقق أرباحا اكثر مما كان يحققه قبل الثورة، فرانسوا تاجر أخذ منا ثلاثة ملايين من الجنيهات كقرض دون فائدة يقسط على اربع سنوات.. وبذلك أنقذناه من الافلاس..فلماذا اذن يغضب منا؟ فقد خدمناه ولم يكن يجد بنكا يقرضه، وهناك مئات الأمثلة من هذا النوع.. فأي خدمة للبورجوازية احسن من هذه الخدمات؟

ان أي بورجوازي أو رأسمالي يعتبر هذه الحكومة حكومة بورجوازية لأنها تخدم مصالحه وتحقق له ارباحا لم تكن تخطر على باله ولم يستطع تحقيقها قبل الثورة، وهذا البورجوازي لا يقلقه الا شيء واحد هو المستقبل.. هو اليوم سعيد بهذه الحكومة التي تحقق له كل ما يطلبه، ولكنه يريد ان يطمئن على المستقبل، فهو يجلس في اجتماعاته الخاصة ويقول: فلان هذا كذا.. وفلان كذا.. والله جمال عبدالناصر اشتراكي، وبغدادي غير اشتراكي وزكريا غير اشتراكي.. وقد سمعنا كلنا هذا الكلام.

إذن البورجوازية والرجعية لم تكن بأي حال من الاحوال لتأمن او تطمئن الا اذا كانت قد وجدت الفرصة لتسيطر

على الحكم الذي هو اساس ضمان لمصالحها المستقبلية.

واذا نظرنا الى القرارات الاشتراكية. لنرى كيف قابلها الشعب وكيف قابلوها هم في سنة 1961 التي تمثل الثورة الاجتماعية؟! وانا اريد ان اقول: ان هناك ثورتين: ثورة 1952 وقد كانت ثورة سياسية استفادت منها البورجوازية، وثورة 1961 وهي ثورة اجتماعية ستقضي على البورجوازية قضاء مبرما، ولا بد ان يفهم كل بورجوازي هذا، لأن اعطاء العامل حقا في الربح معناه ثورة اجتماعية على أساس عميق لم يكن يتصوره أي بورجوازي او رأسمالي.. لم يكن يتصور ابدا ان يصبح للعامل نصيب في ربح المؤسسة نتيجة عمله وليس نتيحة رأس المال، فالمعروف ان الربح في المؤسسة كان يعتبر نتيجة رأس المال ولم يكن ابدا نتيجة العمل.

من الطبيعي ان الخطر الداهم يقابل برد فعل عنيف من البورجوازية الرأسمالية والاقطاع، لقد اتخذنا القرارات الاشتراكية، ولكنا سرنا ايضا على السياسة التي كنا نتبعها معهم وهي الا نتخذ معهم أية اجراءات اخرى! وكنت اعرف ما يقال من كل شخص، واعرف حملات السباب التي يشنونها، وكنت أقول: ان من حقهم ان يشتموا، فهم أناس اخذنا اموالهم، طالما انه ليس في مقدورهم ان يعملوا شيئا اكثر من هذا، وانا على ثقة من ذلك.

وفي رأيي ان الشعب قابل هذه الاجراءات برد فعل عنيف قوي، وقد استطعنا ان نرى هذا ونقارنه حتى في الاسكندرية.. حيث كانت احتفالات اكثر من يوم تأميم قناة السويس، وقد كان الشعب يوم تأميم القناة في ذروة انفعاله؟

ان هذا يخرج بنا الى النقطة الثانية، هل هي اشتراكية ام رأسمالية؟ كلنا بنتكلم عن الشعب.. فمن هو الشعب؟ هل الشعب هو فرانسوا تاجر؟ هل الاقطاع هو الشعب؟ هذه هي النقطة الثانية التي يجب ان نعرفها. ما هو مفهومنا لكلمة الشعب؟

أنا بأعتبر ان مفهومنا لهذه الكلمة لا توجد فيه وحدة فكرية، ويجب علينا ان نحدد من هو الشعب؟ لأننا اذا حددنا من هو الشعب نكون قد بدأنا بنقطة البداية التي لم نصل اليها في الكلام.. انا اعتبر ان الشعب هو جميع الجماهير غير الفئات المناهضة للثورة او غير الفئات المناهضة للاشتراكية. والسبب في ذلك ان الشعب قد يختلف في تكوينه، فمثلا في الثورة من اجل التحرر او الثورة من اجل القضاء على الاستعمار تكون كلمة الشعب أوسع مدلولا وتدخل فيها البورجوازية الوطنية والعناصر البورجوازية، فيشمل الشعب عناصر اكبر ويكون اعداء الشعب هم المستعمرون والخونة.. اما في الثورة الاجتماعية.. فمن هو الشعب؟ ومن اهم اعداء الشعب؟ هذا مطلوب له تعريف.

أعداء الشعب في الثورة الاجتماعية هم الاستعمار والرجعية والبورجوازية والمناهضون للثورة. اما لأنهم كانوا يمثلون عناصر انتهازية او عناصر تستفيد من الرجعية. كل هؤلاء عدا البورجوازية الصغيرة التي اعتبرها وطنية في هذه المرحلة.

إننا في هذه المرحلة عندنا تعارض. او عندنا عنصران متضادان هما: الشعب.. واعداء الشعب.

واذا وضعنا هذا الخط الفاصل فإننا نستطيع ان نعمل.. وهذا اول تناقض نقره.. فكيف نحل هذا التناقض بين الشعب واعداء الشعب؟

ان هذا التناقض لا يمكن حله بأي وسيلة من الوسائل التي مارسناها في السنوات العشر الماضية، والحل الوحيد بالنسبة لهذا التناقض الموجود بين الشعب واعداء الشعب هو القضاء قضاء كاملا على اعداء الثورة والمناهضين للثورة، فإذا حددناهم فإننا نستطيع ان نحل هذا التناقض. وفي رأيي ان الحل يكون بالاعتقال ومحاكمات الثورة وبمصادرة الاموال والعزل وارسالهم الى الوادي الجديد، فيجب الا تأخذنا رحمة بأعداء الشعب، لأن الرحمة معناها اننا سنظل نتخبط في جميع القضايا. نقول: رأس المال خائف.. رأس المال مطمئن.. اني اعتبر ان هذه التغييرات قد نمت وترعرعت في احضان الرجعية. اذا اردنا ان نحول المجتمع الى مجتمع اشتراكي. فإن ذلك عمل كبير لأن التركة مثقلة. اما ان يأتي الرأسمالي فيقول: ان ما نفعله يسبب قلقا، وان رأس المال الخاص ينفر او يكش.. انا رامي طوبة رأس المال الخاص كلية. وانا داخل معركة مع رأس المال الخاص، فكيف أقول انه كاشش او مطمئن انا اريد ان اخلص عليه، لأنه قد يخلص على هذه الثورة!

انا اقول ماذا حصل نتيجة الانقلاب في سوريا؟

لقد جوبهنا بحملة من الاشاعات، جميع الناس هنا - وبالذات الفئات الرجعية - واذاعات دمشق وعمان و"اسرائيل" قالوا: بأنه اعتقل 200 ضابط.. وعلي عامر اعطى انذاراً لجمال عبدالناصر.. وجمال عبدالناصر ألقى القبض على 150 ضابطا.. حصل تمرد.. حصل انقسام في الجيش!! هذا الكلام يذاع يوميا من هذه الاذاعات. اللي حدث في سوريا.. ما هو رد الفعل بالنسبة للطبقة الرجعية والبورجوازية؟ مزيد من الفرصة والامل.. ما حدث في سوريا كان من الممكن ان يحدث هنا.. واندفعوا وكشفوا نواياهم، اجتمع البدراوي وسراج الدين وحامد زكي وعبدالمتعال، وقرروا المناصب.. فؤاد سراج الدين، ماذا حدث له: اتصل به شخص تليفونيا، وهنأه بأنه سيتولى الحكم، ماذا قال سراج الدين له: يخرب بيتك..! إزاى تكلمني كده في التليفون؟!

ويظهر في المجتمع انه رجل المستقبل.. التهريج السياسي معروف، وانا اعرف ما يجري، هذا اول ما حدث نتيجة انقلاب سوريا، ونتيجة ما أذيع بعد هذا.. او الصورة الخاطئة.. طبعا هذا ثاني درس يمكن أخذه من سوريا..

في يدنا الطريقة التي مارسنا بها الثورة في العشر سنوات الماضية.. ولا يمكن ان نصل الى الثورة الاجتماعية.

الدرس الثالث.. ان الشعب صلب. رغم الاشاعات ورغم ما قيل وهو في موجة فلسفة التي تدل على الصلابة، كنت أتكلم عن اللامبالاة.. الناس تظهر على حقيقتها والشعب لم يتكلم شيئا.. الرجعية شيء آخر.. الجيش صلب.. لم يعتقل أي ضابط او جندي او أي شيء من هذا القبيل. اصبحت هذه الاذاعات تهاجمنا.. كانت الاذاعات الاجنبية توجه ضرباتها الى دمشق، ولكن الهدف الاصلي كان القاهرة.. كان هناك امل في ان تحدث قلاقل. ومن الممكن ان تكون بعض السفارات الاجنبية قد حصلت من بعض العناصر الرجعية على معلومات تعطيهم الامل في حدوث قلاقل.

وهذا يذكرني بعام 1956.. يوم الاعتداء علينا. خرج المستشار الشرقي للسفارة البريطانية يوم ضرب القاهرة وسأل عن وجود مظاهرات في البلد.. لم تحدث مظاهرات بل حصل العكس. قصدي أقول، الذي حدث في سوريا لابد ان يكون له رد فعل، ولكن كنت منتظرا رد فعل اكثر مما رأيته، بدليل ان الذي حدث في المجر عمل رد فعل في الدول الشيوعية، والنظام فيها معروف، حصل رد فعل في المانيا الشرقية والصين وبولندا، ورغم النظام الشيوعي اصيبوا بالتردد.

كنت أقول: إن ما حدث في سوريا يسبب لنا رد فعل مثل ما حدث مرات.. رد الفعل. الفلاحون في حالة جوع.. التركي كان يقول الفلاحين "ميتين" من الجوع، رغم انه يعرف اللغة العربية مكسرة طبعا يدخلون في هذا عملاء الاستعمار، وأي عملاء يعملون للاجنبي، يجب ان نكون على بينة وعلى وضوح انه لا سبيل لنا الا هذا السبيل اذا اردنا ان نسير في الثورة الاشتراكية.

الكلام الذي يقال: ما هي مراحل الثورة الاشتراكية؟ لم تحدد..ما هو عيبنا.. غير واضحين.. كل واحد لم يقرر موقفه بالنسبة لهؤلاء الناس، قد يكون لنا صداقات او علاقات او صلة نسب الى آخره، كل هذا يؤثر في الثورة الاشتراكية. شيء آخر بالنسبة لأعداء الشعب، لا بد ان تنتهي الصداقات والعلاقات، واما ان نكون موالين للبورجوازية او اعداء الشعب او موالين للشعب.. نحن نعمل من اجل الشعب.. وهذه نقطة الابتداء.

اتخذت قرارات في هذا الموضوع، وضعت أموال 450 شخصاً تحت الحراسة و27 اعتقلوا و4 أعيدوا الى السجن مرة اخرى.

هذا طريقنا، وليس لنا الخيار.. اننا في معركة، كوننا نقول: ان الشعب ينفر من الاشتراكية.. لا أقر هذا. أعلق على كلام الاخ فتحي الشرقاوي.. اذا كان الشعب ينفر من الاشتراكية لا داعي لأن نكون في الحكم. سأقول لهم، ييجي لكم احمد عبود او البدراوي او فؤاد سراج الدين!! كل يوم نتكلم عن الاشتراكية.. قد يفهم ان الشعب ينفر من الاشتراكية.. ما هو تعريفنا للرجعية؟

اذا كان يحدث خلاف بيننا وبين هذا فلا بد من معرفة الرجعيين ونناقش ونبحث.

أثرت هذه النقطة تعليقا على كلام الاخ فتحي الشرقاوي.. الكلام عن مجلس الامة او الدستور كلام واجب، لكن

الشعب ينفر من الاشتراكية.. هذا ما أعلق عليه.

السيد فتحي الشرقاوي (وزير العدل): ارجو من سيادة الرئيس ان يمكنني من الدفاع عن نفسي، لأنني لم أقل ان الشعب ينفر من الاشتراكية، وارجو ان يكون في نفس جلسة اليوم.

السيد رئيس الجمهورية: لا مانع، وستتاح لك الفرصة بعد ان أنتهى من كلمتي.

لكن النقطة التي اردت ان اعلق عليها هي ان الشعب ينفر من الاشتراكية.. كل الكلام اخذ وعطاء فيما عدا الكلام الذي يتعرض للناحية المبدئية. وفتحي الشرقاوي يعلم اننا نتكلم عن الاشتراكية. وقد اخذت من كلامي الجملة الختامية التي تقول: اننا لسنا في حاجة الى قوانين اشتراكية ولكننا في حاجة الى عمل ثوري. وكونك تركت ما قبل هذا الكلام وهو اننا سنهادن الاستعمار في قصور الرجعية.. وهذا معناه انك غير راض، وكان لابد لي ان آخذ عليك هذا لانه نقطة مبدئية، ولا بد ان نكون على بينة كاملة من النقاط المبدئية اما النقاط الفرعية فلا يمكن ان تكون واحدة عندنا جميعا، ففي شأنها لا يمكن ان يكون فكري كفكر الاخ بغدادي كفكر الاخ عبدالحكيم.

ننتقل الآن الى الموضوع الآخر وهو: ماذا سنفعل بعد ان نحدد من هو الشعب؟ ومن هم أعداء الشعب؟

بعد ذلك.. كيف نتعامل نحن مع الشعب؟ هذا هو الموضوع الأساسي، وهذا هو الموضوع الذي لمسته أكثر الكلمات التي قيلت. والمفروض ان هذه الحكومة تعمل من أجل الشعب، فيجب اذن ألا ننظر الى الشعب بتعال أو نسيره بالأوامر العسكرية. لا حرية لأعداء الشعب، والحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة للشعب؛ معنى ذلك ان يكون هناك برلمان من الشعب وليس برلمانا رجعيا.. برلمان من الشعب هو الذي يصحح لي ويطالب بمزيد من الاشتراكية ومزيد من الثورة الاجتماعية.

فمن الموضوعات الأساسية أننا خلطنا بين الشعب، وهذا هو خطأنا الأساسي. لقد خدعنا بالكلمات البراقة والتمسح بالاذيال والتزلف وارتماء اعداء الشعب تحت أقدامنا، خدعنا في ذلك الخدعة الكبرى، اعتبرناهم هم الشعب.. فحصل الخطأ في تنظيمنا الشعبي وكانت لهم الصدارة في كل شيء! كيف يرضى الاقطاعي الذي اخذنا منه 500 فدان أو 300 فدان أو 100 فدان أو حتى 10 أفدنة.. كيف يرضى ان يفقد سلطانه؟ اذا ذهب حسين الشافعي مثلا الى مكان، ينحر الاقطاعيون الذبائح ابتهاجا بمقدمه فيقول: والله هذا رجل طيب ومع الثورة.. اذهب أنا الى هناك فأجد هذا الاقطاعي يزاحم الناس ويجري مرحبا! لقد خدعونا.. خدعونا بالتزلف والتمسح في الاذيال فوصلوا الى مركز الصدارة.

الهوامش

(1) جلسة مجلس الوزراء يوم السبت 28 اكتوبر 1961 والتي بدأت في الساعة السابعة والدقيقة العشرين وانتهت في الساعة الثانية عشرة والنصف من صباح اليوم التالي). وهي موجودة بدار الوثائق المصرية.
عبدالناصر: أعداء الشعب خدعونا بالتزلف وكانت لهم الصدارة
"يجب أن يمارس الشعب الديمقراطية كاملة والحرية الكاملة ويجب أن يوضع ذلك موضع التنفيذ"
"علينا أن نمارس النقد الذاتي ونتكلم بصراحة ونحدد ما هو الخطأ والصواب"
"يجب أن نحمي الشعب حتى لا تكسب البرجوازية المعركة فتمارس دكتاتورية رأس المال"

الحلقة السادسة

السيد رئيس الجمهورية: لقد قلت في أحد خطاباتي: إنه لا يهمني رأس المال.. قلت هذا الكلام علناً.
السيد فتحي الشرقاوي: آسف يا سيدي، فقد تاه عني الكلام، وأنا أعتبر أن المصدر الوحيد لتلك العقيدة أو المبادئ هو خطب سيادتكم. فإذا كان في أحد الخطابات شيء غاب عني، فأنا آسف، وكلام سيادتكم اليوم صحّح لي خطئي. وأنا عندما تكلمت في الجلسة السابقة عن جدوى التشريعات الاشتراكية ما دام التطبيق خطأ، قلت: إن هذه القرارات للشعب، وما قلته أنا قد يكون جرى على غير ما أقصد بالنسبة لما فهمتموه سيادتكم. والذي أريد أن أقوله في صدد التعليق على الإجراءات التي اتُخذت أخيراً، قلت: إن هناك إجراءات بفرض الحراسة والاعتقال، وقلت: إنه إذا كان هذا انعكاس لما حدث في سوريا فنرجو ألا ترتجل الإجراءات، وقلت: أما إذا كان هناك نشاط خاص فلا تعليق لي. وقد قلتم سيادتكم: إن هناك نشاطاً للسفارات واتصالات واجتماعات وأحاديث.. أي ان هناك نشاطاً لهؤلاء الناس، لكني أسمع هذا الكلام لأول مرة. وعلى كل حال فهذا ما أنتجته المناقشات، وهو أفضل من أن أقول إنني لا أعرف الدافع إلى هذه الإجراءات وأنا وزير.. فلا تنكروا عليّ أن أسأل في شيء بما لا صلة له بالسرية.
وقد قلت في ما يتعلق بإصلاح الجهاز الحكومي: إنه يجب أن تكون هناك رقابة، ويجب أن يكون هناك برلمان، والسيد علي صبري قال: أي برلمان؟ إنني لا أوافق على ذلك.
السيد رئيس الجمهورية: تعليق السيد علي صبري كان على البرلمان الحالي، وأنت طلبت عودة هذا البرلمان، وأنا لم أرد فتح هذا الموضوع، وهذا البرلمان إذا جمعته اليوم فإنه سيوافق على القرارات الاشتراكية.
السيد فتحي الشرقاوي: أنا قلت إنه تنظيم لا يعوّض، وحتى البرلمان القائم يا سيدي لم يكن "هايف" وأنا أعتقد أنه بالرغم من ضيق الفرصة فقد حقق الكثير. كذلك البرلمان الذي قبله وفّر الكثير وحقق الكثير. وسيادتكم قلتم هذا في عابدين، وأنا ما زلت أذكر كل المعاني التي قلتموها سيادتكم. لكني أقول إنه كان في وسع الحياة النيابية التي نشأت في عهد الثورة أن تحقق الكثير لو أنها قدّرت من المسؤولين وفهمت على نحو آخر. وفي مجلس 1957 عرضت مسألة لو أنها عولجت على النحو الواجب وتركت الحرية للمجلس في معالجتها لوفرت الكثير، وعالجت الانحراف لكن رسالة المجلس لم تُفهم وفُهمت على أنها معركة وقالوا إن فتحي الشرقاوي زعيم معارضة، وأطلقت الصحف للهجوم.
السيد رئيس الجمهورية: إنني لم أسمع شيئاً عن هذا.
السيد فتحي الشرقاوي: أرجو أن تسألوا سيادتكم سكرتير الاتحاد القومي، فقد حدث كل هذا والنتيجة أن أصبح النواب خائفين من أن يتكلموا. وأنا تكلمت مدفوعاً بالمصلحة العامة، فالنقد الهدام غير النقد البنّاء، ويُعتبر النقد بنّاءً مادام دليله قائماً، لكن تبتدئ بعد ذلك حملات لا أدري سببها، كل ذلك جعل أداء النائب لرسالته أمراً صعباً، والبرلمان يمكن أن يحقق الشيء الكثير إذا نظم العمل عن طريق الهيئة البرلمانية، ويمكن تنقيته من العناصر الانتهازية. ونحن من الوزير إلى أصغر مرؤوس له في حاجة إلى رقابة، والطريق إلى ذلك هو البرلمان. وقد قلتم سيادتكم إن البلد لا يطيق فترة انتقال أخرى، فالطريق الطبيعي هو وجود البرلمان، ونحدد له مدة ليضع الدستور ثم تُجرى الانتخابات وننتهي من ترتيبات الثورة الاجتماعية. وأنا عندما أتكلم عن الأخطاء أقول إن عيبنا أننا لم نعالج الخطأ بفكرتنا نفسها عن الثورة بحيث يمتد سلطان القانون على الجميع، وقد قلت مراراً لا بد من توفير أثر رجعي للقانون، ولا بد من تحديد الاختصاصات.
يقول الأخ حاتم إن الحديث عن الأخطاء جسّم هذه الأخطاء، وقد قيل هذا في أعقاب كلمتي، وان الرجعيين قد نظموا حملة تجسيم الأخطاء، لأن سيادة الرئيس تكلم عن الأخطاء، وأنا أخالف سيادته في ذلك.. فكلام سيادة الرئيس عن الأخطاء لم يكن هيناً على الإطلاق. الأخطاء التي قال سيادته إنه من أجلها سيهز الجهاز الحكومي هزاً، مثل هذه الأخطاء لا يمكن أن تكون مجسّمة، وخطورة مثل هذا التعليق هو أن تقل الشحنة الدافعة عند معالجة هذه الأخطاء التي قد يعترض بعضها طريقنا في الإصلاح. فلا يمكن أبداً أن نتلقى مثل هذا الكلام بهمّة فاترة أو مترددة أو نقول إنها مجسّمة، لا أريد أن أقول إن نظرتنا نظرة سوء، وإنما نحن نتكلم عن الأخطاء وليس المكاسب. وأنا أعتقد أنه لا يُتاح كثيراً في التاريخ أن تتمتع الأمة بقيادة على هذا الشكل. هذا رأيي من دون مجاملة. فقد حققنا المعجزات عندما وجدنا القائد الذي ينفعل بمشاعر الشعب.
وإذا تكلمنا في الخطأ، فالأمر ليس معقداً ولا حاجة فيه لعبقريات، لكن مجرّد مناقشات واجتماعات، وهنا نتكلم ونصحح فهمنا، وأنا عندما تكلمت اتبعت طريقتي التي عشت عليها طيلة حياتي والتي أوصلتني إلى سيادتكم، فلم أكن يوماً من حَمَلة "القماقم" والذين يطلقون البخور، وهذا هو الذي قرّبني إليكم.. أشكركم.
السيد رئيس الجمهورية: أريد أن أفسر شيئاً من الحديث الذي جرى، ونحن لم نحضرك إلى هنا لتكون من حَمَلة القماقم وإطلاق البخور، بالعكس لا يوجد أحد هنا من حَمَلة القماقم أو الذين يلفون في "الموالد" كلهم يقولون رأيهم بصراحة، وأنا لم أرك قبل أن تأتي إلى هنا، لكني سمعت عنك، وأول مرة رأيتك فيها كانت عند

حلف اليمين.
السيد فتحي الشرقاوي: وأنا قلت إن هذا هو سبب إحضاركم لي إلى هنا.
السيد رئيس الجمهورية: لا داعي إذن للعصبية.
السيد فتحي الشرقاوي: إنها عصبية المنفعل المؤمن.. وأنا أقول إنني في طريقي إليكم إنني لست من حَمَلة القماقم.
السيد رئيس الجمهورية: نكتفي اليوم بهذا القدر.. والاجتماع القادم غداً في تمام الساعة السابعة مساءً.
انتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل.
(انتهى نصّ محضر الاجتماع).
كانت تلك هي المرجعية الفكرية التي وُلد من خلالها الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ،1962 وكان محور اهتمام عبدالناصر هو إنجاح مرحلة التحول الاشتراكي والثورة الاجتماعية التي تحققت بقوانين يوليو/ تموز عام 1961 معبّرة عن إرادة التغيير الشامل في مصر.
لقد أسفرت هذه القوانين عن انتقال ملكية وسائل الانتاج وهياكله إلى الشعب الذي امتلك السيطرة عليها، وكان ذلك يتطلب بالطبع وجود تنظيم سياسي كفء يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة في الاشتراكية لتنظيم جهودها، ويجدد الحوافز الثورية ويكتشف مشكلاتها واحتياجاتها، على أن يتسلّح بالوعي القائم على الاقتناع والإيمان، ويملك وضوح الرؤية للأهداف ومتابعتها.
إذن فقد كان من مهام التنظيم السياسي الرئيسية في هذه المرحلة خلق القيادات والكوادر، ودفعها إلى الأمام لقيادة الأعمال اللازمة لدعم المشروع الوطني والقومي الذي طرحته ثورة يوليو في مختلف المجالات.
وحتى تكتمل هذه المهمة على أكمل وجه، اتجه التفكير إلى إقامة تنظيم "طليعة الاشتراكيين"، أو ما تعارف على تداوله باسم "التنظيم الطليعي" في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي.
تحديد الصيغة النهائية
للاتحاد الاشتراكي العربي
بعد أن توصل مجلس الوزراء إلى رسم الخطوط العامة للتنظيم السياسي الجديد، طلب الرئيس جمال عبدالناصر تشكيل لجنة تحضيرية تضم أعضاء يمثلون مختلف الفئات والقطاعات والمناطق في المجتمع المصري لإجراء حوار شعبي حول أسس هذا التنظيم. وبالفعل تشكلت "اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي العربي" من 150 عضواً، وامتد الحوار في داخلها إلى ما يزيد على ثلاثة أسابيع.
وقد تميزت المناقشات بقدر كبير من الصراحة بل ووقعت في داخلها مواجهات حادة بين الاتجاهات الفكرية المختلفة في المجتمع، ولعل أبرز هذه المناقشات، ذلك الحوار الذي دار بين الرئيس جمال عبدالناصر وخالد محمد خالد كما يلي:
السادات: السيد عمر كامل الوكيل..
السيد عمر كامل الوكيل: سيادة رئيس الجمهورية.. السادة أعضاء اللجنة، في أمسية الأحد الثالث والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني تم الاتفاق فيما بيننا أن نمس موضوعين مهمين هما: ماهية القوى الشعبية التي يجب أن ينتخب منها أعضاء المؤتمر. والنقطة الثانية: كيفية الوصول إلى اختيار أعضاء المؤتمر، وغني عن البيان أنه كان من الواجب أن تظل الأضواء مركزة تركيزاً تاماً على هاتين النقطتين حتى نصل إلى نتيجة مهمة في ما يخص هذين الموضوعين، وإنما الذي حدث أن البعض منا قد حام حول هاتين النقطتين من دون أن يدخل مباشرة إليهما، والبعض قد مسّهما مساً ضعيفاً وألقى عليهما ضوءاً باهتاً وحتى من تكلم فيهما من ناحية تخصصه، بمعنى آخر تفرّقنا وتشتتنا في المناقشات وأصبح الموضوع إلقاء محاضرات على مستوى يقرب من مستوى الجامعة، ومع احترامي لكل الآراء التي ذكرت، ولدسامة المادة التي قدمت بها هذه الموضوعات، إلا أننا في الحقيقة نخشى أن تتوه الإبرة في كومة التبن، وأن نضل الطريق في متاهات في هذه المناقشات إذا تركت بغير تنظيم.
وليس معنى هذا أني أرى أن تحد المناقشات، وإنما أرجو أن تنظم، وبمعنى آخر أرجو أن يوافقني الزملاء على أن نبحث هذين الموضوعين على فرض أنه بحث علمي، وفي البحوث العلمية نبدأ البحث في دائرة معلومة، ثم تضيق دائرة البحث تدريجياً حتى نصل إلى النتيجة المرجوة. ولذا اقترح بل التمس من الزملاء أن يوافقوا على هذا الاقتراح، أن نخطط أولاً وننظم رؤوس الموضوعات، ونناقش كل موضوع مناقشة طويلة حتى نخرج منه بتوصيات، وفي نهاية المرحلة يمكننا أن نضم هذه التوصيات إلى بعضها فتكون النتيجة المرجوة، ولا استبد بطبيعة الحال بالرأي وإنما سأقترح رؤوساً للموضوعات هي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، فمثلاً يمكن لنا أن نتكلم في ماهية الديمقراطية والاشتراكية لكي نخلص منها، أي لون من هذه الألوان يليق بنا وأي اتساع فيهما نتحرك فيه، ذلك لأن الديمقراطية ليست لفظة جديدة، فكلنا نعلم أننا عشنا يوماً ما في ديمقراطية زائفة وافدة من الغرب، عشنا في هذه الديمقراطية ببرلمان وبأحزاب، وكانت نتيجة الديمقراطية كبت حرية الرأي ووأد المساواة، ووضعنا جميعاً في وضع لا نرتضيه، وانقسمت الأمة بهذه الديمقراطية إلى طبقتين، طبقة الأحزاب الحاكمة وطبقة المحكومين الذين قرّبوا في المدارك وفي المستوى من العبيد، كذلك سمعنا يوماً

ما أننا نعيش في اشتراكية، ومن أسف أن هذه الاشتراكية آلت إلى رأسمالية كل هذا قبل الثورة وهذه الرأسمالية اعتصرت خيرات هذا البلد الأمين وحوّلت إلى نقود في جيوب وخزائن المستعمرين والمستثمرين، واستُعملت هذه المادة في شراء الذمم وفي كبت الحرية وفي الاتجاه بنا إلى هذا الاتجاه الذي كان من نتيجته أن قامت الثورة لتنتشلنا من هذه الوهدة.

السادات: السيد خالد محمد خالد.. تعقيب على كلمة السيد الرئيس..

خالد محمد خالد: لا أذكر أنني ترددت أمام كلمة أريد إلقاءها مثلما ترددت اللحظة عندما طلبت الإذن بهذا التعقيب. ولم أتردد لأني أهاب مناقشة الرئيس جمال عبدالناصر، فأنا منذ فجر 23 يوليو/ تموز سنة 1952 وأنا أدير في كتبي مناقشة أمينة لثورتنا ولقائد ثورتنا، إنما تردّدت لأن السيد الرئيس عندما عرض لموقف الرسول عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة ذكر أنه إنما يعاود الحديث في هذا الأمر لأن راديو دمشق قال ما قال، قلت لنفسي حين بدا لي أن من واجبي أن أعقب على كلمة السيد الرئيس: ترى هل أتقدم لأعقب وأعطي راديو دمشق وغير راديو دمشق فرصة للمناوأة، وألهمني الله الرشد سريعاً، فقد أدركت أن الحق هو الحق ينبغي ألا يصدنا أي اعتبار عن الجهر به، هذا أولاً.

الأمر الثاني: أنه لا شيء فيما أعلم يستطيع أن يرد كل إذاعة مناوئة خاسرة صاغرة، سوى أن تسمع حرية الكلمة في هذا المجتمع تجلجل وتدوي لا تخاف ولا تخوف. السيد الرئيس ذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام في فتح مكة قال: من دخل المسجد الحرام فهو آمن، لأن الإسلام كان قد انتصر وتم نصره، في الحقيقة أنا عندما ذكرت هذه الواقعة في كلمتي في الجلسة الأولى كنت أحاول أن أعطي رمزاً لا أكثر ولا أقل، كنت أحاول أن أقول ليكن لنا في مجتمعنا الجديد مسجد حرام، هو البناء الاشتراكي العادل الذي نقيمه، ولنقل للناس هذا مسجدنا الحرام جميعاً من دخله فهو آمن. ومن ثم لم أكن أجد في الحقيقة مبرراً لأن أفيض في تبيان الواقعة التاريخية الخاصة بهذا الشاهد. الرسول عليه الصلاة والسلام لم يقل ذلك وقد تم نصره، قال ذلك وهو في اللحظات الأولى من النصر. الرسول عليه الصلاة والسلام بعد فتح مكة ظلّ يخوض حروباً وغزوات مع أعداء الله وأعداء دعوته، لكنه عليه الصلاة والسلام أدرك أنه وقد فتح الله له معقل الكفر هذا فإن ثمّة أناساً كثيرين كانوا يناوئونه ظناً بأنه لن ينتصر، كانوا يناوئونه خوفاً من وجهاء قريش وقوة قريش، أما الآن وقد فتح وقد دهم قريشاً في عقر دارها، أما الآن وقد هدم وحطّم سلطانها، فإن كثيرين جداً سيقبلون على دعوته حتى من بين الذين كانوا يعادونه أو يضطرون إلى معاداته، عندئذٍ فتح لهم قلبه الكبير، لأنه صاحب دعوة كبيرة وقال لهم: ما تظنون أني فاعل بكم، قالوا: خيراً أخ كريم وابن أخ كريم، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء.

* الرئيس: الكلام اللي قاله الأخ خالد محمد خالد، طبعاً حرية الكلمة موجودة ما إحنا ماقيدناش حرية الكلمة بالعكس، يعني من أول يوم بنقول حرية الكلمة، وباكرر دلوقت حرية الكلمة موجودة ومن أول يوم موجودة، وبالنسبة لك أنت بالذات كانت موجودة، وكنت بتكتب في "الأهرام" وانت اللي سبتهم مش هم اللي طلعوك.. إلى آخر هذا الكلام، ما حدش منعك من إنك تكتب كلمة بأي حال يعني، فأنا بقول إن حرية الكلمة موجودة، وطيلة السنوات العشر اللي فاتت كانت موجودة، وبدي أسمع من الأستاذ خالد محمد خالد إذا كان قال كلام أو كتب كلام وما اتنشرش، كل الكلام اللي كتبه اتنشر وكل الكتب اللي طلعها اتنشرت، فحرية الكلمة موجودة ويعني على أوسع مدى وعلى أوسع باب. بالنسبة يعني للخوف يمكن برضه ما كانش فيه محل للخوف لإن العملية مافيهاش خوف، أعداءنا بيحاولوا إنهم يبينوا ان إحنا نظام بيخوف والله ما خوفنا حدّ لغاية دلوقت خالص.

(تصفيق)

يعني من الرجعية اتشتمنا شتيمة لا أول لها ولا آخر، وسمعت انت طبعاً يمكن بنفسك الشتيمة وما تردد، وأنا عارف اللي شتموا كلهم. ما فيش حاجة اتعملت، فيعني العملية ما هياش محاكمة، العملية ماهياش مؤاخذة، العملية ماهياش عدل، العملية مش نقف ونقول احنا مابنطلبش الرحمة بنطلب العدل، ما احناش في محكمة ما احناش بنحاكم الشعب، أبداً بأي حال، احنا بننصف الشعب وبنؤمن الشعب.

دلوقت إذا كنت أنا طالع علشان أقاتل في معركة لازم أكون مطمئن أن الجيش اللي معايا بيقاتل في هذه المعركة، قياداته قيادات مؤمنة بهذه المعركة، إذا ماكانتش القيادات مؤمنة بهذه المعركة كل العساكر اللي حاخدهم معايا حيروحوا ضحايا لعدم حسن اختياري لهذه القيادة، هذا ما قلته بالأمس.

خالد محمد خالد: في الحقيقة.. أنا لا أنكر أبداً أنني نعمت بحرية الكلمة في عهد الثورة إلى أبعد آفاق هذه الحرية. (تصفيق). فلقد أخرجت قبل الثورة كتابين، وأخرجت في ظل الثورة خمس عشرة كتاباً أو خمسة عشر كتاباً. وأنا أعلم ما أشار إليه السيد الرئيس، فعندما نشر دستور سنة 1956 كتبت مقالاً أعارض فيه بعض مواد هذا الدستور وأعارض الاتحاد القومي بصفة خاصة. وذهبت أحمل مقالي إلى السيد أنور السادات وكان رئيس تحرير الجمهورية أو مديراً للدار. وقلت له: لقد جئتك بهذا المقال لتقرأه، فإذا وافقت عليه يُنشر، وإذا رأيت أن يُحذف منه شيء عدت به إلى بيتي، وتلاه السيد أنور السادات ثم قال لي: أقسم لك بالله لو أن مقالك هذا يحمل من النقد أضعاف أضعاف ما فيه لنشرته وأنا متألم. (تصفيق). ثم أخبرني بعد ذلك صديقي الأستاذ الشيخ أحمد حسن الباقوري أن هذا المقال لم يُنشر إلا بعد أن تلاه السيد الرئيس وأمر ألا يُحذف منه حرف واحد.

وعندما خرج كتاب "لكي لا تحرثوا في البحر" الذي تفضّل فأشار إليه الرئيس صودر خمسة وعشرين يوماً في المطبعة، وأنا حائر في سبيل الإفراج عنه، وأخيراً هداني الله وكنت لم أتشرف قبل بلقاء الرئيس، فأرسلت إليه برقية من سطرين، فما مرّت سوى بضع ساعات عدت بعدها إلى بيتي وإذا بي أجد السيد عبدالقادر حاتم قد قلب ظهر الأرض كما يقولون بحثاً عني والمرحوم السيد موفق الحموي يصنع كذلك، وأخيراً علمت أن السيد الرئيس أمر ألا يُرجأ نشر الكتاب لحظة واحدة وأنا أقسم بالله غير حانث.. أقسم بالله غير حانث أن نصف شجاعتي إن لم يكن أكثر إنما استمدتها في التعبير عن رأيي طيلة هذه السنوات من حسن ظني بك وحسن فهمي لك. (تصفيق). ولقد قلت هذا في إحدى اللجان، قلت هذا في لجان المؤتمر القومي وهنا من كان معنا في تلك اللجنة عندما تقدمت باقتراح رآه إخواني خطراً، وبعد انتهاء اللجنة قالوا لي إننا خائفون عليك. قلت لهم: اسمعوا أنا لست أكثر منكم شجاعة، بل لعلي أكثر جبناً، ولكنني فقط أكثر منكم فهماً لجمال عبدالناصر. (تصفيق) قلت لهم ويوسف السباعي يشهد بهذا قلت إن هذا الرجل لا يمقت النقد ولكن يمقت الحقد.

* الرئيس: بالنسبة للديمقراطية وأنا قلت في أول المناقشة إن إحنا بنحب نفتح موضوع الديمقراطية، هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية الغربية؟ هل المفروض بالديمقراطية الديمقراطية المجردة؟ وهل المفروض بالديمقراطية ان احنا نعمل أحزاب؟ وأظن أنا وضعت هذه الأسئلة.. وضعتها لحضراتكم وقلت في كلامي ان أنا في يوم من الأيام فكرت في إقامة حزبين، حزب يحكم، وحزب يعارض، ولو أنا عايز أعمل النهارده ممكن أعمل حزبين بدل اتحاد قومي، حزب يحكم وحزب يعارض. بس في أي إطار؟ في أي نظام اجتماعي؟ أنا باعتبر ان احنا في ثورة.. ثورة اجتماعية، علشان الديمقراطية الغربية تتوجد وتعمل أحزاب وجد نظام الإقطاع، ماكانش فيه أحزاب ولا ديمقراطية بمعناها الغربي، ثم وجدت الرأسمالية، ثم بعد هذا اتجهوا إلى الأحزاب والديمقراطية، برضه بمعناها الغربي. لمصلحة مين هذه الأحزاب؟ هذه الأحزاب وهذه الديمقراطية، الدولة لمين في الدول الغربية؟ الدولة لمين في الدول الرأسمالية؟ الدولة لرأس المال، الدولة اللي بيسموها دولة ديمقراطية سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك فهي عبارة عن ديكتاتورية رأس المال. هل عايزين نعمل اشتراكية زي بتاعت "جي موليه" ونقول إن احنا زي الديمقراطيين الاشتراكيين؟ ونبقى أصلاً في ديل الاستعمار أو ديل الاستعمار وديل للرجعية، أبداً مش دي الاشتراكية اللي احنا عايزنها. أنا مش عايز أبداً يعني تختلط الأمور في عقولنا أو في تصوّرنا بالنسبة للديمقراطية، ديمقراطية كل الديمقراطية لهذا الشعب حتى يثبت دعائم ثورته الاجتماعية، وقلت دا بمعنى الكلمة.. وقلت دا بالتفصيل في كلمتي، هل أقول النهارده أنا عايز ديمقراطية وأعمل 3 أحزاب وزي ما قلت، الأحزاب الرجعية مش كانت بتاخد نفوذها من الإنجليز، الأردن ما هي فيها برلمان وفيها ديمقراطية، تعجبنا الديمقراطية اللي في الأردن؟ فيه برلمان وفيه دستور وفيه ديمقراطية وفيه أحزاب، هل هو الشكل؟ هل هو المنظر؟ كان عندنا برلمان، كان عندنا دستور، وكان عندنا أحزاب. وصلنا فين سنة 52؟ إزاي البلد كانت بتتحكم؟

الحلقة السابعة

بعد أن قمت بالإدلاء بشهادتي حول تجربة الرئيس جمال عبدالناصر والعمل السياسي وعلاقته بالجماهير وفئات المجتمع وهي ما عبّر عنه بقوى الشعب العامل، أن أعرض في النهاية رأي الرئيس عبدالناصر الذي أبداه في شكل ممارسته للنقد الذاتي على مدار جلستين من جلسات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، أعلى سلطة سياسية في البلاد، اللتين عُقدتا في مبنى كورنيش النيل يومي الخميس والجمعة 3 و4 أغسطس/ آب ،1967 وأرجو أن نضع خطاً تحت هذا التاريخ وما بعده، لأنه يمثل من وجهة نظري أن عبدالناصر اتخذ أعمق وأقوى وأدق قراراته بعد العاشر من يونيو/ حزيران 1967. ولقد دارت المناقشات بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا على النحو التالي:

افتتح الرئيس جمال عبدالناصر الجلسة الأولى في الساعة السابعة والربع من مساء يوم الخميس 3 أغسطس/ آب 1967 وقال إنه سيدخل في الموضوع مباشرة، وبدأ يتناول صلب المسائل والقضايا رأساً من دون مقدمات ولفت نظر الأعضاء إلى أنه سيبحث في هذه الجلسة أهم الموضوعات، ولذلك فقد طلب ألا يكون هناك جدول أعمال أو اقتراح بجدول أعمال، لأن القضايا التي سيطرحها ويناقشها مع المجتمعين أهم بكثير جداً من جميع القضايا والموضوعات الأخرى.

ودخل في الموضوع مباشرة بإعلان عنوان القضية التي ستُبحث وهي قضية "نظام الحكم" باعتبار أن متابعة الأحداث التي تمت أخيراً ثم تحليلها بدقة وبأسلوب علمي يتبيّن منه أنه لم يكن هناك نظام سليم، وأذكر أنه قال كلمة "SYSTEM" بالإنجليزية للتعبير ولتوضيح ما يريد أن يثيره ويناقشه مع أعضاء اللجنة العليا.

وبدأ بعد ذلك مباشرة ومن دون مقدمات يقول: إن الجميع طبعاً يتذكرون ما حدث في الاجتماع الذي تم في القيادة العامة للقوات المسلحة قبل عمليات يوم الخامس من يونيو ،1967 وبالتحديد حديثه هناك يوم الجمعة الثاني من يونيو/ حزيران ،1967 وأنه أي الرئيس قد نبّه وذكر للقيادات العسكرية التي حضرت هذا الاجتماع أن المعلومات السياسية المتوافرة لدينا تؤكد أن "إسرائيل" ستقوم بهجوم كبير للاستيلاء على شرم الشيخ وفصل قطاع غزة، ولكن القيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك الوقت قدّرت موقفها على أساس استبعادهم قيام العدو "الإسرائيلي" بهجوم شامل على الجبهة المصرية، وأنه حتى لو حدث هذا الهجوم فإنهم يستبعدون تماماً الطريق الساحلي كمحور رئيسي للهجوم، وبناء على هذا التقدير، ركّزت تلك القيادة العسكرية القوات المصرية في الجنوب وتركوا القطاع الشمالي عند رفح وغزة ضعيفاً ومكشوفاً.

وأضاف الرئيس جمال عبدالناصر بقوله إنه علم بعد ذلك من المشير عامر وفي الليلة نفسها أنه أي المشير عامر قد أمر بإعادة لواء مدرّع إلى منطقة "نخل" وأعيد لواء مدرّع كان يقوده سعدالدين الشاذلي إلى الجنوب بعدما كان قد تحرّك في اتجاه العريش، وكان قرار المشير يعود إلى أنه كان مقتنعاً بالتقديرات التي تقول إن الهجوم الرئيسي سيكون في اتجاه الجنوب وليس شمالاً في اتجاه غزة.

ثم أكمل الرئيس جمال عبدالناصر حديثه بقوله: إنه ذكر للقادة العسكريين في هذا الاجتماع أيضاً أن تقديره الشخصي للموقف أن الحرب ستقوم يوم الاثنين 5 يونيو/ حزيران ،1967 وأنه غالباً ما ستُوجه الضربة الأولى لقواتنا الجوية. وهنا انزعج الفريق طيار محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية في ذلك الوقت وقال: يا سيادة الرئيس إن هذا الاحتمال سيسبِّب لنا إرباكاً كبيراً. ودار حوار بين الرئيس جمال عبدالناصر والفريق صدقي محمود ملخصه أن الرئيس استفسر منه عن حجم الخسائر المحتملة في حالة تلقي الضربة الأولى، فقال صدقي محمود بالإنجليزي ".. We Wil be Crippiled"، فسأله الرئيس جمال عبدالناصر: ما معنى هذه العبارة؟ وما تفسيرها عسكرياً؟ بمعنى كيف تقدِّر الخسائر؟ فردّ الفريق صدقي محمود قائلاً إنه يقدر الخسائر بنحو 10 إلى 20%. فقال الرئيس جمال عبدالناصر وأيّده في ذلك الحضور، إن هذه النسبة مقبولة عسكرياً. واستأنف الرئيس كلامه للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي قائلاً إن الحرب بدأت فعلاً يوم الاثنين 5 يونيو/ حزيران وبدأت العمليات العسكرية المعادية بضربة جوية على جميع قواعد قواتنا الجوية كما كان الهجوم الرئيسي على القطاع الشمالي لسيناء وسقطت العريش، وبعدها تحرّك العدو على ثلاثة محاور أحدها الطريق الساحلي، فلم يجد العدو أمامه أي قوات تعترضه على أساس أن القيادة العامة المصرية قد استبعدت أي تحرك ل "إسرائيل" على هذا المحور.

وأضاف الرئيس عبدالناصر أنه كان يتابع الحرب من مكتبه ولم يدخل القيادة العامة للقوات المسلحة منذ يوم 5 يونيو/ حزيران 1967 حتى يوم 8 يونيو/ حزيران 1967 حيث طلبه في هذا اليوم شمس بدران وزير الحربية آنذاك وألحّ عليه بضرورة التوجه إلى القيادة العامة للقوات المسلحة لأن المشير عامر حسب قوله في حالة انهيار كامل، وأنه طلب من سكرتيره إحضار حبوب "السيانور".. ولذلك فقد توجه الرئيس جمال عبدالناصر إلى مبنى القيادة العامة فوجد المشير عامر في حالة انهيار تام فعلاً. وقد حاول الرئيس عبدالناصر أن يهدِّئ من عصبية المشير عامر، وأكد له أنه شخصياً المسؤول عمّا حدث، وأنه لذلك سيتنحى عن الرئاسة، ثم سأله الرئيس عن الشخص الذي يراه صالحاً لتولي رئاسة الجمهورية من بعده، فقال المشير عامر إن أصلح شخص هو شمس بدران. وهنا طلب منه الرئيس عبدالناصر أن يبقي ما دار بينهما من الحديث حول هذه النقطة مقصوراً عليهما هما الاثنين فقط.

استأنف الرئيس جمال عبدالناصر حديثه في جلسة اللجنة التنفيذية العليا قائلاً إنه علم بعد أيام أن المشير عبدالحكيم عامر عقد اجتماعاً مع شمس بدران عقب عودة الرئيس إلى منشية البكري ودار في هذا الاجتماع نقاش واتصالات حول إعادة تنظيم الدولة وقياداتها المدنية، كما تمت اتصالات ببعض الشخصيات السياسية وبعض الوزراء الذين أبلغ بعضهم عمّا دار بينهم وبين المشير وشمس بدران من أحاديث تليفونية في ذلك اليوم، وكانت تعليمات المشير لمن تم الاتصال بهم ألا يعلنوا استقالاتهم بعد إعلان الرئيس تنحِّيه وذلك حتى يتم تعاونهم مع رئيس الجمهورية الجديد.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر بعد ذلك إنه اتصل يوم 9 يونيو/ حزيران 1967 بالمشير عبدالحكيم عامر تليفونياً وقبل إذاعة بيان التنحِّي وأبلغه أنه بعد تفكير طويل وبهدوء، وجد أن زكريا محيي الدين هو أصلح شخصية لتولي رئاسة الجمهورية من بعده وهنا بدأت تظهر مشكلة شمس بدران لأنه اعتبر نفسه رئيساً للجمهورية منذ الساعة الحادية عشر من مساء يوم الخميس حتى ساعة إذاعة بيان التنحِّي مساء يوم الجمعة 9 يونيو/ حزيران ،1967 كما اعتبر أن الرئيس جمال عبدالناصر بترشيحه لزكريا محيي الدين رئيساً للجمهورية قد اعتدى على منصبه الشرعي وقام بعزله.

وأضاف الرئيس قائلاً إنه أثناء إلقائه خطابه من مكتبه في القصر الجمهوري في القبة طلب شمس بدران، محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس وطلب منه إبلاغ الرئيس فوراً بضرورة عدم استكمال إلقائه لبيان التنحِّي، وقد عقَّب الرئيس لأعضاء اللجنة العليا على هذا المطلب بأنه شيء خيالي طبعاً.

بعد يومين طلب شمس بدران الرئيس جمال عبدالناصر تليفونياً ليبلغه بأنه يوجد تجمع من ضباط الجيش يُقدَّر عددهم بنحو 500 ضابط حول منزل المشير عامر في حلمية الزيتون وفي مبنى القيادة العامة، وأن هؤلاء الضباط يصرُّون على عودة المشير عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة، كما قال إن هؤلاء الضباط يطلبون أن يبتّ الرئيس في هذا المطلب فوراً. وكان ردّ الرئيس جمال عبدالناصر أنه سيتخذ قراره في هذا الأمر في اليوم التالي (بكره).

وعاد شمس بدران في اليوم التالي يطلب الرئيس ليعرف قراره، فبادره بقوله: انت عارف يا شمس رأيي في القيادة العامة، واحنا إذا كنا عايزين نصلح الجيش بصدق ونصلح أحوالنا فعلينا أن نختار قائداً عسكرياً محترفاً على أن يبقى حكيم نائباً أول لرئيس الجمهورية.. وأنهى المكالمة.

وقال الرئيس لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إنه حاول بعد ذلك أن يستدعي المشير عامر إلى منشية البكري وطلب ذلك من صلاح نصر لأن المشير لم يكن مقيماً في منزله، بل كان يقيم في إحدى الشقق التي كان يستخدمها اللواء عصام الدين خليل مدير مخابرات الطيران ولكنه رفض الحضور، فقرّر الرئيس بناء على ذلك أن يعلن تعيين الفريق أول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة، وأمره بأن يعتقل الضباط المعتصمين والضباط المعترضين، وتم ذلك فعلاً.

أضاف الرئيس قائلاً: إنه قابل المشير عامر بعد ذلك وحاول من دون جدوى إقناعه بأنه ليس من المنطق أن يبقى بعد الهزيمة العسكرية قائداً عاماً للقوات المسلحة، وأن يكتفي بأن يكون نائباً لرئيس الجمهورية، لكن عبدالحكيم رفض هذا الحل رفضاً باتاً وسافر غاضباً إلى بلدته اسطال في محافظة المنيا ومن هناك اتصل هو بهيكل محمد حسنين هيكل وأبلغه استنكاره التام لجميع تصرفات الرئيس.

وبعد ذلك طلب شمس بدران مقابلة الرئيس وتمت المقابلة في منشية البكري، حيث ذكر شمس بدران أن

الموقف يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وأن البلد كلها ضد عبدالناصر وأن الجيش ضده أيضاً، وقال إنه يرى أن الحل الوحيد هو عودة عبدالحكيم عامر إلى منصبه القديم وذلك حتى تستقر الأوضاع.

وتمت مقابلة أخرى بين الرئيس عبدالناصر وشمس بدران بعد يومين من اللقاء السابق، كان قد تم خلالهما اعتقال ضباط التنظيم السري الذي أقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة، وكان أغلبهم من دفعته (دفعة الكلية الحربية سنة 1948) وفي هذا اللقاء الأخير قال الرئيس عبدالناصر لشمس بدران أنا منحتك يا شمس ثقتي بالكامل ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من وراء ظهري.. وانت لو كنت مخلصاً بصحيح ونيّتك صادقة في تكوين تنظيم داخل الجيش لكنت أبلغتني في حينه بشكله وأسمائهم، لكنك لم تكن أميناً. عموماً أنا أمرت باعتقال جميع أفراد التنظيم.. فارتجف شمس بدران وارتبك وخرج من دون أن ينطق بكلمة.

قال الرئيس جمال عبدالناصر لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعد ذلك إنه يوم الاثنين الماضي حضر المشير عامر إلى منشية البكري وتناول العشاء مع الرئيس وكان الحديث ودّياً بشكل عام، إلا أن المشير عند مغادرته اقترح على الرئيس أن يسافر إلى أمريكا للتفاهم معهم، ثم قال: الروس دول خونة.. ولم يعلق الرئيس على كلام المشير واعتبره أنه كلام من شخص غير متزن وقال له: نبقى نفكّر.

قال الرئيس عبدالناصر لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي بعد ذلك سبب عرضي لهذه القصة بالتفصيل هو أني أريد أن أضع أمامكم وأبرز موضوعاً مهماً وهو أنه إذا كانت جميع التصرفات صدرت عن أقرب الناس وأقرب القيادات إلى النظام.. فماذا يحدث من غيره؟

إن ما جرى يحتاج فعلاً إلى بحث وتفكير عميقين.. ده أنا وعبدالحكيم كنّا أقرب اثنين لبعض وكنا أكثر الناس ارتباطاً ببعض، ورغم هذا فقد تصرّف عبدالحكيم هذه التصرفات.. دي مجموعة شمس بدران من دفعة 1948 وغيرهم كانوا بيجهزوا نفسهم لاستلام البلد.

ولخص الرئيس جمال عبدالناصر تقديره للموقف بقوله:

علينا واجبان:

* الأول هو البحث عن نظام جديد.

* والثاني هو أن نحدد الأخطاء الرئيسية ونبحث كيف نصلحها. الناس بتقول إن إحنا بناكل بعضنا والنظام بياكل نفسه، وبناء عليه فإن المستقبل حايكون خطر جداً، ومن رأيه العمل على تغيير النظام وقالها بالإنجليزية "SYSTEM" لأنه فيه غلط، والمعروف أن نظام الحزب الواحد دائماً تحدث فيه صراعات في قمة السلطة، والأمثلة على ذلك كثيرة آخرها ما حدث في الصين.

وأضاف الرئيس عبدالناصر قوله: إنه لم يبق في عمر معظمنا أكثر من عشر سنوات، وخصوصاً مع المرض ومع الضغوط والمجهود الذي يتعرّض له، ولذلك فيجب تغيير النظام بحيث لا يسمح النظام الجديد لشخص واحد أو شلّة غير واعية أو جاهلة سياسياً أن تحكم البلد الذي أعطانا ثقة بلا حدود، والتغيير المقصود لا يمس اتجاهنا الاشتراكي لأننا نكاد نكون قد انتهينا من التطبيق الاشتراكي في أغلب القطاعات باستثناء قطاع المقاولات وقطاع التجارة وبعد هذا يكون عملنا مركّزاً على خطط التنمية ومتابعة تنفيذها.

وطلب زكريا محيي الدين الكلمة وقال:

يُعتبر يوم 9 يونيو/ حزيران 1967 يوم تاريخي، ويوم تحوّل رئيسي للثورة. الكلام الذي ذكره الرئيس يُعتبر بُعد نظر وعميقاً. وعن ال "SYSTEM" الذي أشار إليه الرئيس، فإن النظام المقفول له أسلوب والنظام المفتوح له أسلوب، واحنا مارسنا النظامين لكن أنجزنا الكثير في الجهاز الحكومي، ولكن لم ننجح في اتخاذ خطوات رئيسية في الجهاز الشعبي. والنظام المفتوح هو الأنسب والأصلح لنا، وهذا النظام يسمح للفرد أن يكوِّن شخصيته التي هي أساس المجتمع، ويمكن من خلاله أن نحدد أسلوب تأمين الفرد في هذا النظام سواء في حزب واحد أو حزبين أو أكثر. ومن الناحية الاقتصادية فإنه لن نتمكن من خلال القطاع العام أن نوفر العمالة الكاملة لجميع الأفراد، ولذلك يجب أن نسمح للقطاع الخاص أن يمارس نشاطه بقدر أكبر، كما سيكون

مكاناً احتياطياً يعمل فيه من يفصلون من القطاع العام.

أما نظام الشلل، فهو أمر حتمي في جميع المجتمعات، سواء المفتوح أو المقفول. وعن الإنتاج وأهمية استمراره، فيجب أن نوفر له كل الضمانات من أجل أن ينطلق بكل الإمكانات، ولا بد أن نؤكد أن مقياس العمل الثوري هو الإنتاج وزيادة الإنتاج. ثم لخَّص رأيه بقوله أن يكون النظام هو المفتوح والانتخابات مفتوحة وغير موجهة.

وردّ عليه الرئيس جمال عبدالناصر بقوله: إن انتخابات 1964 كانت مفتوحة بالكامل، والكل كان مؤمناً ولم يكن فيه معتقل واحد حتى الإخوان المسلمين المحكوم عليهم أخرجناهم من السجون، ورغم هذا انت عارف إيه اللي حصل.

(الرئيس جمال كان يشير إلى مؤامرة الإخوان المسلمين سنة 1965 والتي كان هدفها تخريب وتدمير المؤسسات الحيوية والمنشآت الاقتصادية والسياحية في مصر، علاوة على القيام بسلسلة كبيرة من الاغتيالات للعديد من القيادات والشخصيات العامة، ومن أهل الفن والمثقفين.. إلخ).

ثم دارت بعد ذلك مناقشة حول مفهوم إجراءات الأمن وهل المقصود منه إجراءات أمن قومي أم إجراءات إدارية مثل الحراسات وإجراءات لجنة تصفية الإقطاع، وشارك في هذه المناقشة زكريا محيي الدين وأنور السادات وعلي صبري وحسين الشافعي وصدقي سليمان. ثم استأنف الرئيس استكمال المناقشة قائلاً: إنه للتسجيل وللتاريخ، فإن أحداً من الذين تناقشوا الآن لم يسبق أن ذكر له أي ملاحظات أو نقد للجنة تصفية الإقطاع أو لتصرفات المشير عبدالحكيم عامر سوى المهندس محمد صدقي سليمان.

وقال الرئيس بعد ذلك: احنا كلنا أخطأنا ويا ريت زي ما كان في الحكاية الروسية المشهورة اننا نقول الحقيقة ولو لمدة ثلاث دقائق فقط. تصوّروا إن إحنا أكبر هيئة سياسية في البلد وكان عددنا سبعة فقط ولم نتكلم وما قلناش الحقيقة في وقتها بينما كان عبدالحكيم رئيس لجنة الإقطاع قاعد معانا هنا في هذه القاعة على الكرسي ده! السقوط وصل إلى الحد اللي شعرنا فيه بالخوف من أن نتكلم.. وخفنا نقول الحقيقة.

وأنا من جانبي أعترف بأني أخطأت لما تركت الإشراف على الجيش من سنة 62 بحيث لم أعد أعرف إيه اللي بيحصل فيه، وكان قصدي في ذلك الوقت إن عبدالحكيم يطمئن من جانبي شخصياً، لكني أعتبر أن هذا كان خطأ مني.

وتدخل المهندس محمد صدقي سليمان قائلاً: المهم الآن الأمر الواقع. وأقترح أن يوفر حق التظلُّم من قرارات لجنة تصفية الإقطاع أمام محكمة خاصة، كما أقترح إدخال بعض التعديلات في نظامنا بحيث يظهر الرأي الحر الصريح من دون خوف أو نفاق.

وردّ الرئيس جمال عبدالناصر بأن من رأيه أن النظام الحالي قد استنفد كل مداه، ولا بد من نظام جديد، وأنه شخصياً لديه اقتراحات محددة هي:

* أولاً: أن هذه اللجنة كأعلى سلطة سياسية في البلد عليهم أن يتحرّروا من الخوف، ثم بعد ذلك يقوموا بتحرير البلد كلها من الخوف.

* أما ثانياً فقد قال الرئيس: إذا كنا عايزين حقاً توفير الأمن والسلام فلنسمح بوجود معارضة في مصر، ولا يمكن تصوُّر وجود معارضة أن نقول إن زكريا محيي الدين يمثل اتجاهاً معيناً وعلي صبري يمثل اتجاهاً آخر، وبكده يبقى فيه معارض وفيه حكم!! ده احنا لو عملنا كده يبقى بنعمل مسرحية المعارضة.

وقال: إن المعارضة الحقيقية هي أننا نستحضر الذين يعارضوننا فعلاً في الوقت الحاضر مثل بغدادي وكمال الدين حسين وكلاهما أصلاً منّا وسبق أن وافقا على الميثاق ونسمح لهما بتكوين حزب معارض ونسمح لهما بجريدة تعبِّر عن رأي الحزب. وانتخابات جديدة في شهر ديسمبر السنة دي على أساس قائمتين للحزبين واللي يكسب الانتخابات يستلم الحكم والثاني يشكِّل المعارضة.. على أساس أن يبقى الجيش كجهاز محترف وكذلك البوليس.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر بعد ذلك إنه يرى أنه لو نفذ هذا الاقتراح سنشفي من كل الأمراض الموجودة بيننا دلوقت.. وسيتحرّر كل واحد منّا من الخوف الذي تفشّى بيننا من أكبر هيئة لأصغر هيئة. وأنهى كلامه قائلاً: أنا ضد نظام الحزب الواحد. لأن الحزب الواحد يؤدي غالباً إلى قيام ديكتاتورية مجموعة معينة من الأفراد.

وقال: آخر كلامي في هذا الموضوع أنه إذا لم نغيِّر نظامنا الحالي سنسير إلى طريق مجهول، ولن نعلم من الذي سيستلم هذا البلد من بعدنا.. والذي أوصلنا إلى أننا أصبحنا نستحي أن نتكلم ونقول الحقيقة أو نقبل النقد.. سيؤدي بنا إلى مستقبل مظلم. النظام الحالي لن يمكننا إصلاحه عن طريق تعديلات أو القيام بعمليات ترقيع أو اعطاء مسكِّنات أسبرين كما ان الناس لن تصدِّقنا إذا قمنا بعملية رتوش.

ورجا الرئيس جمال عبدالناصر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في هذه الجلسة لأن يفكروا في هذه الاقتراحات وطرح عليهم السؤال التالي:

كيف تُحكم البلد في المستقبل القريب؟

ثم طلب إليهم أن يأخذوا وقتهم في التفكير لغاية اليوم التالي الجمعة .

وانتهى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة والربع من صباح يوم الخميس 3 أغسطس/ آب 1967.

وفي اليوم التالي الجمعة 4 أغسطس ،1967 وفي المكان نفسه وفي الساعة السابعة تماماً، عُقدت الجلسة الثانية للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لبحث الموضوع الذي طرحه الرئيس جمال عبدالناصر: "كيف تُحكم البلد في المستقبل القريب؟".

وبدأ الرئيس عبدالناصر الحديث بقوله إنه يعتقد أن الجميع فكّر فيما نوقش بالأمس لتحويل النظام إلى نظام مفتوح يسمح بالمعارضة الحقيقية ويقضي على الشلل.

قال الرئيس جمال عبدالناصر إنه يرى أن يتحوّل الاتحاد الاشتراكي إلى حزب على أن يسمح بتشكيل حزب آخر يمثل المعارضة بما سيترتب عليه منع حدوث صراعات مثل التي تحدث في الاتحاد الاشتراكي لأنها ستكون صراعات لها طبيعة ثانية لاعتبار وجود حزب منافس أمامهم. أما بالنسبة للمفهوم الاجتماعي للحكم فطبعاً سيكون طبقاً لمفهوم الحزب الذي سيحقق الفوز في الانتخابات التي قد يكون من المناسب أن تتم في شهر ديسمبر/ كانون الأول القادم بعد فضّ الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الأمة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1967.

تكلّم زكريا محيي الدين بعد ذلك فقال: إن كتب عجالة أهم ما جاء فيه أنه فهم أن الرئيس يفكر في أن يكون هناك حزبان أحدهما الاتحاد الاشتراكي، وأن كلا الحزبين سيلتزم بالميثاق، وهنا سيبرز بعض الموضوعات التي ستتأثر بوجود حزبين متنافسين يحاول كل منهما تصيُّد الأخطاء للآخر، خصوصاً في المجالات الآتية:

* أولاً: الناحية الاقتصادية لنظامنا الذي تبلور تدريجياً في شكل خاص خلال عشر سنوات من النمو والتطوير وبرزت خلال الممارسة بعض المشكلات التي تحتاج لعلاج جذري، ومطلوب إعادة النظر في بعض المشروعات الاقتصادية، خاصة من ناحية الإنتاج والعائد منها، وكذلك العمالة الزائدة، ولا بد من العمل على كل ما يوفر الاستقرار للإدارة العليا لهذه المشروعات.

وقال: إن هناك جانباً اقتصادياً آخر هو المدخرات، فلا بد أن تصل المدخرات إلى 25% على الأقل، وهي الآن لم تتعد ال 13%، وهذه النسبة غير كافية لمواجهة الزيادة السكانية السنوية.

وقال: إن هناك جانباً اقتصادياً ثالثاً هو عدم زيادة حجم الصادرات.

ثانياً: سياستنا الخارجية بعد العدوان، وأقترح أن تكون السياسات التي تحقق أكبر قدر من أهدافنا الداخلية وذلك على سبيل المثال برأس المال الأجنبي والعربي من أجل أن يزيد حجم التنمية ليصل إلى 8% بدلاً من 6% مع تحديد الزيادة في الأجور، بحيث لا تتعدى 2%، وطلب أن يبت في هذه الأمور على وجه السرعة.

وعبّر زكريا محيي الدين عن خشيته من العوامل السياسية الداخلية والمزايدات الحزبية في حالة وجود الحزبين مما قد يؤثر في اختيار الحلول الصحيحة، ثم تساءل قائلاً: من الذي سيكون مسؤولاً عن المشروعات الاقتصادية؟

وقد ردّ الرئيس جمال عبدالناصر على مداخلة زكريا محيي الدين قائلاً: إن الحزب الذي سيتولى الحكم هو بالتالي ومن الطبيعي أنه سيكون المسؤول عن نجاح جميع المؤسسات، كما انه سيكون هو المسؤول أيضاً عن فشلها، بمعنى أن فشل هذه المؤسسات سيؤدي إلى سقوط الحكم.

فقال زكريا محيي الدين إنه يرى أن الحزب المعارض سيقوم بنبش الماضي، وما يتلو هذا من تجريح للهيئة القيادية للبلد ولرئاسة الدولة، فقاطعه الرئيس عبدالناصر بقوله: معنى هذا يعني حانخاف ولا نتحرك؟! لماذا؟.. إن قيادات الحزب الآخر مشتركة معنا في الماضي في جميع خطوات الحكم. أما عن تجريح القيادات فهو يتم حالياً ولكن داخل المنازل وداخل الجدران الأربعة، وأضاف انه يرى أن من الأفضل أن يتم خارجها.

وانتقل زكريا محيي الدين إلى إثارة نقاط عدة هي:

تعديل الدستور، وهل سنصبح جمهورية رئاسية أم برلمانية أم رئاسية مع بعض التعديلات.

وما الأهداف المنتظرة؟

وما التكوين الاجتماعي لمؤيدي كل حزب؟

ثم قال: والتساؤل الأهم والأخير هو: هل يصبح تعديل الهيكل السياسي للبلد واليهود ما زالوا يحتلون البر الشرقي لقناة السويس؟!

فردّ عليه الرئيس جمال عبدالناصر بأن هذه التساؤلات سيُرد عليها عند مناقشة الدستور الجديد.

وتكلّم بعده حسين الشافعي وقال إنه يرى أن يكون الرئيس فوق الحزبين وتساءل في الوقت نفسه كيف يكون ذلك في النظام الرئاسي؟ وإن الوصول إلى نظام جديد أمر في غاية الصعوبة وسيفتح علينا العديد من التساؤلات وردود الفعل.

أولها إذا كان الاتحاد الاشتراكي يمثل تحالف قوى الشعب العامل، فماذا يمثل الحزب الآخر؟ علماً بأن أي حزب لا بد أن يمثل فكرة أو طبقة معينة، وإذا كان الحزبيون متفقين على الميثاق، فما أهداف كل منهما؟ أما إذا سمح بتعديل الميثاق فستكون الفرصة أقل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي عن الحزب الآخر، وكلنا نذكر أن أعضاء المؤتمر القومي صفقوا كثيراً عندما ذكرت عبارات استرجاع فلسطين والنواحي الدينية وإلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض القيادات.. إلخ، ولهذا فسيلعب الحزب الآخر بالشعارات من أجل المزايدة على مبادئ وأسس الاتحاد الاشتراكي.

ثم قال إنه يتفق مع ما ساقه زكريا محيي الدين في ما يخص التساؤلات الاقتصادية.

وأنهى كلامه بأنه لا يتصوّر أي تغيير للنظام قبل إزالة آثار العدوان.

وتحدث أنور السادات فقال: إن الشعب الذي خرج يومي 9 و10 يونيو 67 بإحساسه الوطني العميق وصمّم على التمسك بالوضع الحالي، ومن المؤكد أن عبدالناصر هو تعبير لصورة الصمود والنضال في ذهن هؤلاء الناس. وقال إنه يرى أن النظام قد سقط كله يوم 9 و10 يونيو، ولكن الجماهير طالبت بعودة الرئيس جمال عبدالناصر فقط رئيساً للجمهورية، أي ان كل الأجهزة والمؤسسات قد سقطت بما فيها مجلس الأمة، هذا بالإضافة للصورة السوداء التي تركتها تصرفات عبدالحكيم عامر الشاذة.

وأضاف انه يرى أن تُعبأ البلد كلها ضد العدو، وهو لهذا لا يوافق الرئيس على اقتراحه بتشكيل حزبين إلا بعد إزالة آثار العدوان، وانه لا مانع بأن يتنحى الجميع وتتولى بدلاً منا قيادات جديدة، لكن تفسيخ البلد في هذه

الظروف بوساطة المعارضة التي اقترحت أمر غير مقبول لأن الشعب يثق في هذا الرجل وأشار بيده إلى الرئيس جمال عبدالناصر الذي نثق بأنه القادر على توصيلنا لبر الأمان. يجوز الفتح مطلوب لكن هناك أمور يمكن تنفيذها بسرعة لنغير بعد ما نبحث عن الأخطاء، أما تفتيت البلد ونسمح للمعارضة فهذا أمر مستحيل لأنها ستكون فتحاً للكلاب اللي عايزة تنهش في الحكم. نعمل مجلس أمة جديداً ونسمح من داخله بالنقد. نركز كل جهودنا على ما تحتاجه المعركة التي هي مصيرنا أياً كان المصير.. وضرب مثلاً بما حدث في لينجراد، وقال: حزبين لا.. لأنه سيقف رئيس الحزب الجديد ويرفع شعار "نسلم البلد للأعداء" بغضّ النظر عن المصلحة العامة.. لهذا فأنا لا أوافق على الحزبين.

تحدث من بعده علي صبري فقال: إنه يرى أن النظام لم يكن مغلقاً كنظام الحزب الشيوعي مثلاً، وفي الوقت نفسه لم يكن كما هو الحال في الدول الأوروبية.

أما عن اقتراح الرئيس بتشكيل حزبين فإن الاتحاد الاشتراكي سيكون على أساس المفهوم الاشتراكي، إذن فلا بد أن يقوم الحزب الآخر على فلسفة مخالفة وعلى أساس طبقة جديدة، وحتى إذا قلنا الالتزام بالميثاق، فإنه ممكن دائماً الخروج عن روح الميثاق عند التطبيق التفصيلي وتتجه البلد اتجاهاً آخر.

ورأى علي صبري أنه ليس هناك تخوف من أي تجربة طيلة وجود الرئيس جمال عبدالناصر. لكن الخطر كل الخطر في ما هو بعد الرئيس عبدالناصر حيث سينشأ صراع يظل لفترة قد تطول، كما ستظهر قوى مع التحوُّل الاشتراكي وقوى معارضة لهذا التحوّل.

وختم كلامه بأن قال إنه يرى أن يكون هناك انفتاح وأن يكون هناك مزيد من الديمقراطية ولكن ليس عن طريق الحزبين.

قال عبدالمحسن أبوالنور إنه يرى إذا بحثنا عن نظام جديد ألا يأتي شخص أو شكل يهدم كل ما بناه الرئيس جمال عبدالناصر، وقال إنه مع تشكيل معارضة لكن معارضة تبني ولا تهدم، معارضة تقاوم الانحراف، وأن نسير في اتجاه المعارضة بالتدريج. كما قال إنه يرى أن النظام قد سقط يوم 9 يونيو 67 لكن الجماهير أصرّت على قيادة الرئيس جمال عبدالناصر كصمام أمان للجميع.

واقترح بعد ذلك أن تكون هناك أجنحة في الاتحاد الاشتراكي، لكنه لا يوافق على قيام حزبين، الشيء الذي سيعيق إزالة آثار العدوان وننشغل عن المعركة الأساسية.

بعد أن استمع الرئيس جمال عبدالناصر لجميع الآراء قال مجدداً:

انه يختلف مع الجميع لأن المعارضة لا تُختلق وإلا تصبح ممسوخة، وأن السبب الرئيسي لترشيح كمال الدين حسين هو انه فعلاً معارض لنا. وقال إحنا الكبار الذين فسخنا النظام مادام كل واحد بيهدم عمل الآخر في الوقت الذي يجب أن نشعر فيه كلنا بوحدة المصير على جميع المستويات.

وطرح الرئيس عبدالناصر تساؤلاً:

إلى أين المسير بهذا النظام القديم؟

وقال إنه يعتقد أن الطهارة الثورية بعد خمسة عشر عاماً أصيبت كثيراً، والوحدة الفكرية بيننا أصبحت غير موجودة.. وقال: الحقيقة أنا أشعر أننا قصّرنا جميعاً في المسؤوليات التي كلفنا بها، ووصلت الحساسية بيننا إلى حد أننا أصبحنا نخاف أن ننقد بعضنا.

وقال الرئيس أيضاً إنه يرى أن الحل الوحيد الآن هو أن نخلق تحدياً حقيقياً بالمفهوم الصحيح، وإنه علينا أن نسارع للقيام بإصلاحات للأخطاء ونعيد تنظيم أجهزة وفروع الاتحاد الاشتراكي من أجل أن يكون قادراً على مواجهة التحدي الجديد له.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر إن الموضوع يتلخص بكل بساطة في أن هناك طريقين لا ثالث لهما، الأول أن نعمل بنظام الحزب الواحد، وأضاف قائلاً إنه يعتقد أن الوقت قد فات لعمل حزب واحد سليم وفق مبادئه

وبرامجه بانضباط شديد.

والثاني هو أن نعمل بنظام الصراعات السياسية والبقاء للأصلح وللأقوى.

وأنهى الرئيس جمال عبدالناصر كلامه بقوله:

بصراحة أنا أحب أن أقول لكم جميعاً إنه إذا تبيّن لنا أن منافسينا الجدد أفضل منّا وأصلب منّا فلنعلن بكل شجاعة أدبية أننا ماشيين ليحل مكاننا الآخرون حرصاً منّا على خدمة الناس وعلى مصلحة البلد.

وإن اختيارنا للنظام المفتوح يحتاج للكثير من التغيير وإلا سيبقى مجرّد ألفاظ، والناس ستنظر له بعدم ثقة ويقولون إننا رفعنا الشعار من أجل أن تتفتح الزهور فقط على طريقة المثل الصيني المعروف ليسهل تمييزها وقطفها.

وختم كلامه بقوله: أنا آسف إني كنت صريحاً بعنف في هذه الجلسة.. لكن كان السبب أنني أقسمت على نفسي يوم 9 يونيو ألا أعالج المواضيع السياسية عن طريق المساومات أو عن طريق الموازنات.

كما أقسمت أيضاً أن أقاتل في سبيل مبدئي، وأن أقول رأيي بكل صراحة، ولو كان على رقبتي.

حاول كل الأعضاء بعد ذلك ولمدة تزيد على ما يقرب من الساعة أن يثنوا الرئيس عن قراره إلا أنه قال:

أنا ما زلت عند رأيي اللي عرضته في أول الجلسة.

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الثامنة

لو أنك اقتربت من شخص جمال عبدالناصر ساعة لا سنين طويلة حافلة لأصابتك الدهشة وأنت ترى السهام تلقى على ذكرى الرجل تحاول ان تنسب إليه ما هو بريء منه. وتزول دهشتك عندما تفكر ان جمال عبدالناصر ما زال يمثل خطراً على البعض، لذلك يحاولون حربه حتى بعد ان استجاب لنداء ربه.

ورغم ادراكي لهذا، ورغم ان كل هجوم على جمال عبدالناصر اليوم يجعلني أحس أنه في رحاب الله أقوى من أعدائه أحياء!

وهنا أحاول أن أقترب من جمال عبدالناصر، إذ أريد من الناس أن يعرفوا من هو جمال عبدالناصر الانسان.

بعد رحيل جمال عبدالناصر في 28 سبتمبر/ أيلول 1970 قفلت الدائرة، ولكن ماذا تحوي داخلها؟ ثورة 23 يوليو/ تموز، باندونج، ملحمة السويس، دمشق والوحدة العربية، ثورة الجزائر، رجوع اليمن إلى القرن العشرين، تحرير لإفريقيا، قوانين يوليو/ تموز 1961.. ملكية فثورة فجمهورية.. عروبة، حرية، اشتراكية، وحدة.

ما هو باق: صورة جمال عبدالناصر وما أصبحت ترمز إليه من الاحساس بالكرامة والحرية وروح التحديث والشعور بالمكانة الدولية.

استطاع عبدالناصر ان يمثل أغلبية الشعب تمثيلاً صادقاً، وان يدافع عن الأماني القومية دفاعاً حقيقياً؛ واستطاع بذلك ان يتحول إلى رمز للحركة الوطنية المعاصرة فتبايعه عبر هذه الحركة شعوب الأمة العربية بزعامة لم يحصل عليها من قبل أي انسان آخر، لا من حيث اتساع أفقها وشمولها من العراق إلى المغرب ولا من حيث نوعيتها.. عامة تنبثق من الشعب، من مجموع طبقاته وفئاته وأفكاره، وهي تنبثق من أماني الشعب، من مطالبه، الذي نادى بها منذ أكثر من قرن، ومن أحلامه التي أخذت تتراءى له منذ ان لفته كوابيس التخلف والاستعمار والتفرقة والفقر، ومن تراثه وكيانه القومي ومصالحه العامة.

كان لعبدالناصر صورته الجماهيرية الطبيعية وغير المصطنعة وقد نفدت إلى قلوب الجماهير العربية العريضة ووجدانها، في أقطار لم يكن لعبدالناصر سلطان عليها بل كانت بعض حكوماتها تسعى للقضاء على صورته في وجدان الناس لماذا؟

لقد كان يريد ان يجعل من مصر نموذجاً على الأرض العربية يجسد معنى الاستقلال السياسي والاقتصادي، نموذجاً تتحقق فيه حرية الوطن والمواطن عن طريق بناء مجتمع الكفاية والعدل، أي التنمية والقضاء على التخلف والاستغلال وتحقيق عدالة توزيع ناتج هذه التنمية على الجماهير التي سنعتها بنفسها.

كان يريد نموذجاً لمجتمع عصري متطور، ينتشر فيه التعليم والتصنيع، ويبني قوته الذاتية المستقلة. ولم يكن ينطلق في بناء مصر من منطلق قطري، ولا كان يرى أن دور مصر في أمتها محصور في مجال مصري، بل كانت كل معاركه من أجل تقريب يوم الوحدة العربية التي كان يراها كلا يتجزأ سواء من ناحية الأمن أو التنمية.. وجهي عملة واحدة هي الاستقلال. وهذا المفهوم هو أكثر إلحاحاً الآن في ظل عالم أحادي القطبية؛ فالوحدة هي الخيار الحتمي، وليس لنا ولن يكون لنا طريق غيره إذا أردنا البقاء والحياة على ظهر هذه الأرض.

صورة جمال عبدالناصر الجماهيرية كانت نابعة من ارتباطه بتراب الوطن الذي جسده في شخصه حتى أصبح هو ذاته مادة مثالية لدراسة حالة نادرة من تحليق صورة الزعيم السياسي في آفاق لم يسبق أن وصل إليها أحد حتى الآن.. فثوابت برنامج عبدالناصر هي أهداف تاريخية لن تسقط إلا بتحقيقها. أليس صحيحاً أن شعارات مثل "نفط العرب للعرب" و"ثروة العرب للعرب" هي شعارات صحيحة ومنطقية، وأن العمل بعكسها غير مقبول كأن تسخر ثروة العرب ونفطهم لزيادة ثراء الأجنبي الأمريكي وبناء تقدم أوروبا؟! ألسنا نحن أولى بهذا

المجد وتلك الرفاهية والثراء؟ إن تراث عبدالناصر يعتبر تجربة إنسانية حية وثرية نأخذ منها الجوهر الأساسي ونجتهد في التفاصيل وفق ما يستجد من ظروف ومتغيرات.

قوة منطق عبدالناصر مستمدة من قوة منطق التاريخ.. إن ارتباطه بتراب الوطن وتاريخه كان هو الذي صاغ لجمال عبدالناصر صورته الجماهيرية، أما التزامه بقضايا الوطن ومسارعته للدفاع عنها فقد كانت وسيلته في توصيل هذه الصورة إلى الشعوب العربية في كل مكان.

جمال عبدالناصر، أول رئيس يهتم فعلا وعملياً بالفقراء، انحاز لهم وعادى الاقطاع والرأسمالية الكبيرة والمستغلة.. قد يكون حدثت تجاوزات.. وهذا جائز لكنه لا ينفي اطلاقاً أنه وقف إلى جانب العمال والفلاحين وصغار الموظفين.

كانت الشقة ذات الغرف الأربع إيجارها دون الجنيهات العشرة، وكان كيلو اللحم بأقل من خمسين قرشاً، وكان سعر متر الأرض لا يزيد بأي حال على الخمسة جنيهات وقد كان في بداية الخمسينات بما لا يزيد عن الستين قرشاً في مناطق مصر الجديدة والمهندسين وبالذات المنطقة المحيطة بنادي الصيد المصري.

كانت الحياة هادئة بالرغم من المعارك والتحديات التي خاضتها ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 بقيادة عبدالناصر، كانت هناك طبقة متوسطة وهي عصب الأمم وعصب الشعوب والمجتمعات ومنها يخرج كل ما هو عظيم في حياة الشعوب من ثقافة وفن وأدب وإبداع.. أين هذه الطبقة الوسطى الآن وأين الفقراء؟!

وبمناسبة الفقراء تحضرني واقعة حدثت أثناء احدى زيارات جمال عبدالناصر لصعيد مصر عندما توقف القطار في احدى المحطات، فوجئنا برجل بسيط يلقي "ببوجة أو صرة" وقعت بين أرجلنا؛ وتملك الحضور شيء من الارتباك والمفاجأة، وسارع أحد ضباط الحراسة الخاصة بالتقاط هذه الصرة بحذر وبدأ يفتحها داخل احدى كبائن القطار، وكانت المفاجأة ان الصرة لا تحوي إلا "رغيف بتاو وبصلة" في منديل محلاوي! ولم يفهم أحد من الحضور رغم نمو حاسة حب الاستطلاع، لماذا رمى الرجل الطيب بهذه الصرة؟ إلا ان جمال عبدالناصر الصعيدي كان الوحيد الذي فهم ماذا تعني هذه الرسالة، وأطل برأسه بسرعة من القطار وأخذ يرفع صوته في اتجاه الرجل الذي ألقى بالصرة قائلاً له: "الرسالة وصلت يا أبويا، الرسالة وصلت.."

لم يكد الركب يصل إلى اسوان حتى طلب الرئيس عبدالناصر تقريراً عاجلاً عن عمال التراحيل وعن أحوالهم المعيشية.

وفي خطابه مساء ذلك اليوم في جماهير أسوان قال: "يا عم جابر.. أحب أقول لك إن الرسالة وصلت واننا قررنا زيادة أجر عامل التراحيل إلى 25 قرشاً في اليوم بدلاً من 12 قرشاً فقط، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعي والصحي على عمال التراحيل للمرة الأولى في مصر".

لقد فهم جمال عبدالناصر الرسالة التي لم يستطع أحد غيره ان يكسر شفرتها، فالمنديل المحلاوي هو رمز عمال التراحيل، وهم العمال الموسميون الذين يتغربون في البلاد بحثاً عن لقمة العيش ولا يجدون ما يأكلونه سوى عيش البتاو.. وهو نوع من الخبز يعرفه أبناء الصعيد يصنع من الذرة مع مسحوق الحلبة.

كان جمال عبدالناصر مرحا حتى وهو يصارع أعداء الأمة، كان مرحاً وهو يصارع المرض، كان يعرف أسماء العاملين معه.. الصغير قبل الكبير، كما كان يعرف أسماء أبنائنا وبناتنا ويتابع أخبارهم في الدراسة وفي حياتنا الأسرية والاجتماعية، يسأل من نجح ومن سقط أو عن بنت فلان التي تمت خطبتها أو زواجها.. يجاملنا في جميع المناسبات والأحوال؛ تجد باقة ورد وعليها الكارت باسمه تصل إلى منزلك أو إلى غرفة في المستشفى التي تعالج فيه سواء أنت أم زوجتك أو أحد الأبناء أو الأمهات والآباء، أو مساعدة مالية أو هدية تتماشى مع المناسبة.

كان جمال عبدالناصر ملاحقاً للجميع طوال الوقت وفي كل مكان، وكانت حياته محصورة في اماكن ثلاثة كما كان دائماً يقول لنا: إما هنا في المكتب في منشية البكري، أو في القلعة (السجن)، أو في التربة (القبر).

رب أسرة بسيطة.. متواضع.. غير متكلف.. لم يحيا في بذخ.. ملبس بسيط.. طعام بسيط.. لم يخرج عن حدود معينة في ساعات ضيقه.. لا يرى أحداً وهو في حالة غضب.. تهدأ الأمور ثم يتفاهم.. لم يشعر بأي راحة لا في

صحيانه ولا في نومه ولا في أكله ولا في مشاهدة عائلته الصغيرة وأولاده ولا حتى في سفره للخارج، وفي زيارته لأمريكا سنة 1960 لم يرها، فمن مقر السكن الذي كان خارج مدينة نيويورك إلى مبنى الأمم المتحدة وبالعكس.. وكل الذي شاهده هو الطريق الاسفلت..!

كان يستطيع ان يعين نائباً لرئيس الجمهورية لكنه لم يستطع ان يعين شخصاً في الجامعة العربية! عندما سعينا لدى عبدالخالق حسونة لتعيين كل من عبدالرحيم عبدالله الثائر اليمني الكبير وكذلك العقيد محمود أحمد طنطاوي السكرتير السابق للمشير عبدالحكيم عامر في احدى وظائف الجامعة العربية، واعتذر عبدالخالق حسونة قائلاً لي انه يأسف لأنه لا يستطيع تلبية هذه الرغبة بالرغم من أنني قلت له ان أمرهما يهم جمال عبدالناصر!! لم يكن يأمر فيطاع.. ولم يكن يملك أزراراً يدوس عليها يرزق بها الناس أو يمنع عنها الرزق أو يحل لهم مشكلاتهم كما يريد أو يريدون هم.

فمثلاً حكاية لمياء مفرج.. تلك السيدة اللبنانية الفاضلة التي شاءت الاقدار نتيجة ظروف لا دخل لها بها ان تقع تحت إجراءات جمال عبدالناصر للحراسة، ونتيجة للقرارات التي أصدرها الرئيس جمال عبدالناصر فيما بعد بتصفية الحراسات وقعت الأخت لمياء مفرج في براثن أخطبوط الروتين الذي تفنن أصحابه في المماطلة في حصولها على حقها بالرغم من التأشيرة الواضحة الصريحة للرئيس جمال على أوراقها برفع الحراسة! وما زلت لا أعرف إن كانت قد استردت حقوقها أم لا حتى الآن.

ولا ننسى موقف جمال عبدالناصر من المرأة، فقد كان الرجل في سعيه إلى التحديث يعمل على تحرر نصف المجتمع ليمنح المرأة جميع حقوقها الطبيعية باعتبارها كانت تمثل جانباً كبيراً من المجتمع مهضوم الحقوق، مما جعل جمال عبدالناصر يصر على ان يصدر في الميثاق ما نصه: "ان المرأة لا بد ان تتساوى بالرجل، ولا بد ان تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية في صنع الحياة".

ولقد واجه جمال عبدالناصر موقفاً صعباً في أول زيارة صاحبته فيها قرينته إلى اليونان، فقد كان هناك حفل استقبال معد للرئيس وحرمه، وتقضي قواعد البروتوكول في مثل هذه الرسميات بأن يدخل الملك بول ملك اليونان إلى قاعة الاحتفال متأبطاً ذراع زوجة الضيف احتفاء بها، بينما يدخل الضيف وقد تأبط ذراع الملكة فريدريكا. ورفض الرئيس جمال عبدالناصر هذا الوضع الذي يتنافى مع تقاليد البلاد دون ان يجرح أيضاً شعور مضيفه بأن تأبط هو ذراع الملك بول بالطريقة التي اعتاد عليها الأصدقاء في مجتمعنا الشرقي ان يتأبطوا ذراع بعضهما البعض بينما ترك الزوجتين تدخلان سوياً.

كان جواهر لال نهرو الزعيم الهندي الكبير يقول: "ان ما أحبه في ناصر أنه يتعلم دائماً". وتميز الرئيس جمال عبدالناصر بصدقه المطلق، ونهمه المتصل للمعرفة، وشجاعته وهذا ما جعله رجل الفكر والفعل المؤهل لقيادة أمة في حقبة حاسمة.

كانت الطالبتان هدى ومنى جمال عبدالناصر مدعوتان لحضور حفل عيد ميلاد لصديقة لهما، وطلبت الأختان شراء فساتين جديدة حتى لا تذهبا إلى الحفلة بالفساتين نفسها التي ذهبتا بها إلى حفلات سابقة كانت تضم الصديقات أنفسهن، لكن عبدالناصر الأب قال لهما إن عائلتهما ليست عائلة غنية بحيث تلبسان في كل حفلة فستاناً جديداً وإن والدهما إنسان فقير.

وفي اليوم التالي كلف عبدالناصر الأخ محمد أحمد أن يصطحب بناته وأبنائه جميعاً إلى أحد الأحياء الشعبية في القاهرة، ولم يعرفوا السبب من تلك الرحلة إلا بعد أن وصلوا إلى أحد البيوت القديمة فأشار إليه محمد أحمد قائلاً: ده البيت اللي عاش فيه الرئيس وهو تلميذ صغير.

لحظة تحول تصدي وتحدي

صلاة الجمعة في الجامع الأزهر اليوم الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، خطب الرئيس جمال عبدالناصر في جماهير المصلين واستمع له شعب مصر في القاهرة الكبرى من إذاعة خاصة أقيمت على عجل في سكرتارية الرئيس للمعلومات في مبنى مجلس الوزراء بعد قصف مرسلات الإذاعة المصرية في أبي زعبل وقال الرئيس: "حانحارب.. حانحارب..".

عبدالناصر والبروتوكول الغربي

منذ قيام ثورة يوليو/ تموز 1952 ظلّ جمال عبدالناصر يرتدي الزيّ العسكري المعروف وقتها لضباط الجيش المصري، وهو زيّ كان يستمد خطوطه من الزيّ العسكري البريطاني الكاكي والحذاء البني. وظل عبدالناصر لسنوات مفضلاً الظهور بهذا الزي الخشن حتى في المناسبات الرسمية وفي الحفلات التي كانت تلزم ارتداء ملابس أخرى لها مواصفات معروفة وبالذات في المجتمعات الغربية.

وعندما زار "أنتوني إيدن" رئيس وزراء بريطانيا القاهرة يوم 20 فبراير/ شباط 1955 أقيم حفل عشاء في السفارة البريطانية دُعي عبدالناصر لحضوره، وكان المفروض أن يكون الحضور بالملابس الرسمية، أي "الإسموكينج"، ولم يكن عبدالناصر يملك هذه البدلة "الإسموكينج" ولا ارتداها من قبل، ولذا فقد قرّر أن يتوجه إلى الغداء بالملابس العسكرية التي تعوّد الظهور بها، كما طلب إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين دعوا للحفل أن يرتدوا كذلك هذه الملابس العسكرية، وقد حضر مع عبدالناصر عباللطيف البغدادي وعبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين والدكتور محمود فوزي الذي ارتدى بدلة رمادية غامقة اللون.

صام الرئيس وهو على سفر

أثناء انعقاد مؤتمر باندونج سنة 1956 كان الجو حاراً جداً والمجهود الذي يُبذل ليس بالبسيط كما كان في شهر رمضان، وقد نادى البعض من الحضور بجواز الإفطار باعتبار أنهم على سفر مما يبيح استخدام الرخصة الشرعية، وعندما طلبوا إلى الرئيس جمال عبدالناصر أن يفطر رفض، واستدعى الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف وعضو الوفد المصري وسأله الرئيس رأيه، فأفتى بجواز الإفطار وقال ما معناه إن الله يحب العبد الذي يستخدم رخصه، إلا أن الرئيس قال للحضور وأعضاء الوفد إنه لن يفطر بل سيستمر في صيامه مهما كانت المتاعب.

ولما سأله الشيخ الباقوري: لماذا يا ريس؟

قال عبدالناصر: يا شيخ أحمد كيف يفطر رئيس مصر بلد الأزهر الشريف وهناك عشرات من الرؤساء الأفارقة والآسيويين معنا ليل نهار ويزورونا طوال الوقت.. ماذا يقولون عنا إذا شافونا مفطرين في شهر الصيام، ثم ماذا سيقولون لشعوبهم عندما يعودوا إلى بلادهم؟ هل تقبلون أن يقولون إننا تركنا عبدالناصر رئيس مصر بلد الأزهر ورجاله مفطرين في شهر رمضان في إندونيسيا؟!

زيارة خروشوف

عندما زار خروشوف القاهرة أضاف جمال عبدالناصر بخطّ يده على برنامج الزيارة ضرورة زيارته للمتحف الإسلامي.

غير قابل للاستقطاب

بعد الثورة عرض المليونير المعروف عبداللطيف أبورجيلة على والد جمال عبدالناصر أن يعينه بمرتب كبير عضواً في مجلس إدارة إحدى شركاته للأوتوبيس، ولما علم عبدالناصر بهذا العرض قال لوالده: يا والدي دول عايزينك عضو مجلس إدارة.. إزاي وإنت راجل بتاع بوستة وتلجراف؟! دول عايزين يشتروني من خلالك.. ورفض الرئيس هذا العرض كما رفضه الحاج عبدالناصر حسين.

أحاديث ومواقف شخصية مع العائلة

قال جمال عبدالناصر لشقيقه شوقي: "أنا ما عنديش مانع أن مستواكم المادي ينمو ويتحسّن، بس مع نمو المستوى الاقتصادي للبلد كلها، وبشرط أن تعتمدوا على أنفسكم.. يعني الناس كلها مستواها ينمو وإنتم كمان مستواكم يتحسن علشان إنتم مش مميزين عن بقية الناس.. وبصراحة شديدة لو حد منكم فكر إنه يستغل اسمي أنا مش حاأرحمه".

وفي حضور الحاج عبدالناصر وجميع الاخوة وحديث عن المصاهرة والزواج للعائلة قال لهم عبدالناصر: "أنا ما عنديش مانع تناسبوا أي شخص بس بشرط ما يكونش إقطاعي ولا مفروض عليه الحراسة ولا من الأسماء

الرئاسة.. دي محظورات ثلاثة أرجوكم أن تفهموها كويس".

في العام 1968 قررت العائلة إتمام زواج الأخت غير الشقيقة لجمال عبدالناصر، وقد حضروا إلى منشية البكري لإبلاغه بالموعد المقترح ودعوته للمشاركة في هذه المناسبة، فكان رد الرئيس: "مبروك على هذه الزيجة.. بس أنا مش حأقدر أحضر الحفل في الوقت اللي فيه شهيد في كل بيت مصري"، وطلب منهم ان يكون الفرح على أضيق نطاق، وأذكر ان الفرح أقيم في القناطر الخيرية بعيداً عن القاهرة نسبياً.

الحاج عبدالناصر حسين، والد جمال عبدالناصر كان يستخدم المواصلات العادية في تنقلاته حتى العام 1958 حيث اشترى له الرئيس سيارة نصر 1300 صغيرة بالتقسيط.

العم سلطان.. العم الأكبر للرئيس جمال عبدالناصر لم يتقاض معاشاً إلا سنة 1972 وكان قدره 16،673 جنيه (ستة عشر جنيهاً وستمائة وثلاثة وسبعون مليماً).

"حانعمل إيه في خالد"؟

في نهاية المكالمة التلفونية الصباحية في أحد أيام شهر سبتمبر/أيلول ،1970 لعرض أهم وآخر صورة للموقف على جبهة القناة والصورة العامة لأهم المعلومات، قال لي الرئيس جمال عبدالناصر: "يا سامي حصّلني على الجنينة في طابور الصباح".

فقلت: "حاضر يافندم".

دخلت من بوابة منشية البكري لاستمع إلى صوت المصحف المرتل ومشيت بجوار سور المكتبة حتى مدخل الحديقة، والذي كان قد وصل إليه من قبلي فقال لي باسماً: "صباح الخير يا استاذ".

فقلت: "صباح الخير يا فندم"، ثم سكتّ انتظاراً لما سيبادرني به هو، كانت تلك عادته عندما يطلب مني مصاحبته في طابور الصباح، ان يبدأ هو بالحديث.

فسألني: "ما بتتكلّمش ليه"؟

قلت: "مش عايز أقطع تفكير سيادتك انتظاراً لما ستأمر به".

فقال بعد ان وقف ناظراً إليّ ليرى رد فعل سؤاله عليّ: "إيه رأيك في خالد؟.. حا نعمل فيه إيه بالنسبة للتجنيد"؟

فقلت دون تفكير: "طبعاً سيجند يا فندم".

فقال: "ما أنا عارف انه حا يتجند.. إنما سؤالي لك هو: حا يتجند فين؟"، وأكمل كلامه بقوله: "إنت عارف طبعاً لما حايتجند في أي وحدة ستتم مجاملات له أو لنا.. وده شيء أنا مش عايزه يحصل لسببين: الأول يخص خالد.. ليعرف ويعتاد على حياة جديدة خشنة تؤهله لمدخل حياته بالشكل الصحيح، والثاني لازم الكل يعرف إن خالد مثله كمثل كل شباب البلد مجند عادي وغير مميّز.

فقلت: "الحقيقة أنا فكرت في هذا الموضوع منذ أن أنهى خالد الامتحانات، ورأيي ان يجند في سلاح المشاة ويلحق بالحرس الجمهوري.. فنكون بذلك حققنا هدفين: الأول ان يصبح خالد جندي عادي مثله كالآخرين، والثاني ان نتفادى المجاملات حيث سيكون تحت قيادة الليثي ناصف مع إشرافي عليه من ناحية أخرى، وننبه الليثي ان تكون المعاملة له معاملة عادية وطبيعية مثله كمثل باقي جنود الحرس الجمهوري ومن خلال علاقتي بالحرس سأتأكد من تحقيق هذين الهدفين أي لا مجاملة ومعاملته كجندي عادي".

وافق الرئيس جمال عبدالناصر على هذا الرأي وقال لي: "ابق نسّق مع الفريق فوزي والليثي ناصف".

تكافؤ الفرص

سكرتيري يبلغني بأن أحد طلبة الجامعة يريد مقابلتي.. ولم يشأ ان يبين أسباب المقابلة للعاملين بالمكتب.. استدعيته وقبل ان يجلس طلب مني بإلحاح ان يتمكن من مقابلة الرئيس، فقلت له: اعتقد ان من حقي ان أعرف اسباب المقابلة لأيسر لك المقابلة، فقال: "أنا والدي بائع بسيط في ميدان الحسين، وأنا لي سبعة إخوة واخوات ووالدي اهتم بتعليمنا جميعاً إلى ان تخرجت في كلية الزراعة هذا العام بتفوق، ولكن لم يحن دوري في التعيين من قبل القوى العاملة، واعتقد ان حالتنا تستدعي ان يرعاني الرئيس بالطريقة والأسلوب الذي يراه هو"، وقال: "ان وضعنا المادي لا نحسد عليه"!!

وقبل ان يكمل حديثه بدأ رنين الخط الساخن فقلت: "أفندم".

قال الرئيس وكانت هذه عادته قبل ان يتكلم أن يسألني سؤالاً محدداً : عندك حد؟

عندك حد يا أستاذ؟

فرويت حكاية الطالب الذي كان يجلس أمامي وطبعاً الطالب لا يدري ان المتحدث هو الرئيس شخصياً فقال الرئيس: "إنت تقدر تعينه في نادي الشمس إلى ان يحين دوره في القوى العاملة"؟ فأجبت نعم..

التفت إلى الطالب وقلت له: "الرئيس حل مشكلتك.. ما رأيك"؟ فلم يصدق إلا بعد ان طلبت اللواء جمال هدايت مدير نادي الشمس، وكان النادي في تلك المرحلة تحت التأسيس وأبلغته بالأوامر بتعيين الطالب اعتباراً من هذه اللحظة بمرتب خريج الجامعة في ذلك الوقت، واستلم عمله وكان مثالاً للشاب الملتزم، وأصبح فيما بعد أحد كبار رجال وزارة الزراعة.

لا حول ولا قوة إلا بالله

سنة 1953 شعر جمال عبدالناصر بآلام الزائدة الدودية واستدعى الدكتور مظهر عاشور كان كبير الجراحين في المستشفى العسكري العام بكوبري القبة وذلك للكشف عليه في منزله بمنشية البكري، وبينما كان الدكتور مظهر عاشور يقوم بإجراء الكشف عليه قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله"!

فسأله الرئيس: "هي الحالة خطيرة للدرجة

دي؟".

فقال الدكتور: "أبداً.. دي العلة البدنية هنا بسيطة ولا تحتاج إلا لعملية جراحية بسيطة لاستئصال الأعور، ولكنني استغفر الله لعلة أخرى وهي أنني سمحت لأذني أن تسمع عنك فرية دنيئة..".

فسأله الرئيس: "وإيه اللي سمعته يا دكتور مظهر؟".

فقال: "كنت منذ أيام أزور بعض الأصدقاء في لقاء اجتماعي فقال واحد من الحاضرين انه زارك وشاف بيتك مفروش من قصر الملك.. من عابدين.. وأنا داخل لك النهار ده شفت حجرة الجلوس وحجرة النوم اللي إحنا فيها دلوقت، ولكني لم أجد شيئاً مما زعموه وافتروه عليك.. فسبحان الله"!

وابتسم جمال عبدالناصر رغم آلامه وقال: إنني أتوقع الكثير من هذا الكلام.. وان مثل هذه الفريات وغيرها موش حاتعقدنا ولا تقعدنا عن تحقيق أهدافنا.. يا دكتور مظهر أشهد بأن كل شيء حايكون لغيري ولو على حسابي..".

الحلقة االتاسعة

ممتلكات جمال عبدالناصر

عندما رحل عن هذه الدنيا كانت كل ممتلكاته كما رصدتها الوثائق الرسمية لا تتجاوز الثلاثة آلاف جنيه مصري من أسهم وسندات وأموال سائلة، وقد سجلت جميعها وسدّدت عنها ضريبة التركات، ثم وزعت حسب القواعد الشرعية على عائلته وأولاده:

جمال عبدالناصر حسين سلطان

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

مرتبه الشهري 500 جنيه

بدل التمثيل 125 جنيهاً

الإجمالي 625 جنيهاً.

الصافي الذي كان يتقاضاه هو مبلغ ثلاثمائة وخمسة وتسعين جنيهاً وستين قرشاً وسبعة مليمات (395،60،7 جنيه) بعد استقطاع الخصومات من معاش وتأمين وإيجار استراحة المعمورة.. إلخ (الملحق الوثائقي).

ثروته يوم 28 سبتمبر/ أيلول 1970 كانت كالآتي:

* 3718،273 جنيه مصري رصيد في حسابه رقم 99/64226 بنك مصر.

* 200 سهم شركة كيما.

* 5 أسهم شركة مصر للألبان.

* سند واحد بنك عقاري.

* 600 جنيه شهادات استثمار.

* 10 أسهم في بنك الاتحاد التجاري.

* 100 سهم في الشركة القومية للأسمنت.

* 39 سند تأمين.

* 100 جنيه قرض إنتاج.

* شهادات استثمار بمبلغ 600 جنيه في شركة الحديد والصلب.

* أغلب قيمة هذه الأسهم رمزياً: الأسهم العشرة في شركة النصر لصناعة الأقلام 18،70 جنيه.

بنك الاتحاد 31،5 جنيه.

* وثيقة تأمين على الحياة قوات مسلحة 1500 جنيه.

* وثيقة تأمين على الحياة الشرق للتأمين 1000 جنيه 2500 جنيه.

* وثيقة تأمين على الحياة مصر للتأمين 1000 جنيه.

* وثيقة تأمين على الحياة الأهلية للتأمين 2500 جنيه.

* وثيقة تأمين على الحياة القاهرة للتأمين 2500 جنيه.

* سيارة أوستين التي كان يملكها من قبل قيام الثورة.

* ثمانية أزواج أحذية.

* ثلاث ماكينات كاميرا للتصوير.

* آلة سينما.

* عشر بدل ومجموعة من الكرافتات.

* استبدل من معاشه بما يعادل 3500 جنيه لتجهيز زيجتي ابنتيه.

* كان في جيبه يوم 28 سبتمبر/ أيلول 1970 مبلغ 84 جنيهاً.

* أسرته لا تملك سكناً خاصاً.

* حرم الرئيس ليس لها دخل خاص أو مصدر تقتات منه غير معاش الرئيس الذي رحل.

* دين اضطر الرئيس إلى استدانته عندما كان يجهز ابنتيه للزواج.

* الأسهم المودعة في بنك مصر باسمه والمنوّه عنها مشتراة من ماله الخاص.

* فيلتان للسيدتين هدى ومنى في مصر الجديدة من ماله الخاص وسددت بفوائدها ولم يتجاوز ثمنهما العشرة آلاف جنيه والاثني عشر ألف جنيه.

* حكاية استراحة المعمورة ورد الدكتور خالد عبدالناصر على الدكتور يوسف إدريس في جريدة "الأهرام" 1983 (حكاية ال 400 فدان وديون مصر.. إلخ)، وهو منشور في الصحف.

* يرجع إلى رد الدكتورة هدى عبدالناصر على الأستاذ ممتاز نصار 1983 في مجلس الشعب 7 فبراير/ شباط 1983 وهو منشور في الصحف.

حول ذمة عبدالناصر

وليسمح لي القارئ العزيز أن أسوق إليه هذه القصة:

نشرت جريدة "الأهرام" يوم 19 أكتوبر/ تشرين الأول على الصفحة رقم 18 مقالاً للأستاذ أحمد بهاء الدين في عموده اليومي "يوميات" نصّه:

"قال لي أستاذ جليل من زملاء المرحوم الدكتور علي الجريتلي اقتصادي مصر العظيم إنه منذ نحو ثلاثين سنة كان يجلس كالمعتاد ليلاً في مقهى "أتينيوس" الشهير في الاسكندرية، وكانت بالصدفة ليلة رأس السنة،

والمطر ينهمر بغزارة.. والرصيف يهرع إليه بعض البؤساء.. وجمع الجريتلي من زملائه ما في جيوبهم، بضع عشرات من الجنيهات، واشترى بها كلها "جاتوه" من المحل، وكان يخرج وهو أستاذ الجامعة المرموق في ذلك الوقت في المطر ويقف بعلبة الجاتوه يوزعها على الفقراء ثم يعود ليأخذ غيرها. لذلك كان صحيحاً قول د. لويس عوض في رثائه إنه الاقتصادي الإنساني.

ولقد اختلف د. الجريتلي بعد شهرين من توليه منصب نائب رئيس الوزراء في أول حكومة للثورة وقدم استقالته، ومن يومها آلى على نفسه ألا يشغل أي منصب حكومي ولا مهمة حكومية على الإطلاق".

وعندما لمته في مرة ليس بعيدة جداً قال لي: "القرار السياسي غير المدروس سيمحو أي قرار اقتصادي، وأنا لست من هذا الرأي".. وحسبه الكثيرون ضد جمال عبدالناصر، وكان على العكس.

وقبل وفاته بشهور روى لي أن العمل الوحيد الذي قبل أن يقوم به لحساب الدولة خلال عشرين عاماً.. عندما اتهم جمال عبدالناصر باختلاس عشرة ملايين جنيه وكلف ببحث الأمر وكتابة تقرير، وقال لي: لو كان عندي ذرة من الشك في ذمة عبدالناصر لما قبلت المهمة.

وقال لي كان عندي رئيس اتحاد المصارف السويسرية المشهورة بحساباتها السرية، وقال السويسري للجريتلي: لقد أهلكتنا المخابرات الأمريكية و"الإسرائيلية" بحثاً وتنقيباً عن حساب سري لعبدالناصر في بنك سويسري فلم تجد، وكانت لا تصدق أنه لا يملك أي حساب خاص في الخارج".

أحمد بهاء الدين

قراءات جمال عبدالناصر

جمال عبدالناصر كان منذ شبابه قارئاً نهماً وكان من أهم الكتب التي قرأها "طبائع الاستبداد" و"أم القرى" لعبدالرحمن الكواكبي، و"حماة الإسلام" لمصطفى كامل، كما قرأ أيضاً كتب أحمد أمين، وبصفة خاصة ما كتبه عن حركات التجديد في الإسلام التي تحوي دراسات جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، وقرأ كتاب "وطنيتي" للشيخ علي الغاياتي.

وفي الجانب الأدبي قرأ جمال عبدالناصر رواية "البؤساء" لفيكتور هوجو و"قصة مدينتين" لتشارلز ديكينز، كما قرأ في الموسوعات الفرنسية عن أشهر الشخصيات التاريخية الفرنسية والتي تحوي فصولاً عن "فولتير وجان جاك روسو ونابليون بونابرت ومارا وروبسبيير"، ومما هو جدير بالذكر أنه كتب مقالاً في مجلة مدرسة النهضة الثانوية بعنوان "فولتير رجل الحرية"، كما قرأ أيضاً مسرحية "يوليوس قيصر" لشكسبير، واشترك في تمثيلها مع فريق المدرسة في حفل أقيم يوم 19 يناير/ كانون الثاني 1935، وقام فيها بدور يوليوس قيصر. أما كتاب "عودة الروح" لتوفيق الحكيم فقد ترك أعمق الأثر في شخصية جمال عبدالناصر وإحساسه بأهمية دور الزعيم، وكانت النسخة التي قرأها موجودة في مكتبة الرئيس في منزله في منشية البكري ومخططاً بقلمه تحت بعض العبارات التي لفتت نظره.. ومن بينها المحادثة التي جرت بين عالم الآثار الفرنسي ومهندس الري الإنجليزي حول الشعب المصري الذي يفتقر إلى قائد مصري مخلص يقوده من الظلمات إلى النور.

ثم تأتي بعد ذلك كلماته الشهيرة في كتابه "فلسفة الثورة" عن الدور الذي يبحث عن بطل يقوم به وبعد أن تكون هوية هذا البطل قد تحددت بالفعل، فهو ينهي كتابه بهذه الكلمات: "... ثم أعود إلى الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به.. ذلك هو الدور، وتلك هي ملامحه، وهذا هو مسرحه.. ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام به".

تلك هي أهم قراءات جمال عبدالناصر الأساسية، ناهيك عن قراءاته التي يصعب أن نحصرها بشكل محدد ويحضرني في هذا المجال أن جمال عبدالناصر أصرّ على بناء مبنى مستقل منفصل في منزله في منشية البكري كانت مساحته نحو أربعين متراً مربعاً خُصص ليكون فقط مكتبة خاصة له، كانت تحوي نحو الخمسين ألف كتاب ودراسة ورسالة دكتوراه وغيرها وكان يحرص على أن يرتادها مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، يجلس فيها على مكتب من الصاج رمادي اللون، من انتاج شركة "إيديال"، ويختار من واقع الفهرس ما يشاء قراءته لمدد كانت تتراوح ما بين ساعتين وثلاث ساعات أو أكثر حسبما يسمح وقته.. وهذا بخلاف تراجم

ومختصرات الكتب وأهم الدراسات التي كانت سكرتارية الرئيس للمعلومات تقوم بإعدادها لتكون تحت أنظار الرئيس، ولديّ مجموعة من هذه التراجم وكانت تُوزع في الوقت نفسه على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض المسؤولين كل في ما يخصه، وحسبما يأمر عبدالناصر (1).

الصورة الجماهيرية للرئيس جمال عبدالناصر

إن جماهير الشعب لديها من الفراسة الفطرية ما يمكنها من ان تصدق ما هو حقيقي وأن تلفظ الزيف.. هذه الجماهير لديها حاسة ربانية خطيرة تكتشف بها مهما طال الزمن الحقيقة للصورة الحقيقية للقائد أو الزعيم السياسي؛ ذلك ان الصفات التي تمثلها تلك الصورة، صفات موجودة بالفعل لدى صاحبها وليست مقحمة على شخصيته، فلا يمكن ان يكون الزعيم أو المقربون منه غارقين في الفساد ونحاول تصويره على انه طاهر اليد مثلاً أو أن اسلوب حياته يتسم بالفخفخة والأبهة ونصوره على انه يحيا حياة بسيطة مثل باقي الشعب، ومن هنا نجد ان الجماهير العربية كانت على قدر كبير من الوعي والفراسة الفطرية مكنها من الحكم على صحة صورة جماهيرية حقيقية تمتع بها جمال عبدالناصر أثناء حياته، بل مكنها من التصدي لمحاولات العبث بهذه الصورة النقية بعد رحيله، ويكفي ان نسوق مثالاً واحداً تمثل في محاولة النيل من طهارة يده وسلامة ذمته المالية التي بدأت تتردد بعد رحيله سواء بإيحاء من السادات أو عملاء المخابرات المركزية الأمريكية والجواسيس، ومن آخرين من الحاقدين وأعداء الثورة، إن استرجاع رد فعل الجماهير لهذا الاتهام الذي جاء بعد أكثر من خمس سنوات على رحيل الرجل هو خير دليل على صحة وصدق الصورة التي كانت الجماهير وما زالت تتمسك بها لعبدالناصر، ومن ثم قوتها وصعوبة العبث بها. فالجماهير لديها فراسة طبيعية فطرية تمكنها من ان تصدق ما هو حقيقي وان تلفظ الزيف وقد تصل الجماهير إلى هذه النتيجة بعد فترة قد تقصر أو تطول لكنها محتمة، فالجماهير لديها قدر كبير من الوعي مكنها ليس فقط من الحكم على صحة الصورة التي تمتع بها عبدالناصر أثناء حياته، وإنما مكنها أيضاً من التصدي لمحاولات العبث بهذه الصورة بعد رحيله حكاية البنوك السويسرية واتهامه باختلاس 15 مليون جنيه من حساب خاص، جلال الحمامصي وحكاية عثمان أحمد عثمان وبيوت أبناء عبدالناصر وكلنا نذكر رد الفعل الشعبي العربي قبل المصري والأهم رد الفعل الرسمي للسادات أيامها اتقاء لرد الفعل الشعبي.

لقد كان لعبدالناصر صورة جماهيرية طبيعية غير مصطنعة نفذت إلى قلوب الجماهير العريضة ووجدانها في حيز جغرافي وأراض لم يكن لعبدالناصر أي سلطان عليها بل كانت حكومات بعض هذه الاقطار وحكامها يسعون للقضاء على صورته إن لم يستطيعوا القضاء على شخصه في غل مكشوف أو من خلف ساتر أو على الأقل إلغاء هذه الصورة في وجدان ناس هذه الاقطار.

كان ارتباط الرجل بتراب الوطن وتاريخه هو الذي صاغ له صورته الجماهيرية هذه، أما التزامه بقضايا الوطن الكبير فقد كان وسيلته لتوصيل هذه الصورة إلى الأمة العربية.

استطاع الرجل ان يمثل أغلبية الناس تمثيلاً صادقاً وأن يدافع عن الأماني القومية دفاعاً حقيقياً. واستطاع ان يتحول إلى رمز للحركة الوطنية المعاصرة التي بايعته بزعامة لم يحصل عليها أي زعيم آخر من قبل لا من حيث اتساع أفقها وشمولها من البحر إلى البحر ولا من حيث نوعيتها، فهذه الزعامة كانت تتركب من انبثاقها عن الشعب، عن مجموع طبقاته، عن مطالبه، عن أفكاره، عن أمانيه عن مطالبه التي نادى بها على مدى سنوات طويلة مضت، وعن أحلامه، وعن تراثه وكيانه القومي وحتى عن مصلحته الذاتية، فالصورة في مجملها يجب ان تشكل مثالاً أعلى للجماهير تسعى لكي تجذبه فإن اخلاصه المتأصل هو الذي جعل منه رمزاً وللكثيرين مثلاً يحتذى.

إن الجموع الهادرة بالملايين التي شيعت جمال عبدالناصر إلى مثواه الأخير.. هذه الجماهير لم تكن تشارك في جنازته فقط، لكنها كانت في الحقيقة تسعى إلى الاتصال بالزعيم والأمل والملهم الذي كانت صورته هي التجسيد المطلق لكينونتها ذاتها، الصورة التي أصبحت ترمز إلى الاحساس بالكرامة. وكم من رئيس وزعيم وملك ولد وعاش ومات دون ان تسمع به لأنه لم يتمكن من ان يقوم بدوره لافتقاره للصفات التي تؤثر وتتأثر بها الجماهير ليتم التفاعل ويتحقق التوازن بين طرفي المعادلة، بين الشعب والزعيم، وهذا في أغلب الأحيان لا يتم إلا بإيمان الزعيم بعظمة الشعب ليس نتيجة شعور عاطفي ولكن نتيجة إحساس وإيمان واقعي بإدراك مواطن قوة الشعب، وبالتالي يصبح الأمل في المستقبل الواعد بمثابة قناعة قائمة على فهم واع للحقيقة والواقع.

وقد كان هذا ما قصده الكاتب الانجليزي الكبير "جون جونتر" حين قال: "إن مصدر قوة عبدالناصر الرئيسي هو أنه يرمز إلى تحرير وتقدم الجماهير، فقد أعطى شعبه ما لم يكن يملكه هذا الشعب من قبل: الأمل..".

الحقيقة ان مسألة قوة عبدالناصر تمثلت في عدة عناصر يمكن الاشارة إلى أهمها التي تتمثل في شخصيته ويجسدها وقائع شهيرة لا يختلف اثنان في تقييمها، فإلى جانب حادث المنشية الذي حاول فيه الاخوان المسلمون اغتياله في ميدان المنشية بالاسكندرية وكانت كلماته وقد ظل واقفاً في مكانه يتحدى القتل والقاتل بينما اختبأ البعض ووسط دوي الرصاصات وهي تخطئه استمر يتحدث إلى الناس قائلاً: "اخواني المواطنين.. فليبق كل في مكانه.. إنني حي لم أمت ولو مت فإن كل واحد منكم هو جمال عبدالناصر ولن تسقط الراية..". أقول إلى جانب حادث المنشية كانت هناك صيحته من فوق منبر الأزهر الشريف حين واجهت مصر العدوان الثلاثي سنة 1956..: "سنقاتل.. سنقاتل.. سنقاتل". وبهذه المناسبة فقد نادى عبدالناصر من فوق منبر الجامع الأزهر الشريف في سنة 1956 نداء "الله أكبر" قبل ان تتعالى به صيحات المقاتل المصري في اكتوبر/تشرين الأول سنة 1973 بأكثر من سبعة عشر عاماً، والتسجيل موجود لديّ.

كذلك فإن العبارة التي وجهها جمال عبدالناصر إلى أمريكا، في أعقاب أزمة القمح، حين دعاها لكي "تشرب من البحر" إذا لم يكن يروق لها ما يحدث في مصر، فلم تكن كما ادعى بعض المتحذلقين تعبيراً عن عدم الكياسة، وعدم مراعاة أصول البروتوكول، فتلك نظرة ضيقة بل مغرضة الهدف منها النيل من الرجل وهدم صورته. إن دعوة عبدالناصر أمريكا لكي تشرب من البحر وتفعل ما تستطيع إذا لم يعجبها حال مصر، كانت في حقيقة الأمر تجسيداً لروح التحدي المتأصلة في هذا الشعب والتي كان يمثلها جمال عبدالناصر أكثر من أي زعيم أو رئيس أو ملك آخر عرفه العرب منذ صلاح الدين الأيوبي.

أما استخدامه للمثل الدارج "الشرب من البحر" للتعبير عن هذه الروح ضد واحدة من أقوى دولتين في العالم فهو من وجهة نظري لفتة وفلتة عبقرية أخرى في قدرة الرجل على الوصول إلى عقل وقلب المواطن العادي عن طريق التحدث إليه باللغة الدارجة التي يتعامل بها ويستخدمها في يومه وهي في الوقت نفسه لغته هو أيضاً.

يقول جورج فوشيه في كتابه "ناصر وصحبه"، إن قوة الايمان عند عبدالناصر ترجع للفترة المبكرة وهو طفل والتي عاشها مع عمه خليل في القاهرة والتي التحق فيها بمدرسة النحاسين الابتدائية والتي تقع أمام مقابر سلاطين المماليك في حي الحسين وخان الخليلي لأن الجو الديني من مساجد ومشايخ وروائح البخور قد أثر في شخصية جمال عبدالناصر وتوج إيمانه بالدين وقيمه الروحية والأخلاقية ومبادئه النضالية.. وكان جمال عبدالناصر في ذلك أيضاً يتسق تماماً مع طبيعة المجتمع المصري والعربي عموماً في تدينه القوى وإن كان دون تزمت، ودون مظهرية مبالغ فيها لأن المبالغة في هذه الحالة كثيراً ما تعطي انطباعاً معاكساً لدى الجماهير التي لم يكن وما كان بعيداً عنها في يوم من الأيام كما لم يكن منتمياً لطبقة مميزة لا تمثل السواد الأعظم من الشعب.

كان عبدالناصر أول مصري يحكم هذه الأرض الطيبة منذ آلاف السنين كما جاء من بين أفراد الشعب وظل ولاؤه لهذا الشعب ولهذه الأرض طوال حياته ولم يحاول أو يسع أو يفكر في أن يستخدم منصبه وجاهه في محاولة للتشبه بطبقة أخرى غير تلك التي جاء منها، وفي رأيي الشخصي ان هذه النقطة بالذات هي من أكثر الجوانب الايجابية في الصورة الجماهيرية لجمال عبدالناصر التي أدخلته في قلوب الملايين من البشر من البحر إلى البحر والتي في الوقت نفسه لم تستطع المحاولات أو المؤامرات المستميتة أن تقتلعه منها، فكان الابن البار للغالبية العظمى من الشعب العربي، وهو الذي قال في 16 اكتوبر/تشرين الأول 1961:

"لقد قضيت الأيام الأخيرة كلها أفكر، وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل مكان، في القرى وفي المصانع، وفي الجامعات وفي المعامل، وفي المواقع الأمامية في خط النار المواجهة للعدو مع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالأمل في مستقبل أفضل، كنت مع هؤلاء جميعاً، مع الفلاحين ومع العمال والمثقفين والضباط والجنود، أحاول أن أتحسس وأن أتفاعل بفكري مع فكرهم، كانت أصابعي على نبض هذه الأمة صانعة الحضارة، صانعة التاريخ، صانعة المستقبل، وكانت أذناي على دقات قلبها الذي ينبض دائماً بالحق والخير والسلام".

كما قال في سنة 1968:

"كل ما أتمناه دائماً من الله أن أرى طريق الواجب، وأحفظ الصلة بأحاسيس جماهير هذا الشعب وبوجدانه بدون أي عوائق يضعها الحكم أو السلطة، ذلك أنه بدون الصلة المستمرة بإحساس هذا الشعب ووجدانه يصبح الحكم تحكماً، وتصبح السلطة تسلطاً".

ويقول الكاتب الإنجليزي روبرت سان جون:

"وحتى قيام الثورة كان يأخذ زوجته إلى السينما مرة أو مرتين في الأسبوع، وفي يوم الجمعة لا يذهب أولاد ناصر إلى المدرسة، ولذلك فيمكنهم أن يسهروا ساعتين في ليلة الخميس لكي يشاهدوا معه أحد الأفلام التي يريدونها، لكن والدهم يقول إن ذوقهم لا يماثل ذوقه، فهم يحبون أفلاماً أعنف من الأفلام التي يحبها وخصوصاً أفلام الحرب، ولذا فبعد أن يذهبوا إلى نومهم فعادة ما كان يشاهد الفيلم الذي يريده..".

هذه النقطة تقودنا إلى إحدى أهم صفات جمال عبدالناصر وهي عزوفه الفطري عن العنف، وهي الصفة التي جعلت من ثورة يوليو/ تموز 52 "ثورة بيضاء"، ولقد كانت تلك الصفة في شخصيته مثار اهتمام عدد كبير من الكتاب والمؤرخين وخصوصاً أولئك الذين اقترنت بلادهم بثورات حلّت بتاريخهم الوطني، امتزجت بالعنف والدماء، وقد عبّر عنهم باقتدار الكاتب الإنجليزي "ديزموند ستيوارت" في كتابه "مصر الفتية" "Young Egypt" الذي أجرى حواراً مع الرئيس عبدالناصر سأله فيه عن الشخص الذي حاز إعجابه من بين قادة الثورة الفرنسية: هل "دانتون" أم "روبسبيير"، فأجابه الرئيس على الفور: "في الحقيقة، لا هذا ولا ذاك، إنني أعجبت بفولتير لأنه كان رجلاً هادئاً ولم يكن قاسياً، أما الباقون فقد كانوا دمويين للغاية، فقد قتل كل منهم الآخر، وماتوا جميعاً عن طريق العنف.." ثم استطرد عبدالناصر شارحاً للكاتب كيف أنه تعلّم من رائعة "تشارلز ديكينز" "قصة مدينتين" "A Tale Of Two Cities" أنه إذا بدأت الثورة بإراقة الدماء، فلن تتوقف عن ذلك، وسيقلدها الآخرون.

ويقول "ديزموند ستيوارت" أيضاً إن ناصر لم يُعجب قط بمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، فقط لأنه كان عنيفاً وقاسي القلب.

الحلقة العاشرة

قصة بناء السد العالي.. والشروط الأمريكية

مشروع السد العالي هو مشروع قديم يرجع الفضل في طرحه إلى المهندس اليوناني "دانينيوس"، وقد سبق أن تقدم به لأكثر من حكومة مصرية قبل الثورة، ولكنه لم يكن يلقى أدنى استجابة حتى على سبيل الوعد ببحث المشروع وجدواه الاقتصادية، وفي عام 1953 تقدم بمشروعه من جديد إلى مجلس قيادة الثورة، ولكنه هذه المرة حظي باهتمام كبير من جانب القيادة الثورية وكلف قائد الجناح جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة بتولي مسؤولية هذا المشروع إلى جانب الفنيين في المجالس والهيئات المتخصصة الذين سيتولون البحث والدراسة الخ.

لقد سبق أن وضعت القيادة الثورية التي تولت السلطة بعد يوليو/ تموز 1952 قضية التنمية على رأس اهتماماتها وفي مقدمة جدول أعمالها، وحرصت على إزالة أية عقبات كانت تعترض مساهمة رأس المال الوطني أو الأجنبي في التنمية، كما أصدرت القانون رقم 213 لسنة 1952 في أكتوبر/ تشرين الأول 1952 الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الدائم للإنتاج كهيئة مستقلة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويتولى مهمة بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية الكبرى التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج على المستوى القومي، ووضع مخطط وطني متكامل للتنمية الاقتصادية.

وبدأ هذا المجلس في وضع الدراسات التفصيلية لعديد من مشروعات التنمية في قطاعات الري والتوسع الزراعي وتكرير البترول وخطوط أنابيب البترول وتنمية الثروة المعدنية والمواصلات وغيرها من القطاعات في إطار رؤية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

وبالتالي كان من الطبيعي أن يلقى مشروع السد العالي الاهتمام الواجب في مجلس الإنتاج بعد أن تحمست له قيادة الثورة على المستوى السياسي، وبالفعل تم تشكيل لجنة فرعية تضم عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعدداً من أعضاء مجلس الإنتاج من الخبراء والفنيين برئاسة جمال سالم لإجراء مزيد من البحث والدراسة لهذا المشروع، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضر بعضها المهندس اليوناني دانينيوس، وإنتهت بعد دراسات مستفيضة إلى الإقرار بجدوى المشروع وضرورة تنفيذه وقدمت أيضا توصيات بهذا المعنى لمجلس قيادة الثورة الذي وافق من حيث المبدأ على تنفيذ المشروع والبدء في اتخاذ الخطوات العملية في هذا الشأن.

وكانت الخطوة الأولى هي تنظيم سلسلة من المحاضرات عن السد العالي، وبدأت بمحاضرات وندوات في نادي ضباط الجيش بالزمالك تحدث فيها عدد من المهندسين المتخصصين وشرحوا أبعاد المشروع وما ينتظر منه من عائد، كما عقدت سلسلة محاضرات أخرى في نقابة المهندسين، وفي جمعية المهندسين المصرية استهدفت كلها تهيئة الرأي العام على المستويات العلمية والسياسية والشعبية لهذا المشروع.

لقد تمثل العائق الأساسي الذي حال دون بحث أو تنفيذ مشروع بهذا الحجم في عهود ما قبل الثورة هو غياب الاستقرار السياسي، على سبيل المثال فقد كان هناك مشروع كهربة خزان أسوان وهو مشروع كان محل مزايدة بين الأحزاب في برامجها، وتستخدمه كأداة للدعاية ووسيلة للوصول إلى السلطة ثم سرعان ما يطاح بها ويطوى المشروع في غياهب النسيان لتأتي حكومة حزبية أخرى تجدد نفس السيناريو، فلما جاءت الثورة قامت بتنفيذ فوري لمشروع كهربة خزان أسوان، وعملت في الوقت نفسه على إشراك مكاتب استشارية أجنبية في دراسة مشروع السد العالي إلى جانب الخبراء المصريين الذين يمتازون بقدرات وكفاءات كبيرة وعالمية أيضا في هذا المجال، وكل الدراسات أكدت سلامة المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية لمستقبل مصر، وكان من بين من تولى دراسة المشروع بصورة رسمية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد أعد بالفعل دراسة قدمها يوجين بلاك، كان ملخصها أن حالة الاقتصاد المصري تسمح بإتمام مشروع السد العالي.

كما جاء خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا للتنسيق مع المجموعة المكلفة ببحث

المشروع، وتولى كل من المهندسين محمد صدقي سليمان و محمود يونس وسمير حلمي وأحمد عبده الشرباصي وإبراهيم زكي قناوي وموسى عرفة وآخرين التنسيق مع هؤلاء الخبراء وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لوضع الدراسات المطلوبة حول المشروع.

ان مشروعا بهذا الحجم كان في حاجة إلى قرار سياسي جريء، وكان جمال عبدالناصر يتمتع برؤية إستراتيجية بعيدة المدى ولم يكن يتخذ القرار المتسرع ولم تكن مواقفه نابعة من رد الفعل، ومن ثم فقد استوعب كل النتائج التي توصلت إليها الدراسات الفنية المتخصصة لمشروع السد العالي وسعى إلى تحويله إلى "حلم قومي" يستحق أن تجند له كل الطاقات والخبرات لوضعه موضع التنفيذ وبدأ يضعه في جدول أعماله في مناقشاته واجتماعاته مع كل المسؤولين العرب والأجانب كما تداول بشأنه في حواراته المستمرة مع الرئيسين تيتو ونهرو، وأخذ يبحث عن مصادر لتمويله، وبدا بعرضه على البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أكد في تقرير نشره في شهر يونيو/ حزيران 1955 سلامة المشروع، وورد بهذا التقرير أيضاً "أن مصر اعتمدت ثمانية ملايين دولار لتنفيذ بعض الأعمال التحضيرية للمشروع وتشمل إنشاء خطوط للسكك الحديدية، ومساكن للعاملين في الموقع"، وفي أغسطس/ آب من نفس العام أصدر البنك تقريرا آخر يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على تنفيذ المشروع، وفي سبتمبر/ ايلول 1955 أعلنت بعض الشركات الألمانية الغربية والفرنسية والبريطانية تقدمها بعروض للمشاركة في تنفيذ المشروع في شكل "كونسورتيوم".

لقد بدا أن المشروع يحظى باهتمام في الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقد اعتبروه فرصة للربط بين دعم خطط التنمية التي بدأتها الثورة من جانب، وإقامة نظام إقليمي يضمن المصالح الغربية ويفتح الطريق للتسوية مع "إسرائيل" من جانب آخر. وبدأ الاتحاد السوفييتي يدخل كطرف ثالث في التنافس خاصة بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية ففي سبتمبر/ ايلول عام1955 وفي نفس وقت إعلان أنباء الصفقة صرح السفير السوفييتي في القاهرة أن بلاده مستعدة للمساهمة في بناء السد العالي،وحدد هذه المساهمة بالمعونة الفنية والمعدات وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عاما، وأدى ذلك إلى فزع كبير في الغرب، وتحركت بريطانيا لتحذير واشنطن من التهديد السوفييتي القادم.

وقد اختار عبدالناصر أن يختبر نوايا الغرب مرة أخرى بعد أن فشلت محاولات الحصول على السلاح منه فبدأ الدكتور عبدالمنعم القيسوني وزير الاقتصاد سلسلة من الزيارات للعواصم الغربية وجرت العديد من المفاوضات، أسفرت عن اتفاق من حيث المبدأ أعلنته الخارجية الأمريكية في 16ديسمبر/ كانون الأول 1955 ويقضي بأن يتولى كل من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي بتكلفة تبلغ 1،3 مليار دولار يتم توزيعه كالتالي:

1- تقديم 70 مليون دولار للمرحلة الأولى في المشروع (تقدم الولايات المتحدة مبلغ 56 مليون دولار، وتقدم بريطانيا مبلغ 14 مليون دولار).

2- تقديم 200 مليون دولار للمرحلة الثانية في صورة قرض من البنك الدولي بالإضافة إلى 130 مليون دولار أخرى كقرض من الولايات المتحدة الأمريكية ومبلغ 80 مليون دولار قرضا من بريطانيا، على أن تدفع في صور أقساط سنوية بفائدة 5% تسدد على مدى أربعين سنة.

3- باقي المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية.

4- يضاف إلى ذلك منحتان الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليون جنيه والثانية من بريطانيا وقدرها خمسة ملايين ونصف المليون جنيه.

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات حول تمويل السد العالي تتخذ هذا المسار الإيجابي على السطح كانت العلاقات السياسية بين مصر من جانب وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر تتخذ مسارا مختلفا بسبب معركة الأحلاف وصفقة الأسلحة والاعتداءات "الإسرائيلية" على غزة وغيرها كما أوضحت، وقد بدا واضحا حرص الدولتين على امتلاك أوراق ضغط على ثورة يوليو تتعارض والإستراتيجية التي انتهجتها الأخيرة بشأن استقلالية قرارها والإصرار على استكمال التحرر من أية ضغوط أجنبية 0 وجاءت الشروط التي وضعتها الدولتان لتنفيذ اتفاق تمويل السد العالي مؤكدة لهذا الاتجاه، فقد اقترن العرض السابق بالشروط التالية:

1- أن تركز مصر برنامجها التنموي على السد العالي بتحويل ثلث دخلها القومي ولمدة عشر سنوات لهذا المشروع مع فرض رقابة على المشروعات الاقتصادية الأخرى.

2- وضع ضوابط للحد من زيادة التضخم والإنفاق الحكومي، وفرض رقابة على مصروفات الحكومة المصرية وعلى الاتفاقيات الأجنبية أو الديون الخارجية. وألا تقبل مصر قروضا أخرى أو تعقد اتفاقيات في هذا الشأن إلا بعد موافقة البنك الدولي.

3- الاحتفاظ بحق إعادة النظر في سياسة التمويل في حالات الضرورة.

وأثارت هذه الشروط غضب الرئيس عبدالناصر، فقد كانت أشبه بالوضع الذي كان سائدا في عهد الخديوي إسماعيل، وأنتج ذلك كله حالة فقدان الثقة في إمكانية معاونة الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع، وانتهى الرئيس إلى تقدير موقف اقتنع به بهذا المعنى، لكنه حرص على تفادي المواجهة لآخر لحظة حتى يتكشف الموقف الأمريكي بوضوح وجلاء وصراحة في ضوء الرسائل المتكررة التي حملتها القنوات الخلفية والزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، والتي أكدت حقيقة واحدة هي إصرار الجانب الأمريكي على التحكم في سياسات الثورة ودفعها إلى مسار يخدم الإستراتيجية الأمريكية ومصالح الغرب في الأساس، وخاصة فيما يتعلق بالتفاهم مع "إسرائيل"، وكان ذلك يجري بتنسيق محكم مع الجانب البريطاني تكشفت أبعاده في أكثر من مناسبة وكما كشفته الوثائق الأمريكية والبريطانية التي نشرت مؤخرا.

وفي هذا الإطار استقبل الرئيس جمال عبدالناصر يوجين بلاك رئيس البنك الدولي، وبعد مفاوضات وافق عبدالناصر فقط على أن يكون للبنك الدولي حقوق معقولة في تفقد الإجراءات التي سوف تتخذها مصر للحد من التضخم عقد اتفاق أعلن في 8 فبراير/ شباط 1956 يقدم البنك بموجبه قرضاً قيمته مائتا مليون دولار على أن يتوقف تنفيذه على التوصل إلى اتفاق آخر مع لندن وواشنطن حول الشروط التي أعلنوها لتقديم المساعدة.

وفي الأسبوع الأول من يوليو/ تموز 1956 استقبل الرئيس عبدالناصر السفير أحمد حسين سفير مصر في واشنطن في استراحة برج العرب غرب الإسكندرية، ودار الحديث حول الموقف الأمريكي من تمويل مشروع السد العالي، وكان أحمد حسين معروفا بميوله الأمريكية ومن أنصار تطوير العلاقات والتعاون مع واشنطن وقد حاول في هذا الاجتماع أن يبرر موقف جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي اتسم بالمماطلة والتعنت وأخذ يسهب في تفسير الضغوط التي يتعرض لها من الدوائر الصهيونية وبعض رجال الكونجرس الأمريكي.

ولكن عبدالناصر كان يدرك في قرارة نفسه أن الأمر لا يخرج عن حدود المناورة، وأن أمريكا لن تقدم على المساهمة في تنفيذ المشروع، وتمسك أحمد حسين بموقفه ومحاولاته للتفسير والتبرير، وبعد أن استمع له عبدالناصر مطولا بادره قائلاً: "حسنا (قالها بالإنجليزية All Right) سأعطيك الفرصة لكي تثبت شيئا من أجل مصر يا أحمد، ترجع لدالاس وتقول له إنك قبلت بجميع شروطه، ثم لاحظ ردود فعله، وحانشوف إيه اللي حا يجري بعد كده؟".

وأسقط في يد أحمد حسين واستفسر من الرئيس عما إذا كان لا يريد أن يعدل من الشروط الأمريكية.

فقال له عبدالناصر: "لا تعديل في الشروط، وأنت مفوض تفويضا كاملا ومعا" "Carte blanche"، وتقول لدالاس: "إنني قبلت بشروطكم وبأن يتجدد الالتزام الأمريكي تجاه السد العالي سنويا، لكني أحذرك يا أحمد إياك أن تقول أو تفعل أي شيء يمس كرامة مصر وهذا لسبب واضح تماما هو أننا لن نحصل على السد العالي من الأمريكان".

وتوجه أحمد حسين إلى واشنطن عن طريق لندن، وعلى خلاف اتفاقه مع الرئيس عبدالناصر أدلى بتصريحات دلت على تخاذل لا مبرر له على الإطلاق فقد قال: "إن مصر تقبل بجميع المقترحات المقررة بشأن السد العالي، وأنها ترجو مساعدتها في بناء السد العالي، وتعتمد على هذه المساعدة وتطلبها".

كنا في هذه الأثناء في صحبة الرئيس جمال عبدالناصر في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عندما أدلى أحمد حسين بهذه التصريحات وأعرب الرئيس عن ضيقه إذ شعر أن مصر قد أهينت وما كان لأحمد حسين أن يصرح بكلمة قبل أن يقابل دالاس حسب التعليمات ويفاجئه بموقفه.

ذكّرت الرئيس بما لدينا من معلومات مسبقة بشأن أحمد حسين وتزايد ارتباطاته في هذه الفترة 1955-1956 مع بعض الجهات في أمريكا وقد رأيت هذا التصريح بمثابة تسريب للموقف المصري بشكل مفصل ويحمل معنى التخريب في سياستنا، خاصة وأن الرئيس قد حذره من عدم الإقدام على أي قول أو فعل يترتب عليه المساس بكرامة مصر. فلماذا تطوع أحمد حسين بهذا الموقف ؟ ولماذا في لندن بالذات؟ ولماذا قبل اجتماعه بدالاس في واشنطن؟ خاصة وأنه سمع تقديراً محدداً من جمال عبدالناصر يعرب فيه عن اعتقاده الجازم بأن أمريكا لن تقدم السد العالي لمصر.

كان رأي أحمد حسين الذي عبر عنه فيما بعد، أنه قصد المناورة وممارسة الضغط على الجانب الأمريكي خاصة وأنه ألمح في تصريحاته إلى استعداد الاتحاد السوفييتي لتقديم المساعدة في بناء السد العالي. والحقيقة أنه لم يجر أي اتصال من جانب مصر مع الاتحاد السوفييتي حول هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد إلا بعد سنة 1957، وكل ما حققه التصريح هو إعطاء الفرصة لدالاس لأن يعد نفسه جيدا.

وما أن وصل أحمد حسين إلى واشنطن حتى تتابعت الأحداث على النحو التالي:

- عندما تسلم دالاس تصريح احمد حسين سارع بإبلاغ أيزنهاور الذي كان متواجدا في كامب ديفيد اثر إصابته بأزمة قلبية، ولإحساس دالاس أنه سيواجه حرجا شديدا إذا ما أبلغه أحمد حسين رسميا قبول مصر للشروط الأمريكية، أبلغ أيزنهاور بأن المصريين لا يتجاوبون معه البتة، وأنه يقترح سحب عرض المساعدة في بناء السد العالي.. ورد أيزنهاور بأنه يفوضه للتصرف بحرية مطلقة وفق ما يراه.

- تحدد ظهر يوم 19 يوليو/ تموز 1956 موعدا لاستقبال دالاس لأحمد حسين في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد دخوله مكتب دالاس بدقائق معدودة أصدر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "لينكولن وايت"، بيانا يعلن فيه سحب العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي، وكان ذلك قبل أن يبدأ الحديث بين أحمد حسين وجون فوستر دالاس.

وقد بعث أحمد حسين بتقرير إلى الرئيس عبدالناصر عن اللقاء جاء فيه:

- أن دالاس فاجأه عندما هم بالجلوس بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية يا سيادة السفير ستصدر بيانا الآن، وأننا نأسف لأننا لن نساعدكم في بناء السد العالي وأن بلاده قد قررت سحب عرضها لأن اقتصاد مصر لن يستطيع تحمل هذا المشروع.

وهنا حاول السفير أحمد حسين أن يحتج لكن دالاس واصل قراءة ما هو مكتوب أمامه والذي أعد مسبقا حيث استطرد قائلا:

- إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن من يبني السد العالي -أياً كان- سيكسب كراهية الشعب المصري لأن الأعباء المترتبة عليه ستكون مدمرة وساحقة، وأضاف انه ليس في وسع الشعب المصري أن يتحمل عبء تنفيذ هذا المشروع الضخم، فمتطلباته تتجاوز ما تستطيع مصادر مصر احتماله خاصة بعد التزامها بشراء الأسلحة (يقصد صفقة الأسلحة التشيكية)، وإننا في الولايات المتحدة الأمريكية لا نريد أن نكون مكروهين في مصر، وسوف نترك هذه المنفعة للاتحاد السوفييتي إذا كان يعتقد أنه يريد أن يبني السد العالي.

- ويضيف دالاس ان بلاده تعتقد أن الاتحاد السوفييتي لا يملك المصادر الكافية لإنجاز المشروع ولو تعهد بتنفيذه فإن الدول التابعة له ستتمرد عليه حيث أنهم يساعدون مصر بينما يرفضون تقديم المساعدات المماثلة التي تطلبها هذه الدول.

- يؤكد دالاس أن صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا في شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن في التراب بسبب مزاعم بعض الأصوات في أمريكا بأن وسيلة مصر للحصول على المساعدات هي التشهير بالسياسة الأمريكية ومعارضتها.

- أنه منزعج شخصيا من صفقة الأسلحة خاصة وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أثبتت في السنوات الأخيرة صدق نيتها في مساعدة مصر كما لعبت دورا مهما في التوصل لاتفاقية الجلاء، والتزمت موقفا غير

منحاز بين العرب و"إسرائيل"، بل ومارست الضغط على "إسرائيل" عندما حاولت تنفيذ مشروعاتها في بحيرة طبرية برغم قرار مجلس الأمن بإيقاف هذه المشروعات. وقال أيضا أن ممثلي "إسرائيل" صرحوا له بأن "إسرائيل" لا يمكن أن تنتظر حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها، كما ذكر النتائج الخطيرة التي تترتب على تمكين الشيوعية من بترول البلاد العربية وحرمان الدول الغربية منه، وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب لأن "إسرائيل" ستطالب ولا شك بالحصول على الأسلحة وبضمانات أمريكية وستستخدم في سبيل تحقيق مطالبها كل وسائل الضغط التي إن نجحت فسوف تسيء لأمريكا عند العرب.

وفي رد عاجل على هذه الآراء أوضح أحمد حسين ما يلي:

- أنه نقل إلى وزير الخارجية الأمريكي تأكيد الرئيس جمال عبدالناصر بأن صفقة الأسلحة التشيكية ما هي في الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل في طياتها أي طابع آخر.

- أن مصر لن تسمح بتسرب أي نفوذ أجنبي إليها وتحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية، وأنها قبلت بالعرض التشيكي نتيجة الصعوبات التي واجهتها في الحصول على السلاح من الدول الغربية.

- ويضيف أحمد حسين أنه دلل في هذه المناسبة على سياسة مصر الواقعية والبناءة مذكرا بالدور الكبير الذي قام به الفنيون المصريون لمساعدة إيريك جونستون في وضع مشروعه الخاص بنهر الأردن، وان الرئيس عبدالناصر نفسه قد عبر للوفود العربية الأخرى عن تأييده للمشروع وهو ما ساعد جونستون على إقناع بعضها بجدوى المشروع وسلامته.

- كما تطرق إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية في العام الحالي، وأوضح أن مصر تريد التقدم بطلب 360 ألف طن من القمح الأمريكي وفقا للقانون "480 ب".

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية صممت على رفضها تمويل مشروع السد العالي كما توقع الرئيس جمال عبدالناصر.

هكذا لم تكن القضية التي تشغل بال المسؤولين الأمريكيين أو الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص هي قدرة الاقتصاد المصري أو الآثار السياسية أو الاقتصادية المترتبة على مشروع السد العالي بل تكمن الأزمة الحقيقية في عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تقبل الأوضاع الجديدة في المنطقة التي ترتبت على قيام ثورة يوليو ،1952 وعدم قدرتها على التعامل مع القوة الجديدة بما طرحته من أهداف تحمل في طياتها من وجهة النظر الأمريكية تحديا لكل الثوابت التي أرستها القوى الاستعمارية في الشرق الأوسط على مدى السنوات الطويلة السابقة، وكان على مصر الثورة أن تقبل التحدي، وتواصل خططها في البناء والنمو والتنمية، وتعتمد في ذلك على مواردها، فكان تأميم شركة قناة السويس.

كلفت السد بلغت 400 مليون جنيه ولو بني اليوم سيتكلف 18 مليار جنيه

بدأ التفكير في المشروع في نهاية سنة 1952 المهندس اليوناني المصري دانينيوس.

بدأ تنفيذ المشروع في 9 يناير/ كانون الثاني 1960.

انتهت المرحلة الأولى في منتصف مايو/ أيار 1964 بتحويل مياه النهر إلى قناة التحويل.

في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 1967 ارتفع جسم السد إلى منسوب 172 متراً، وانطلقت الشرارة الأولى من محطة كهرباء السد العالي في 9 يناير/ كانون الثاني 1969 بتشغيل ثلاثة توربينات.

في يوليو/ تموز 1970 اكتمل المشروع بتشغيل 12 توربيناً.

بلغت تكلفة بناء السد العالي حوالي 400 مليون جنيه، ولو أردنا بناءه اليوم سيتكلف 18مليار جنيه. (حسب تقدير شيخ المهندسين إبراهيم زكي قناوي).

السد بناء من رخام الجرانيت والرمال والطمي تتوسطه طبقة صماء من الطين الأسواني.

السد يغلق مجرى النهر على مسيرة حوالي سبعة كيلومترات إلى الجنوب من سد أسوان القديم ويحول المياه إلى مجرى جديد عبارة عن قناة مكشوفة تتوسطها ستة أنفاق متصلة في نهايتها بمحطة كهرباء مزودة باثنتي عشرة وحدة.

سعة بحيرة ناصر 164مليار متر مكعب منها 30 مليار متر مكعب لاستيعاب الطمي بعد استمرار رسوبه لعدة قرون، و37 مليار متر مكعب لمواجهة الفيضانات العالية، و97 مليار متر مكعب تمثل السعة الحية للخزان التي تضمن تصرفاً سنوياً ثابتاً مقداره: 84 مليار متر مكعب يخص مصر منها 55ر5 مليار ويخص السودان 18،5 مليار، والباقي 10 مليارات مقدر أن يفقد من حوض الخزان بالتبخر والتسرب.

عرض مجرى النهر عند موقع السد 205 أمتار.

طول السد عند القمة 3820 متراً.

أقصى ارتفاع للسد 111 متراً.

عرض قاعدة السد 980 متراً.

عرض الطريق فوق السد 40 متراً.

* البحيرة:

- طول البحيرة 500 كيلومتر.

- متوسط عرض البحيرة 11،8 كيلومتر.

- مساحة سطح البحيرة 5900 كيلومتر مربع.

- أقصى سعة للتخزين في البحيرة 164 مليار متر مكعب.

* مجرى التحويل:

- الطول الكلي لمجرى التحويل 1950 متراً.

- طول القناة الأمامية المكشوفة 1150 متراً.

- طول الأنفاق شاملا محطة توليد الكهرباء 315 متراً.

- طول القناة الخلفية المكشوفة 485 متراً.

- طول النفق 282 متراً.

- عدد الأنفاق 6.

- أقصى تصرف يمكن تمريره بمجرى التحويل 11000 متر مكعب/ ثانية.

- القطر الداخلي للنفق 15 متراً.

* محطة توليد الكهرباء:

- مجموع القوة المركبة 2،1 مليون كيلووات.

- عدد الوحدات الكهربائية 12.

- قوة كل وحدة 175000 كيلووات.

- الضاغط التصميمي 57،5 متر.

القطاع العام والسد العالي

* المقاولون العرب:

حجم الأعمال التي أوكلت لشركة المقاولون العرب في بناء السد العالي لم تتعد نسبة 12% بميزانية لم تتعد 40 مليون جنيه من جملة التكاليف التي بلغت 330 مليون جنيه.

و"المقاولون العرب" قامت بأعمال حفر وهدم. ولم يشرف عثمان أحمد عثمان على أي عملية بل كان المشرفون هم أمين عمر وأحمد عوض.

* مصر للأسمنت المسلح:

كان حجم أعمالها 60 مليون جنيه بنسبة 18% وهو يعادل مرة ونصف حجم الأعمال الذي أنجزته "المقاولون العرب".

وأهم الأعمال كالتبطين للأنفاق وبناء محطات الكهرباء والستارة الرئيسية للحقن قامت بها شركة مصر للأسمنت المسلح والهيئة العامة للسد العالي.

الحلقة الحادية عشر

تفاصيل "العملية جونسون" " لإحباط "مؤامرة المشير

حاول جمال عبدالناصر بطرق مباشرة وغير مباشرة بواسطة صلاح نصر وعباس رضوان ومحمد حسنين هيكل وعبدالمحسن أبو النور وشعراوي جمعة وشمس بدران وسامي شرف وحلمي السعيد وآخرين أن يلفت نظر المشير عامر إلى خطورة ما يقوم به وكان في هذه الاتصالات يركز على نقطتين أساسيتين:

* الأولى هي الميثاق غير المكتوب بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بأن من يترك المسيرة لا يقوم بأعمال أو نشاط من شأنه النيل من الثورة ومبادئها وقيمها ولا ينقلب عليها بتآمر أو غيره من الأعمال غير الشرعية أو غير الأخلاقية.

والثانية هي أن مثل هذه الأعمال غير المسؤولة وخارج نطاق الشرعية، هي دعوة إلى العصيان ويكفي ما حدث في يوم 5 يونيو (حزيران) وأن التمادي في هذه الأمور سيورط آخرين في أعمال أقل ما توصف به أنها غير شرعية.

ولكن المشير عامر أدار ظهره لكل هذه الاتصالات والمحاولات الناصحة وبدأ بممارسة سلسلة من الأعمال التي أخذت شكل تحد صريح للسلطة بأن قام بعض المحيطين به وبموافقته وبعلمه بإعلان نوع من العصيان حيث تجمع عدد من الضباط وقاموا بمظاهرة في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وتصدى لها الفريق أول محمد فوزي وأمرهم بالانصراف وإلا قام بتشكيل مجلس عسكري عال ميداني في الوقت والساعة لمحاكمتهم (هذا المجلس يعنى في قانون الاحكام العسكرية أن يشكل فورا في نفس المكان ويحاكمهم ويصدر الحكم لينفذ، هكذا القانون العسكري).

ثم قام في نفس الوقت بعض ضباط حراسة المشير عامر بمظاهرة عسكرية بالعربات المدرعة وكان على رأسها النقيب أحمد أبو نار وغادروا منزل المشير بمنطقة الحلمية واتجهوا إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في مدينة نصر مارين بمنطقة منشية البكري حيث توقفوا بجوار منزل عبدالناصر مرددين هتافات تنادي بعودة المشير عامر للقيادة، وقد تصدى لهم الفريق محمد فوزي والشرطة العسكرية وتم إعادة الأمور إلى نصابها الإنضباطي.

وبدأت بعد ذلك عملية استدعاء بعض ضباط الصاعقة للقاءات تتم في منزل المشير بالجيزة كان المسؤول عنها كل من جلال هريدي وأحمد عبدالله وحسين مختار.

ثم تم استئجار فيلا وشقة في الدقي، (أحد أحياء الجيزة)، كانت تتم فيهما لقاءات بين عباس رضوان وبعض الضباط خصوصا من الرتب الكبيرة مثل اللواء سعد عثمان على سبيل المثال، وكان الضابط الذي يتم تجنيده يحدد له موعد ليلا لمقابلة المشير عامر في المشتل المجاور لمنزله في الجيزة وذلك لتأكيد الدور الذي سيقوم به من التكليفات. وكانت التكليفات تتفاوت من ضابط لآخر فمنهم من كان يكلف بنشر شائعات معينة أو توزيع الاستقالة أو الترتيب للمشاركة الإيجابية في التحركات المستقبلية، كما كان المشير ومن كان يعاونونه يطلبون تقارير رأي عام من داخل القوات المسلحة علاوة على أوضاع الوحدات العسكرية.

وبالتبليغات السابقة وبالمزيد من المعلومات التي بدأت تصل تباعا وبكثافة علاوة على أن عملية الاختراق داخل منزل المشير عامر كانت تحقق نجاحا مضطردا يوما بعد يوم أصبح لدينا صورة حقيقية واقعية من داخل المنزل من اتصالات ومقابلات وأسماء وترتيبات ونوايا، والأهم أنه أمكن الحصول على أوراق وخرائط منها أوراق بخط يد المشير شخصيا والتي كانت تحمل تعليمات محددة إما من المشير أو من آخرين من الذين كانوا يقيمون معه. ولقد تم عرض كل هذه الأوراق والوثائق على عبدالناصر فور استلامها، وكانت البلاغات الشفوية الأخرى يكتب بها تقارير بخط يدي أو بخط يد مقدم المعلومة أو نتيجة المراقبة، وكل هذه التقارير محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات (أرشيف سري للغاية بالدور الثاني من مكتبي بمنشية

البكري والذي كان مسؤولا عنه توفيق عبدالعزيز أحمد و محمود نصر).

وتبلورت كل هذه الأنشطة في نتيجة واحدة هي أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم 27أغسطس (آب) 1967.

وهنا فقط اقتنع الرئيس جمال عبدالناصر بأن هناك تآمراً وأفعالاً وليست نوايا أو إرهاصات.. أفعال هدفها الاستيلاء على السلطة وكانت الأوامر التي أصدرها الرئيس لإيقاف هذه العملية وإفشالها وأن تتولى الشرعية مسؤولياتها وتمارس حقها المشروع في مواجهة هذه الأمور غير المحسوب نتائجها وكلفني الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل مجموعة عمل ثلاثية من شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف لوضع خطة لمواجهة وإفشال هذه المؤامرة.

وكانت العملية في غاية الصعوبة سواء بحكم طبيعة الشخصيات والأهداف التي تقرر متابعتها أو في ضوء بعد أجهزة الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة عن القوات المسلحة، ومن ثم ظهرت مشكلة كبيرة حول تحديد الأجهزة التي تتولى البحث والأفراد الذين سوف يكلفون بالمهمات وأساليب التنسيق والمواصلات وغير ذلك من تفصيلات فنية معقدة كثيرة، وبعد لقاء مع الرئيس تقرر أن تشكل مجموعة عمل للمشاركة في البحث وتجميع المعلومات والتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الأهداف والواجبات مع تأمين كل هذه العملية على الأقل في مراحلها الأولى.

وبناء على ذلك فقد إستأذنت الرئيس عبدالناصر في أن تشكل مجموعة العمل من كل من شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين هويدي وزير الدولة والفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة واللواء محمد احمد صادق مدير المخابرات الحربية واللواء محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وكان التلقين على الوجه التالي:

هناك تطورات في الموقف الداخلي تقتضي اليقظة التامة وبحث موقف القادة والضباط ومدى العلاقات مع العناصر موضع الشك مع الاستعداد للقيام بأي مهمة قد تكلف بها أي من هذه الجهات في أي لحظة على مدار الأربع والعشرين ساعة اعتبارا من ساعة هذا اللقاء على أن تكون التصرفات والتحركات من جانبنا بأسلوب هادىء ويجب ألا نلفت الأنظار لأي نشاط من جانبنا قد ينبه أطرافاً أخرى، كما طلب التبليغ - كل من ضباطه - عن أي اتصالات تجرى معهم مهما كانت بسيطة والتأكد من أن الأوامر التي تصدر إليهم تكون من الجهة المسؤولة والشرعية فقط.

كما أمر الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم كلا من شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف لتجميع وتقييم المعلومات وللتنسيق مع مجموعة العمل السابق الإشارة إليها، وعرض التوصيات وتكون مسؤولة عن المتابعة، وكنا في حالة إجتماع شبه دائم حيث اللقاءات تعقد بيننا باستمرار صباحا ومساء وفي اوقات متقاربة أثناء اليوم وفي خلال أيام قليلة كانت أبعاد الموقف قد تبلورت على النحو التالي:

1- وجود حراسة خاصة كاملة التسليح في منزل المشير عامر بالجيزة.

2- وجود ميليشيات من أبناء قرية اسطال مسقط رأس المشير عامر تقيم في المنزل بالجيزة وكل أفرادها مسلحون.

3- اختفاء العقيد علي شفيق صفوت (السكرتير العسكري للمشير عامر) وتواجده مع عائلته بالإسكندرية.

4- تواجد شمس بدران وعباس رضوان بصفة شبه دائمة في منزل المشير عامر بالجيزة.

أحب أن أقرر هنا.. والآن أن جمال عبدالناصر لم يكن من الأشخاص الذين يفقدون ثقتهم بسهولة في الآخرين إلى أن تثبت إدانتهم بالأدلة القاطعة التي لا تحتمل الشك أو الغموض لدرجة أنه لم يكن يصدق أن هناك تآمراً على النظام يقوده المشير عبدالحكيم عامر ومن معه من الذين كانوا في الخلايا الرئيسية للضباط الأحرار ومن خلية الرئيس نفسه، وظل على هذا الاعتقاد إلى أن وضعت أمامه أمر العمليات بخط يد المشير عبدالحكيم عامر والذي حدد فيه يوم وساعة التحرك وأسماء المشتركين ومسؤولية كل منهم وواجبات العناصر الرئيسية والأهداف التي يتم السيطرة عليها... الخ هنا فقط بدا الاقتناع على الرئيس وقرر اتخاذ الإجراءات الواجبة

لمجابهة عملية إنقلابية تستخدم فيها القوات المسلحة ضد الشرعية.

ومرة ثانية وللتدليل على قولي هذا فإنه بعد أن تم اعتقال عباس رضوان قبل سفر عبدالناصر إلى الخرطوم تحدث الرئيس مع شعراوي جمعة بحضوري وقال له: "يا شعراوي عايزك تروح النهاردة للمعتقل بالقلعة وتقابل عباس رضوان وتعرف منه شخصياً دوره إيه بالضبط وما حقيقة موقفه ومدى تورطه" - وكانت تربط الإثنين شعراوي وعباس زمالة وصداقة متينة وقوية جدا، وكان تقدير الرئيس أن عباس رضوان لا يمكن أن يشترك في مؤامرة بهذا الشكل خصوصا أنه كان على علاقة خاصة جدا مع الرئيس عبدالناصر كما أن الأخير كان يعتبره أخاً وإبناً يمتاز بدرجة عالية من المبادىء والأخلاق والتمسك بالشرعية، إلا أن شعراوي جمعة عاد بعد جلسة مع عباس رضوان امتدت أكثر من ست ساعات ليؤكد أنه متورط في المؤامرة بإعتراف ضمني يكاد يكون صريحا من عباس رضوان شخصيا. (هذا اللقاء مسجل في معتقل القلعة وتفريغ التسجيل محفوظ في أرشيف إدارة المباحث العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري).

عند هذا الحد من الحكاية أرجو أن يسمح لي القارىء بأن نرسم سوياً صورة بانورامية مجمعة للموقف عقب النكسة والهزيمة العسكرية من وجهة نظر ما أسمّيه بأزمة أو مأساة الرجل الثاني.

فعبدالحكيم عامر لم يقبل أن يتخلى عن مناصبه ولم يقنع بمنصب نائب رئيس الجمهورية بل أصر على الاحتفاظ بكل سلطاته معتمدا على تأييد ومساندة قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الذين أقطعهم ثم ساندوه بعد ذلك في إعتداءاته المتكررة على الشرعية قبل النكسة، و أصبحوا في مركب واحد إن تركها القائد غرقت بمن فيها ويبقى وضعهم في قفص الإتهام سهلا ومن ناحية أخرى، فالخوف من المصير المشترك جعلهم يتكتلون مع بعضهم البعض من ناحية ومع المشير عامر من جهة أخرى وهذا ما دفعه ليكون متصلبا في مواقفه بعد عدوان 1956 وما جعله يفكر في قلب نظام الحكم بعد هزيمته العسكرية 1967 في الوقت الذي كان فيه الآلاف من أبناء مصر يذبحون ويقتلون ويؤسرون على أرض سيناء بعد النكسة ومع هذا لم يشأ أن يتخلى متحملا مسؤولية مصائر هؤلاء وعائلاتهم...

وبعد أن قبل التنحي ليلة 9/8 يونيو1967 عاد فتمسك بسلطاته ومناصبه حيث أفهم كما قدر هو أيضا وقد يكون السببان معا أن تفسر الاستقالة على أنها إقرار منه بمسؤوليته عن النكسة وكانت النوايا هي التركيز على تحميل القيادة السياسية المسؤولية كاملة وهو ما تمسك به كل المقربين منه حتى يوم انتحاره ويمكن حتى اليوم وغدا أيضا.

فكان تمسكه بمناصبه وسلطاته وعدم قبول منصب نائب رئيس الجمهورية وقام بتحويل منزله في الجيزة إلى ثكنة عسكرية نقل إليها الكثير من العناصر والمعدات ووصل به الأمر لاستدعاء حوالي الثلاثمائة رجل من "إسطال" للمشاركة في حراسته علاوة على بعض أفراد من الشرطة العسكرية وبمعنى آخر تحدى السلطة الشرعية بشكل ظاهر مما ترتب عليه بوادر انقسامات في القوات المسلحة وفي مجلس الأمة لدرجة أن بعض الوحدات العسكرية تحركت في شكل مظاهرات يقود بعضها ضباط هاتفين بحياة عبدالحكيم عامر.

كما تم في 21يوليو1967 نقل الأسلحة التي كانت موجودة في منزل المشير عامر بمنطقة حلمية الزيتون إلى منزله بالجيزة، وحدثت بعض الصدامات وتبادل إطلاق نيران بين من كانوا في بيت المشير وبعض قوات الأمن.

وفي الخامس من أغسطس 1967 وقع اشتباك بين حرس المشير وبين قوات الأمن التي كانت تطارد أحد الضباط من الذين كانوا يقيمون في الجيزة وكان مطلوبا للتحقيق معه في إحدى القضايا المدنية.

وبدأ في نفس الوقت توزيع ما سمي باستقالة المشير عبدالحكيم عامر وهي الاستقالة التي سبق أن تقدم بها للرئيس عبدالناصر في ديسمبر1962 وهي ما عرفت بأزمة مجلس الرئاسة الخاصة بتعديل قانون ترقيات قادة القوات المسلحة من رتبة العقيد فما فوق.

واستلم صلاح نصر كمية من الذهب ومبلغ ستين ألف جنيه من المصروفات السرية من التي في عهدته في خزينة جهاز المخابرات العامة، والتي لم يوقع إيصالا باستلامها كما تقضي الأصول والتعليمات المعمول بها. والذي يهمنا هنا هو أن المشير عبدالحكيم عامر سلم عباس رضوان في منتصف شهر يونيو (حزيران) 1967 خمسة أكياس وكل كيس يحتوي على ألف جنيه ذهب وقد قام عباس رضوان بإخفاء هذه الأكياس في بلدة "الحرانية" بلدته في محافظة الجيزة، كما سلمه المشير أيضا أربعين رشاشا قصيرا وخمسة صناديق ذخيرة

لها ومائة وثمانية مسدسات واعترف عباس رضوان في التحقيقات بأنه استلم هذه المبالغ وهذه الأسلحة والذخيرة من صلاح نصر.

(أرجو الرجوع إلى نصوص محاضر التحقيقات التي قامت به المخابرات الحربية والنيابة العامة برئاسة علي نور الدين النائب العام في هذه القضية كما أرجو الرجوع إلى تفاصيل المحاكمة أمام محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعي ولقد كانت المحاكمة علنية ومنشورة ومحاضرها وتسجيلاتها الصوتية التي قام بها العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية والتي كانت محفوظة في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة).

وتبلورت كل هذه الأنشطة في نتيجة واحدة هي أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم 27 أغسطس (آب) 1967 وحددت المعلومات تفاصيل هذه المؤامرة من ورقة كتبت بخط يد المشير عبدالحكيم عامر حدد فيها الأهداف والغرض من التحرك والأشخاص الرئيسيين وحدد المسؤوليات بالشكل التالي:

1 ـ تحرك معنوي داخل القوات المسلحة لإحداث بلبلة وإنقسامات ومحاولة نيل أكبر تأييد ممكن والتهيئة لتقبل الإنقلاب الذي كان هدفه كما لقنوهم الديمقراطية والحريات.

2 ـ مرحلة تنفيذ محاولة الاستيلاء على الحكم وكما جاء في الورقة التي تحصلت عليها بخط يد المشير عامر من غرفة نومه بمثابة أمر عمليات وتحرك للاستيلاء على السلطة ـ وهذه الورقة كانت محفوظة في الأرشيف السري للغاية في سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري ـ وكان ملخصها:

"يؤمّن المقدم أحمد عبدالله من الصاعقة القوات لوصول المشير عبدالحكيم عامر إلى إنشاص مقر قيادة الصاعقة والقاعدة الجوية التي كان من المفروض أن يتم تأمينها لصالح العملية التآمرية ثم يتحرك المشير عامر إلى قيادة المنطقة الشرقية بالإسماعيلية تحت حماية الصاعقة وبعض ضباط القيادة الشرقية الذين تم الإتفاق معهم على تأييد مطالب المشير عامر ومن الإسماعيلية يوجه المشير عامر نداء للرئيس جمال عبدالناصر بمطالبه التي لم تخرج عما جاء في الاستقالة المزعومة. وكان التقدير أن الرئيس لن يقبل أو يستجيب لهذه المطالب فيتم تحرك المشير عامر على رأس قوات عسكرية إلى القاهرة وجاء في الورقة عبارة "منشية البكري".

خطة لمواجهة وإحباط المؤامرة

الحقيقة كانت مهمة صعبة وقاسية على نفوسنا جميعا كما كانت واجبة، فالهدف كان تثبيت وتأكيد الشرعية في وقت كانت الأرض فيه محتلة والعدو على بعد كيلومترات معدودة من القاهرة.

ومن ناحية أخرى كان المستهدف من الخطة المشير عبدالحكيم عامر الذي كنا كلنا بدون استثناء نحبه بصدق ونقدره بل وكنا نعتبره كشخص جمال عبدالناصر تماما ومن ثم كان الرجل يحوز في نفس الوقت على ثقة أجهزة حساسة بالإضافة إلى شعبية كبيرة في القوات المسلحة فقد كانت المخابرات العامة وعلى رأسها صلاح نصر قد حسم موقفه إلى جوار المشير عامر والمعلومات المتوفرة الموثوق بها والمؤكدة تفيد أن قطاعا كبيرا من الشرطة العسكرية والصاعقة ووحدات من المدرعات وعناصر من المخابرات الحربية علاوة على قادة الأسلحة الرئيسية فيما عدا الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان، كانت كلها محسوبة إلى جانب المشير عبدالحكيم عامر بالإضافة إلى بعض العناصر المدنية وبعض أعضاء مجلس الأمة خصوصا أعضاء محافظة المنيا وقلة من ضباط الشرطة.

وحتى صدور تعليمات عبدالناصر بالتحضير لمقابلة تحرك المشير لم يكن قد وصلني أي أخبار أو معلومات عن توقيتات محددة أو تقريبية للتحرك وإن كنا قد استنتجنا،وهذا واجب طبعا، توقيتات قريبة وهذا ما جعلنا نتوخى وسائل الحرص الشديد وصبغ ما سنبحثه بصبغة السرية المطلقة بقدر الإمكان فاتفقنا بصفة مبدئية أن تتم

لقاءاتنا في مكان منعزل من نادي الشمس الرياضي الذي كنت في ذلك الوقت أتشرف بتولي مسؤولية رئاسته وإنشائه بتكليف من الرئيس عقب زيارتنا لنيويورك سنة 1960 ومشاهدة الرئيس للحديقة المركزية هناك فطلب مني أن أبحث إمكانية تنفيذ مشروع مماثل في صحراء مصر الجديدة (مشروع نادي الشمس).

أعود لأقول إننا اتفقنا نحن الثلاثة على أن تكون هذه البقعة المنعزلة هي مكان اللقاء في وقت متأخر من الليل حتى يسهل اكتشاف أي اختراق أو تتبع لنا كما تم في نفس الوقت تأمين المكان الذي نلتقي فيه من كافة الجوانب والاحتمالات بما في ذلك تأمين الاتصال الذي تفادينا معه التليفون حيث أنه وسيلة لو اكتشفت يمكن تحديد المكان بل كان الاتصال يتم عن طريق جهاز اللاسلكي من سيارتي ولم تكن وسائل كشف مثل هذا الاتصال متقدمة كما هي الآن كما كانت التعليمات لمكاتبنا أن يقتصر الاتصال على حالات الضرورة القصوى وبواسطة مندوب من مكتبي يحضر إليّ ليبلغنا أي رسائل عاجلة إذا اقتضى الأمر ذلك.

وحرصا منا على السرية المطلقة كما أسلفت فقد اتفقنا على إطلاق اسم كودي لهذه الخطة هو: "العملية جونسون" يندرج تحت هذا الاسم الكودي كل ما يتعلق بالعملية من اتصالات أو لقاءات أو تعليمات كما اتفقنا أن تكون الخطة بسيطة ومن دون أي تعقيدات، ويمكن تلخيص حصيلة المناقشات التي دارت بيننا في أن يكون العمود الفقري للخطة هو الانفراد بالمشير عامر بأقل حجم ممكن من الحراسة والتحفظ عليه في مكان تحت السيطرة وأن يتم في نفس الوقت تصفية أي جيوب كمنزل الجيزة أو الحلمية وغيرهما من الأماكن التي قد يكون فيها عناصر موالية له.

وبدأنا نبلور هذه الأفكار في شكل خطوات عملية بدأت بالفكرة التالية:

كان المشير عامر يتردد على منطقة مصر الجديدة (منزله في حلمية الزيتون) في المساء ويعود إلى الجيزة عن طريق صلاح سالم لم يكن الحال كما هو الآن من الازدحام بل كان هذا الطريق في ذلك الوقت يقال عنه أنه "مقطوع" ويعتبر مقفرا ليلا وأثناء عودته يتم وضع عوائق في الطريق بحيث يضطر إلى تهدئة السيارة ويتم إيقافها والسيطرة عليه هو ومن معه بسرعة تحول دون أي اشتباك، وحتى لو تم الاشتباك يكون في أضيق نطاق ويكون الهدف الأساسي إحاطة شخص المشير وأخذه إلى سيارة أخرى لينقل إلى مكان متفق عليه يتم تجهيزه قبل إتمام عملية الاعتراض هذه.

وعرضت الإطار العام للخطة على الرئيس عبدالناصر الذي طلب بعد أن وافق على الفكرة بصفة عامة مبدئيا، أن توضع كافة التفاصيل على الورق وتم ذلك في جلسات أخرى لاحقة حيث وضعنا خطة كاملة متكاملة شملت كافة خطوات التحرك والتعرض والسيطرة وأسماء وواجبات الأفراد والأجهزة التي ستتعاون في تنفيذ الخطة.

(هذه الخطة كتبت بخط يدي وكانت محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السري للغاية في منشية البكري وكان المسؤول عنه توفيق عبدالعزيز أحمد).

وبالمناسبة كان جمال عبدالناصر قد توجه إلى الإسكندرية (المعمورة) لأخذ قسط من الراحة ولمراجعة بعض المسائل الهامة المتعلقة بإعادة بناء القوات المسلحة وكنت في ذلك الوقت أعرض عليه المسائل المهمة بشخصي فكنت أتوجه للمعمورة ثم أعود فور مقابلته إلى القاهرة إما بالسيارة أو بالهليوكوبتر، حاملا التوجيهات.

وفي يوم الخامس من أغسطس (آب) 1967 اتصل بي زكريا محيي الدين تليفونياً وطلب أن أتوجه إلى منزله الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وقال: "تعال لوحدك.. ومش عايز حد يعرف إنك جاي لي، أي حد!"

وفي اللقاء اليومي مع أمين هويدي وشعراوي جمعة كان يتم ثلاث مرات في اليوم في الصباح الباكر وظهرا وفي آخر يوم العمل في وقت متأخر ليلا - اتضح أن زكريا محيي الدين اتصل بهما وطلب منهما التوجه إلى منزله في نفس التوقيت بفواصل ربع ساعة بين كل منهما لكننا اتفقنا على الذهاب سويا وفي سيارة واحدة هي سيارتي رقم 995 ملاكي القاهرة ووصلنا في الثامنة تماما ودخلنا إلى الصالون الذي اسقبلنا فيه زكريا محيي الدين مندهشا ومبتسماً كعادته ولم يعلق بأكثر من هذه الإبتسامة المعبرة وذات المعنى بالنسبة لنا وله.

وقال زكريا محيي الدين: إن الرئيس جمال عبدالناصر أطلعه على الخطة في الإسكندرية وطلب منه العودة إلى القاهرة لمراجعة التفاصيل معنا وبعد المناقشة وافق على الفكرة العامة ولكنه طلب أن تبسّط الخطة أكثر مع

الأخذ في الاعتبار أية احتمالات أو مواقف مفاجئة أو غير متوقعة، على أن نعود للاجتماع به بعد ثمان وأربعين ساعة في نفس الوقت ومن دون تأكيد أو اتصالات أخرى.

وعدنا من جديد إلى نادي الشمس لنواصل البحث وتعديل الخطة لتكون أكثر بساطة ونتفادى فيها بقدر الإمكان المفاجآت، والحقيقة أننا كنا في سباق مع الزمن لسببين رئيسيين:

* أولهما: أن أطراف المؤامرة كانوا - وفق المتابعة - قد ضاعفوا من نشاطهم وتوسعت اتصالاتهم نسبيا مما يرجح احتمالات التنفيذ في وقت غير بعيد.

* والثاني أنه لابد من حسم الوضع من جانب الشرعية لقرب إنعقاد مؤتمر الخرطوم في 29أغسطس1967 وإلا فسيكون البديل الذي يجب تفاديه هو أن يصطحب الرئيس المشير عامر معه إلى الخرطوم ولو في هدنة مؤقتة. وكان القرار هو حتمية الحسم قبل الخرطوم.

هذا علاوة على سبب خارجي آخر وهو أن العدو كان يراهن على إنهيار الوضع الداخلي كوسيلة لتحقيق الهزيمة السياسية التي لم يستطع ان يحققها وبقي النظام ولم يسقط، فإذا حقق العدو ما يسعى لتحقيقه على الجبهة الداخلية فإنه سيكون قد حقق أهدافه فكان لابد من مقاومة هذا الهدف وإسقاطه بالإصرار على تماسك الجبهة الداخلية بأسرع وقت ممكن والقضاء على أسباب انهيارها لتعود القوات المسلحة إلى انتظامها والتحام نسيجها وذلك حتى يتفرغ الجميع لإعادة البناء وما يتبعه.

وبناء على هذه الأسباب اتفقنا على خطة جديدة بسيطة وشاملة وملخصها الآتي:

1 - يدعى المشير عبدالحكيم عامر للقاء جمال عبدالناصر في منشية البكري وليكن لتناول طعام العشاء مع الرئيس أو لأي سبب آخر قد يراه الرئيس مناسبا وفي هذا اللقاء يبلغ المشير عامر بتحديد إقامته بعد إجراء مواجهة معه حول كل ما حدث وبدر منه ومن الذين يساندونه مع مواجهته بما يثبت أن تصرفاته ضد الشرعية وأن هدفها هو قلب نظام الحكم بالقوة.

2 - تتجه قوة عسكرية إلى منزل المشير عامر بالجيزة لحصاره وتصفية الوضع فيه والقبض على الأفراد المعتصمين هناك على أن تتم هذه العملية قبل فجر اليوم التالي للعملية.

3 - تتم السيطرة على جهاز المخابرات العامة إما في نفس الليلة أو في الصباح الباكر من اليوم التالي.

وافق الرئيس عبدالناصر على هذه الخطة وبدأ على الفور في إجراء بعض الاتصالات بمعرفته مع عباس رضوان ليبلغ المشير عامر أنه يدعوه للعشاء في منشية البكري اليوم التالي وألمح له أن مؤتمر القمة بالخرطوم سيعقد يوم 29 اغسطس (آب) وأن الرئيس يأمل أن يكون فيه دعما لموقفنا ولم يزد عن ذلك.

وفي صباح يوم الخميس 24 أغسطس (آب) 1967 اتصل جمال عبدالناصر بنفسه بالمشير عبدالحكيم عامر في بيته بالجيزة ودعاه لتناول العشاء في منشية البكري في السابعة من مساء يوم الجمعة 25 أغسطس (آب) وافق المشير على الفور ووعد الرئيس بأنه سيحضر في الموعد المحدد.

وعقد الرئيس اجتماعا حضره أمين هويدي وشعراوي جمعة وسامي شرف لمراجعة الخطة بالتفصيل مع تحديد واجبات كل المشتركين فيها فردا فردا وكنت قد كتبت الخطة بخط يدي من نسخة واحدة فقط، واشتملت على تفاصيل التفاصيل علاوة على بعض الاستفسارات التي أردت أن نستوضح الرئيس بشأنها ومنها موقف السكرتارية الخاصة للرئيس وبالذات محمد أحمد الذي تكفل الرئيس بأمره وقال لي أنه سيتولى هو إبلاغه في الوقت المناسب. كما استفسرت من الرئيس عن التوقيت الذي تبدأ فيه ساعة الصفر لأننا سنحتاج لبعض التحضيرات والتبليغات قبل تحرك القوات والأطقم المكلفة بالتنفيذ فرد الرئيس بألا يتم أي تصرف إلا بأمر صريح منه شخصياً وقال على العموم سنلتقي هنا في المكتب الرئيس باكر ظهرا عقب صلاة الجمعة مباشرة.

كما ذكر عبدالناصر بأنه سيتولى هو شخصيا إبلاغ من سيحضر اللقاء مساء الجمعة من النواب وقال أنه سيحضر كل من زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي ولم يكن أحد منهم يعلم أي شيء عما سيحدث إلا زكريا محيي الدين فقط الذي كان على دراية بالخطة كلها بالتفصيل.

الحلقة الثانية عشر

نجاح خطة استدراج المشير إلى منشية البكري

وردت لنا معلومات في نفس اليوم من داخل منزل المشير عامر تؤكد أنه تمت مناقشات طويلة بين المقيمين والمؤيدين للمشير وأنهم منقسمون الى مؤيد لقبول الدعوة ومعارض لها، فالقسم الأول كان يرى أن هذه الدعوة هي بمثابة فاتحة خير قد تنهي المشكلة بين الرجلين وتعود المياه الى مجاريها ولو لفترة معقولة كما حدث من قبل على مدار السنوات الماضية، والطرف الآخر كان يعارض هذه الدعوة وأن على المشير أن يرفضها بعدما حدد كل طرف أهدافه وكانوا مقتنعين أن الرئيس لن يتراجع عن الاصرار على ابعاد المشير عن القوات المسلحة كحد أدنى وفي قبول ذلك اقرار بادانة المشير وتثبيت أنه المسؤول عن الهزيمة العسكرية ونجح عباس رضوان في اقناع المشير عبدالحكيم عامر بالتوجه لمقابلة الرئيس في منشية البكري.
التقينا نحن الثلاثة في مكتبي عقب صلاة الجمعة 25 أغسطس ،1967 شعراوي جمعة وأمين هويدي وأنا ثم دخلنا الى منزل الرئيس وفي الصالون الرئيسي قام الرئيس بالمراجعة النهائية للخطة وأقرها وقال ان ساعة الصفر هي الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم واستفسر هل يكفي الوقت أم نبدأ مبكرا عن هذا التوقيت فوافقنا وقد حدث أثناء خروجنا ونحن في الصالة المؤدية لباب الخروج أن لاحظت أن الضابط "النوبتجي" الموجود داخل المنزل في هذا اليوم هو الرائد محمد طنطاوي شقيق العقيد محمود أحمد طنطاوي مرافق المشير عامر، والذي يعد من الضباط الأكفاء، ولم يكن ينتمي لأي من الأطراف المتصارعة لكن القدر وضعه في هذا الموقف الذي لايحسد عليه - فعدت الى الرئيس وعرضت عليه فكرة استبداله بضابط آخر حيث من المؤكد أن محمود طنطاوي سيحضر مع المشير وسيتم القبض عليه وسيكون الموقف فيه احراج لعناصر كثيرة من جانبنا ومن الجانب الآخر، فقال الرئيس يبقى محمد طنطاوي كما هو حتى الساعة السادسة مساء ثم يعود الى مكتب السكرتاريا الخاصة عندما يدخل أمين هويدي الى هنا للاشراف على الطاقم الذي سيكون داخل المنزل.
وخرجنا الى مكتبي وقررنا تأخير بدء الاتصالات واستدعاء المسؤولين الذين سيشاركون في التنفيذ لآخر لحظة ممكنة حيث اتصلت في الرابعة تماما بالرئيس تليفونيا لأخذ موافقته النهائية على بدء العملية "جونسون".
وعندها بدأنا استخدام شبكة الاتصالات الحمراء المشفرة، والتي كانت تصل بين مكتبي وكل من وزير الحربية ووزير الداخلية ومدير المخابرات العامة ومدير المباحث العامة ومدير المخابرات الحربية وقائد الحرس الجمهوري فقام شعراوي جمعة باستدعاء اللواء حسن طلعت للحضور الى سكرتاريا المعلومات بمنشية البكري، كما اتصلت بالفريق أول محمد فوزي وطلبت منه الحضور ومعه اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية والعميد سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية، واتصلت بالعميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ليحضر الى مكتبي.
واتفقنا اثناء ذلك على ان يقوم كل من شعراوي جمعة وسامي شرف بالقبض على مرافقي المشير عامر فور وصوله الى منشية البكري ودخوله إلى المنزل وأن يسلموهم للحرس الجمهوري.
وعندما اكتمل وصول الذين استدعيناهم، عقد في مكتبي اجتماع كان الحضور فيه كلا من:
شعراوي جمعة وزير الداخلية، أمين حامد هويدي وزير الحربية، سامي شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات، الفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة، اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية، اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والعميد سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية.
وتم تلقين الحضور كل فيما يخصه من واجبات حسبما ورد في الخطة، مع التنبيه مشددا على محاولة تفادي اطلاق النار قدر المستطاع، وترك لكل من هؤلاء المسؤولين حرية التصرف في أي موقف قد يطرأ أو يكون مفاجئا على أن يكون الجميع على اتصال دائم بسامي شرف شخصيا اما على شبكة اللاسلكي أو على خطوط التليفونات الساخنة أو الحمراء المشفرة التي رتبت لهذا الغرض كما وضعت شبكة القيادة العامة للقوات المسلحة وشبكة شرطة النجدة اعتبارا من ساعة الصفر تحت تصرف هذه العملية كأفضلية أولى.
ومن الساعة السادسة والنصف بدأ وصول زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات، وكان حضورهم لمنشية البكري أمراً عادياً وطبيعياً كثيرا ما يحدث خصوصا في أوقات الازمات أو في أيام الجمعة، ولكن بعد نحو خمس عشرة دقيقة أي في السابعة الا ربعاً تقريبا وصل المشير عبدالحكيم عامر وقمت مع شعراوي جمعة بتنفيذ مهمتنا، وهي اعتقال المرافقين للمشير ووضع سيارته تحت الحراسة بعد تفتيشها في

جاراج منشية البكري.
وقد حدث أن ثار محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس عندما توجهنا الى مكتبه للقبض على العقيد محمود أحمد طنطاوي واعتبر أن ما يتم دون علمه فيه اهدار للثقة به من الرئيس وعندما تمادى في ثورته أقنعناه بأن ما يحدث هو على علم نسبي به حيث ان الرئيس قال له منذ ساعة انه ستتم بعض الاجراءات في منشية البكري، الرئيس على علم بها ومرتبة بأوامره وان كل هذه الاجراءات لمصلحة الشرعية وأخيرا هدأ نسبيا وعلى مضض ولكن بعد أن استنفد من الوقت ما يزيد على نصف ساعة كنا نحن في حاجة الى كل ثانية منها وفي اعتقادي أن محمد أحمد لم يكن يتوقع أن تكون الاجراءات ضد عبدالحكيم عامر خاصة.
ووفق ما كان واردا في الخطة فقد دخل الى منزل الرئيس في الساعة السابعة تماما كل من: أمين هويدي ومحمد المصري من مكتبي وأحد الضباط الأحرار والعميد صلاح شهيب من الياوران وأحمد شهيب من الضباط الأحرار وعضو مجلس الأمة عن دائرة مصر الجديدة وكان العميد محمد الليثي ناصف يمر باستمرار حول المنطقة وداخل المنزل.
كما بدأت من مكتبي والى جواري شعراوي جمعة في تسجيل ما يدور داخل الصالون الرئيسي بمنشية البكري وللتاريخ فان ما دار قد تم تسجيله بالكامل ولا أعلم أين توجد الآن هذه التسجيلات وان كنت قد أودعتها في أرشيف التسجيلات السري للغاية في سكرتاريا الرئيس للمعلومات بمنشية البكري وما أذكره الآن أن حوارا تم أساسا بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، استعرض فيه الرئيس تاريخ العلاقة الوطيدة والصداقة المتينة مع عامر وتطوراتها على مدى السنوات الطويلة السابقة وعلى الرغم من انه كان من الواجب مساءلة المشير عامر عما حدث في أزمات 1956 و1961 و1962 بالدرجة الأولى وغيرها وأخيرا ما حدث في يونيو1967 فقد تم احتواء كل هذه الأزمات بتأثير الصداقة وحفاظا على وحدة القيادة ووحدة البلاد... استطرد الرئيس موجها كلامه للمشير بما نصه حسبما أذكر بقدر الامكان- "... ولكن كونك تتآمر يا عبدالحكيم وليس يا حكيم كما كان يناديه باستمرار وكما تعودنا كلنا على سماعه فهذا وضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، ويعني أيضا أنك تتنكر للاتفاق الذي تم بيننا عقب نجاح الثورة في 23يوليو من أن أي واحد فينا من أعضاء مجلس قيادة الثورة اذا اختلف أو لم يكمل المسيرة لأي سبب كان، لا يتآمر"...
فقاطعه المشير عامر قائلا: "أنا لا أتآمر ولم أتآمر وأنا بأرفض كلامك ده..!!".
فرد الرئيس قائلا: "انك تآمرت فعلا وسوف أذكر لك حادثة واحدة من وقائع ثابتة، عندي الكثير منها وبأقول لك: انت بعثت بسكرتيرك محمود أحمد طنطاوي للفريق صدقي محمود من خمسة أيام برسالة تتضمن انك تنوي الاستيلاء على السلطة، وانك تطلب من صدقي محمود أن يشترك معاك ويحضر لمقابلتك، ولكن صدقي أبدى عدم موافقته لدرجة أن حرم الفريق صدقي شتمت سكرتيرك وطردته من المنزل وقفلت الباب بشدة خلفه. ودي واحدة من آلاف غيرها.
وللحقيقة فقد أقر العقيد محمود طنطاوي بهذه الواقعة في قضية محاكمة ضباط المشير ورواها بالتفصيل وأقواله محفوظة في سجلات المحاكمة بالصوت والصورة .
وأضاف عبدالناصرقائلا: تحب نقول وقائع تآمرية تانية علشان الاخوة كمان يعرفوا ويتأكدوا من اللي بيحصل من تصرفات غير مسؤولة وغير محسوب المصائب اللي حا تترتب على المضي فيها بلا حساب لما نحن فيه من وضع حساس داخليا وخارجيا، واستطرد عبدالناصر قائلا:
"أنا الحقيقة موش عارف ليه انت بتربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل احنا لما قمنا بالثورة كان هدفنا أن أتولى أنا رئاسة البلد وانت تتولى قيادة الجيش ؟.. عايز أفكركم كلكم وانت بالذات مين اللي رشحك واقترح وأصر على تعيينك قائدا عاما موش أنا اللي كنت وراء هذا التعيين واذا كان الأمر كذلك طيب ألم يكن من الطبيعي بعد الانفصال وما حدث وموقف الجيش ومكتبك هناك ودورك أن تحاسب على ما حدث؟ وحتى بعد ذلك ألم تكن هناك أكثر من مؤامرة ضد النظام ضبطت وهي من صنع رجال يعملون في مكتبك يا عبدالحكيم؟. ثم انتقل عبدالناصر بعد ذلك ليقول له كم مؤتمراً عقد بحضورك ومشاركتك شخصيا قبل الحرب وبماذا نفسر حماسك انت والقيادات العسكرية للحرب؟.. وبرقية كراتشي التي أرسلت بالشفرة من المشير عبد الحكيم عامر الى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته لباكستان في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر/ كانون الأول 1966 تلك الزيارة التي كان من المفروض ان تنتهي يوم 15 ديسمبر 1966 وتاليا نصها:
"من عبد الحكيم عامر
الى الرئيس جمال عبد الناصر
لقد استمعت اثناء وجودي هنا الى عدد من الاذاعات العربية ووجدتها تشهر بنا دهائيا وتتهم الجيش المصري بانه يختبئ خلف قوات الطوارئ. وأرى ان نبحث جديا ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لا يتهمنا احد بأننا لا نستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب". ليست ببعيدة وهي موجودة.... هل اعترضتم ؟ هل قلتم انكم غير مستعدين ؟ ثم تعرض الرئيس لسلوك وتصرفات أفراد مكتب المشير عامر سواء على الصعيد العام أو الخاص وختم كلامه مستفسرا: "ازاي تتآمر على النظام يا عبدالحكيم؟!"
وعند هذا الحد من اللقاء، انفعل المشير عامر وبدأ يفقد أعصابه فقال له الرئيس:

"الأمور واضحة.. انت راجل متآمر وعليك أن تقدر الموقف الصعب اللي بنمر فيه وعليك أن تلزم بيتك من الليلة".

أعلن عبدالحكيم عامر رفضه لهذا القرار وهنا حاول بعض الحاضرين (الأصوات كانت متداخلة) لكن اتضح صوت أنور السادات بعد ذلك محاولا اقناع المشير بقبول هذا القرار إلا أن المشير قال له انتم بتحددوا اقامتي وبتحطوني تحت التحفظ قطع لسانك يا... يا...".

(ووصف أنور السادات كما سبه بما يعف لساني أن أذكره أو أعيده).

وللأمانة فقد تدخل الكل محاولين اقناع المشير بأن هذا القرار يحقق مصلحة البلاد العليا، الأ أنه أصم أذنيه تماما وبدا أنه يعيد النظر في كل شيء متجها بفكره وبصره الى بيت الجيزة والاستعدادات والرجال هناك والمجموعة التي كانت معترضة على اتمام هذا اللقاء.

وفي هذه الأثناء كانت الاتصالات بيني وبين كل من الفريق فوزي واللواء حسن طلعت واللواء محمد أحمد صادق مستمرة، وكان أهم البلاغات هو أن القوة نجحت في حصار منزل المشير بالجيزة ثم بعد ذلك أبلغت بأن هناك حريقاً وأن نيراناً تندلع من داخل منزل المشير وجاءني بلاغ من داخل البيت من مصدري هناك بأن النيران نتيجة محاولة كل من عباس رضوان وشمس بدران وبعض الضباط حرق أوراق وخرائط في بدروم المنزل من ضمنها أوراق جمعها شمس بدران من غرفة نوم المشير على عجل وترك ورقتين أو سقطتا منه وهاتين الورقتين كانتا من أهم الدلائل أثناء المحاكمة لاثبات التآمر وادانته.. وكنت أبلغ عبدالناصر أولا بأول بكل هذه البلاغات اما عندما يخرج من الصالون ويتصل بي من غرفة مكتبه لمعرفة آخر الأخبار أو كنت أبلغ بها أمين هويدي لينقلها للرئيس. وعندما طالت المدة التي كانت مقدرة لانهاء الوضع في الجيزة خرج جمال عبدالناصر الى مكتبه واتصل بعباس رضوان في الجيزة برقم تليفون كان عباس قد أملاه للرئيس عندما تحدث معه في اليوم السابق وقال الرئيس لعباس رضوان:

"يا عباس انت مسؤول عن انهاء الوضع عندك في الجيزة. ثم عاد الرئيس بعد فترة للاتصال به مرة أخرى وقال له: "يا عباس أنا بأحملك المسؤولية عن عدم فض الموقف في الجيزة".

ثم صعد عبدالناصر الى الدور العلوي حيث غرفة نومه واتصل بي مستفسرا عن أي معلومات جديدة وكان الفريق فوزي في هذه اللحظة معي على جهاز اللاسلكي يبلغني بالحريق فأبلغت الرئيس به الذي قال لي قول لفوزي يحاول أن ينهي الوضع قبل الفجر بأي وسيلة وأبلغت الفريق فوزي بالحديثين اللذين دارا بين الرئيس وعباس رضوان. وكان الفجر يكاد ينبلج واذا بالفريق محمد فوزي يتصل ليبلغنا بتمام انهاء الاعتصام والقبض على كل من كانوا داخل المنزل. وفي هذه الأثناء صعد الرئيس الى الدور العلوي بعد أن قال للمجتمعين: "لما تهدأ الأمور ابقوا اندهوا عليّ".

وحدث أن خرج المشير من الصالون متوجها الى دورة المياه وقابل أمين هويدي على الباب فقال له: أهلا بوزير حربيتنا.. الله.. الله.. ده انتم مجهزين كل حاجة والحكاية محبوكة على الآخر.. "ودخل دورة المياه ثم خرج بعد قليل حاملا ورقة سيلوفان فارغة وكوبا في يده رماها على طول امتداد ذراعه قائلا: "اطلعوا بلغوا الرئيس ان عبدالحكيم خد سم وانتحر" ثم دخل الى الصالون بهدوء ليجلس على نفس الكنبة التي كان يجلس عليها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئاً، فصعد أمين هويدي مهرولا الى الدور العلوي ليبلغ الرئيس الذي استقبله على رأس السلم وقال له أنا سمعت ما قيل واللي بيحصل ده كله تمثيل.

استدعى الدكتور الصاوي حبيب طبيب الرئيس الخاص وكان موجودا في منشية البكري فدخل على عجل وحاول أن يقوم باسعاف المشير الذي رفض أن يستجيب له مما اضطر معه أن يقوم حسين الشافعي بالامساك بالمشير بشدة حتى يتمكن الدكتور من حقنه وحاول أن يضع اصبعه في فمه ولكن من دون جدوى.

وفي الساعة الرابعة وخمسين دقيقة تقريبا اتصل الفريق أول محمد فوزي وأبلغني أنه أنهى العملية بنجاح ومن دون أي خسائر وأن المنزل أصبح خاليا إلا من عائلة المشير فأبلغت الرئيس بذلك وكذا أمين هويدي الذي كان داخل منزل الرئيس وبعد لحظات عبرت الشارع من خلفي سيارة زكريا محيي الدين وبها الثلاثة عبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي متوجهين الى بيت المشير عامر في الجيزة حيث حددت اقامته هناك بين أهله وأولاده فجر يوم السادس والعشرين من أغسطس1967 تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المصرية.

وحضر الفريق فوزي الى سكرتاريا الرئيس للمعلومات نحو الخامسة والنصف صباحا بعد أن تأكد من تأمين الأوضاع بالكامل في منطقة الجيزة وبعد القاء القبض على كل الذين كانوا موجودين ببيت المشير وفي مقدمتهم شمس بدران وعباس رضوان والألوية عثمان نصار وعبدالحليم عبد العال والمقدم جلال هريدي كما قام بالتنسيق مع مدير الشرطة العسكرية ومدير المباحث العامة بالقبض على كل العناصر الأخرى الذين رحلّوا اما الى السجن الحربي أو الى معتقل القلعة الذي رحل اليه أيضا شمس بدران وعباس رضوان كما تم تفريغ المنزل من كل الأسلحة والذخائر والتي حملت في ثلاثة عشر "لوري" حمولة 3 أطنان وتولى قيادة الحراسة على المنزل اثنان من العمداء يتناوبان على مدى الأربع والعشرين ساعة وكانت تعليمات الرئيس المشددة عدم المساس بأسرة المشير وأن تكون موضع الرعاية الكاملة حتى لو حدث أي نوع من التطاول وبعد السيطرة

على المنزل بدأ تفتيش المكاتب والبدروم فقط وضبطت كل بقايا الأوراق والخرائط المحروقة وكذا نسخ كثيرة من الاستقالة وبعض أوراق لم تحرق كانت ذات فائدة في التحقيقات والمحكمة بعد ذلك.
وبعد أن استقر المشير في المنزل تم قطع جميع الخطوط التليفونية ما عدا خطاً واحداً فقط رؤي الابقاء عليه وقد حاول المشير عامر أن يتصل بالرئيس أكثر من مرة لكنه لم يستجب له فأرسل إليه ورقة تسلمها محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس يطلب فيها رفع الاقامة الجبرية عنه والا فان الرئيس سيندم ومرة أخرى لم يستجب عبدالناصر للتهديد.
النقطة التالية في الحقيقة كنت مترددا في كتابتها لكن بعد تفكير رأيت أن أسجلها للأمانة وللتاريخ فان بعض الذين وردت أسماؤهم في هذه القضية اما من خلال البلاغات أو من الذين كتب المشير عامر أسماءهم في أمر العمليات والتحرك فكان منهم أسماء لشخصيات بارزة ومسؤولين كبار منهم من استدعاه الرئيس جمال عبدالناصر ليتأكد بنفسه من حقيقة موقفه ومنهم من جاء بنفسه للرئيس واعترف بالدور الذي كان سيقوم به وأكتفي بهذا القدر دون الاعلان عن الأسماء وبعضهم قد انتقل الى رحمة الله.. كما أن الرئيس قد رأى إعطاءهم فرصة أخرى لأنهم بادروا بالابلاغ ولأنهم لم يخفوا عنه الحقيقة.
وفي 1967،/9/13 ومع تواصل نشاط واتصالات المشير عامر تليفونيا ومعه بعض من أقاربه واخوته بهدف تأليب الرأي العام ضد النظام بعد 1967/8/26 أصدر الرئيس قرارا بنقل المشير عامر الى مكان أمين منعزل يتعذر معه اجراء مثل هذه الاتصالات والنشاط وكلف الفريق أول محمد فوزي مرة ثانية بتنفيذ القرار فتوجه وبصحبته الفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان واللواء سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية وبعض الضباط من الحرس الجمهوري الى منزل المشير وكان الضابط المسؤول عن الحراسة في ذلك اليوم العميد محمد سعيد الماحي الذي شارك في تنفيذ المهمة.
وقد دخل الفريق عبدالمنعم رياض أولا ودعا المشير عامر لتنفيذ أمر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة فأبى تنفيذه وتردد في البداية ولكن الفريق رياض تلطف معه ونصحه بمرافقته، وفي تلك اللحظة تناول عبدالحكيم عامر شيئا وضعه في فمه وأخذ يمضغه مما لفت أنظار الكل والعائلة وصرخت احدى كريماته بأن أباها تناول سما ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الاتزان فاصطحبه الفريق عبدالمنعم رياض بسرعة الى الخارج وحاول هو والفريق أول محمد فوزي أن يضعوه في سيارة الاسعاف التي كانت مجهزة كاجراء احتياطي الا أن عامر رفض ركوبها فما كان منهما الا أن وضعاه في سيارتهما وتوجهوا الى مستشفى المعادي للقوات المسلحة والتي كانت أخطرت على عجل لعلاج حالة طارئة. وفي الطريق الى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير اخراج ما في فمه وبعد تمنع اضطر لطرد باقي ما كان في فمه وكان عبارة عن مادة تشبه اللادن الأصفر في ورق سولفان.. فتلقفه ضابط الحرس المرافق الرائد عصمت محمد مصطفى وكان معه النقيب محمد نبيل ابراهيم والنقيب عبدالرؤوف حتاتة من الحرس الجمهوري ووضع الرائد عصمت ما تلقفه في منديل ورق حيث سلمه للمعامل فور وصولهم الى المستشفى وهناك أجريت الاسعافات السريعة وعمل الأطباء: اللواء عبدالحميد مرتجى والعميد محمود عبدالرازق والعميد عبد المنعم القللي والمقدم عبد المنعم عثمان والرائد أحمد محمود عبدالله والرائد حسن عبد الحي على محاولة غسيل لمعدته ولما رفض أعطي محلولا ليتقيأ وتم ذلك فعلا وعندما قال له اللواء عبدالحميد مرتجى قائد المستشفى بعد تقيئه بشدة أنه لم يعد هناك خطر الآن على حياته قال المشير "ده أسوأ خبر سمعته".. وبعد فترة قرر الأطباء أن حالته مستقرة وطبيعية ومطمئنة وبناء على ذلك فقد قرر الفريق فوزي استئناف المهمة واتجه بالركب الى استراحة المريوطية وفي الساعة السابعة مساء ذلك اليوم أظهرت المعامل نتيجة تحليل ما لفظه وتقيأه المشير عامر وأبلغ المقدم طبيب عبدالمنعم عثمان أن التحليل أظهر آثارا لمادة الأفيون.
وفي استراحة المريوطية التي سبق اختيارها كمقر لاقامة المشير عامر كان في استقبالهم هناك قرابة الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر، العميد محمد الليثي ناصف ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري والنقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين وبعض أفراد الخدمة والاعاشة والحراسة ولم يطلب المشير شيئاً سوى عصير الجوافة.
وقد مكث الفريق محمد فوزي والفريق عبدالمنعم رياض مع المشير نحو الساعة دار فيها حوار حول الموقف العسكري. وقال لهم المشير أن عليهم أن يطلبوا تعويض السلاح من الاتحاد السوفييتي الذي هاجمه واعتبره أنه خذل مصر وقال لهما عندكم الرجالة كتير في البلد، وكل ما عليكم هو استئناف القتال.. ثم قال لهم: "يا فوزي ويا رياض... تبلغوا الرئيس أنه اذا لم ينه هذا الوضع في أربعة وعشرين ساعة فانه سيتحمل مسؤولية ما سيحدث.." وقد أبلغ الفريق فوزي هذه الرسالة للرئيس. بعدما غادر هو والفريق عبدالمنعم رياض الاستراحة، وكان المشير قد طلب ماكينة حلاقة وبعض الكتب التي وصلته في نفس الليلة.

النهاية

في يوم 14 سبتمبر/ ايلول 1967 لم يتناول المشير أي طعام الا بعض السوائل وفي الساعة العاشرة من صباح

ذلك اليوم تم تغيير النوبتجيات الطبية والحراسات واستلم الرائد طبيب ابراهيم البطاطا نوبته وشرح له زميله حالة المشير الصحية وتطوراتها وطمأنه بأن الحالة تشير الى التحسن كما ذكر له الأدوية التي أعطاها له، ولم يتناول المشير طعام الغذاء نظرا لاستمرار القيء فقد قرر اتمام تغذيته بمحلول الجلوكوز عن طريق الوريد وقرابة الساعة الرابعة من بعد الظهر أبدى المشير للدكتور البطاطا شكوى من ألم في أسنانه فأعطاه حقنة نوفالجين. وبعد ذلك دخل المشير الحمام وتقيأ ثم طلب بعض الماء ليغتسل في غرفته فحمل له أحد السفرجية (منصورأحمد) الماء الى السرير فاغتسل ثم رقد على السرير، وفي الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب حجرة المشير فوجده نائما وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين وبعد السادسة بقليل وأثناء توجه الطبيب مرة ثانية الى غرفة نوم المشير سمع استغاثة السفرجي منصور الذي نادى عليه ليسرع الى غرفة المشير حيث قرر أنه سمع صوت "شخير" عال صادر عن المشير ولما دخل الطبيب وجده راقدا على الفراش في حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع باعطائه حقنة "كورامين" و"أمينوفلين" كما أجرى له تنفسا صناعيا من أنبوبة الأوكسجين ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة المشير عبدالحكيم عامر قرابة الساعة السادسة وأربعين دقيقة.
وكان المشير كما قلت من قبل قد رفض تناول أي طعام وان كان قد تناول القليل من عصير الليمون وعصير الجوافة وكما قال الذين كانوا في الاستراحة فان المشير عامر لم ينطق بأي عبارات في الدقائق التي سبقت وفاته وكل ما تكلم به مع الطبيب أثناء تعليق أنبوبة الجلوكوز: أنه لافائدة من كل اللي بتعمله ده ولا فائدة من وراء تلك الرعاية، وكان في هذه الأثناء يدور البحث والمعاينة بواسطة الفريق أول محمد فوزي والعميد محمد الليثي ناصف لمكان آخر يتم فيه تنفيذ تحديد اقامة المشير وكانا في منطقة المعادي لاستكشاف موقع فيلتين كمكان بديل لاستراحة المريوطية التي يمكن أن يكون لها وضع خاص لدى المشير لأسباب تاريخية وعاطفية، الا أن تدهور حالة المشير الصحية ترتب عليها إخطارهما أثناء المعاينات فقطعا المهمة.
وفي الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة أبلغني العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري بنبأ وفاة المشير عبدالحكيم عامر فقمت بابلاغ الخبر للرئيس بالاسكندرية في الحال وكان الخبر صاعقاً بالنسبة لنا جميعا، أما بالنسبة للرئيس فقد وضع سماعة التليفون بمجرد سماعه الخبر ثم عاد وطلبني فورا بعد ذلك مستفسرا عن التفاصيل فقلت له لا تفاصيل لدي الآن ولكن الفريق أول محمد فوزي والعميد محمد الليثي ناصف سيبلغاني بالتفاصيل لدى وصولهما الى الاستراحة، فأمر الرئيس بابلاغ وزير العدل والنائب العام وكبير الأطباء الشرعيين فورا لاتخاذ الاجراءات القانونية والتحقيق، كما قال لي أن زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري في طريقهم للقاهرة الآن وحتى أصل الى القاهرة تكون الصورة واضحة أمامي، ولم ينتظر الرئيس تجهيز السيارات أو الحراسات بل توجه لركوب أول سيارة كانت أمامه في استراحة المعمورة ووصل الى منشية البكري لمتابعة الموقف من مكتبه وبدأت التحقيقات على الفور تحت اشراف السيد عصام الدين حسونة وزير العدل وانقسم التحقيق الى قسمين:
الأول: تحقيق الطب الشرعي وقد أشرف عليه الدكتور عبدالغني سليم البشري وكيل وزارة العدل لشؤون الطب الشرعي ويعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس والدكتور علي عبدالنبي استاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة والدكتور كمال السيد مصطفى. مساعد كبير الأطباء الشرعيين.
والثاني: يتولاه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام يعاونه المحامي العام وعدد من رجال النيابة العامة ويتولى التحقيق في كل ظروف الحادث ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة به بمن فيهم أسرة المشير وأطقم الحراسة وهيئة مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وكل من كان في استراحة المريوطية.
وأصدرت النيابة العامة أول بيان لها يوم 1967/9/16 جاء فيه أن التحقيقات بدأت بسؤال كل من الفريق فوزي والفريق عبدالمنعم رياض وكل من كان له صلة في هذه المأمورية منذ أن بدأت وكذا هيئة مستشفى المعادي الخ وجاء في البيان بعد ذلك ما يلي بالنص: "... كما ثبت اليوم بصفة قاطعة من التحليل الضوئي والكيماوي الذي أجرته مصلحة الطب الشرعي أن المادة التي وجدت مخفاة تحت الشريط اللاصق وزنها 150 ميليجرام هي مادة "الأكونيتين"، وهي عقار شديد السمية، سريع الأثر، يكفي نحو ميليجرام أو اثنين منه لاحداث الوفاة في مثل الظروف والحالة التي شوهد عليها الجثمان".

الحلقة الثالثة عشر

المقاومة الفلسطينية.. معركة عبدالناصر الأخيرة

لقد انحازت ثورة 23 يوليو/تموز 1952 بقيادة جمال عبدالناصر إلى قضية الشعب الفلسطيني قبل الثورة بخمس سنوات فقد قررت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار مساندة حركة المقاومة العربية في فلسطين، فاختارت بعض أعضائها كمتطوعين وانضم بعضهم من دمشق إلى جيش الإنقاذ الفلسطيني بقيادة فوزي القاوقجي. وقال جمال عبدالناصر يومها:"لو فرض القتال في فلسطين فإن ذلك لن يكون حربا في أرض غريبة بل هي واجب مقدس للدفاع عن النفس وعن مصر. وعندما شاركت القوات المصرية سنة 1948 في حملة فلسطين كان هناك الكثير من الضباط الأحرار الذين تأثروا باستهانة الحكومة في الإعداد للحرب وسوء التنظيم والإدارة والفساد في التسليح والمعدات وكانت هذه الحرب بمثابة تجربة هائلة للجيش الذي عاد ليصحح أوضاع الوطن من جذورها ومن قلب الأمة العربية، من القاهرة.

وفي منتصف الستينات حرصت مصر الثورة على إبراز الكيان الوطني الفلسطيني بدعم ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية بدءا من دعوتها للقمة العربية في يناير/كانون الثاني 1964 في القاهرة، مرورا بمساندتها لقيام جيش التحرير الفلسطيني وبعد ذلك دعمت الثورة الفلسطينية على امتداد تاريخ طويل لم تنته فصوله.

ووضع الرئيس جمال عبدالناصر -بصفة خاصة- المقاومة الفلسطينية في موقع مهم في استراتيجيته للتصدي للعدوان "الإسرائيلي"، وفي تقدير الموقف الذي وضعه في أوائل يوليو/تموز 1967 وسبق الإشارة إليه أكد أن العمل الفدائي الفلسطيني هو أحد العناصر الرئيسية في المواجهة. وتنفيذا لذلك فقد عمد إلى احتضان هذه المنظمات وكان يلتقي بقادتها دون ما أن يفرق بين ميولهم أو اتجاهاتهم السياسية أو العقائدية، بل كانت نظرته في التعامل معهم كلهم باعتبارهم يمثلون المقاومة ورفض الاحتلال وبالتالي فهم في وضع شرعي بالنسبة للمجتمع الدولي قبل أن يكونوا أصحاب قضية حق بالنسبة للعالم العربي الذي احتضن عناصر المقاومة راضيا ومشجعا سواء كان بهدف مبدئي أو أخلاقي كما فعلت مصر أو لأسباب أخرى كالاحتواء مثلا لذلك فقد عمد الرئيس عبدالناصر إلى اصطحاب أبو عمار (ياسر عرفات أو عبد الرؤوف القدرة) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في أول زيارة له لموسكو بعد وقوع العدوان وكان ذلك عام 1968 حيث قدمه للقادة السوفييت، وكان لهذا اللقاء تأثيره الضخم في توفير دفعات قوية للمقاومة على الصعيدين السياسي والعسكري .

كما سعى الرئيس عبدالناصر لتنظيم العلاقة بين الحكومة اللبنانية والوجود الفلسطيني في لبنان حتى تم توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969 والتي كانت توفر حماية كاملة للعمل الفدائي الفلسطيني ضد "إسرائيل" من الأراضي اللبنانية وظلت هذه الاتفاقية سارية حتى قامت الحكومة اللبنانية بإلغائها في العام 1987. أما على الساحة الأردنية فقد كان جهد مصر متواصلا لتأمين حرية المقاومة الفلسطينية في العمل من الأراضي الأردنية مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تجاوز السيادة الأردنية على أراضيها بأي حال من الأحوال، ومع ظهور أي خلافات مع السلطة الأردنية كان الرئيس جمال عبدالناصر يعمل على تحجيمها ومحاولة إقناع الملك حسين بتجنب التصرف بعنف ضد المقاومة فقد كانت العلاقات بين الطرفين مشحونة بالفوران والصدامات، تهدأ أحيانا، وتفور وتثور في أغلب الأحوال، وقد تفجر الصدام بينهما في شهر يونيو/حزيران 1970 وجرى تبادل إطلاق النار بين الطرفين وسقط عشرات القتلى والجرحى نتيجة لذلك، ولم تتم السيطرة على الأحداث إلا بعد عقد لقاء مباشر بين الملك حسين وأبو عمار.

وحاول الرئيس جمال عبدالناصر التدخل مرة أخرى لاحتواء التوتر والحيلولة دون تفجر الموقف وفي يوم 21 اغسطس/آب 1970 وصل الملك حسين إلى الإسكندرية في زيارة كان الموقف من المقاومة الفلسطينية هو موضوعها الرئيسي، وبالطبع تم بحث التطورات المتعلقة بالأزمة مع إسرائيل ككل وما أعقب قبول مبادرة روجرز من تطورات، وفي الاجتماع الذي عقد بين الرئيس عبدالناصر وحسين قام كل طرف بشرح رؤيته بصراحة تامة وأعرض فيما يلي ملخصاً لمحضر هذا الاجتماع فهو وحده الذي يوفر الصورة كاملة. .

الرئيس جمال عبدالناصر، رحب بالحاضرين، ثم قال:

"إننا في الجمهورية العربية المتحدة لا ننسى موقف الأردن في يونيو/حزيران 1967 عندما دخلتم الحرب معنا.. ولو أنني كنت غير راغب في نفس الوقت بإقحام الجيش الأردني في الحرب.. ولو كانت سمحت الظروف لي في تلك الأيام لكنت رفضت إشراك قواتكم في العمليات مثلما حدث خلال حرب .1956. عموما هذا التحرك منكم لا ننساه ونعيه في مصر وعيا تاما. لقد اشترك الأردن في الحرب من أجلنا مثلما اشتركنا في هذه الحرب من أجل سوريا.. وبالتالي يصبح من الوجهة العملية أن الأردن دخل الحرب من أجل سوريا.. ولكن نؤكد أن شعبنا في مصر لا ينسى ما تحمله شعب الأردن من أجله".

-الملك حسين:

"نحن لم ندخل الحرب إلا تلبية لواجبنا.. وما تمليه المسؤولية العربية علينا، وهي مسؤولية واحدة ونحن في الأردن نقدر زعامتك ومواقفك الوطنية التي تعبر عن شعور كل عربي أصيل تعبيرا صادقا. والمهم الآن هو أن نبذل أقصى جهدنا ونزيد من تعاوننا ونزيد من ثقة كل منا في الآخر .

وسأعرض عليكم مشكلاتنا السياسية والعسكرية لنجد معا الحل المناسب لها".

- عبد المنعم الرفاعي:

(وزير خارجية الأردن، بناء على إيماءة من الملك ليتكلم): " نحن في الأردن نفتقر إلى وضوح الرؤية بالنسبة للموقف السياسي في الوقت الحاضر. ورغم أننا تقدمنا خطوات على الطريق إلا أننا لدينا بعض التساؤلات نريد قدرا من الوضوح بشأنها وهي:

* هل حدث اتفاق سياسي أخيرا بين روسيا وأمريكا؟

* هل هناك تصور لدى الاتحاد السوفييتي عن كيفية حل المشكلة؟

وعلى ضوء الإجابة عن هذين السؤالين أعتقد أنه يمكننا كعرب تحديد خطواتنا السياسية المقبلة إذ أن الواضح لنا من سياسة ومواقف أمريكا والاتحاد السوفييتي أو حتى الدول الكبرى جميعها أنها غير جادة في إيجاد الحل السياسي للقضية رغم مضي شهر من موافقتنا على مبادأة روجرز.. لهذا نحن في الأردن أوقفنا أخيرا خطنا الإعلامي عن المبادأة. والواضح لنا أيضا أن المشكلة ليست رهن إرادتنا فقط، وإنما رهن قوى أخرى عديدة بحيث أصبحنا غير قادرين على تحديد سياستنا العربية".

- الرئيس جمال عبدالناصر:

"طبعا الموضوع معقد كثيرا وليس سهل الحل، وإنما أساس المشكلة هو أن هناك تفوقا عسكريا "إسرائيليا"، وفي نفس الوقت هناك تفكك عربي.. فمثلا إذا حسبنا حجم وقوة جيوش الدول العربية نجد أنفسنا متفوقين على "إسرائيل"، ولكن نحن عدة جيوش وعدة قيادات، بينما هم جيش واحد وقيادة واحدة، بالإضافة إلى أن هناك بيننا من يريد أن يتجاهل الاشتراك أو المساهمة الإيجابية في المعركة بحجة أن فلسطين من مسؤولية الفلسطينيين فقط.. عامة، إحنا خطتنا الإستراتيجية في مصر الآن هي كما يلي:

العمل على إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض العربية المحتلة مع عدم التنازل عن أي شبر منها بما في ذلك القدس.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين.

بالنسبة للإعداد العسكري، فإننا نعمل على بناء قواتنا المسلحة لتصل إلى مليون مقاتل.. وفعلا ستصل قواتنا خلال شهر ديسمبر/كانون الأول إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل.

من هنا كان عبور القناة وتحرير سيناء ليس هدفا وإنما واجب علينا..

أما عن العمل السياسي فقد هاجمني البعض في تحركي السياسي الأخير متسائلين: كيف لنا أن نقبل وجود "إسرائيل"؟ علما بأن الجميع يدركون تماما أننا كعرب سبق أن وافقنا على وجود "إسرائيل" في اتفاقية عام 1949، وقد سبق أن قلت لكم (للملك حسين) أن تذهب لأمريكا وترجو جونسون أن يعيد الضفة الغربية، ولكن أمريكا تجاهلتكم لأن لديها ما هو أهم من ذلك، وهو رغبة حليفتها "إسرائيل" في ضم أراض عربية جديدة إليها...

وفي رأيي أن نجاح الحل السلمي ما زال بعيدا، والأمريكان ناس كدابين، ولكن رغم ذلك قبلنا المبادأة السياسية الأخيرة لسبب رئيسي وهو أن نستكمل إعدادنا العسكري، وأن ننتهي من التحضيرات اللازمة لخطتنا العسكرية، لأننا في الآخر إحنا حانحارب.. وقد وافقت على هذه المبادأة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ثم اللجنة المركزية ثم المؤتمر القومي بعد حوار طويل وعن قناعة تامة.

طبعا ثقتي في الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة، ولكن يحتمل ولو بنسبة نصف في المائة أن تكون هناك لعبة دولية قد تؤثر في حل المشكلة لمصلحتنا...

أما عن سؤال الأخ عبد المنعم الرفاعي عن احتمال وجود اتفاق بين روسيا وأمريكا بشأن قضيتنا.. فالإجابة: لا.. ليس هناك وجود لمثل هذا الاتفاق، كما أننا نسجل بكل تقدير مساعدة الروس لنا ومشاركتهم العسكرية معنا بشكل إيجابي. ولهذا قررنا في مصر أنه عندما نخرج من هذه الأزمة سنقيم للشعب السوفييتي نصبا تذكاريا تخليدا لمساعدتهم ووقوفهم الصريح معنا. وعن السؤال الثاني بتاع الأخ عبدالمنعم الرفاعي، وهو هل لدى الروس تصور ما لحل القضية؟

فالإجابة أن الروس يتحركون الآن بناء على الحوار معنا، وبعد موافقتنا على كل خطوة، كما أن الروس يرفضون ما نرفضه ويوافقون على ما نوافق عليه. أما عن السؤال الأخير، هل هناك حل متفقون عليه مع الروس؟

الإجابة أيضا، لا.. قد نكون متفقين معهم على أهمية الحل السلمي، ولكن كل واحد منا ينظر إلى هذا الحل من زاويته الخاصة. إننا نرى أن الحل السلمي بعيد جدا، ولابد أن نصمد اكثر وأكثر، ولابد أن يشعر الأمريكان أن يدهم ليست مطلقة الحركة في الموقف العربي .

أما عن تحرير فلسطين فإني أعتقد أنه لن يتم في ستة أيام ولا في ست سنين... إذن مين اللي سيحرر من النهر إلى البحر ؟ وفي كام سنة ؟ هذه أمور لابد من توضيحها إلى جماهيرنا العربية بصراحة تامة .

أنا أعتقد أن علينا الآن واجب أن نزيل آثار العدوان ونعيد الأرض العربية التي احتلها اليهود، ثم بعد ذلك من الممكن أن نناضل تحت الأرض لتحرير فلسطين... لتحرير حيفا.. وتحرير يافا .

وعن موقف المقاومة الفلسطينية.. أنا قابلت قيادات المقاومة وقلت لهم إن من حقكم أن ترفضوا مبادأة روجرز وأن ترفضوا الحل السلمي، حتى لو وافقت عليه جميع الدول العربية لأنه من حقكم كفلسطينيين أن ترفضوه. أما عن موضوع "إذاعة صوت فلسطين" فلم يكن في نيتي أصلا قفله رغم هجومهم اليومي علينا بالإذاعة وخاصة إذاعة القاهرة. ولكن ما حدث هو أننا استمعنا إلى برقية مرسلة من قيادتهم لفرعهم في القاهرة تطلب منهم التوسع في مهاجمتنا من إذاعة القاهرة مع المزيد من سبنا وتوجيه الشتائم إلينا، على أساس أنهم تصوروا أننا سنخاف من التعرض لهم. طبعا كان تصورهم خطأ وتقديرا غير سليم. أعود لأقول إنه من حقهم أن يرفضوا المبادأة، وأن يرفضوا أي تحرك سلمي، ولهذا أرجو من الملك حسين ألا يهاجمهم أو أن يعمل ضدهم، كما أرجو أن يحول دون تشنج بعض المسؤولين الأردنيين ضد المنظمات الفلسطينية لأن المستفيد في هذه الحالة هو العدو.. "إسرائيل"...

جلالة الملك أرجو أن تأخذهم بالصبر حتى ولو غلطوا وذلك من أجل شعبكم ومن أجل الشعب الفلسطيني ولا تنس أن سيدنا أيوب كان من سكان نهر الأردن... ولهذا أنا باعتقد أنك حاتكون أقدر على حسم الأمور باتزان وحكمة رغم وجود بعض المتطرفين الفلسطينيين، وإنما في نفس الوقت توجد بينهم أيضا عناصر كثيرة متزنة.. عامة أرجو أن نتشاور دائما في هذا الموضوع لأني باعتبره أهم موضوع عربي في الوقت الحاضر . كما عليكم أن تختاروا قيادات أردنية تحوز ثقة الفلسطينيين مثل الدكتور النابلسي والمهم أن نستمر في التحاور

بشأن هذا الموضوع ولا ننفعل أو نخطئ الخطوات وأنا مستعد دائما لأن أستقبل أي مندوب عنكم للتشاور معه بشأن موضوعات المقاومة .

وقد أبلغني أخيرا الأخ فاروق أبو عيسى من ثورة السودان أنه اجتمع مع اللجنة المركزية لمجموعة حواتمة وكان حديثهم معه معقولا وبنّاء.

توصية أخيرة هي أن تتعاملوا في هذا الموضوع بالعمل السياسي وليس بالعمل البوليسي وهذا ليس معناه عدم الوقوف سلبيا ضد العناصر الفلسطينية السيئة أو الانتهازية، ولكن هذا يتطلب منكم القيام بتحرك سياسي ضخم.. آسف أني تحدثت معكم في شؤونكم الداخلية، ولكن لسبب بسيط وهو أن أي ضربة عندكم ستكون لها ردود فعل عديدة على جبهتنا". -الملك حسين:

"سيادة الرئيس.. عن صبر أيوب فهذا شعار سياستنا منذ أمد طويل، ولكن هناك ولا شك للصبر حدود.. إن وجود منظمات المقاومة على أرضنا نقل إلينا كل التناقضات الموجودة في العالم العربي، كذلك فإن المتاجرة بشعار" من النهر إلى البحر "هو عملية مغرضة القصد منها نسف ما هو باق لدينا من إمكانيات عربية لتحرير أراضينا. والملاحظ أن العمل ضدنا من أفراد المقاومة يتزايد يوما بعد يوم محاولين إثارة الشك والبلبلة في صفوفنا، حتى داخل القوات المسلحة الأردنية... ولكن الحمد لله فالوحدات العسكرية مازالت سليمة حتى الآن .

إن الاستفزازات من أفراد المقاومة للسلطة الأردنية لا حدود لها، ومن الممكن إن سمح وقتكم أن أحكي لكم العديد من القصص والاستفزازات التي تتعرض لها سلطاتنا المحلية في المدن والقرى يوميا.. وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، تسير سيارات المقاومة في المدن والطرقات دون أن تحمل أي أرقام أو علامات مميزة.. وبذلك يستحيل على السلطة المحلية أن تقوم بواجبها عند حدوث اصطدام أو وفاة أو إصابة لأي من المدنيين الأبرياء، قصة أخرى حدثت أخيرا فقد أطلق بعض أفراد المقاومة رشاشاتهم داخل مخبز في عمان لمجرد أن صاحب المخبز رفض أن يعطيهم الأسبقية على غيرهم في توزيع الخبز... الخ".

-الرئيس جمال عبدالناصر:

"لقد سبق أن تحدثت كثيرا مع قيادات المقاومة بشأن ضرورة الامتناع عن عمليات الاستفزاز للسلطات الأردنية المحلية.. وفي الحقيقة كانوا معي مدركين آثار هذا الاستفزاز وما ينجم عنه.. ولكن للأسف هناك بينهم من يريد فعلا الاستفزاز وقد تكون من بينهم أيضا قوى مضادة تخطط عن عمد بهدف تخريب الموقف السياسي في الأردن، عموما من الممكن أن يعاد بحث مثل هذه الأمور دون أن نصل إلى درجة التشنج، على أن نراعي مصالح كافة الأطراف .

وقبل أن ننهي الجلسة، أرجو أن أكرر ما طلبته خلال حديثي معك اليوم أن تتوخى الصبر والحكمة وإني على ثقة من أن ربنا في آخر الأمر سينصرنا في معركتنا مع "إسرائيل" بعد ما صبرنا وعملنا بجد وعرق لمدة ثلاث سنوات متتالية. كما أني أرى أن الموقف العسكري بيننا وبينكم يتحسن يوما بعد يوم ونحن على استعداد للمزيد من التنسيق العسكري بيننا وبينكم وقد أبلغت الفريق فوزي كافة التوجيهات اللازمة لإتمام هذا التنسيق مباشرة بالقدر الذي تطلبونه".

-الملك حسين:

"شكرا سيدي الرئيس ونحن من جانبنا سنعمل كل ما في جهدنا لتنفيذ نصائحكم التي نقدرها ونعتز فيها".

ولم تفلح هذه التطمينات وهذه المكاشفة في وقف التفجر بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية وبخاصة ابتداء من 16سبتمبر/أيلول 1970 وهو تاريخ تعيين اللواء محمد داود رئيسا لوزارة عسكرية في الأردن، ففي اليوم التالي لتشكيل هذه الوزارة بدأ هجوم وحشي قادته قوات البادية الأردنية ضد المعسكرات الفلسطينية ومراكز تدريبهم وفتكوا بكل من اعترضهم وملاحقة كل عناصر المقاومة الفلسطينية، وكانت هذه المجزرة مثار تعليقات واسعة في أجهزة الإعلام العالمية والعربية. وكتب مراسل الأسوشيتد برس يقول: "قد دمر جنود الملك العاصمة وكأنهم يزحفون نحو أرض العدو، إن ألوفا من الفلسطينيين سحقوا ونهب جنود البادية المتاجر وأخذوا يطلقون النار في كل الاتجاهات".

وكتب مراسل الديلي إكسبريس: "إن عمان تموت ميتة بطيئة وطويلة وبشعة".

وفي يوم21 سبتمبر/أيلول 1970 أصدر الملك حسين أمرا بإيقاف إطلاق النار بعد تسلمه رسالة من الرئيس عبدالناصر وكان في مكتبه ساعتها الفريق محمد صادق والسفير عثمان نوري سفيرنا في عمان .

وبدأت تتوالى استجابات الزعماء العرب لدعوة عبدالناصر وكان أول الحضور القذافي واكتمل عقد الرؤساء والملوك يوم23سبتمبر/أيلول بعد وصول الملك فيصل وجرت اجتماعات مكثفة وأوفدت لجنة برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري وأجرى عبدالناصر وبعض الرؤساء العرب اتصالات تليفونية مع الملك حسين لاحتواء الموقف المتفجر، وبدأت القضية تكتسب أبعادا دولية حيث بحث الرئيس الأمريكي نيكسون الموقف مع زعماء الكونجرس وقد كتب في مذكراته فيما بعد أن الولايات المتحدة اقتربت من حد التدخل العسكري في الشرق الأوسط في ذلك الوقت أكثر من أي وقت آخر، ووجه الاتحاد السوفييتي تحذيرا إلى واشنطن بعدم التدخل في أحداث الأردن .

وبدأت تتبلور ملامح مخطط أمريكي -"إسرائيلي" يستهدف القضاء على المقاومة، وبعث عبدالناصر ببرقية للملك حسين في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم 25سبتمبر/أيلول يكشف أمامه أبعاد المخطط... وكان الرئيس يحرص طوال فترة الأزمة على الاتصال بالملك حسين رغم اعتراض بعض الرؤساء على ذلك.

واقترح أحد الرؤساء إرسال قوات مصرية مع قوات عربية للأردن وكان رد عبدالناصر "لقد أرسلت من قبل قوات إلى اليمن واستشهد هناك أكثر من عشرة آلاف شهيد، وما زالت "إسرائيل" تحتل أرضنا ولست مستعدا الآن لأن يستشهد جندي مصري واحد على الأرض الأردنية ومن يريد أن يرسل قواته فليتفضل هو بإرسالها"!

وفي ظهر يوم26 سبتمبر/أيلول 1970 اتصل الملك حسين بالرئيس جمال عبدالناصر معلنا رغبته في الحضور إلى القاهرة لتوضيح موقفه أمام الرؤساء والملوك العرب، وبعد مناقشات ساخنة بين عبدالناصر وباقي الحاضرين أتفق على دعوة الملك حسين للحضور وقد وصل القاهرة بالفعل صباح يوم 27سبتمبر/أيلول واجتمع مع الرؤساء والملوك ظهر نفس اليوم بحضور ياسر عرفات الذي تم تهريبه من عمان بواسطة اللجنة التي أوفدت إلى عمان برئاسة نميري وبترتيب من عناصر المخابرات المصرية وكان يصحبه حسين الشافعي ومحمد صادق والباهي الأدغم والشيخ سعد الصباح وقد نجحوا في تهريب أبوعمار حيث ألبسوه زي كويتي وعاد معهم إلى القاهرة دون أن يكتشف أمره . وبعد حوالي ست ساعات من الاجتماعات المتصلة الساخنة وبعد نقاش حامٍ توصل المجتمعون إلى اتفاق ينص على:

وقف إطلاق النار في جميع الساحات .

انسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة الفلسطينية من كافة المدن قبل غروب نفس اليوم.

تكليف لجنة برئاسة الباهي الأدغم بالسفر إلى عمان الاثنين 28سبتمبر/أيلول 1970 لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

وأعلن الاتفاق في جلسة علنية حضرها كل الوفود ورجال الصحافة والإعلام.

وبعد إتمام الاتفاق توجه جمال عبدالناصر بحديث خاص إلى أبو عمار قال له فيه:

"يا أبو عمار، لقد حرقت دمي خلال الأيام الأخيرة لكي أحافظ عليكم، وكان أسهل الأشياء بالنسبة لي أن أصدر بيانا إنشائيا قويا أعلن فيه تأييدي لكم ثم أعطيكم محطة إذاعة تقولون فيها ما تشاؤون ضد الملك، ثم أريّح نفسي وأقعد أتفرج.. لكن بضميري وبمسؤوليتي لم أقبل هذا الأسلوب، إن موقفي منذ اللحظة الأولى كان من أجلكم ومن أجل حمايتكم وحماية الناس الذين لا ذنب لهم والذين هم الآن قتلى لا يجدون من يدفنهم، وجرحى لا يجدون من يعالجهم، وشاردون بين الأنقاض، وأطفال ونساء يبحثون في يأس عن أبسط حقوق للإنسان وهو حق الأمن على حياتهم".

وقد رد عليه أبو عمار قائلا:

"يا سيادة الرئيس لك الله... كتب عليك أن تحمل هموم العرب كلهم وخطاياهم أيضا...!"

وكانت هذه الهموم تفوق قدرة الجسد على البقاء، وكانت المفاجأة رحيل عبدالناصر عن الدنيا كلها.

تحذير من الجنرال ديجول

قبل حرب يونيو/حزيران 1967 استدعى الجنرال ديجول السفير عبد المنعم النجار وطلب منه إبلاغ رسالة عاجلة للرئيس جمال عبد الناصر مفادها أن المخابرات الفرنسية لديها معلومات مؤكدة بأنه سيحدث هجوم ساحق على مصر صباح يوم 5 يونيو/حزيران 1967 ورجا أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة باستيعاب هذه الضربة ثم الرد عليها حتى يستطيع أن يدعم موقف القاهرة على أساس أن إسرائيل هي البادئة بالاعتداء . كانت هذه المعلومات إلى جانب معلومات أخرى قد وصلت للقيادة المصرية في نفس الوقت من مصادر أخرى مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى الاجتماع بالقيادة العامة للقوات المسلحة ، وفي حضور كل القادة نبه الرئيس إلى الاحتمالات المنتظرة وركز في الحديث على القوات الجوية بالذات ولما سأل الفريق محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية عن مدى تحملنا لتلقي الضربة الأولى إذا ما صحت المعلومات باحتمال الضربة الجوية التي قدر أنها ستتم يوم 5 يونيو/حزيران بناء على تقديرات الموقف على ضوء تعيين موشي ديان وزيرا للدفاع مما يعني نوايا هجومية للعدو ، فأجاب الفريق صدقي محمود بأن الاحتمالات هي الشلل للقوات الجوية ، ولما ناقشه الرئيس جمال عبد الناصر، بحضور القادة ، حول مدى احتمالات الخسائر تحديدا ، قال الفريق صدقي إنه يقدرها بنسبة 10% . وهنا وبعد مناقشة اشترك فيها أغلب الحضور تم الاتفاق على إمكانية تلقي الضربة الاولى بهذه النسبة من الخسائر وعلى شرط أن يقوم قائد القوات الجوية باتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وانتشار وتوزيع طائراته الشيء الذي لم يحدث وفي رأيي الشخصي وكما ذكر لي بعد ذلك الفريق أول محمد فوزي واللواء حسن البدري واللواء عبد المنعم خليل، أن المشير عبد الحكيم عامر قال بعد مغادرة الرئيس لقاعة الجلسة ، ما معناه ، "هو نبي.. ولا يعلم الغيب..؟!"

ومما يؤكد هذا الرأي أن المشير عبد الحكيم عامر استقل طائرة صباح يوم 5 يونيو1967/حزيران متجها للتفتيش على جبهة القتال في سيناء مما ترتب عليه تقييد الدفاع الجوي، والأدهى أن جميع القادة قد اتجهوا لاستقبال المشير عامر في مطار "تمادا" مما ترتب عليه من ناحية أخرى أن عقل القوات المسلحة قد أصابه الشلل والعمى .

اسئلة حول نكسة 1967

لا أستطيع أن أنهي شهادتي حول نكسة 1967 وأنا مرتاح البال والضمير دون أن أطرح على نفسي وعلى القارئ الكريم وعلى مراكز البحث والعسكريين والسياسيين سؤالين:

* السؤال الأول: لماذا لم تسقط أو تضرب طائرة المشير عبد الحكيم عامر وهو في طريق عودته إلى مطار القاهرة قادما من مطار بير تمادا بعد بدء قصف مطارات مصر صباح يوم 5 يونيو/حزيران 1967؟! ولماذا لم يقصف مطار القاهرة الدولي إلا بعد هبوط طائرة المشير عامر به؟!

* والسؤال الثاني: لماذا لم يقم سلاح الطيران السوري بقصف المطارات "الاسرائيلية" ليحول دون نزول وإعادة ملء وتموين الطائرات "الاسرائيلية" بعد إغارتها على مطارات مصر؟! ونفس السؤال ينسحب على

الأردن أيضا؟! أرجو أن أعرف الإجابة ممن لديه علم، ويستطيع أن يفسر لي هذه الألغاز!

وفي النهاية ان جاز لي أن أقول كلمة حق، إن الحكم على عهد بكامله لا يكون من خلال حادثة بعينها لا سيما وأن تلك الحادثة نالها من اللغط والتشويه - عن عمد وأحيانا عن غير عمد- وعليه فإن الحكم على عهد عبدالناصر يكون منذ (1954-1970) وفي سياق التوازنات الدولية وتوازنات القوى والقضايا المثارة في ذلك الوقت، فهناك ست عشرة سنة كاملة نستطيع أن نقيمها ونحكم عليها بموضوعية ودون تحيز مسبق. فلم يكن عبدالناصر قديسا ولا شيطانا بل كان بشرا يخطئ ويصيب والرجل كان شجاعاً اعترف بالأخطاء والتجاوزات، وأعلن تحمله المسؤولية كاملة، ويكفيه انه حاول وجرب، فشل أحيانا نعم ولكنه نجح كثيرا، ويكفيه ايضا أنه جعل حلم الوحدة العربية حقيقة يوما ما - ذلك الحلم الذي ضاع من العرب مع وفاة الناصر صلاح الدين الأيوبي- وفتح الباب لآخرين ليحاولوا -واثقين ان الحلم ممكن- وليتعلموا من الأخطاء لينجحوا فيما فشل فيه الآخرين، وهذا قدر المعلم دائما يرشد ويوجه، وهذا كان قدر الرئيس جمال عبدالناصر، وقدر كل الزعماء الذين يبغون لأممهم العزة والكرامة.

وانني أؤكد على أن الأمم تظل تنقب في تاريخها السحيق عن شبهة بطولة أو انتصار فتجعل منها أسطورة وتقيم لها الاحتفالات الضخمة، لا لشيء إلا لغرس روح البطولة والنصر في نفوس أجيالها.. هذا ما تفعله الشعوب في الدنيا كلها.

أما عندنا هنا في مصر المحروسة فما زال من بيننا من يسعون إلى أن يهيلوا التراب على صفحات البطولة، ويلطخون صفحات بيضاء مشرقة بالوحل، أولئك الذين أخذوا على أنفسهم ألا يتركوا مصباحا مضيئا في حياتنا إلا ويطفئوه إما بإلقاء الحجارة عليه أو ينفخوا فيه هواء وهوى مسموما ومخلوطا بعشق المهانة.

إن هؤلاء ينجزون ويحققون ما فشل فيه العدو، والفارق الوحيد بينهم وبين العدو هو أن العدو يبذل الجهد والمال وكل ما يملكه من إمكانيات لكي يحيل نهارنا إلى ظلام ولكي يحول انتصاراتنا إلى انكسارات، أما هؤلاء فإنهم يفعلون ذلك مجانا، يجلدون ظهور شعوبهم ويثخنون تاريخ أمتهم بالطعنات والجراح، إنهم عشاق فلسفة تحقير الذات وإضرام النيران في كل ما هو أخضر ونضر ويريدون أن يمشوا بأقدامهم وبقلمهم على البطولات وعلى رفات الشهداء وكأن مياه النيل العظيم لم تجر في عروقهم.

فكان لابد من أشارك من سبقني من عسكريين مصريين وساسة ومثقفين، بل إن مواطنين عاديين من أبناء مصر والأمة العربية، بل وبعض الأجانب سارعوا بغضب في المشاركة في رد الإهانة ورفع الظلم عن التاريخ النقي واستنقاذ الوعي لأجيال لم تكن ولدت بعد أو لم تكن قد أدركت هذه الملاحم العظيمة، ومنها بل وقد لا أكون مبالغا إذا قلت وعلى رأسها ملحمة حرب الاستنزاف 1970/1969 .

ومن أجل مصر سوف أقول الحقيقة، والله على ما أقول شهيد.

الحلقة الرابعة عشر

الجيش الوطني هدفه حماية الشعب والديمقراطية السليمة

* الرئيس: في تعليقي على كلام الاستاذ خالد هو ابتدأ كلامه وقال: إن الكلام دا خطير، والكلام دا أنا ما باقولوش لأول مرة، أنا قلت الكلام دا مرات قبل كده متعددة.

من أول يوم في الثورة وأنا باقول هذا الكلام بصيغات مختلفة. والاجتماع اللي هو بيقول عليه في شارع عدلي يمكن كانت عملاه رابطة قنا اللي هي كانت موجودة في شارع عدلي في أول الثورة. اتكلمت على الرجعية، واتكلمت على الشعب، واتكلمت على الثورة، واتكلمت على مبادئ الثورة. من أول يوم في كل خطبة من خطبي باتكلم على مبادئ الثورة الستة.

الأخ خالد بيقول ان احنا لا نمارس اليوم ثورة، ونحن نعيش في تطور، وبعدين في الآخر في حماسه قال: هذا الشعب المؤمن بثورته، دليل حتى في قرارة نفسه هو معتقد ان فيه ثورة لأن الشعب مؤمن بثورته إزاي ومافيش ثورة! فيه ثورة مستمرة وأنا من أول يوم في الثورة قلت إن هذه الثورة استمرار لثورات أخرى قام بها الشعب. وكتير قلت دا احنا يجب ان نحمد الله ان احنا استطعنا ان نجني ثمار هذه الثورة اللي كافح من أجلها الآباء والأجداد.. كنت باستمرار أقول الآباء والأجداد كافحوا وقتلوا من قبل ما يجنوا ثمار هذه الثورة. واحنا سعداء إن احنا استطعنا ان احنا ننجح في هذه الثورة، واستطعنا ان احنا نرى بأعيننا نجاح كفاحنا وكفاح آبائنا وكفاح أجدادنا.

الأستاذ خالد بيقول: إذا كانت ثورة ما نعمل مجلس قيادة الثورة، ما كنا عاملين مجلس قيادة الثورة، النهارده احنا عايزين نعمل من الشعب مجلس قيادة ثورة، الشعب الأصيل.. (تصفيق) دا اللي أنا باقصده بالديمقراطية السليمة. فيه خلاف بينا في فهم الديمقراطية والديمقراطية السليمة.

الأستاذ خالد بيقول: ان احنا بنتجنى على اللي فات، احنا ما بنتجناش على اللي فات، احنا جينا في المبدأ السادس للثورة، وقلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة، معنى هذا إن ما كانش فيه حياة ديمقراطية سليمة.

جينا في المبدأ الخامس قلنا إقامة جيش وطني قوي، معنى هذا إن ما كانش فيه جيش وطني قوي، معنى هذا إن الجيش كان بيستخدم ضد الشعب مش من أجل الشعب، ونريد ان نحوله ليستخدم من أجل الشعب لا ضد الشعب. (تصفيق).

ما بنقولش نلغي الديمقراطية، دا طبعاً تعقيباً على مقارنتك، بنقول نلغي الجيش، أبداً قلنا: إقامة جيش وطني قوي، وقلنا: إقامة حياة ديمقراطية سليمة. معنى هذا إن الجيش اللي احنا كنا فيه كنا شاعرين انه مش الجيش الوطني القوي. نزل يوم 26 يناير علشان يضرب الشعب، وما كناش نقدر نقول لأ، ولو كانت طلعت أوامر علشان تنضرب الناس كنا حنضرب، العسكري حيضرب، الضابط حيضرب، الضابط اللي حيقول ما أضربش حيتحاكم، مين حينقذه؟ ما كانش فيه استعداد للثورة، ما كانش فيه خطة للثورة.

يوم 26 يناير أنا نزلت بالليل في عربيتي ولفيت على وحدات الجيش هنا في القاهرة وكانت النار مندلعة وكان منع التجول ممنوع، وكان معايا في العربية صلاح سالم، نزلت كان عندنا اجتماع يومها، اجتماع لما سمي بعد ذلك مجلس الثورة، بعد الاجتماع نزلنا علشان نتصل بأكبر عدد من الناس ونقول لهم على قدر الإمكان ما تضربوش في الشعب، بس مين كان يضمن؟ هم الضباط اللي قاموا بالثورة كام؟ الضباط الأحرار اللي قاموا بالثورة كام؟ مية، كان فيه آلاف من الضباط اللي عارف فيهم إن إذا ما نفذش الأوامر حيفصل، والجيش بينفذ الأوامر، جيش وطني قوي يعني جيش من أجل حماية الشعب، ومن أجل حماية اهداف الشعب، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ. جيش وطني قوي علشان يحمي الديمقراطية السليمة اللي احنا بنتكلم عنها وبنادي بها. ما قلناش بعد كده بنلغي الجيش، لأنه كان قبل الثورة مش جيش وطني قوي. وما قلناش أبداً إن حنلغي الديمقراطية، لأن الديمقراطية قبل الثورة ما كانتش ديمقراطية سليمة، قلنا عايزين نخلي هذه

الديمقراطية ديمقراطية سليمة.

أنا في كلامي ما باقولش هذا الكلام علشان أدين، ما لو كنت عايز أدين كنت عملت محاكم، وأدنت من 23 يوليو سنة 52 زي ما اتعملت محاكم في الثورة الفرنسية، واتعملت محاكم في الثورات الشيوعية وفي الثورات الأخرى، العملية مش إدانة. أنا باقول إن احنا هنا بنبحث عن الحقيقة وإذا كنا عاوزين نبحث عن الحقيقة بناخد هذه الحقيقة منين؟ من تجربتنا في العشر سنين دي ومن السنين اللي حصلت قبل هذه الثورة. تجربتنا كانت تدل على إيه؟ هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكنّا من القضاء على الظلم الاجتماعي؟ هل استطعنا أن نقضي على الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي؟ أبداً ما استطعناش. وانت في كتبك اللي عاملها قبل الثورة كنت بتقول: إن احنا بنكافح من أجل القضاء على الاستغلال السياسي وعلى الاستغلال الاجتماعي، في كل هذه الكتب وفي كل صفحة منها كنت بتتكلم وبتطالب بالقضاء على الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

إحنا ما بنقولش النهارده عايزين نشتغل لمصلحة خاصة، بنقول احنا عايزين نقيم حياة ديمقراطية سلمية. ما بنقولش عايزين نحرم الشعب من مسؤوليته، ما بنقولش عايزين نحرم الشعب من انه يختار رئيس جمهوريته، ما بنقولش دا أبداً، ما بنقولش ان احنا عايزين نحرم الشعب من الدستور، ما بنقولش ان احنا عايزين نحرم الشعب من البرلمان، أبداً بأي حال من الأحوال، ما بنقولش إن احنا عايزين نحرم الشعب من المعارضة أبداً، لأن في أي برلمان لا بد حيكون فيه اليمين واليسار والوسط، مهما اتقال هنا، فيه يمين، وفيه يسار، وفيه وسط، واليمين واليسار والوسط دا ما هواش أبداً تعبير من الرجعية أو الشيوعية ولكنها عملية نسبية. هنا في هذه القاعة، فيه يمين، وفيه يسار، وفيه وسط، واحد متطرف إلى اليسار، وهي عملية نسبية، واحد متطرف إلى اليمين، وهي عملية نسبية، في أي برلمان، في أي ناس موجودين، كل واحد يستطيع أن يعارض، ويستطيع انه يقول رأيه. بس أنا باقول، ما يقولش ان احنا نعيد الإقطاع، ولا نعيد الاستغلال، ولا ديكتاتورية رأس المال، أو نرجع الإنجليز، أو نرجع المندوب السامي أو نرجع السير "برسي لورين" أو "لورد كرين" أو حد من الناس دول، لأنه بهذا بيبقى خرج عن أهداف الشعب.

ما بنقولش إن احنا بنخاف على الشعب اليوم، أبداً بالعكس، وأنا إذا كنت خايف على الشعب اليوم، كنت ليه يعني أبدأ هذه العملية؟ دا أنا بادئ هذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة؛ من أجل أن يقود الشعب هذه الثورة. زي ما قلت لكم يمكن كان ممكن يكون سهل قوي لو كنا عملنا مجلس ثورة. أهو بنطلع أوامر وتتنفذ، بس مش هو دا المطلوب. المطلوب في هذا الوقت هو تطبيق المبدأ السادس، إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وأنا معاك إن الشعب مؤمن بثورته ولا يمكن بأي حال أن يتخلى عنها. معاك في هذا (تصفيق) عايز تقول حاجة؟ واللا نروح؟

خالد محمد خالد: في الحقيقة أنا لما ضربت المثل بالصين كان مثل جانبي بحت، يعني عاوز أقول إنه كان في هذا المجتمع اللي عداواته كثيرة ومحنه كثيرة، ناس قاموا ينادون بعملية عزل أعداء الشعب، فجاء "ماوتسي تونج" وأخذ جانباً آخر من الرأي وكان رأيه زي ما قلت: دعوا جميع الأزهار تتفتح، وهو إلى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصيني يقول: البرجوازية الصغيرة، ويقول: أصحاب الأعمال بل والمثقفون أيضاً، يقول: إن كثيراً من المثقفين لا يزالون يحملون أفكاراً غير اشتراكية، ومع ذلك فلست أنصحكم أن تقاوموهم ولكن ساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية. دي باخذها أنا كمثل من بعيد عندما نتحدث عن عزل أعداء الشعب.

أنا عاوز أتجنب ما استطعت، كما قلت آنفاً، هذه الشعارات العنيفة، يعني أريد أن نذهب جميعاً في موكب حافل واحد بعد أن تستبين معالم مجتمعنا الاشتراكي، هذه المعالم التي سيوضحها الدستور، نمضي معاً، يحمل قوينا ضعيفنا، يحمل سليمنا سقيمنا، وعندما قلت الأحزاب في المجتمع الصيني قلت إنه بالغ، يعني في عملية دعوا جميع الأزهار تتفتح، بالغ فيها، سمح بقيام أحزاب واشترط أن تعمل داخل السور الاشتراكي نفسه، فإذا يوماً ما وأنا لا أنسى حديث صحفي لسيادتكم في هذا العام مع صحفي أظن كان ألماني قلت سيادتكم: إنني أؤمن أو أرى أن هناك أحزاباً ستنشأ في مجتمعا في المستقبل وستكون أحزاباً قويمة لن تنتكس بالمجتمع إلى الوراء، ولكن ستطور مفاهيمه وقيمه. أنا أذكر هذا، سيادتك قلت هذا في حديث مشهور.

* الرئيس: في المستقبل قلت. (ضحك).

خالد محمد خالد: آه طيب ما باقولش حاجة، أنا كل الذي أقوله إنني أريد ما استطعت لله ولرسوله ولهذا الوطن أن نبدأ بداية عميمة في حبها دافئة في مودتها، وكما قلت نستقبل قبلتنا الجليلة جميعاً شعباً واحداً وأمة واحدة،

والسلام عليكم ورحمة الله. (تصفيق).

* الرئيس: في المستقبل إن شاء الله، يعني إذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات في فترة بسيطة، وممكن تقوم أحزاب ولكن حتبقى أحزاب على أساس أشخاص، يعني يطلع خالد محمد خالد، على هذه المبادئ يعمل حزب، وحسين الشافعي على هذه المبادئ بيعمل حزب. نفس العملية، (ضحك) ولكن ما يبقاش فيه أحزاب رجعية، ما يبقاش فيه أحزاب بتعمل على عودة الإقطاع، ما يبقاش فيه أحزاب تعمل على عودة ديكتاتورية رأس المال أو سيطرة رأس المال، وبعدين موضوع الشعارات العنيفة، أنا بيتهيأ لي إحنا صفيناه الجلسة اللي فاتت، ما فيش شعارات عنيفة ولا حاجة، والسلام عليكم. (تصفيق).

وبرغم أن هذه المناقشات كان يُجرى التعقيب عليها داخل اجتماعات مجلس الوزراء، إلا أن القيادة السياسية لم تشأ أن تتدخل بأي أسلوب في مناقشات اللجنة التحضيرية نفسها، وكانت التعقيبات داخل مجلس الوزراء تستهدف فقط الخروج بالاستنتاجات وكيفية الاستفادة بها في إنجاز المشروع.

وقد أسفرت هذه المناقشات عن وضع "الميثاق الوطني" الذي طُرح على المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عُقد في شهر مايو/ أيار عام 1962، وكان أكثر اتساعاً في عضويته من اللجنة التحضيرية السابقة، وهو الذي وضع الملامح الرئيسية للمجتمع الاشتراكي الذي بدأ بقوانين يوليو/ تموز الاشتراكية وانتهى إلى إصدار الميثاق الوطني، وهو ما أطلق عليه الرئيس جمال عبدالناصر اسم "ثورة 1961" باعتبار أن ثورة 1952 كانت ثورة سياسية استهدفت تغيير الأوضاع السياسية الفاسدة، وأن ثورة 1961 استهدفت تغيير الأوضاع الاجتماعية، وإقامة توازن اجتماعي جديد لمصلحة كل الفئات وليس لمصلحة فئة على حساب أخرى.

وفي ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في اجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في 21 مايو/ أيار 1962 كدليل عمل لمرحلة جديدة من العمل السياسي، بتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي، وإجراء انتخابات عامة لمجلس الأمة، ووضع الدستور الدائم سنة 1964. وكان الرئيس عبدالناصر قد أوضح تفصيلاً كل الخطوات والطريق للوصول إلى تحقيق أهداف المرحلة ورسم صورة المجتمع الجديد وحدد المفاهيم والقيم والمعايير ودور قوى الشعب العامل التي سيُجرى العمل على أساسها من أجل الوصول إلى هذا المجتمع الجديد وكان في مقدمتها قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة. وكان ميثاق العمل الوطني يشمل عشرة أبواب هي:

* نظرة عامة.

* في ضرورة الثورة.

* جذور النضال المصري.

* درس النكسة.

* عن الديمقراطية السليمة.

* في حتمية الحل الاشتراكي.

* الإنتاج والمجتمع.

* مع التطبيق الاشتراكي ومشكلاته.

* الوحدة العربية.

* السياسة الخارجية.

وحدد الرئيس عبدالناصر في الباب الخامس منه "معالم الديمقراطية السليمة" في الأسس التالية:

* أولاً: أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، ولا تتحقق الديمقراطية

الاجتماعية إلا بتحرير الفرد من الاستغلال، وإتاحة الفرص المتكافئة له، وتخليصه من كل قلق على مستقبله.

* ثانياً: الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات، وإنما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته. ولا بد أن يسقط تحالف الرجعية والرأسمالية المستغلة، ولا بد أن يحل محله التفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، الفلاحين، والعمال، والجنود، والمثقفين، والرأسمالية الوطنية غير المستغلة.

ثالثاً: وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي يصبح السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة. وفي هذا الصدد فإن هناك أربعة أسس لا بد من قيامها في الاتحاد الاشتراكي العربي:

1 أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية بما فيها المجلس النيابي، وذلك باعتبارهم الأغلبية التي طال حرمانها.

2 سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

3 خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، يجذب

العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ونشاطها.

4 جماعية القيادة لتكون عاصماً من جموح الفرد، وتأكيداً للديمقراطية على أعلى المستويات، وتجديد القيادة باستمرار.

* رابعاً: تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال.

* خامساً: حرية النقد والنقد الذاتي وحرية الصحافة بعد تخليصها من قوانين الرجعية ومن سيطرة رأس المال.

* سادساً: توفير تعليم يمكن الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة، وقانون يساير الديمقراطية السليمة ويعبر عنها، وعدل يصل إلى الفرد من دون موانع مادية أو تعقيدات إدارية، وتغيير اللوائح التي كانت من وضع الطبقة الواحدة لتخدم ديمقراطية الشعب.

الهوامش

(1) محضر جلسة مجلس الوزراء في 25 فبراير/ شباط ،1968 وهو موجود في دار الوثائق المصرية

الاتحاد الاشتراكي العربي في التطبيق

هل نجح الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي في الوفاء بأهدافهما؟

لقد كانت المهمة الرئيسية للاتحاد الاشتراكي هي إنجاح عملية التحول نحو المجتمع الاشتراكي الذي لا يتأتى إلا من خلال الاضطلاع بدور في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.. أي في نجاح خطط التنمية.

ويمكن القول إن الاتحاد الاشتراكي لم يستطع أن يمارس دوره القيادي المطلوب في مرحلة الخطة الخمسية الأولى، وبخاصة في مجال توعية الجماهير بمسؤولياتها والتزاماتها، وتوعيتها بالأهداف السياسية المرجوة.

ولم يتمكن الاتحاد الاشتراكي من خلق القيادات الكافية ودفعها لقيادة البرامج المطلوبة للخطة الأولى للتنمية، والتي شكّلت باكورة الانطلاق نحو التنمية الشاملة والطموحة، والتغلب على الموروثات المصرية من تعقيدات إدارية وبيروقراطية مكتبية.

لقد كان لوجود قيادات واعية على رأس بعض المشروعات الكبرى، مثل قناة السويس والسد العالي واستصلاح الأراضي ومشروعات الصرف الصحي للقاهرة الكبرى، أثره الكبير في إنجاح هذه المشروعات، ولكن مشروعات تنموية أخرى واجهت تعثراً لافتقارها إلى هذا النوع من القيادات. يُضاف إلى هذا تفعيل التنظيم الطليعي بدأ في بداية عام 1965، علاوة على أن الجماهير المستفيد الحقيقي من التنمية ظلت بعيدة إلى حد ما عن الفهم السياسي والاجتماعي الصحيح لأهداف المرحلة؛ مما أتاح الفرصة للعناصر الانتهازية أن تتسلل مستفيدة من المناخ السياسي السائد وتعمل على بلبلة الرأي العام وتضخم المشكلات، من دون أن يتمكن التنظيم السياسي من كشف أهدافها والتصدي لها، بل إن بعض هذه العناصر مارست نشاطها تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي نفسه، وعملت على إفساد حركته وبث سموم الشك في ما يتحقق من منجزات.

ومع ذلك، فلا يحق أن نقلل من دور الاتحاد الاشتراكي في هذه الفترة من الالتحام والتفاعل مع الجماهير وامتلاك زمام المبادأة في دعم البناء الاشتراكي، وإن لم يكن بالقدر الكافي والمرجو الذي يتوازى وطموح القيادة السياسية.

ويمكن أن نرجع هذا القصور إلى أن تشكيل الاتحاد الاشتراكي في الفترة من 1962 وحتى 1967 قد ارتكز على الأساليب التقليدية الموروثة في المجتمع المصري، حيث تغلبت العصبيات العائلية وعوامل النفوذ التقليدية سواء في القرية أو في المدينة أو في التجمعات العمالية وغيرها على طموحات التغيير التي طرحتها القيادة السياسية. وكان من نتيجة ذلك عدم بروز أسماء وشخصيات جديدة بشكل أو بحجم كافٍ على الساحة، بخلاف ما كان قائماً قبل قيام الاتحاد الاشتراكي، ويمكن استثناء الجامعات من هذا التعميم حيث ظهرت بعض الأسماء النشيطة في العمل السياسي في الأوساط الجامعية، في الوقت نفسه لم تكن في معظمها تحمل توافقاً كاملاً مع فكر ثورة يوليو. لقد كان هذا التوافق يقتصر على السطح فقط، بينما كان المكوّن الفكري الذي تشكّل لديها من واقع المجتمعات التي ابتعثت إليها في مرحلة دراسات الدكتوراه، سواء كان من

الغرب أو من الشرق.

وربما كان ذلك هو السبب في انقلاب أعداد من هذه القيادات على ثورة يوليو في أعقاب رحيل جمال عبدالناصر وعلى مدى عقدي السبعينات والثمانينات.

أما بعد عدوان 1967 فقد أظهر الاتحاد الاشتراكي قدراً أكبر من النضج من حيث دوره في التعبئة بشكل عام، وخصوصاً في مجال الصمود والتصدي والتحضير للمعركة على جميع الصعد، أو في إحداث التوافق مع القيادة السياسية، أو في إنجاح بعض المشروعات الكبرى التي اقتضتها ظروف النكسة في مجال تهجير سكان مدن منطقة قناة السويس وتوطينهم في محافظات بديلة، وفوق ذلك كله يجب ألا ننسى دوره في تقديم دم جديد لمنظومة القيادة السياسية في مصر.

ويمكن إرجاع هذا الإنجاز بصفة أساسية إلى عودة المؤسسة العسكرية إلى واجبها الرئيسي في مواجهة الخطر الخارجي، فلم يقتصر الأمر فقط على وقف تدخلها في شؤون الصعيد السياسي المدني، بل استدعى أيضاً مساندة جماهيرية ضخمة لمهمتها القادمة في تحرير الأرض، وكانت الاستجابة الشعبية في هذا المجال غير محدودة.

باختصار فإن التنظيم السياسي لم يتعرّض لاختبار حقيقي في الفترة الأولى من 1962، 1967 لكنه أثبت وجوده وفاعليته في الفترة من 1967، 1970 ومارس دوره بفاعلية في تأمين الأوضاع الداخلية وتخفيف معاناة الجماهير.

ومن هنا، فإنه في الفترة من 67 1970 اكتسب التنظيم السياسي قدراً أكبر من النضج، في الوقت نفسه الذي

اتسم فيه الشارع السياسي بقدر موازٍ من الإيجابية والمبادرة، بتأثير التطورات التي أعقبت النكسة التي تطلبت عملاً شعبياً مكثفاً ومنظماً، وتشجيع القيادة السياسية، فقد كان الرئيس جمال عبدالناصر دائماً يحاسب نفسه قبل الآخرين، والدليل على ذلك محضر مجلس الوزراء سنة 1961 والذي سبق أن أشرت إليه.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك استجابة القيادة السياسية لردود الفعل الشعبية التي ترتبت على صدور أحكام الطيران، والتي أظهرت استياءً شعبياً شمل كل الأوساط، شعوراً منها بعدم تكافؤ هذه الأحكام مع حجم الجرم الذي ارتكبه قادة الطيران في حق البلاد.

لقد طرح الرئيس جمال عبدالناصر هذه القضية وما أثارته الأحكام من احتجاجات وتظاهرات بين طلبة الجامعات وفي الشارع المصري بوجه عام، للمناقشة داخل مجلس الوزراء في جلسة 25 فبراير/ شباط 1968 (1).

حيث دعا الرئيس جمال عبدالناصر الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية لعرض تقريره عن محاكمات الطيران.

الفريق فوزي:

ثبت الإهمال ضد قائد الطيران.. حكم المحكمة سليم.. أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران.. وقع الحكم طيب على القوات المسلحة؛ ولهذا صدقت على الحكم.

* الرئيس جمال عبدالناصر:

طيب نأخذ رأي المجلس.

الحلقة الخامسة عشر

حول خطاب عبد الناصر في عيد المعلم

في لقائه مع الفائزين في جامعة القاهرة، لمس الرئيس جمال عبدالناصر، بما عودنا دائما من وضوح وعمق وصراحة، قضايا فكرية ومنهجية عدة، اخذت تفرض نفسها بإلحاح في المرحلة الجديدة، وبالوضوح والعمق وبالصراحة حدد الحلول الواجبة لهذه القضايا، ارتفاعا بالعمل الوطني الى مستوى مسؤولياته المتجددة:

1 كانت القضية الاولى التي طرحها عبدالناصر مدخلا لكل القضايا الاخرى، ان العلم هو الأمل الحقيقي والوحيد لحل كل ما يواجهنا اليوم من مشاكل ومشاغل تتصل بالعمل على مواجهة خطر انفجار السكان، وتحقيق آمال مضاعفة الانتاج، وفرض السيطرة على جموح الاستهلاك، وتضمن تحسين مستويات الخدمة والادارة، فليس من شك أنه بالفكر العلمي وبالتخطيط العلمي وبالتنفيذ العلمي وبالمراجعة العلمية كذلك، فإن شعبنا يستطيع ان يسد بسرعة الفجوة القائمة الآ بين قصور الواقع وطموح المنى.

2 بالمنهج العلمي في التفكير يرفض الرئيس جمال عبدالناصر، ولا بد ان نرفض معه، تصور وجود فراغ بين مراحل التطور لشعب واحد، فإن خط التطور السليم يؤكد بالفكر العلمي ان حركة أي جيل سبق - حتى في اصعب ظروف اليأس والتردد - هي باستمرار الحافز الى حركة جيل جديد يتقدم للعمل الوطني بالعزم والشباب، وهو ما يفرض على كل جيل واجبا أوليا وأساسيا هو ان يمهد الفرصة لجيل جديد يستطيع ان يقود التطور في جميع المجالات، ومن هنا واذا كنا - على حد تعبير الرئيس جمال عبدالناصر - لم نوفر حتى الآن اهتماما كافيا او حوافز كافية لأجيال الشباب. فإن الوقت قد آن لكي نؤكد اذا كان من واجبنا في كل عيد للعلم ان نلتفت الى احتمالات الابداع التي حققت نفسها بالفعل، وان نكرمها، فإن من واجبنا كذلك ان نتطلع الى احتمالات الابداع التي ما زالت تناضل لتحقيق نفسها وان نشجعها.

3 كذلك فإذا كان من حق الاجيال التي اصبحت الآن في مواقع التأهب للخلق العلمي والفكري والفني ان نكرمها، فإن من واجب هذه الاجيال ان تشعر وان تعمق في نفسها الشعور بأنها مطالبة الآن بأن تعامل بجد اكثر متطلبات ما نذرت نفسها اليه، وان ترد لمجتمعها الذي اعطاها الكثير من طاقاته واولاها من رعايته بعض حقه عليها، ولا بد لهذه الاجيال من ان تعليم ان مجتمعنا قد اعطى فرصة لحرية الفكر والثقافة غير متاحة في كثير من البلدان، وانه لا بد - مع احترام القديم ووضعه في مكان التكريم من حركة التطور العام - من ان تشجع كل جديد بشرط ان يعلم هذا الجديد انه مطالب امام مجتمعه بأن يبدأ بشق طريقه بنفسه، فالإبداع لا ينتقل من جيل الى جيل بمجرد الارث. وانما بالجدارة المؤكدة وبالاستحقاق الشجاع.

4 اذا كنا في معركة التنمية نراجع خططنا في الانتاج والاستهلاك، فإن اهم من ذلك الآن ان نراجع خططنا في ما يتعلق بالأفراد، بحيث نتمكن من وضع تنظيم حازم يفرض الرجل الصحيح في المكان الصحيح، ويحفظ بالتالي الطاقة البشرية الضخمة في مجتمعنا ويصونها من ان تبدد على غير أساس. واذا كان التخطيط فيما يتعلق بالافراد لازما في عمومه، فإنه ألزم ما يكون في شأن الكثيرين من شبابنا الذين عادوا من البعثات، حاصلين على اعلى الدرجات، واصلين في العلم الى اشد ما نحتاج اليه، ان وضع هؤلاء في غير ما أهلوا له، وإبعادهم بغير حساب عما أعدوا فيه هو باختصار اهدار لأغلى طاقاتنا، واهدار لتكاليف فادحة دفعها الشعب، وتبديد لوقت لا يعوض في عصر تسابق فيه الشعوب الى التقدم بالساعات وبالثواني.

5 امتداد وراء الذين عادوا من البعثات، بطرح عبدالناصر قضية الآلاف من ابنائنا المبعوثين في الخارج، الذين يعانون الآن - ونعاني معهم - مشكلة احساسهم واحساسنا معهم، بعزلتهم عن وطنهم وعما يجري فيه، واذا كان هؤلاء المبعوثون في الخارج اهمل رصيدنا المستقبلي لكل احتمالات الابداع العلمي والفكري والفني، فإن جهدا لا بد وان يبذل، وان تخطيطا علميا لا بد وان يوضع، لكي نضمن لهم استمرار الارتباط الفكري والشعوري بمجتمعهم الذي ينتظرهم، وفتحا لطريق التفكير في حل هذه المشكلة، اعلن عبدالناصر انه يوافق على عقد مؤتمر في الصيف المقبل يشترك فيه اكبر عدد من ممثلي المبعوثين في الخارج! ليتدارسوا الوسائل التي تعمق ارتباطهم بالعمل اليومي لجماهير شعبهم.

قضية روديسيا وقرار الجمهورية العربية

المتحدة قطع العلاقات مع بريطانيا

1 قامت الجمهورية العربية المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المتحدة، تنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية الذي اتخذته الدول الافريقية بالاجماع ضد بريطانيا، لمؤامرتها الدنيئة ضد الشعب الافريقي في روديسيا، حيث مكنت الاقلية البيضاء التي لا يزيد عددها على 250 الف نسمة معظمهم من اصل انجليزي، من التحكم في الاغلبية الافريقية التي يصل تعدادها الى 4 ملايين نسمة، والسماح لهذه الاقلية بإعلان الاستقلال من جانبها، دون ان تتخذ بريطانيا الاجراءات الكفيلة لردع هذه الحالة التي تعتبر نظريا حالة تمرد ضد بريطانيا نفسها، باعتبار روديسيا مستعمرة انجليزية.

2 تعتبر بريطانيا المسؤولة عن خلق هذا الوضع الشاذ منذ عام 1923 عندما منحت المستوطنين الاوروبيين، الاستقلال الذاتي، ووضعت دستورا يحرم الافريقيين من حقوقهم السياسية، ويضمن بقاء سيطرة الاوروبيين، ثم عادت واكدت هذا الوضع الظالم في دستور جديد عام ،1961 رغم معارضة الافريقيين في روديسيا ومقاومتهم اليائسة، وسمحت بريطانيا لهذا النظام ببناء جيش قوي مدعم بسلاح جوي من احدث الطائرات.

3 كانت الجمهورية العربية اول دولة تثير قضية روديسيا في الامم المتحدة عام ،1961 ونبهت الضمير العالمي لما ترتكبه بريطانيا من مؤامرة خطيرة ضد الافريقيين في روديسيا، واصدرت الامم المتحدة قرارات عديدة منذ ذلك التاريخ، كلها تطالب بريطانيا بتغيير هذه الاوضاع الشاذة، وبدلا من ان تستجيب بريطانيا الى هذه القرارات كانت تدافع عن هذا النظام الفاسد، وتدعي في غش وخداع انها تهيئ الافريقيين للحكم، انها لن تعطي الاستقلال الا لحكم الاغلبية.

4 في الوقت الذي كانت فيه حكومة الاقلية في روديسيا تعد لإعلان الاستقلال من جانب واحد، وكان العالم يطالب بريطانيا بالتدخل لوقف هذه المهزلة، رفضت بريطانيا اتخاذ أي اجراء من هذا القبيل، وذهبت الى حد اعلان انها لا يمكن ان تستخدم القوة ضد ابناء جنسها من الاوروبيين في روديسيا ان هم خرجوا عن طاعتها واعلنوا الاستقلال، وانها في هذه الحالة ستكتفي بفرض حصار اقتصادي على روديسيا، وقد كان هذا التصريح في حد ذاته اكبر مشجع لحكومة "أيان سميث" لإعلان الاستقلال من جانبها.

5 ان كل ما يعني بريطانيا من موضوع روديسيا هو حماية رؤوس اموالها الموجودة هناك، واستمرار نهب الشركات الانجليزية لثروات البلاد، كما ترى في خلق دولة عنصرية في روديسيا حماية للنظام القائم في جنوب افريقيا، حيث تصل استثمارات انجلترا هناك الى 2700 مليون جنيه استرليني.

6 مؤامرة روديسيا تكرار لمؤامرة "اسرائيل":

إننا نجد تشابها عجيبا بين المؤامرة التي تحدث حاليا في روديسيا ومؤامرة خلق "اسرائيل" عام ،1948 وفي كلتا الحالتين نجد أقلية غريبة تدعي لنفسها حقا في وطن شعب آخر، وتحت ظل الاستعمار تتقدم لتمسك بمفاتيح الثروة الوطنية. والسلطات الفعلية، ثم تفرض بالقوة سيطرتها الى حد اعلان استقلال مزعوم.

7 يتظاهر الاستعمار بعدم الرضا في كلتا الحالتين مع انه يملك فرصة التغيير ووسائله، ولكنه في الواقع شريك نفس المخطط العدواني، مهما تظاهر ومهما كان التنوع في توزيع الادوار، ويعلل تظاهره بالعجز امام الظلم بوجود دستور هو الذي صنعه. ففي الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا نداء الامم المتحدة والعالم كله لوقف العمل بدستور 1961 في روديسيا متعللة بقانونية هذا الوضع، نجدها تمزق الدستور في عدن معتدية بذلك على الاوضاع القانونية والقيم الانسانية واستخدمت جميع اساليب القمع لإخماد ثورة الشعب العربي.

8 كما خلق الاستعمار "اسرائيل" لتكون أداة للعدوان في قلب العالم العربي، يخلق اليوم روديسيا لتكون أداة

للعدوان في قلب افريقيا.

9 كما اعتبر خلق "اسرائيل" تحديا للشعور العربي ونيلا من كرامة العرب فقد اعتبر الافريقيون في خلق روديسيا تحديا لهم ونيلا من كرامتهم.

10 قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا:

لقد اتخذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بإجماع الدول الافريقية. ولكننا نعلم بطبيعة الحال انه قد لا يكون في مقدور الجميع تنفيذ مثل هذا القرا لما نعلمه من تمكن الاستعمار من بعض الدول حديثة الاستقلال، ولكن جميع الدول القادرة على الحركة في هذه القارة والتي تتصدر حركة التحرير في إفريقيا، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، اقدمت على تنفيذ هذا القرار بطبيعة الحال، ومن هذه الدول: غانا ـ تنزانيا ـ غينيا ـ مالي ـ كونغو برازافيل ـ موريتانيا ـ الصومال ـ السودان ـ الجزائر. وتجدر الاشارة هنا الى ان دولا من بينها ـ مثل غانا وتنزانيا ـ تدخل في رابطة الكومنولث ولها ارتباطات ومصالح كثيرة مع بريطانيا، ورغم ذلك اقدمت على تنفيذ هذه الخطوة بشجاعة، وتحملت كل ما يترتب على ذلك من تضحيات.

11 قد كان غرض منظمة الوحدة الافريقية من اتخاذ هذا القرار هو الضغط على بريطانيا حتى تستجيب الى نداء الضمير العالمي. ولا شك ان قطع العلاقات بهذا الشكل الجماعي امر أزعج بريطانيا ونال كثيرا من هيبتها. وعرض مصالح كثيرة لها في افريقيا للضياع.

12 ان اقدام بعض الدول الافريقية ـ خاصة تلك التي كانت تستعمرها بريطانيا ـ على قطع العلاقات معها امر سوف يعمل ولا شك على تصفية النفوذ البريطاني وبقايا الاستعمار في هذه الدول، (كما حدث في مصر بعد العدوان عام 1956).

13 أثر قطع العلاقات مع بريطانيا على الجمهورية:

رغم ان قرار قطع العلاقات مع بريطانيا اقتصر على النواحي الدبلوماسية فقط، بمعنى انه لم يتعداه الى النواحي الاقتصادية في هذ المرحلة، الا اننا بطبيعة الحال على استعداد لمواجهة امتداد ذلك للنواحي الاقتصادية. وهنا نود الاشارة الى اننا لن نتأثر اقتصاديا ولن تتأثر تجارتنا اذا حدث ذلك، وان اي محاولة من هذا القبيل ستعكس في غير صالح بريطانيا، حيث ان ميزان المدفوعات بيننا حتى الآن في صالح بريطانيا، كما ان كل ما نستورده منها في هذه المرحلة هي سلع رأسمالية تتنافس دول كثيرة في انتاجها وتصديرها، ويمكن لنا بذلك ان نستوردها من دول غيرها، اما صادراتنا لها فيمكن توجيهها الى دول اخرى في غير عناء.

14 ليست هذه هي المرة الاولى التي نقطع فيها علاقاتنا مع بريطانيا فقد سبق ان فعلنا ذلك عام 1956 مع كل من بريطانيا وفرنسا عقب العدوان الثلاثي، وقد ساعدنا ذلك في تدعيم اقتصادنا وتخليصه من رواسب الاستعمار، في الوقت الذي كان ينهار فيه الجنيه الاسترليني بسبب اغلاق قناة السويس، لولا تدخل امريكا وتقديمها الاعانات اللازمة لحفظ الجنيه الاسترليني من الانهيار.

قرارات الاسعار والضرائب

لجأت الحكومة في الايام الاخيرة الى رفع الضرائب على الشرائح العليا من الدخل، والى رفع أسعار السلع الضرورية ونصف الضرورية، كما أثاروا موجة من التساؤلات، فقد تساءل البعض على وجه الخصوص ما اذا لم يكن ممكنا للدخول المرتفعة وحدها ان تتحمل هذه الاجراءات المطلوبة.

وحتى يمكننا ان نواجه هذه الموجة من التساؤلات وان نوضح الامر على حقيقته، يلزم ان نبدأ بعرض الموقف عرضا صريحا وعلميا، واذا كان هذا العرض قد لا يرضي كثيرا من العواطف الا ان تجاهله يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومي.

ويتلخص الموقف الاقتصادي في بساطة ووضوح في مشكلتين اساسيتين هما:

1 عدم التوازن بين الطلب على سلع الاستهلاك وعرض هذه السلع، وذلك نتيجة لزيادة طلب هذه السلع على عرضها زيادة لا يمكن لهذا العرض ان يقابلها، الا اذا قبلنا ايقاف التنمية الاقتصادية على ما سنرى، ويترجم عدم التوازن بين طلب هذه السلع وعرضها على النحو السابق بوجود ما يعرف "بالهوة التضخمية" في سوق سلع الاستهلاك.

2- وجود عجز في ميزان المدفوعات (أي في ميزانية النقد الاجنبي) يبلغ في السنة المالية الحالية 1965/ 1966 حوالي 60 مليونا من الجنيهات. وتعود زيادة الطلب على سلع الاستهلاك عن عرض هذه السلع الى عدة عوامل مرتبطة اهمها:

أ ارتفاع معدل زيادة السكان، اذ يبلغ هذا المعدل في المتوسط في السنوات الاخير حوالي 2،8% وهو ما يعني ان يزداد السكان سنويا بحوالي 800000 (ثمانمائة الف)، وما يعني ايضا ان يبلغ عدد السكان سنة 1970 حوالي 34 مليون نسمة، وهي زيادة رهيبة تلقي أعباء ضخمة على خطة التنمية، كما انها قد تؤدي - اذا لم يقبل الشعب المزيد من التضحيات - الى خفض مستوى المعيشة.

ب زيادة الدخول المتاحة للاستهلاك، وذلك بسبب زيادة حجم العمالة، فقد ارتفعت من 600،6 الف في سنة في الاساس الى 700،333 الف في نهاية الخطة الخمسية الاولى، وبسبب ارتفاع مستوى الاجور، خاصة بعد تقرير الاحد الادنى للأجور وبعد إشراك العاملين في الارباح، فقد أدت هذه الاجراءات معا الى ارتفاع الاجور الكلية مم 549،5 مليون جنيه في سنة الاساس (59/ 1960) الى 879،9 مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة (64/ 1965) اي بنسبة 59،9% وهي زيادة بالغة الارتفاع خاصة اذا ما قيست بزيادة الانتاج في نفس الفترة، وهي تلك الزيادة التي لم تتعد 37% وقد دفعنا الى قبول هذه الزيادة المرتفعة في الاجور - وهي زيادة لا تبررها زيادة الانتاج، الرغبة في رفع مستوى الطبقات العاملة، وفي تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، وبالإضافة الى ذلك ارتفعت دخول صغار الملاك الزراعيين نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعي، وهي دخول تخصص هي الاخرى في غالبيتها للاستهلاك.

ج إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة، وذلك عن طريق التوسع في الخدمات المجانية، وعن طريق تخفيض ايجارات المساكن، مما أدى الى رفع الطلب على سلع الاستهلاك الاخرى.

د زيادة الاستهلاك الجماعي، اي الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية، فقد ارتفع هذا الاستهلاك من 228،1 مليون جنيه سنة 1959/ 1960 الى 431،3 مليون سنة 64/ 1965. اي بنسبة 89،6%.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى ارتفاع الاستهلاك الكلي بمعدلات تفوق تلك التي كانت مقدرة في الخطة، فقد ارتفع الاستهلاك الكلي - مقوما بالأسعار الجارية - من 1199،7 مليون جنيه سنة 1959/ 1960 الى 1762،2 مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة 64/ 1965 اي بمقدار 562،5 مليون جنيه، اي بنسبة 46،9% وقد كان المفروض بموجب الخطة الخمسية الاولى ان يرتفع الاستهلاك في حدود 4،9% سنويا اي بحوالي 24،5% في الخمس سنوات، وقد بلغت هذه الزيادة غير المتوقعة في الاستهلاك 46،9% في الوقت الذي سجل فيه الدخل القومي - وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت - قصورا عن المعدلات التي كانت مقدرة في الخطة، فقد كان المقدر ان يرتفع الدخل القومي في نهاية سنوات الخطة الخمسية الاولى بنسبة 40% مما كان عليه في سنة الاساس. غير انه لم يرتفع الا بمقدار 37% فقط، وبالاضافة الى ذلك فإن الانتاج السلعي خاصة في القطاع الزراعي والصناعي قد سجل على وجه الخصوص قصورا عن المعدلات التي كانت مخططة. هذا مع ملاحظة ان انتاج الخدمات يتم بغرض الاستهلاك، وهو ما يعني انه لا يمكن ان يسهم في تمويل الخطة.

وتعنى زيادة الاستهلاك بمعدلات تفوق تلك التي كانت متوقعة في الخطة وقصور الانتاج عن المعدلات التي كانت متوقعة في الخطة حدوث عدم توازن بين الاستهلاك والانتاج، اي حدوث هوة تضخمية كما تعنى ايضا بالتقليل من المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات، وكان طبيعيا ان ينعكس هذا الاختلال القائم بين الدخول المخصصة للاستهلاك والمعروض من سلع الاستهلاك في السوق المحلية في ميزان المدفوعات في ميزانية النقد الاجنبي؟ فقد أدت زيادة الطلب على سلع الاستهلاك على الصورة السابقة الى التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية خاصة القمح. هذا بالإضافة الى ضرورة التوسع في استيراد سلع الانتاج اللازمة للقيام بالتنمية

الاقتصادية، وانتهى التوسع في الاستيراد بمعدلات تفوق تلك التي كانت مقدرة في الخطة، مع قصور التصدير عن المعدلات التي كانت مقدرة في الخطة، الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، اي حدوث نقص في العملة الاجنبية.

كما قدر العجز المتوقع في النقد الاجنبي في السنة المالية الحالية (66/65) بحوالي 60 مليونا من الجنيهات.

فكيف يمكن اذن معالجة الهوة التضخمية القائمة في سوق سلع الاستهلاك؟ اي كيف يمكن اعادة التوازن بين المطلوب من هذه السلع والمعروض منها؟ اي كيف يمكن اعادة التوازن بين الدخول المخصصة للاستهلاك والمعروض من سلع الاستهلاك؟

ثم كيف يمكن معالجة العجز القائم في النقد الاجنبي؟ وكيف يمكن تفادي مثل هذا العجز في المستقبل؟

دعنا نواجه الحل أولا على المستوى العلمي النظري. ثم كيف تصرفت الحكومة. ونحكم على تصرفها.

ليس من الممكن بداهة، على الاقل في المرحلة الحالية، التوسع في انتاج او استيراد سلع الاستهلاك بما يكفي مواجهة الطلب المتزايد، لأن معنى ذلك بصراحة ايقاف برامج الصناعة الثقافية وبرامج الاستصلاح الزراعي، وهو ما لا يمكن قبوله لأنه يعني في النهاية التضخم بمزيد من الاستهلاك في المستقبل في مقابل زيادة محدودة في الاستهلاك الحالي.

ليس من الممكن بداهة الاستمرار في الاستهلاك المرتفع وبالتالي الاستمرار في استيراد سلع الاستهلاك، لأن مثل هذا الحل يعني بالضرورة الالتجاء الى قروض جديدة، هذا في الوقت الذي يلزم فيه الوفاء بالتزامات القروض القائمة.

ليس من السليم اقتصاديا ان نقترض بغرض الاستهلاك، فالمنطق الاقتصادي السليم يستلزم، في مثل ظروفنا، ضرورة ان نستخدم القروض لتمويل الاستثمارات التي ترفع الكفاية الانتاجية للاقتصاد القومي، بل وليس من الملائم اخلاقيا ان يقترض الجيل الحاضر ليستهلك، لأن ذلك يعني في وضوح ان الآباء يستهلكون والابناء يدفعون! وليس ذلك من العدل في حق ابنائنا، بل العدل في حقهم ان يدخر الآباء ليستهلك الابناء. ليس من الممكن اذن ان نمول الاستهلاك عن طريق القروض او عن طريق تحميل ابنائنا اعباء هذا الاستهلاك، فماذا نفعل اذن؟

لا بد في مثل هذه الظروف، وحتى نتمكن من قطع مرحلة اكبر من التنمية الاقتصادية تضمن وفرة سلع الاستهلاك في المستقبل، ان نضغط الاستهلاك الحالي، وبذلك نتمكن من تحقيق هدفين متكاملين يعيدان التوازن لسوق سلع الاستهلاك ولميزان المدفوعات، وهما نقص في الاستيراد وزيادة التصدير.

وفي مجال مناقشة موضوع نقص الاستيراد لا يكون من الممكن بداهة مواجهة ضغط استيراد سلع الانتاج. لأن ذلك يعني ـ كما قدمنا ـ وقف التنمية، وانتشار البطالة بين العمال، وهو ما لا يمكن ان يقبله شعب يقدر مسؤولياته.

لم يبق إذن ـ وقد امتنع علينا زيادة المعروض من سلع الاستهلاك، وقد امتنع علينا ايضا ضغط استيراد السلع الوسيطة اللازمة للانتاج. الا ان نقبل ـ وبتفهم للوضع ـ ضغط الاستهلاك، رغبة في الحد من استيراد سلع الاستهلاك، ورغبة في التوسع في تصدير هذه السلع، وهنا ننبه الى انه يلزم حتى نتفادى العجز في ميزان المدفوعات البالغ 60 مليونا من الجنيهات، ان نخفض الاستهلاك بما لا يقل عن 100 مليون جنيه، ويمكن بداهة ان نخفض ضغط الاستهلاك عن طريقين، وهما: تخفيض الدخول المخصصة للاستهلاك وخاصة الاجور، ورفع اسعار سلع الاستهلاك، ويعني تخفيض الاجور انقاص حجم العمالة وتسريح عدد من العمال، وهو ما لا تقبله حكومة اشتراكية. كما ان مثل هذا الحل يتطلب انخفاضا في الاجور لا يقل عن 20%، ذلك ان الاجور التي يمكن التحكم فيها والتي يمكن بالتالي انقاصها هي 500 مليون جنيه، وان المبلغ المطلوب لإنقاص الاستهلاك مقداره نحو 100 مليون جنيه. ومع ذلك فقد لجأت الحكومة الى رفع الضرائب على الشرائح المرتفعة من الدخل، غير ان ذلك لا يعتبر حلا للمشكلة لأنه لا يمكن بداهة احداث التخفيض المطلوب في الاستهلاك.

لماذا تؤيد الجمهورية العربية شعب زيمبابوي (روديسيا) في قضيته؟

اننا تؤيد هذا الشعب في قضيته لإيماننا بعدالة هذه القضية، ولأننا نقف ضد جميع المحاولات التي تهدف الى اهدار كرامة الشعوب وضياع حقوقها، اننا نقف ضد الحكومة العنصرية وضد سياسة التفرقة العنصرية الكريهة بجميع اشكالها وصورها، ونفعل ذلك بوحي من مبادئنا التي نستمد منها قوة هائلة في صراعنا ضد الاستعمار.

ان هذه القضية تقرب قضية فلسطين الى أذهان الافريقيين للتشابه الكبير بين القضيتين، ولا شك ان تأييدنا هذا يشجعهم في اتخاذ موقف مؤيد لحقوق عرب فلسطين.

ان الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها طليعة الدول المتحررة في افريقيا، لا بد ان تتحمل مسؤوليتها في مثل هذه القضايا التي تمس كرامة افريقيا وتهدد سلامتها.

الحلقة السادسة عشر

رفع أسعار السلع كان قراراً لا بد منه رغم أنه يحمل الشعب بعض التضحيات

أما عن رفع الاسعار فيجب ان نوضح:

1 ان رفع اسعار السلع الكمالية، رغم انه اجراء اشتراكي واجب، إلا انه لا يكفي وحده لتوفير الادخار المطلوب، ذلك ان مثل هذا الاجراء وقد فعلته الدولة لا يعطي إلا نحو 5 ملايين جنيه. ومع ملاحظة أن المبالغة في رفع اثمان السلع الكمالية يعني في النهاية انصراف المستهلك عنها واتجاهه إلى استهلاك سلع اخرى، وهو ما يعمق الهوة التضخمية السابقة الذكر، أي ما يزيد من الاختلال بين العرض والطلب في سوق السلع الضرورية ونصف الضرورية.

2 ان رفع اسعار السلع الضرورية والسلع نصف الضرورية هو وحده الذي يستطيع نظرا لاتساع استهلاك هذه السلع تحقيق الهدف المقصود، وهو خفض الاستهلاك المحلي بما يعالج العجز في ميزانية النقد الاجنبي والبالغ 60 مليونا من الجنيهات. لم يكن امام الحكومة إذن إلا ان تسلك هذا السبيل، وقد سلكته وهي تعلم سلفا انه سبيل شاق، وانه يحمل الشعب بعض التضحيات. ولكن هل كان هناك إذن سبيل آخر؟ ثم هل كانت التنمية في أي بلد عملية سهلة؟ ان المزيد من التنمية يعني المزيد من التضحيات، فالتنمية تعني المزيد من الاستثمارات، وتعني بالتالي المزيد من المدخرات أي المزيد من عدم الاستهلاك. ان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ثمنا يجب أن نتقبله من اجل مزيد من استصلاح الاراضي، ومن اجل مزيد من المصانع، ومن اجل المزيد من العدالة الاجتماعية، وهذا الثمن هو ارتفاع الاسعار.. وهو ارتفاع مؤقت حتى نتمكن من دفع التنمية إلى مرحلة أبعد، ومن تحقيق وفرة الاستهلاك، فعدم استهلاك كسرة من خبز وقطعة من سكر ومتر من قماش، تعني قهر الصحراء، واقامة المصانع، وتعني تشغيل مزيد من العمال، ثم مزيد من الخبز ومن السكر ومن القماش.

حقيقة لم يقف الأمر عند حد ارتفاع الاسعار الذي قررته الحكومة، فقد لجأ الانتهازيون إلى رفع اسعار سلع لم تقرر الحكومة رفع اسعارها.

وهنا تبرز مسؤولية المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي، وهي مسؤولية متعددة الجوانب:

1 فعلى المكاتب التنفيذية ان توضح للشعب حقيقة الموقف الاقتصادي الذي دفع الحكومة إلى رفع الاسعار، عليها ان توضح له انه لم يكن ممكنا ان نقترض لنستهلك، وانه لم يكن ممكنا ان نستهلك كل انتاجنا ولا ندخر ما يكفي لتمويل الاستثمارات، وانه لن يكون ممكنا ان نخفض الاجور وان نسرح العمال، وان تضعف الحوافز المادية في الانتاج، وانه لم يكن كافيا ان نعتمد على الضرائب، وان ارتفاع الاسعار تضحية ضرورية لا مفر منها، وانه أقل التضحيات عبئا. وعليها ايضا ان توضح للجمهور ان ما يسمح بزيادة طبيعية وسليمة في الاجور وفي الاستهلاك، هو زيادة الانتاج ولا شيء غيره. والمكاتب التنفيذية في توضيحها كل ذلك تقف بجانب التحليل العلمي.

نماذج رائدة

خلال الفترة الوجيزة، منذ حملت المكاتب التنفيذية للمحافظات مسؤولياتها، استطاعت ان تتلمس بعض مشاكل الجماهير وتدرس اهمها، وان تجد حلولا ذاتية اقتنع بها واقبل على تنفيذها ابناء الشعب في تعاون وثيق يؤكد ثقة الجماهير بالعمل البناء، والتحامها بالقيادات المخلصة، ويثبت قدرة شعبنا على تحمل مسؤولياته كاملة.

وتلك بعض الأمثلة الرائدة التي تمت في بعض المحافظات:

1 انشاء طريق طوله 11 كيلومترا في البحيرة:

طال الأمد على ابناء الشوكة والعمرية والبرنوجي وهم ينتظرون تنفيذ مشروع الطريق الذي يربط بلادهم بالعاصمة دمنهور، وكان هذا الموضوع من أولى المسائل التي درسها المكتب التنفيذي للبحيرة، ووجد انه لا داعي للمزيد من الانتظار. وحين التقى اعضاء المكتب بالأهالي وجدوا استجابة لفكرة تنفيذ المشروع من دون حاجة الى الاعتمادات الحكومية او الاجراءات الادارية، وتعهدت كل قرية بأن تقيم الطريق على طول زمامها، وبدأ العمل على الفور.. تطوع الشباب والشيوخ والنساء والرجال كل بقدر جهده، وقدم الاهالي مستلزمات العمل في انشاء الطريق من دواب وفؤوس وجرارات، كان متوسط الذين يعملون يوميا من كل قرية حوالي 500 فرد، واحتاج العمل في تعلية الطريق وتمهيده إلى كميات كبيرة من التراب، فتقدم اصحاب الاراضي الواقعة على يمين الطريق ويساره برغبتهم في ان يؤخذ ما يلزم الطريق من تراب من اراضيهم الملاصقة. ولم يستلزم هذا العمل الكبير سوى ماكينة التمهيد "جريدر" من الجهاز التنفيذي للمحافظة، وقد وصلت يوم السبت 18 ديسمبر/كانون الاول، وتم الجزء الاول من المشروع في اسبوع، وكان الفنيون قد قدروا لانتهائه شهرا قبيل بدء العمل. ويجري تنفيذ الجزء الثاني من المشروع، وهو نقل الرمل لتغطية الطريق وتثبيته، ويتم بالتطوع والتصميم وبنفس الروح التعاونية الرائدة.

2 علف جديد للمواشي بدلا من التبن في الغربية:

يواجه الفلاحون في الغربية في شتاء كل عام ارتفاعا شديدا في اسعار التبن حت بلغ هذا العام ثمانية جنيهات لكل "حمل" وتدارس المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بالغربية هذه المشكلة المتجددة، ووجد ان بعض المحافظات التي تشتهر بزراعة الارز استطاعت ان تحصل على تبن من عيدان الارز بدلا من تبن القمح. ولاحت فكرة "دريس" عيدان الذرة الذي تشتهر بزراعته الغربية وبعض المحافظات الاخرى في الوجهين البحري والقبلي. وبدأت التجارب الأولية في صمت مع عيدان الذرة وآلات الدريس الميكانيكية، وكانت عينات التبن الجديد ترسل تباعا الى معامل الطب البيطري والزراعة.

وعرف الأهالي بنجاح التجربة التي تبناها الاتحاد الاشتراكي، واقبلوا على استخدام عيدان الذرة والاستفادة من قشه بعد ان تعودوا أجيالا عديدة على وضعه فوق اسطح لمنازل وحولها، مما كان يسبب الحرائق والتلفيات، الى جانب خطورته في نقل آفات الذرة والزراعات المختلفة عن طريق سكنى بويضات الآفات في هذه العيدان المكدسة طوال فصل الشتاء، حتى اذا جاء الربيع فقست البويضات وزحفت إلى زرع الفلاح لتهلكه. وابلغ المكتب التنفيذي لمحافظة الغربية ان سعر "الحمل" من تبن القمح قد هبط إلى اربعة جنيهات فقط، ويعرض بكثرة في السوق بعد انتشار التبن الجديد للذرة الاكثر فائدة في مادته الغذائية الرئيسية وأقل سعرا منه.

3 حل ازمة رغيف العيش في الدقهلية:

كانت محافظة الدقهلية تعاني من سوء حالة رغيف الخبز، وكان اصحاب المخابز من ناحية اخرى يدعون الخسارة المستمرة، ويطالبون بزيادة سعر الرغيف او انقاص وزنه، ويهددون بإغلاق مخابزهم، بينما عمال المخابز يطالبون بحقوقهم المهضومة من قبل قبل اصحاب المخابز. وكانت مشكلة سوء حالة الرغيف وانتاجه من اولى المشكلات التي درسها المكتب التنفيذي وصمم على ان يجد لها حلا ذاتيا. وتبين أثناء الدراسة الميدانية للمشكلة ان هناك مخبز "القصفي" لإنتاج الخبز البلدي في قسم ثاني المنصورة مغلق بحجة خسارة صاحبه، وهناك 24 عاملا يعولون 24 اسرة اصيبوا بالبطالة. كذلك وجدت هيئة المكتب ان مخبز الخواجة "بنايوتي" لإنتاج الخبز الافرنجي بقسم اول المنصورة مغلق لوفاة صاحبه، بينما عماله الاحد عشر عاطلون. وعقدت اجتماعات عدة بين هيئة المكتب التنفيذي وعمال المخبزين، وتدارسوا في الوسائل الكفيلة بإعادة تشغيل هذين المخبزين، في كفاءة تامة وبواسطة العمال أنفسهم، ومن مساهمة عمال مخبز "القصيفي" تكونت حصيلة قدرها مائة جنيه لدفع ايجار المخبز المتوقف، وشكلت لجنة من العمال أنفسهم لتدير المخبز تحت اشراف ورقابة لجنة من الاتحاد الاشتراكي. وتمت نفس التجربة مع عمال مخبز "بنايوتي" ونجحت التجربتان وبدأ انتاج الرغيف الأبيض يغمر السوق في المنصورة وحصيلة الايام الماضية القليلة بعد دفع ايجار وتكاليف أجور العمال وتأميناتهم مجزية، بقيت هناك حصة مجزية هي صافي الربح المحقق. ودفع هذا اصحاب المخابز التقليديين إلى التوقف عن الشكاوى، واضطروا الى تحسين انتاج الرغيف، وبدأ العمال في هذه المخابز يطالبون بضرورة الالتزام بمواصفات الرغيف وبرفع اجورهم. وقرر الاتحاد الاشتراكي انه اذا ما حدث تلاعب أو شكوى من صاحب أي مخبز، فله ان يتقاضى ايجارا مجزيا عن مخبزه ويترك إدارته للعمال الذين

سيحققون ولا شك الربح المجزي والانتاج الجيد المطلوب. وتلقى مكتب الدقهلية توجيها من السيد الأمين العام بالاستمرار في مراقبة حالة رغيف الخبز حتى لا يعود أحد إلى التلاعب أو الغش.

4 مشكلة السمك في الاسماعيلية:

ظلت مشكلة السمك الانجاز وتوزيعه وسعره هي ام المشاكل بالنسبة لسكان الاسماعيلية طوال السنوات الثلاث الماضية، الغالبية العظمى من الصيادين يعملون لحساب تجار ومتعهدين من خارج الاسماعيلية، ينقلون الحصيلة إلى القاهرة والمناطق الاخرى ولا يبقى لأهل الاسماعيلية أنفسهم إلا القليل وبأسعار مرتفعة. ولم تنجح تجربة اقامة جمعية استهلاكية تحاول شراء السمك بأسعار الجملة وتبيعه للمستهلك بسعر معقول، بسبب استحواذ تجار الجملة والمتعهدين على كل انتاج البحر، فاضطرت الجمعية ان تغلق ابوابها.

ودرس المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي فور تشكيله هذه المشكلة المستعصية، ووجد الحل الذاتي في برنامج ينظم عملية تجارة السمك، وتتلخص فيما يلي:

أ/ استلام حصيلة السمك من الصيادين مباشرة بوساطة لجنة تمثل فيها مندوب عن الاتحاد الاشتراكي، وآخر عن المحافظة وتفتح الجمعية الاستهلاكية.

ب/ حصة التجار من هذه الكميات هي 75%، وحصة الجمعية الاستهلاكية 25%.

ج/ حددت اسعار السمك بالنسبة للتاجر والمستهلك، ووضع الاتحاد الاشتراكي قائمة بالأسعار المتفق عليها، التزم كل تاجر ان يعلقها في مكان بارز وتنفيذها، وإلا حرم من الحصول على أي كمية من السمك بعد ذلك، وحققت هذه التسعيرة الفائدة لكل الاطراف.

د/ أي تاجر من خارج الاسماعيلية عليه ان يحصل على تصريح بالكمية المقررة له والمصرح بنقلها إلى البلد المحددة في التصريح.

ه/ تقرر ان يحصل كل من يكشف عمليات تهريب للسمك من دون تصريح على نسبة من ثمن الكمية المضبوطة، وكان هذا الحافز دافعا لنشاط رجال شرطة المرور، وضبطت بالفعل في الايام الاولى من تنفيذ التجربة الجديدة كميات يراد تهريبها، وتم صرف مكافآة للمستحقين على الفوز.

نتجية لهذا هبط سعر السمك من 45 قرشاً إلى 30 قرشاً للكيلو، وتوفر في أسواق الإسماعيلية، وتحقق نوع من العدل بين تجار السمك، وأصبح المواطن في الإسماعيلية يستطيع أن يحصل على السمك بسعر معتدل بعد أن كان في غير متناول المواطن العادي. ويحتاج استمرار النجاح في هذه التجربة إلى مداومة الرقابة والتوعية والتعاون بين الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي.

ثانياً: تنظيم طليعة الاشتراكيين (التنظيم الطليعي)

جاءت الإشارة إلى التنظيم الطليعي في ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في 1962/5/21 عندما نص على ضرورة وجود تنظيم يكون بالنسبة للاتحاد الاشتراكي بمثابة القلب من الجسم، أي هو الذي يتولى توليد قوة الدفع في الاتحاد الاشتراكي.

وكان تفكير الرئيس جمال عبدالناصر أن يكون التنظيم الطليعي نواة لحزب سياسي عندما تحين الظروف المناسبة للأخذ بصيغة تعدد الأحزاب وقد تعرض الرئيس عبدالناصر لهذا الأمر في جلسة مجلس الوزراء في اكتوبر/ تشرين الأول 1961 السابق الإشارة اليها في هذا الفصل وكانت العقبة الوحيدة التي واجهت الرئيس جمال عبدالناصر في هذه النقطة هي كيفية تشكيل حزب أثناء وجوده هو في السلطة، ومن ثم فقد بدأ في اتخاذ خطوات تنفيذية لبناء هذا التنظيم، فعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء 3 سبتمبر/ أيلول 1963 في الصالون الرئيسي الخاص في منزله بمنشية البكري، وضم هذا الاجتماع كلاً من علي صبري ومحمد حسنين هيكل وعباس رضوان وأحمد فؤاد رئيس مجلس ادارة بنك مصر وسامي شرف (1).

وعرض الرئيس عبدالناصر فكرته مرتكزاً على ما ورد في الميثاق وركز على مجموعة من النقاط الأساسية

تتلخص في الآتي:

1 صعوبة تكوين تنظيم سياسي من قمة السلطة أو بواسطتها، وما قد يترتب على ذلك من مشاكل من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية؛ ومن هنا فقد أكد ضرورة العمل على مراعاة الطبيعة البشرية ونوعية العناصر التي تساهم في هذا العمل، وعدم مفاتحة المرشح للعضوية إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسية بدراسة مواقفه، مع مراعاة السرية سواء في الاتصال بالكوادر، أو في الاجتماعات، أو في تداول المناقشات التي تتم بين الأعضاء.

2 وضع مجموعة من الاعتبارات التي تراعى عند الترشيح لعضوية التنظيم؛ يأتي في مقدمتها الإيمان بثورة يوليو وبقوانينها وبالنظام الاشتراكي، والقدرة على الالتزام بالسرية، وأن يكون المرشح عنصراً حركياً يستطيع أن يناقش ويقنع الجماهير، وأن يقبل النقد ويمارس النقد الذاتي،وأن تتوافر فيه الطهارة الثورية.

وانتقل الرئيس عبدالناصر بعد ذلك إلى بحث تسمية التنظيم، وقد طرحت عدة اختيارات دارت مناقشات طويلة حولها، حتى استقر الرأي في النهاية على اختيار اسم "طليعة الاشتراكيين".

بدأت بعد ذلك المناقشات حول شعار هذا التنظيم، وتم الاتفاق على أن يكون "حرية، اشتراكية، وحدة".

بعد ذلك انتقل المجتمعون إلى تناول طعام الغداء في قاعة صغيرة ملحقة بمكتب الرئيس.

وقد استؤنف الاجتماع بعد ذلك حيث بدأ الرئيس بإثارة بعض النقاط الجوهرية منها:

1 أن يعتبر المجتمعون في هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم الطليعي.

2 تكليف كل من علي صبري وعباس رضوان بالبدء في ترشيح عناصر للانضمام لعضوية التنظيم، وعرضها على اللجنة العليا في الاجتماع التالي.

3 تكليف باقي الحاضرين باقتراح أسماء تطرح للمناقشة في الاجتماع التالي، مع اقتراح خطوط استراتيجية العمل التنظيمي بشكل أكثر تحديداً؛ من حيث آليات الحركة ومناهج التدريب وحجم العضوية ونوعيتها في الأشهر الستة الأولى، على أن تسلم هذه الاقتراحات إلى سامي شرف قبل موعد الاجتماع التالي بوقت كاف؛ حتى يمكن دراستها وتحديد جدول الأعمال.

وانتهى الاجتماع في حوالي الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم، ولم يعلم بما دار فيه سوى المشير عبدالحكيم عامر فقط.

وفي الاجتماع التالي طلب الرئيس عبدالناصر بأن نتعمق في مشاكل البلد ونناقشها وركز على ضرورة التعرف إلى مشاكل الناس، وأن نتكلم بصراحة ووضوح في جميع الموضوعات دون أن نجامل أحداً، وأن نكون مستمعين جيدين لكل شيء. ونبه الرئيس إلى ضرورة قبول الاختلاف في الآراء، وفي وجهات النظر إلى أقصى مدى. وكان الرئيس واضحاً في تأكيده على السعي للتعرف إلى الوسائل الإيجابية التي تمكننا من التوصل إلى العمل السياسي السليم؛ بحيث يكون التنظيم موصلاً جيداً بين القيادة والقاعدة، وأن يكون كل عضو به مستعداً للكفاح والنضال من أجل تحقيق الأهداف التي أعلنتها ثورة يوليو 1952.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر ما مضمونه أنه ينبغي فوراً أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم ما فيها هو العمل، وأكد أنه لا يريد أن نعمل بطريقة الوزارات بل يجب أن نبتعد عن مجرد الكلام فقط.

وكما أتذكر قال: الناس شبعت كلام وعاوزين مزيداً من العمل.. الناس عاوزين يعرفوا ماذا تم بالنسبة لأهدافنا بتحقيق المجتمع الاشتراكي، وهي أهداف واسعة، والعملية ليست مرسومة في تقارير؛ فليس هناك رسم معين للعملية، واللى في ذهني أن ننطلق جماهيرياً.. هذا هو الأساس، ومن خلال المناقشة سنصل إلى الأسلوب اللي حانمشي عليه. وأوضح الرئيس أن أمامنا عمليتين رئيسيتين:

* الأولى: عملية تنشيط العمل السياسي القائم، وممارسة الشرح والتفسير.

* والثانية: عملية التنظيم السياسي الداخلي؛ أي القيام بعملية استكشاف للناس والاستفادة بهم في دعم الاتحاد الاشتراكي على المدى البعيد، وخلق اتصالات مستمرة داخل التنظيم السياسي الأكبر الاتحاد الاشتراكي ذات اتجاهين؛ أي من القمة إلى القاعدة ثم من القاعدة إلى القمة، مع ضرورة التركيز على حيوية ومصداقية وإخلاص العناصر الوسيطة والموصلة من وإلى الطرفين.. القاعدة والقمة.

تأتي بعد ذلك عملية اختيار الذين يعملون في التنظيم السياسي؛ الحركيين القياديين الذين يعتمد عليهم في الدعوة والفكر وتحمل المهام السياسية. وهنا ركز الرئيس على ضرورة أن يتم ذلك بطريقة غير روتينية؛ فلا يكون عملنا مكتبياً، ولا بد أن نتحرك لأن أصعب عملية هي تنظيم الناس والتحدث معهم والتعامل معهم، ونبه إلى أنه ينبغي ألا نلقي العيب على الناس بينما نحن الذين لم نحركهم!

ومضى الرئيس موضحاً أنه إذا لم نجمّع القوى الاشتراكية فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكي. ثم استطرد الرئيس قائلاً إننا نقاسي من محاولة هدم الناس بعضهم لبعض؛ فكل شخص يحاول أن يلقي اللوم على الآخر، والحقيقة أنه توجد نغمة يحاول فيها كل إنسان أن يثبت أنه ملاك دون الآخرين، وأن الآخرين مخطئون وهو الذي لا يخطىء، وذلك نوع من الأنانية موجود ونحن مسؤولون عن ذلك.

وفوراً بدأ التحرك الفعلي لبناء هياكل التنظيم الطليعي بتكوين خلايا تتمدد تدريجياً لتشمل كل القطاعات النوعية والمناطق الجغرافية على مستوى الجمهورية. واعتبرت المجموعة التي شاركت في الاجتماعين الأول والثاني مع الرئيس جمال عبدالناصر بمثابة اللجنة العليا للتنظيم.

هوامش

(1) محضر الاجتماع في أرشيف سكرتارية المعلومات بمنشية البكري

الحلقة السابعة عشر

"التنظيم الطليعي" استكمل بنيته التحتية مع رحيل جمال

وقد قام كل عضو من الحاضرين بعد ذلك بتشكيل خلية خاصة به، على أن يقوم أعضاء الخلايا بتشكيل خلايا أخرى من خلال ضم أعضاء جدد.. وهكذا، وذلك بتطبيق نظرية العشرات، أي ان كل شخص يستطيع أن يجند أو يصادق أو يؤثر في عشرة أشخاص على الأقل، وكل واحد من هؤلاء العشرة يستطيع بدوره أن يجند عشرة أشخاص فيصبحوا مائة، والمائة لو جنّد كل واحد منهم عشرة أشخاص سيصبحون ألفاً.. وهكذا تتوالى العشرة لتصبح مائة، والمائة لتصبح ألفاً، والألف تصبح عشرة آلاف.

وعند رحيل الرئيس عبدالناصر في 28 سبتمبر/ايلول 1970 كان التنظيم الطليعي قد استكمل بنيته التحتية وأقام هياكله ووصل عدد أعضائه إلى نحو ربع مليون عضو (1).

وبدأ التنظيم الطليعي بصورة متدرجة وهادئة يضع يده على الكوادر ويفرزها ويقدمها إلى القيادة السياسية، ولم يكن هذا يعني أن عضوية التنظيم كانت تمثل جواز مرور لتولي المناصب المهمة سواء في الوزارات أو في المحافظات، بل كانت عنصر ترجيح فقط وعلى أسس ومعايير لم تكن مزاجية بأي حال من الأحوال، كما كانت عوامل الاختبار والاختيار الأساسية تتركز في احتياجات المنصب، وكفاءة مواصفات الشخص المرشح ومدى توافقها مع هذه الاحتياجات.

وكان هناك بعض الوزراء أعضاء في التنظيم ويشرفون على نشاطه وتحركه داخل وزرائهم، ومن أمثلة ذلك محمد فائق في وزارة الإعلام، بينما كانت هناك وزارات أخرى يتولى العمل التنظيمي فيها شخص آخر بخلاف الوزير، خاصة إذا كان الأخير يغلب عليه الطابع التكنوقراطي. وقد أدى ذلك الوضع في بعض الأحيان إلى استياء بعض الوزراء وطالبوا في اجتماعات مجلس الوزراء بالحد من الازدواجية والتداخل مع حركة مسؤولي التنظيم، وقد تفهم الرئيس عبدالناصر موقفهم بدقة، وعمل على الفصل بين المهمتين وضبط حركة أعضاء التنظيم.

لقد لعب التنظيم الطليعي أدواراً مهمة في تأمين الجبهة الداخلية وبخاصة في أعقاب عدوان يونيو/ حزيران 1967، وأسهم أعضاؤه في كشف مؤامرة الإخوان المسلمين في عام 1965، وإن كنت أعتقد أن الدور الأهم لهذا التنظيم يكمن في تجسيد اهتمام الثورة بقطاع الشباب، وإفساح أكبر مساحة ممكنة أمامهم، وإعدادهم وفقاً لمنهج علمي وسياسي لتولي المواقع المهمة القيادية في المستقبل. ولا شك أن نظرة عامة على هياكل التنظيم في المستويات والقطاعات المختلفة يمكن أن توضح للقارئ حجم المساهمة التي قدمها التنظيم في تلبية احتياجات العمل السياسي والمراكز القيادية في مصر حتى يومنا هذا، حيث ما زال النظام السياسي يستعين بأعضاء التنظيم الذين أثبتوا وجودهم على الصعد الإدارية والثقافية والسياسية.

أما عن الأمانة العامة للتنظيم الطليعي فقد كان أول تشكيل لمكتبها يضم كلاً من: شعراوي جمعة أحمد كامل محمد المصري أحمد حمروش محمد عروق يوسف عوض غزولي، ويعاونهم كل من أسعد خليل وعادل الأشوح (2).

وقد كانت هناك مجموعات من أعضاء التنظيم الطليعي من الذين يتم تجنيدهم في الخارج، وكانت هذه المجموعات، بالإضافة إلى مجموعات السفارات المصرية في الخارج، يُطلق عليها "تنظيم الخارج"، وكنت أتولى قيادة ومسؤولية هذه المجموعات، وعندما يعود أحد أعضائها إلى مصر فقد كان يسكن في إحدى المجموعات السكنية أو الوظيفية التي يتبعها جغرافياً.

ومن أهم وأنشط هذه المجموعات والتي قامت بتنفيذ مهام وطنية وقومية في مختلف المناسبات على مدى سنوات تقارب من السبع، كانت تلك التي نظمت في باريس ولندن وموسكو ونيويورك وواشنطن، وكان من أبرز عناصر هذه المجموعات عبدالمنعم النجار وأسامة الباز وحسام عيسى وعلي السمان وجمال شعير

ومصطفى الفقي ومراد غالب وأسامة الخولي ووفاء حجازي وغيرهم.

كما شُكلت في منتصف عام 1965 مجموعة خاصة جداً وبتكليف من الرئيس عبدالناصر شخصياً سُميت "مجموعة المعلومات"، كنت أتولى مسؤوليتها، وكانت محاضر اجتماعاتها تُرفع للرئيس جمال عبدالناصر شخصياً، ويخطر شعراوي جمعة باعتباره أميناً للتنظيم بمضمونها للعلم (3).

وكانت هذه المجموعة تناقش أهم وأدق الأحداث الداخلية والخارجية، وتدرس ما تكلّف به من مشكلات وموضوعات؛ إما بشكل مباشر أو بتكليف بعض أعضائها بالاستعانة بعناصر متخصصة من خارج المجموعة للاستفادة من آرائهم حول موضوع التكليف ليعرض على المجموعة بعد ذلك (4).

وفي ما يتعلق بحركة كل من الاتحاد الاشتراكي وتنظيم طليعة الاشتراكيين في خدمة التنمية والاستقرار والنهوض بالمجتمع المصري، فتجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة لم تكن قاصرة فقط على أساليب التوعية والنشاط السياسي بالمفاهيم الحزبية التي كانت سائدة قبل ذلك فقط، وإنما كان الجهد الرئيسي موجهاً لتطوير المجتمع في مختلف المجالات، وتشجيع المبادرات الذاتية، ومواجهة جوانب القصور في المواقع المختلفة.

وإذا انتقلنا إلى الدور المهم للتنظيم الطليعي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حركة الثورة ومن المشروع الوطني البعيد المدى، فإن أول ما يلفت النظر هو التشدد في المحافظة على سرية التنظيم أو الانتساب إليه. ولعل فلسفة السرية هنا تختلف اختلافاً جذرياً عن مفهوم السرية لدى التنظيمات التي تعمل تحت الأرض لمعارضة نهج الدولة، ذلك أن الأخيرة تهتم فقط بالاختفاء عن عيون أجهزة الأمن، وتعمل على التخلص من نظام الدولة أو قيادتها أو حتى احتوائها إذا ما حانت الفرصة، أما فلسفة السرية لدى التنظيم الطليعي فقد استهدفت كما أوضح الرئيس جمال عبدالناصر حماية النظام والتنظيم والعضو المنتمي إليه حتى من نفسه، ذلك أن سرية التنظيم يمكن أن توفر له حرية كاملة في الحركة في البناء السياسي والمنهج بصورة متدرجة وهادئة، ليتحول بعد ذلك إلى حزب سياسي فعال في صفوف المجتمع على المدى الطويل، الأمر الذي يستوجب تفادي ضغوط العلنية والإعلام التي قد تعيق خطواته في هذا الاتجاه، خاصة في ما يتعلق باعتماد الأساليب الموضوعية في انتقاء الكوادر الصالحة وتربيتها سياسياً، مع توظيف عنصر الوقت بأحسن طريقة ممكنة.

إشكاليات العمل في التنظيم السياسي

وفي الحقيقة فإنني حين أعود بالذاكرة إلى تجربة التنظيم الطليعي الذي كان علينا أن نعمل على نموه وبنائه، أدرك كم كانت تلك عملية صعبة وحساسة بل ودقيقة؛ كان أهمها مثلاً؛ من نختار؟ وكيف نختار الأعضاء؟ وما الأسس والمعايير التي يمكن على ضوئها أن نتحقق من أن الاختيار صحيح، أو أن العنصر الذي وقع عليه الاختيار جدير بعضوية التنظيم، وأنه هو الأصلح؟

ولا أنكر أن تنظيم طليعة الاشتراكيين كان باستمرار محل جدل ومحل افتراءات ومحل أخطاء أيضاً، إلا أنني أحب أن أوضح هنا أن التنظيم الطليعي قد نُصّ عليه في ميثاق العمل الوطني الصادر في 1962 (5)، وكان محل مناقشات أثناء عرض الميثاق على المؤتمر القومي العام (6)، ثم تحدث الرئيس عبدالناصر عنه وعن فلسفة إقامته في مناسبات عدة (7). إذن فإن وجوده لم يكن سراً، ولكن السرية كانت في تشكيله وفي حركته.

لقد كانت فلسفة ميثاق العمل الوطني أن يكون نواة الحزب الاشتراكي، وكما قال الرئيس عبدالناصر بالنصّ: "أنه بمثابة الحزب الاشتراكي، ذلك أن الاتحاد الاشتراكي تنظيم فضفاض يحتوي على عناصر ثورية وعناصر قد يكون بعضها انتهازياً أو حتى مضاداً. ومن هنا، يجب في اتصالاتنا أن نعمل على إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكي في كل محافظة تمثل القوى الاشتراكية. وأنا أقول حزباً لكي أوضح الموضوع، وبذلك يكون هناك اتحاد اشتراكي يجمع الناس كلها، وفي الوقت ذاته يكون هناك اشتراكيون منظمون" (8).

كما حدد الرئيس عبدالناصر شروط الكادر الموثوق به والذي يصلح لعضوية ذلك الحزب، بأن يكون حركياً، وأن يكون مؤمناً بالنظام الاشتراكي ومخلصاً له.

وفعلاً فقد كان الاتحاد الاشتراكي تنظيما جماهيريا واسعا يضم عدداً كبيراً من العناصر بكل تناقضاتها، مما يؤثر في قدرته على الحركة وقيادة الجماهير. وهنا أذكر ما صرّح به الرئيس جمال عبدالناصر من أن "الكثيرين يتقدمون إليه، يمكن للواحد منهم أن ينقلب ضد الثورة بين يوم وليلة..".

وقد صحّ ما أحسّ به الرجل وتوقعه حين وقع انقلاب مايو/أيار 1971، فكثيرون من الذين كانوا أصحاب صوت عالٍ وأكثرهم حماساً مع الاشتراكية والرئيس عبدالناصر ممن كانوا في صدارة وقيادة الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي على حد سواء انقلبوا عليه، ومنهم محمد حسنين هيكل (أحد مؤسسي التنظيم الأربعة الأوائل) وسيد مرعي وممدوح سالم وعزيز صدقي وعبدالعزيز حجازي ومحمد حافظ غانم ومحمد النبوي إسماعيل ولطفي الخولي وعبدالقادر حاتم، وغيرهم. وفي الوقت نفسه فإنني لم أفاجأ حين قام البعض إما بسوء نيّة أو بحسن نيّة بالخلط بين منهج السرية في بداية تشكيل تنظيم سياسي وبين أساليب المباحث والمخابرات التي تتسم أيضاً بالسرية، وادّعوا أنه جهاز تجسس وكتابة تقارير!

تقويم تجربة التنظيم الطليعي

ومن موقعي كأحد المؤسسين الرئيسيين للتنظيم الطليعي، وأحد المسؤولين عن منطقة تضم أكثر من ربع عدد سكان مدينة القاهرة، ولها ثقل كبير في ما يتعلق بقطاعات الإنتاج والخدمات، أرى أن من واجبي أن أعرض تقويم هذه التجربة.

إنها بلا شك كانت تجربة شاقة وصعبة في الوقت نفسه، فالتعامل مع البشر هو من أصعب الأمور، وخصوصاً إذا كان الهدف هو إنشاء تنظيم سياسي بالمواصفات التي حددها الرئيس جمال عبدالناصر في جلسات التأسيس السابق الإشارة إليها، والتي حرص أن يقول لنا فيها انه عندما يقوم التنظيم الطليعي ويكتمل فلا مانع من الإعلان عنه، ثم أضاف ان تلك المهمة تحتاج إلى سنوات لإنجازها.

ومع ما تحقق من نجاح لتجربة التنظيم الطليعي الوليدة خلال سبع سنوات كانت أربع منها منذ 5 يونيو/ حزيران 1967 إلى 28 إلى سبتمبر/ أيلول 1970 هي أقسى وفي الوقت نفسه أنصع فترة في تاريخ مصر المعاصر، إلا أنني أجد لزاماً عليّ أن أعرض جوانب القصور في تلك التجربة لعلها تكون نبراساً للعمل السياسي في المستقبل. وأوجز ذلك في النقاط التالية:

1 احتوى تنظيم طليعة الاشتراكيين على مجموعات بيروقراطية من القيادات التنفيذية والإدارية، والتي كان بعضها يردد كلمات الاشتراكية من دون اقتناع حقيقي بها، ويمكن من دون مبالغة أن أقول إن تلك القيادات كانت تجاري الرئيس عبدالناصر في ما يقول وينادي به من دون إيمان حقيقي بمبادئ وأهداف العمل السياسي الذي كان يقوده عبدالناصر في تلك الفترة. هذا في الوقت الذي كانت تؤمن فيه القاعدة الفلاحية والعمالية والمثقفين الثوريين بما ينادي به الرئيس عبدالناصر، إلا أنها لم تكن في صدارة العمل.

2 كانت قيادات أمانة التنظيم الطليعي في المحافظات موكولة في أغلب الأحيان إلى المحافظين، ولم يكن هؤلاء بالضرورة عناصر اشتراكية بل تغلبت على بعضهم انتماءات أخرى طبقية وفكرية، هذا علاوة على انعزال بعضهم عن الجماهير وسيادة الروح البيروقراطية، مع حرص هؤلاء المحافظين على الاستعانة بمعاونيه خصوصاً إذا كان من خارج الإقليم يقع المحافظ أسيراً لرأيهم. ومع زيادة حجم المشغولية ترتب على ذلك البعد عن الاحتكاك بالقاعدة الجماهيرية والتعرف إلى النبض الحقيقي للناس وإغفال مهمة السعي لاكتشاف العناصر الصالحة للانضمام لعضوية التنظيم.

3 ولما كان التنظيم الطليعي لم يهدف فقط إلى ضم العمال والفلاحين والمعدمين والفقراء، بل إنه كان يضم المثقفين والرأسمالية الوطنية، تطبيقاً لفكرة تحالف قوى الشعب العاملة التي ابتكرها الرئيس جمال عبدالناصر، فإن ذلك كان يحتاج إلى قيادات أمينة وحساسة تستطيع أن تميز بين الثوري وغير الثوري وبين الرأسمالي الوطني والرأسمالي المستغل، وتلك مهمة ليست باليسيرة وتحتاج إلى وقت.

4 إن تشكيل التنظيم من قمة السلطة لن يجعل من المستحيل تفادي ضم عناصر غير صالحة أو انتهازية مهما كانت الضوابط.

وبالرغم من التسليم بهذه الثغرات وغيرها من أخطاء التطبيق، إلا أنه مما لا شك فيه أن التنظيم الطليعي لقي من الهجوم الظالم والتجني الشيء الكثير، كما حمل من الخطايا ما لم يكن حقيقيا، ولعل فيما بدأت تكشف عنه الوثائق ما يؤكد ذلك. (9).

إن الدور الذي قام به الاتحاد الاشتراكي وتنظيم طليعة الاشتراكيين لم يكن إذن قاصراً على الخطب والشعارات واللافتات الدعائية كما روّج الكثيرون بل إنه كان على العكس دورا فعالا وإيجابيا في مرحلة البناء والتنمية في إطار من صراع شرس تقوده "إسرائيل" وقوى الاستعمار القديم والرجعية العربية وعناصر الثورة المضادة في داخل مصر من جماعات التطرف الديني والشيوعيين وبقايا النظام المصري المهترئ قبل ثورة يوليو/تموز 1952.

لقد كانت السمة المميزة لحركة الثورة هي التجربة والخطأ، ورفض التجمد عند صيغة واحدة أو القولبة، بل لقد دعا الرئيس عبدالناصر نفسه إلى التغيير وقاده كلما تطلبت تطورات المجتمع والمسيرة الثورية ذلك.

وهناك بعض الحالات التي تم التحقيق فيها مع عناصر التنظيم الطليعي وإقصائهم عنه لأنهم جاهروا بهذه العضوية أو حاولوا استغلالها لمصلحتهم.

ولعل مراجعة بعض النشرات التي كانت تصدرها قيادة التنظيم الطليعي وتوزع على أعضائه تلقي مزيداً من الضوء على المهمة التي كانت منوطة به (10). وتكشف نوعية الإنجاز ومستوى الأداء داخل هذا التنظيم السياسي. ويلاحظ هنا أنه في مجال نشر وتعميم الأنشطة الإيجابية والمبادرات الذاتية كانت قيادة التنظيم تشير إلى المجموعة المعنية من دون أن تحددها بالاسم أو بالموقع، كما تجنّبت الإشارة للأشخاص تمشياً مع فلسفة التنظيم التي أشرت إليها. وقد كانت نشرات التنظيم الطليعي تُعد وتُصاغ في مكتبي في سكرتارية الرئيس للمعلومات الذي كان في الوقت نفسه مقر المكتب السياسي لأمانة التنظيم، وضمّ كلاً من: سامي شرف محمود أمين العالم محمد عروق منير حافظ (11).

وقد كان الحوار النشط بين القيادة والقواعد ومناقشة مقترحات الأعضاء معبراً عن مدى المشاركة السياسية من القاعدة الجماهيرية التي تمثل تحالف قوى الشعب العامل، ومدى التفاعل بين تلك القاعدة والقيادة السياسية، ومدى استجابة تلك القيادة لمطالب واحتياجات الشعب في أدق تفاصيل الحياة (12).

ويهمني هنا أيضاً أن أعرض دور التنظيم الطليعي والاتحاد الاشتراكي بصفة عامة على كل مستوياته التنظيمية في أخطر قضية اجتماعية كانت تواجه الثورة المصرية منذ قيامها، ثم استخلصت في عصر الردة الثورية بعد عبور 6 أكتوبر/ تشرين الأول ،1973 ألا وهي قضية الأمية (13).

وكان من الطبيعي أيضاً أن يكون للمرأة نصيب كبير في خطة التنظيم الطليعي لحشد طاقات الأمة ورفع شأنها. وفي هذا الإطار كان الهدف هو خلق طلائع واعية من النساء تقود الحملة الموجهة من أجل قضايا متعددة منها تشجيع الادخار، وتنظيم الجمعيات التعاونية، على أن يكون ذلك على مستوى الأحياء (14).

وقد قامت مجموعات التنظيم الطليعي بمبادرات ذاتية في مجالات أخرى مثل تشجيع الادخار، وتنظيم الشباب، والتوعية السياسية، وتوفير المواد الاستهلاكية تعاونياً، وحلّ مشكلات نظافة الأحياء، وتذليل مشكلات الإنتاج (15).

واستطراداً للحوار النشط والدائم داخل التنظيم الطليعي فقد أصدرت قياداته تعميماً استثنائياً في مايو/ أيار 1965 يتناول بعض القضايا ذات الحساسية الأمنية وتوجيهاتها للأعضاء والمجموعات بشأن أساليب التعامل معها (16).

وقبل أن أنهي هذا الفصل بشأن التنظيم السياسي وآليات العمل السياسي الداخلي، لا بد أن أشير إلى أن وقوع نكسة 1967 قد دفعت الرئيس جمال عبدالناصر إلى ضرورة إعادة النظر في التنظيم السياسي، حيث شعر

وقتها بأهمية إجراء تغييرات جذرية في أساليب وأدوات العمل السياسي الداخلي. وبينما كان يصرح لنا من وقت إلى آخر بأن التنظيم الطليعي هو حزب الثورة الذي سوف نعتمد عليه عندما يحين الوقت المناسب لتطبيق التعددية السياسية وكان تقديره بصفة مبدئية كما سطر في إحدى "نوته" الخاصة أنه سيكون بحلول عام 1975 فقد أدرك أن وقوع النكسة قد جاء بالتوقيت المناسب لتطبيق هذه الأفكار، ومن ثم آثر أن يطرح أفكاره في هذا الشأن على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي بعد مرور أقل من شهرين على وقوع النكسة.

الهوامش

(1) ملحق رقم "9" يضم أسماء أعضاء التنظيم الطليعي في الأمانة العامة، ولجنة محافظة القاهرة، ولجنة وزارة الخارجية، ولجنة الشرطة، ولجنة مجلس الأمة.

(2) ملحق رقم "10" يضم أسماء أعضاء مجموعة المعلومات.

(3) ملحق رقم "11" يعرض نماذج من عضوية التنظيم الطليعي، وخاصة من الصحافة

ومن جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية.

(4) ورد في الميثاق الوطني ما يلي عن التنظيم الطليعي: ملحق رقم "12".

(5) ملحق رقم "13" به كل ما ورد من مناقشات المؤتمر... في 1962/5/21.

(6) ملحق رقم "14" به كل ما ذكره جمال عبدالناصر علانية عن التنظيم الطليعي.

(7) (خطاب الرئيس جمال عبدالناصر.

(8) إن كل تجربة التنظيم الطليعي والاتحاد الاشتراكي منذ 1962 وحتى نهاية عام 1970 موثقة وموجودة في (.....) إلا أن المنشور منها والخاص للباحثين هو ما يلي:

1 خطب الرئيس جمال عبدالناصر.

2 محاضر اللجنة المركزية عن الفترة من 1968 .1970

3 محاضر مجلس الوزراء.

(9) ملحق رقم "15" به نشرة التنظيم الطليعي رقم ،37 واستفسارات المجموعات التنظيمية المختلفة حول أوضاع التنظيم.

(10) ملحق رقم "16".

(11) أمثلة من نشرة التنظيم الطليعي رقم 39 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 1965 في ملحق رقم "16".

(12) نشرة التنظيم الطليعي رقم "40" الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1965 في ملحق رقم "17".

(13) النشرة رقم "40" الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الاول 1965 بها عرض لبعض من المبادرات

الذاتية لمجموعات التنظيم الطليعي في هذا المجال، ملحق رقم "18".

(14) نشرة التنظيم الطليعي رقم "42" الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول ،1965 ملحق رقم "19".

(15) نص التعميم في ملحق رقم "21".

(16) النص الأصلي الكامل لهاتين الجلستين موجود في دار الوثائق المصرية.

الحلقة الثامنة عشر

تجربة رائدة للعمل السياسي المنظم في شرق القاهرة

قد يكون من المفيد حتى يكتمل شرح تجربة العمل السياسي ان أقوم بشرح تجربتي الشخصية من خلال استعراض الموقف في تنظيم شرق القاهرة الذي كنت أتولى مسؤولية قيادته منذ قيام التنظيم الطليعي وحتى 13 مايو/ايار 1971.

ولفهم تجربة منطقة شرق القاهرة لتنظيم طليعة الاشتراكيين، يجدر بنا الرجوع إلى ما سبقها من أنشطة في مجال العمل السياسي التي كانت ركيزة ومنطلقاً لهذه التجربة، وأقصد بذلك تنظيم هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي بديلاً عن التجمع العفوي لمن أبدى تأييده المبكر لثورة يوليو؛ فقد كان لتنظيم الاتحاد القومي اتجاه فكري وتنظيم هرمي مؤسسي قام على الانتخابات من القاعدة إلى القمة.

ولما كان فكر الثورة المعلن، واتجاه تطبيقات هذا الفكر قد أوضحت اتجاهاً غير مسبوق في تحرير الوطن وتحرير المواطن واتجاه اقتصادي واجتماعي لمصلحة القوى المقهورة والتي ظلت فترة طويلة محرومة من حقوقها الأساسية، مع فتح آفاق ميسرة للشرائح العليا لاستثمار أموالها وأفكارها في النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وللحلول محل القوى الاقتصادية الأجنبية المتمصرة ذات الجذور الأجنبية.

وفي تنظيم الاتحاد القومي برز تجمع الطبقة المتوسطة والعناصر النشيطة فيها جنباً إلى جنب مع العناصر التي تمثل الشرائح العليا وبقايا الفئات التي كانت تحتل قواعد كثير من التنظيمات السابقة على الثورة بالإضافة إلى الأعيان في الريف وممثلي التجار والمهنيين في المدينة.

كما نجح في الانتخابات بعض ممثلي الفلاحين والعمال بأعداد محدودة.

ولكن كان هناك برامج عمل وأنشطة جماهيرية وسعت القاعدة الجماهيرية وأيقظت وعي المواطنين. وأيضاً كان هنالك صراع بين التنظيمات المنتخبة وبين الادارات الحكومية. كما كان هناك صراع داخل التشكيلات المنتخبة لوجود ممثلي كافة الطبقات، وكان هذا الصراع غير صحي أدى إلى شل الحركة في كثير من الأحيان لممثلي الطبقات الدنيا ولم يتمكنوا من ممارسة ما رشحوا أنفسهم من أجله لمزيد من المكاسب للطبقات الشعبية، حيث تصدى لهم ممثلو الطبقات والشرائح العليا المحافظة بطبيعتها، والتي انضمت لتكون في الصورة وقريبة من أهل الحكم ورجال الثورة. وضاع كثير من جهد القيادات المهنية والمثقفة وسط هذا الصراع وان كانت المجالات قد فتحت أمامها للاتصال المباشر بالشعب والتعرف إلى كثير من القيادات الثورية الوسطية، وظهرت تجارب رائدة، ففي مصر الجديدة مثلاً تكونت ما أطلق عليها البرلمانات الشعبية بحيث تجتمع قيادات كل منطقة مع ممثلي الأجهزة التنفيذية فيها يتدارسون مشكلات منطقتهم والمعوقات ويقترحون الحلول.

وقد كانت تجربة رائدة لإشعار المواطنين بما لهم من حقوق واسهامهم في توصيلها للناس بأيسر السبل والتصدي للمعوقات وكشف المعوقين، وقد كان لي شرف ان أكون على رأس هذه التجربة بعد ان انتخبت جماهيرياً من شعب مصر الجديدة البالغ تعداد أصوات ناخبيه في تلك الفترة حوالي الربع مليون حزت منها ما يقرب من المائة ألف صوت وكان ترتيبي الأول من بين المرشحين الذين شكل العشرون الحائزين على أكثر الأصوات منهم لجنة الاتحاد القومي لقسم مصر الجديدة وكان من بينهم على سبيل المثال فتحي رضوان والإمام الشيخ محمد أبوزهرة وزكريا لطفي جمعة وأحمد شهيب وأحمد إبراهيم ودرويش محمد درويش وماهر محمد علي وأحمد طلعت وبخيت عبدالراضي وسنية الخولي ومنير مراد وعبدالمنعم سيف وعلي زين العابدين صالح وآخرين من الاخوة.

وقامت في الزيتون، تجربة التثقيف، وقام نشاط كبير ليس لتثقيف الكوادر فقط ولكن لتثقيف القيادات العمالية أيضاً، حيث اختيرت العناصر الواعدة من القيادات المنتخبة لحضور دورات تثقيفية متكررة تضم كل دورة منها حوالي الخمسين قيادة شعبية يدرسون برنامجاً تثقيفياً معداً بعناية ويحاضر فيه عدد من الاساتذة وكبار المثقفين وعدد من القيادات الثورية مثل علي صبري وكمال الدين رفعت وكمال الحناوي وسامي شرف وأحمد بهاء الدين وأمين هويدي وشعراوي جمعة وعبدالفتاح أبو الفضل وأمين عز الدين وآخرين.

واكب ذلك بالاتفاق مع رؤساء مجالس ادارات الشركات عمل دورات تثقيفية للكوادر العمالية يتم فيها شرح المبادئ المعلنة، الديمقراطية والاشتراكية والتعاون والحرية والقومية العربية، وكان وراء هذا النشاط مصطفى المستكاوي وحمدي حراز ونبيل نجم. كما واكب هذا النشاط حملة مكثفة دارت حول الاهتمام بنشاط المرأة وحركتها في المجتمع والإلحاح على ضرورة مشاركتها في البناء السياسي الجديد باعتبارها نصف المجتمع وأم المستقبل. وقد شارك في هذه العملية مجموعات من العناصر النسائية النشيطة من فضليات سيدات المنطقة سواء على مستوى ربات البيوت أو سيدات التعليم سواء في التعليم العام أو الجامعي من جامعة عين شمس وكلية البنات والجمعيات الأهلية، وكذلك فقد شاركت زوجات قيادات وبعض أعضاء التنظيم السياسي في النشاط النسائي على مستوى الاقسام من ناحية وعلى مستوى منطقة شرق القاهرة من ناحية أخرى مشاركة غطت جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان هناك مقر علني للنشاط النسائي لمنطقة شرق القاهرة في كل من جمعية الخدمات بمنطقة البستان، وكذلك مقر آخر في مكتبة مصر الجديدة بشارع العروبة علاوة على مقرات أخرى فرعية في باقي أقسام المنطقة في الزيتون والمطرية والوايلي.

تلى ذلك صدور ميثاق العمل الوطني كوثيقة فكرية للثورة واستتبع ذلك وتنفيذاً لما نص عليه الميثاق من انشاء وتنظيم الاتحاد الاشتراكي، وكان المفترض ان يتخلص التنظيم الجديد من السلبيات التي أظهرها تشكيل الاتحاد القومي وأهمها التخلص من سيطرة كثير من القيادات المحلية المحافظة والتقليدية السابقة على التشكيلات السياسية القاعدية.

ولكن ظروفاً حالت دون عملية الفرز والاستبعاد فجرت الانتخابات لتشكيلات الاتحاد الاشتراكي بشكل مفتوح بعد ان فتح باب الانضمام لجميع الراغبين.

ولكن بالضرورة فإن تجربة الاتحاد القومي مكنت الجماهير من اجراء الفرز إلى حد معقول إذ استبعدت من النجاح في الانتخابات العديد من العناصر المحافظة والتقليدية وزجت إلى التشكيلات بالعديد من العناصر القيادية الجديدة التي ظهر عطاؤها إبان فترة الاتحاد القومي، ونتيجة للممارسة بدأت مشاكل الاتحاد القومي ذاتها في تشكيلات الاتحاد الاشتراكي.

وقد كانت الفرصة متاحة للقيادات السياسية لاختيار العناصر الجادة والفاعلة من بين القيادات المنتخبة والتي برز عطاؤها خلال الاتحاد القومي وظل مستمراً بعد نجاحها في انتخابات الاتحاد الاشتراكي. فتم تشكيل المكاتب التنفيذية من بين قاعدة عريضة من القيادات الشعبية التي اختيرت وظهرت سلوكياتها وبرز انضباطها وإيمانها بالمبادئ، وكان هذا التشكيل وراء نشاط جماهيري وشعبي جيد وأعطى الاتحاد الاشتراكي حيوية وايجابية.

وكانت منطقة شرق القاهرة وهي تشمل اقسام مصر الجديدة والنزهة والزيتون والوايلي والمطرية وعين شمس ومدينة نصر، وهي أول منطقة يتم فيها تشكيل المكاتب التنفيذية في أوائل عام 1963، وكان يسير مواكباً لذلك تشكيل تنظيم طليعة الاشتراكيين من عناصر منتقاة بعناية سبق اختبارها عملياً وتم التأكد من صلاحيتها لتكوين حزب عبدالناصر الاشتراكي القومي العقائدي، وكان يتم انتقاء العضو على أساس سلوكه وإيمانه ونشاطه وجماهيريته وحركيته وتجرده، وكان كل عضو يختار حلقة من ثلاثة إلى عشرة أعضاء يتم مفاتحتهم للانضمام إلى التنظيم الطليعي بواسطة قيادة تنظيمية كبرى علي صبري وسامي شرف بعد موافقة شخصية من الرئيس جمال عبدالناصر.

وبعد مناقشة هذه الحلقات للائحة التنظيم واقرارها، وبعد انضمام عدد معقول إلى عضوية التنظيم تم هيكلته بشكل جغرافي بحيث يسكّن كل عضو في مكان سكنه أو مكان عمله.

وتشكلت بذلك خلايا التنظيم داخل إطار تشكيلات الاتحاد الاشتراكي كوحدات قاعدية ثم في المحافظات إلى الأمانة العامة، ومن ثم تشكلت تنظيمات منطقة شرق القاهرة:

الوحدات القاعدية في كل قسم من اقسام مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلي، وكان قسم مصر الجديدة يشمل مناطق النزهة ومدينة نصر، كما كان قسم المطرية يشمل منطقة عين شمس، ومن ثم تشكلت لجنة في كل قسم، ومن كل هذه اللجان مع بعض مقرري لجان أخرى مثل جامعة عين شمس ومنظمة الشباب الاشتراكي وتنظيم الطلاب تشكلت لجنة شرق القاهرة وكنت مقررها يعاونني أحمد شهيب الذي كان مسؤول التنظيم على مستوى القاهرة في الوقت نفسه، وتضم كلاً من أحمد كامل وعلي زين العابدين صالح ومصطفى المستكاوي

ونبيل نجم وحمدي حراز وعبدالعاطي نافع ودرويش محمد درويش ومحمد البديوي فؤاد وأحمد إبراهيم موسى سمك وشوقي عبدالناصر وعبدالعزيز السيد ومحمد الصفطاوي وحاتم صادق وجمال هدايت وأحمد حمادة وتوفيق عثمان وأبوصالح الألفي وسنية الخولي وأحمد كمال الحديدي ومحمد شهيب كمسؤول إداري. ومع تطور العمل الميداني والوقت ضم للجنة شرق القاهرة أحمد عزالدين هلال وعبدالهادي قنديل ثم شكلت من داخل اللجنة، لجنة عمل يومي من كل من أحمد شهيب وجمال هدايت وأحمد إبراهيم ونبيل نجم ودرويش محمد درويش ومحمد شهيب.

وللحقيقة وللتاريخ كان تنظيم الاتحاد الاشتراكي في شرق القاهرة من أفضل التنظيمات السياسية التي شهدتها مصر في تاريخها المعاصر.

فأحزاب ما قبل الثورة كانت تجمعات فكرية لطلائع من المثقفين تفتقد البرنامج الفكري المحدد وتفتقد التنظيم المؤسسي، الأمر الذي توافر بشكل واضح في تنظيم الاتحاد الاشتراكي وبداخله محركه التنظيم الطليعي.

فالفكر محدد بالميثاق، وبيانات عبدالناصر، والزعيم محدد الفكر والهوية. واللائحة قائمة ومنظمة للتشكيلات، وطريقة عملها، والاشتراكات، والمحاسبة، والهيكلة التنظيمية التي بلغت من النجاح إلى الوصول إلى ما سمي بالمربعات السكنية، بل الوصول إلى وجود لجان لها مقار وقيادات على مستوى المربع السكني والشارع تكون تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي وإن كان قياداتها على الأقل من التنظيم الطليعي.

فكان التنظيم بذلك يقود حركة الجماهير من القاعدة فعلاً، وكان كل مواطن على صلة مباشرة بالقيادة، وهذه الصلة جعلت المجتمع كله يتحرك، وكان كل مواطن له دور عام بالإضافة إلى دوره الخاص بنفسه وعائلته.

واندمجت الأجهزة التنفيذية في الحكومة أو الشركات لأداء الرسالة في أحسن صورها، وكانت أي عوائق تزال في حينها بالتفاهم والود.

وكانت منطقة شرق القاهرة تعتبر الرائدة في هذا المجال، وكانت سباقة في ابتداع'سنوات مع عبد الناصر 20 صور مضيئة للعمل الجماهيري السياسي، ويكفي ان أذكر بضعة أمثلة لهذا النجاح ودليلي على ذلك ان جميع أعضاء لجنة التنظيم الطليعي لمنطقة شرق القاهرة تم اعتقالهم بالكامل في ليلة 13 مايو/ايار 1971 أي قبل اعتقال جميع من قدموا للمحاكمة في انقلاب مايو/ايار 1971.

أي أنه حين تقرر إنهاء التجربة الناصرية والارتداد عن فكر ثورة يوليو/حزيران المعلنة، وجهت أول أقوى ضربة لمنطقة شرق القاهرة تمهيداً للثورة المضادة، ذلك ان منطقة شرق القاهرة هي منطقة الزعيم الذي كان يحتضن التجربة ويتابع نشاطها ويوجهها شخصياً. والصور عن نشاط منطقة شرق القاهرة المتميز عديدة يصعب حصرها.

والأمثلة عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* ان منطقة شرق القاهرة أقامت وانشأت وأدارت أكبر نادٍ رياضي واجتماعي حديث في مصر بالجهود الذاتية وهو نادي الشمس وذلك بعد ان قامت بتجارب أقل أو أصغر حجماً تمت بإنشاء نادي النصر ونادي الغابة. هذا علاوة على المعسكرات الخاصة التي اقيمت على مدار سنوات، وطوال العام لمنظمة الشباب على كافة الاصعدة للفتيان والفتيات والطلائع كل على حدة.

* حققت منطقة شرق القاهرة بنجاح أفضل وأقوى تنظيم نسائي على مستوى الجمهورية وشاركت المرأة وربة البيت جنباً إلى جنب مع اساتذة الجامعة ومدرسات الثانوي والاعدادي مع الطبيبة، مع المحامية، مع المهندسة.. الخ، في كافة الأنشطة الجماهيرية حتى وصلت إلى الاشراف الفعلي على ضمان حسن توزيع السلع الضرورية والخدمات بعدالة إلى مستحقيها.

* حققت أول وأقوى تنظيم طلابي في جامعة عين شمس خلق كوادر نشيطة وحركية استطاعت ان تسيطر على حركة الطلاب وتوجيهها لمصلحة العمل الوطني ومنع تسلل عناصر التخريب بجميع أشكاله وميوله إلى هذه الحركة.

* حققت أفضل تنظيم للدفاع المدني والدفاع الشعبي وقامت عناصرها بالمشاركة في حراسة وحماية المنشآت الحيوية.

* حققت أفضل النتائج في الحلول الذاتية بجهد الأعضاء سواء بتجميع الخردة والنفايات ونظافة وحدات الانتاج، أو عمل تنسيق بين الشركات واداراتها لعمل تعاون ايجابي بينها انعكس على النتائج النهائية للإنتاج.

* تصدت لبعض المحاولات للتحرك المضاد أثناء مؤامرة الاخوان المسلمين سنة 1965.

* كما تصدت لمحاولات التحرك المضاد بعد نكسة 1967 ونجحت في إحباط بعض هذه المحاولات.

* حققت أفضل نتائج في التبرع بالدم حيث مولت القوات المسلحة بما يزيد على حاجتها.

* حققت أفضل خدمة لأسر المهجرين وأسر المجندين وأسر الشهداء، وتفرض بعض الحوادث والذكريات نفسها في هذا الصدد.

* وبهذه المناسبة فإنه من المفيد ان أتعرض هنا لما قامت به قيادات المنطقة من جهود من أجل انجاح "فصائل خدمة الجبهة" التي شكلت لخدمة المقاتلين على جبهة القتال، فقد تم إيفاد عشرة أفواج من شباب منطقة شرق القاهرة، كل فوج من ألف طالب، ولمدة شهر كامل يعيشون بين الجنود في الجبهة ويتعايشون معهم، وكانت النتيجة ان تم تطعيم الشباب بجو المعركة كما كان حافزاً لهم لدعم قواتهم المسلحة بعد المعايشة على الطبيعة ومع الجنود على أرض القتال.

* كانت الوحدات القاعدية تجتمع اسبوعياً ولها جدول أعمال يشمل:

1 الشؤون السياسية حيث كانت تمد بالنشرات وأدق المعلومات ليكون العضو على بينة ومعرفة بمجرى الأحداث وقادر على التحليل والنقد وإبداء رأيه على أساس من المعرفة.

2 الأعمال والانجازات التي قامت بها الوحدة أو الجهة التي تعمل بها.

3 المعوقات التي تعرضت لها في أداء نشاطها وكشف الانحرافات إن وجدت وتسجيل الرأي العام والنكات السياسية والشائعات، فكانت القيادة على علم أولاً بأول بما يدور في الشارع من خلال قيادات عقائدية ليس لها مصلحة إلا نجاح الثورة وانتشار أفكارها ومبادئها.

كانت المعلومات التي تعدها مصلحة الاستعلامات بالنشرات الحمراء والصفراء والتي كانت توزع على المسؤولين في الدولة للإحاطة بما يدور ويجري في الداخل والخارج من أحداث وما كان يذاع في الاذاعات ويكتب في الصحافة الأجنبية حتى المعادية منها كانت تصل لعضو التنظيم الطليعي فيستشعر مدى أهميته، ويصبح على علم وبينة كاملة من التطورات والأحداث مما يكسبه قدرة على التحليل والشرح وتدعم قدرته على القيادة في موقعه.

واذكر في مجال دعم القدرة القيادية لأعضاء التنظيم انه كان للجنة شرق القاهرة دور كبير في اختيار قيادات العمل الانتاجي والاداري من بين أصلح القيادات في تلك المواقع وثبت من الممارسة نجاحها وكفاءة الاختيار. فكان الترشيح يتم من الوحدة القاعدية.

وحين يتم الاختيار يقوم مقرر القسم وهو في الأغلب أمين الاتحاد الاشتراكي بإبلاغ القيادة بوقوع الاختيار عليها مما يعطيه قوة كبيرة في عمله السياسي وفي خدمة الجماهير ويقرب من ولاء هذه القيادة للعمل السياسي أو على الأقل عدم تضاربها مع قياداته أو تصديقها لمصالح العاملين.

ووصل الأمر إلى ترشيح الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء مجالس ادارات المؤسسات والشركات ورؤساء الأحياء. بل وصل الأمر إلى اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومفاتحته بالتعيين الأمر الذي حول هذه الطرق من تجمعات سلبية وسلفية إلى عناصر ايجابية نشيطة انخرط اعضاؤها في تشكيلات الدفاع المدني وتبرعوا بالدم بسخاء، وأذكر انه في مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف كان موكب الطرق الصوفية يتحرك من

مسجد الرفاعي إلى مسجد الحسين وكان ألوف المريدين يعرجون على باب الأزهر فاتحين أذرعهم للتبرع بالدم قبل التوجه إلى مسجد الحسين، حيث تم ملء أكثر من عشرة لوارى للقوات المسلحة التي قرر المسؤولون عنها اكتفاءهم بهذه الكميات رغم إلحاح المريدين على إعطاء المزيد من التبرع بالدم.

وقد قامت مجموعة قاعدية بكشف شبكة تجسس من ملاحظات عابرة أثبتتها في محاضر اجتماعاتها وكم كانت سعادة المجموعة وسعادة المجموعات حين يصلهم الخطاب الذي كان يحرر على ورق بلون أصفر وهو ما كان يحرر عليه كل ما يتعلق بشؤون التنظيم الطليعي المتضمن ملاحظات وتأشيرات الرئيس جمال عبدالناصر على محاضر الاجتماعات هذه مما أشعر كل عضو في مجموعة أنه على صلة مباشرة بالزعيم والقائد.

ومن النتائج الايجابية لتنظيم طليعة الاشتراكيين في شرق القاهرة ان الخلافات التي كانت تبدو دائماً بين الأجهزة السياسية التنفيذية كانت تختفي تماماً نتيجة تحقق الاستراتيجية التنظيمية من تولي قيادة مواقع العمل والانتاج والإدارة عناصر تنظيم ولاؤها الأول للتنظيم فكراً وقيادة. والمثل الذي يحضرني في هذا المجال كان في قسم مصر الجديدة، حيث كان كل من مأمور قسم الشرطة ورئيس الحي أعضاء في التنظيم الطليعي؛ في مقابل عضوية أمين الاتحاد الاشتراكي أيضاً في هذا التنظيم، وكذلك رؤساء أغلب الشركات والمؤسسات المهمة مثل المستشفيات والإدارة التعليمية وشركة مصر الجديدة بما فيها من قطاعات فرعية كالنقل (المترو والترام الأبيض) والكهرباء والمياه والإسكان وشركة مصر للطيران وشركة الدواء والمصانع الحربية الواقعة في المنطقة.

وفي قسم الوايلي أيضاً نفس الوضع تقريباً؛ حيث كان مأمور قسم الشرطة ورئيس الحي ومدير المنطقة التعليمية أعضاء في التنظيم الطليعي علاوة على عضوية أمين الاتحاد الاشتراكي لهذا التنظيم أيضاً، مما جعل الأمر أكثر يسراً وسهولة في التعامل مع كل القضايا المثارة جماهيرياً وسياسياً وهكذا.

وفي قسم الزيتون، كان هناك مكتب لرئيس الحي في مقر الاتحاد الاشتراكي، يوجد فيه بصفة مستمرة مساعد لرئيس الحي، يتحرك فوراً بناء على طلب قيادات الاتحاد الاشتراكي لموقع الخدمة، ويقف عليها حتى يتم تصحيح الأوضاع أو المشكلات المثارة (طفح مجاري انفجار مأسورة مياه انقطاع التيار الكهربائي سقوط منزل إزالة قمامة.. الخ).

وكانت تعقد جلسة شهرية لجميع قيادات الانتاج، يتم فيها مراجعة تنفيذ الخطة، وتبادل الآراء والخبرات، بل وتبادل المنافع بين الوحدات، فمثلاً شركة ملاصقة لشركة أخرى تعلن الأولى عن حاجتها لسلعة ما ويصعب عليها الوصول إلى ذلك لظروف العملة الصعبة مثلاً، حال ان الشركة الأخرى المجاورة لديها فائض تريد التخلص منه، وبذلك تحل المشكلة على فنجان من القهوة أو الشاي في مقر الاتحاد الاشتراكي ويحركه التنظيم الطليعي.

كل يوم ثلاثاء من كل اسبوع كان يعقد اجتماع في مقر الاتحاد الاشتراكي يضم جميع الأئمة والوعاظ القسس والمشايخ لجميع المساجد والكنائس ليتفقوا على موضوع خطبة الجمعة ووعظ الأحد بحيث يكون الموضوع مؤسساً على الآيات القرآنية والانجيلية حسب الظروف. وقد قامت صداقة وألفة ورابطة متينة بين رجال الدين جميعاً واختفت نعرات أو شطحات التعصب من المنطقة.

ومما أذكره تماماً حين تجلت السيدة العذراء على كنيستها بالزيتون ان قام التنظيم الطليعي تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي بجهد كبير يسّر الزيارة وأحاط ملايين المسيحيين والمسلمين المتجمعين لانتظار لحظة التجلي بالرعاية الكاملة حيث أخلى الجاراج المواجه للكنيسة وصفت الكراسي بالآلاف، وكان يقوم على الحراسة والخدمة 500 متطوع دفاع مدني منهم 200 مسعف بشنط الاسعاف. بحيث ظل المترددون بالملايين من كافة أنحاء مصر يومياً دون ما انقطاع دون ان تحدث حادثة واحدة تكدر الأمن وكان الاشراف والتنظيم والخدمة كلها شعبية وكانت الأجهزة الرسمية خارج النطاق الجغرافي وتحت الطلب من التنظيم السياسي بل يمكن ان أقرر أن هذه الأجهزة كانت في خدمة العمل السياسي الجماهيري.

ونظراً لوجود كثير من شركات الدواء بمنطقة شرق القاهرة فقد قامت تجربة فريدة لخدمة أسر المهجرين والشهداء والمجندين بإقامة صيدلية بمقر الاتحاد الاشتراكي تجمع فيها عينات أدوية الدعاية التي يتم التبرع بها ويقوم صيدلي متطوع الدكتور كمال حنا بتولي صرف الأدوية لمدة ثلاث ساعات يومياً برغم امتلاكه لصيدليتين بعد حصر عدد كبير من الأطباء يقومون بالكشف المجاني ووصف الدواء، كانت خدمة طبية

وعلاجية متكاملة كلها متبرع بها نتيجة الإيمان بالعمل السياسي الجماهيري بقيادة التنظيم الطليعي. وقامت اللجان النسائية والشبابية بالإشراف على المستشفيات العامة والأندية ومراكز الشباب والعديد من الجمعيات الأهلية، وظهر ذلك في حيوية وحسن الأداء واختفاء شكوى المتعاملين، وزيادة ثقة الجماهير في الاتحاد الاشتراكي وقياداته وأغلبها من عناصر التنظيم الطليعي.

كانت هناك أفضل غرف عمليات تضم الخرائط والبيانات وكروت العضوية ومواقع الاتصال الجماهيرية وشبكة من ضباط الاتصال على أعلى درجة من الكفاءة والاستعداد والتضحية.

وعموماً تمكنت لجنة شرق القاهرة من قيادة جميع مواقع العمل التنفيذية والادارية والسياسية والانتاجية بحيث أصبحت مثلاً لإنجاز الخطة الانتاجية والسياسية، وبحيث انها أصبحت مهيمنة على حركة الجماهير في الاتجاه الصحيح، ويرجع ذلك إلى قيادة الزعيم وحركة وحيوية الذين تولوا المسؤولية وحسن اختيار القيادات المعاونة ودعم حركتها ومساندتها.

وقد وصل الأمر على سبيل المثال إلى عقد مؤتمر كل شهر بقسم من الاقسام يحضره الوزير المختص مع اجهزته المعاونة مع أمناء الوحدات ومساعديهم بحيث يثير أي مواطن ما يراه من نقد في الأداء في أي موقع أو مرفق ويرد المسؤول ويأخذ القرار بمعرفة الوزير أو المحافظ والأمين في ذات اللحظة وكأننا في ديمقراطية مباشرة على أعلى مستوى.

طبعاً كان لهذه التجربة خصومها ومنافسوها فكان أعداء الثورة، وعناصر الثورة المضادة ألد خصومها، وكانت الأجهزة الأمنية تغار من منافستها وهي أول من انقض عليها في مايو/ايار ،1971 حيث كان تنظيم شرق القاهرة قد سبقها في كشف الحقائق وتوصيلها للقائد قبلها لمدة سنوات طويلة مما كان يضعها في حرج شديد، ومما ساعد على ذلك ان قيادة شرق القاهرة كانت قد نجحت في تجنيد قيادات الأمن في التنظيم الطليعي على مستوى المنطقة.

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة التاسعة عشر

عبدالناصر الرجل والإنسان.. رؤية من قريب

في عام 1957 ظهرت بالقرب من "بني مر" جزيرة مساحتها 140 فداناً من أراضي طرح النهر، فقام الأهالي ومن بينهم بعض أقارب الرئيس جمال عبدالناصر بزراعتها، وحدث خلاف بينهم وبين باقي أهالي القرية الذين سارعوا بتقديم شكاوى ضدهم، وتدخلت الشرطة للتوفيق بينهم لفضّ النزاع. لكن الأهالي اتهموا الشرطة بالانحياز إلى صف أقارب الرئيس، وقاموا بإرسال شكاوى وتلغرافات إلى الرئيس، كما توجه بعض منهم إلى القاهرة حيث تقدموا بشكواهم إلى سكرتارية الرئيس. وما إن علم الرئيس بالأمر حتى أصدر قراراً جمهورياً بسحب كل أراضي هذه الجزيرة وما فيها من محاصيل زراعية وتوزيعها على المعدمين من أهالي القرية والمسرّحين من الخدمة العسكرية في "بني مر" والقرى المجاورة، وقام بتنفيذ هذا القرار المهندس كمال سري الدين مدير الإصلاح الزراعي في محافظة أسيوط في ذلك الوقت.

وقد علّق أحد أبناء القرية على هذه الواقعة بقوله: "كان ينصفنا نحن وإن اضطر إلى أن يظلمهم يقصد أقارب الرئيس وكان يفضّل أن يتمتع أبناء القرى الأخرى بمشروعات الثورة قبلنا. نحن لم نشعر أبداً بعد هذا الحادث بأن بيننا أقارب رئيس الجمهورية وأهله، وإنما كنا نشعر بأنهم إخوتنا وجيراننا ورفاقنا في كل شيء".

عم وابن عم الرئيس في قصر الطاهرة

يروي الحاج عطية حسين خليل، عم الرئيس جمال عبدالناصر الحكاية التالية: "كان لي ابن في المدرسة الثانوية في أسيوط اسمه حسين، ولم يسبق له أن رأى ابن عمه الرئيس جمال عبدالناصر من قبل، وفي يوم قال لي: لا بد أن أرى ابن عمي وأقعد أتكلم معاه".

فقلت له: "يا حسين يا ابني ده مشاغله كثيرة وموش فاضي لنا".

فردّ حسين: "مهما كانت الظروف سوف أسافر إلى القاهرة وأصرّ على مقابلته".

ويستطرد عم الرئيس "اضطررت للسفر معه إلى القاهرة وسألنا وتوجهنا إلى منشية البكري وكان في هذا الوقت الرئيس يقيم بصفة مؤقتة في قصر الطاهرة في منطقة القبة إلى حين الانتهاء من إجراء بعض الإصلاحات في منزله في منشية البكرى، رحنا إلى هذا القصر واستوقفنا الحرس والأمن، وبعد الاتصال بالسكرتارية والتأكد من شخصيتنا سمح لنا بالدخول حيث استقبلنا محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس والذي أدخلنا إلى غرفة انتظار وقال لنا:

معلش ستنتظر شوية لأن الرئيس بيستقبل الآن رئيس وزراء الأردن".

ويقول الحاج عطية: لم أصدق حتى هذه اللحظة أنني سأقابل ابن أخي في هذا المكان، ولم يكن ابني حسين أقل مني دهشة. ولم نلبث كثيراً حتى حسّيت إن فيه يد توضع على كتفي من الخلف.. ونظرت فوجدت الرئيس بنفسه جاء إلينا حتى غرفة الانتظار وتعانقنا وقدمت له ابني حسين، ابن عمه، فقبّله وسألنا عن أخبار العائلة، وعندما طمأنته بدأ يسأل حسين عن دراسته. قال له حسين: "يا سيادة الرئيس أنا بامشي كل يوم على رجلي ثلاثة كيلومترات من البلدة حتى أسيوط حيث مدرستي وأذاكر على لمبة جاز، فكيف هذا وأنا ابن عم رئيس الجمهورية"؟!

فقال له الرئيس: "يا حسين.. الظروف اللي بتتكلم عنها أحسن حالاً بكثير من اللي عشته أنا وعمك الحاج عبدالناصر. أنا كنت مثلاً باذاكر على نور مصباح الغاز.. وربما نور أقل من اللي بتذاكر إنت عليه دلوقت. وبتقول إنك بتمشي ثلاثة كيلومتر.. أنا مشيتها قبلك مراراً. ولم يكن عندي وسيلة أخرى غير المشي، فلا بد من أن تكدّ وتتعب حتى تستريح في النهاية.. وهي دي قيمة الكفاح، موش مهم يكون والدك غنياً يوفر لك كل

أسباب الراحة وإنما المهم أن تحقق كل آمالك بمجهودك وعرقك وكدّك".

لاحظ الرئيس أثناء الحديث أن حسين يحلّق ببصره في أنحاء الغرفة الكبيرة وقد أخذته الدهشة، فقال عبدالناصر: "إنت دلوقتي يا حسين بتنظر حولك في دهشة واستغراق، إن ما تراه أمامك ليس ملكي.. إنه ملك لمنصب رئيس الجمهورية، والمنصب ده أنا باشغله دلوقت وبكرة حاييجي واحد ثاني من بعدي يشغله وهكذا.. أنا يا حسين لا أملك حتى الكرسي اللي قاعد عليه الآن".

ابن مين في مصر؟

في اختبار كشف الهيئة للالتحاق بالكلية الحربية دار هذا الحديث:

اسمك إيه؟ جمال عبدالناصر حسين.

أبوك بيشتغل إيه؟ موظف في مصلحة البريد.

موظف كبير؟ لأ.. موظف صغير.

بلدكم إيه؟ بني مر.. مديرية أسيوط.

يعني فلاحين؟ أيوه

فيه حد من عيلتكم ضابط جيش؟ لأ.

أمّال انت عاوز تبقى ضابط ليه؟ علشان أبذل دمي فداء للوطن.

عندكم أملاك؟ إحنا ناس كادحين.

فيه حد اتكلم علشانك؟ واسطة يعني؟ أنا واسطتي ربنا.

إنت اشتركت في مظاهرة 1935؟ أيوه.

كده؟!.. طيب اتفضل إنت!!

بعد هذا الحوار، دخل جمال عبدالناصر كلية الحقوق في جامعة فؤاد الأول (القاهرة) لمدة عام، وفي العام التالي تقدم مرة أخرى للالتحاق بالكلية الحربية بعد أن تمكّن من مقابلة اللواء إبراهيم خيري باشا وكيل وزارة الحربية الذي استفهم منه عن طلب لقائه فقال جمال عبدالناصر إنه يريد الالتحاق بالكلية الحربية ثم سأل الباشا:

هي الكلية الحربية يا باشا ما تقبلشي الطلبة إلا إذا كان عندهم واسطة أم ان هناك قواعد عامة تسري على الجميع؟

فسأله الباشا: هل قدمت طلباً ورفضت؟

فرد عبدالناصر: أيوه ونجحت في الكشف الطبي ولكن كشف الهيئة يحتاج لواسطة وأنا ليس لي واسطة ومعنى ذلك أن أعود لكية الحقوق.

فقال اللواء خيري: يا ابني تقدم مرة ثانية للكلية..

وتقدم جمال عبدالناصر للمرة الثانية وفوجئ أن اللواء إبراهيم باشا خيري وكيل وزارة الحربية على رأس لجنة كشف الهيئة وأمر بقبوله.

موقف مع السفير الأمريكي في القاهرة

في عشاء في منزل السفير أحمد حسين سفير مصر في واشنطن خلال سنة 1955 حضره جمال عبدالناصر وبعض أعضاء مجلس الثورة، و"إريك جونستون" المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "أيزنهاور" وصاحب المشروع الشهير باسمه لاستغلال مياه الأردن و"كيرميت روزفلت" حفيد تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الماضي، و"هنري بايرود" السفير الأمريكي في القاهرة (1).

دارت أحاديث طويلة وكثيرة واستفسارات من كل من "جونستون" و"روزفلت" وكان الرئيس جمال عبدالناصر يقول بين الوقت والآخر، إن "بايرود" يعرف الإجابة عن كل ما تسألون عنه يقصد مواقف مصر الرسمية من كل من هذه الأسئلة ولقد قلت له رأينا في كل ما تسألون عنه أكثر من مرة.

وفجأة قال السفير "بايرود": "سيدي الرئيس إنني أعرف هذا كله، ولكنني لا أعرف لماذا ضُرب أحد رجالي اليوم في مدينة السويس".

نظر كل الحضور إلى "بايرود" بدهشة كبيرة لتحويله مجرى الحديث والمناقشة، وللعصبية المكبوتة في كلماته، واستمر "بايرود" قائلاً: "إن المستر "فينش" الملحق العمالي في سفارتي كان يقوم بزيارة لمصنع تكرير البترول في مدينة السويس، وقد ضربه العمال هناك إلى حد كاد يفضي به إلى الموت".

قال عبدالناصر بهدوء: "إن المستر "فينش" كما تقول معلوماتنا ليس مجرّد ملحق عمالي بالسفارة، ولكنه ممثل للمخابرات المركزية الأمريكية ال "CIA". ولقد طلبنا إليكم أكثر من مرة أن يمتنع عن الذهاب إلى المناطق العمالية، لكنه ما زال مصراً على عدم الالتزام بما نصحنا به وعليه أن يتحمل نتائج أية مشاكل تقع له من جانب نقابات العمال التي تعرف طبيعة مهمته وترفض دخوله وسط عمالنا".

قال "بايرود": "أخشى أن أقول يا سيدي الرئيس إن عمالكم تصرفوا بطريقة غير متحضرة".. فنظر إليه جمال عبدالناصر وقام بإطفاء سيجارته على مائدة أمامه ثم قال: "سوف أتركك الليلة تقرأ كتاباً عن الحضارة المصرية وتاريخها البعيد، وعندما تتعلم منه شيئاً نتكلم مرة أخرى..".

قام عبدالناصر ومبعوثا أيزنهاور اللذان سارا معه حتى باب السيارة يحاولان الاعتذار، وبقي "بايرود" وحده في الصالون.

عنوانه إيه؟

أحسّت القيادات السياسية والعسكرية والقصر الملكي والبوليس السياسي قبل الثورة بتحركات الضباط الأحرار وبالذات نشاط جمال عبدالناصر في ما يختص بتدريب الفدائيين، فاصطحبه اللواء عثمان باشا المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري لمقابلة إبراهيم باشا عبدالهادي رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت وبحضور اللواء أحمد طلعت رئيس القلم السياسي.

اتهم إبراهيم عبدالهادي الصاغ جمال عبدالناصر بالعمل في منظمات سرية وتدريب أفرادها على الأسلحة والمتفجرات، فردّ عليه عبدالناصر بأنه كان يحارب في فلسطين من 15 مايو/ أيار 1948 حتى 6 مارس/ آذار 1949، وقال له إنه لو أتيحت له الفرصة لما تأخر عن تدريب المتطوعين لحرب فلسطين لأنه من صميم العمل الوطني.

فقال إبراهيم عبدالهادي: "حاجة عجيبة.. لكن أنا عندي أكثر من تقرير بيقول إنك كنت بتدرب المنظمات السرية دي، ثم إن المعتقلين من أعضاء هذه المنظمات اعترفوا بأنك كنت بتدربهم. أنا على كل حال موش عاوز منك حاجة كبيرة قوي، أنا عاوزك ترشدنا للضباط اللي اشتركوا معك في تدريبهم.. إنت تعرف محمود لبيب؟".

فردّ الصاغ عبدالناصر: "طبعاً.. كانت حرب فلسطين هي العلاقة الوحيدة اللي تربطني به، وكنا بنجتمع لتنظيم الدفاع عن فلسطين".

إبراهيم عبدالهادي: مين عرّفك به؟

عبدالناصر: اليوزباشي أنور الصيحي.

وفرح إبراهيم عبدالهادي بهذه الإجابة وأمسك بالنوتة والقلم ليكتب ما اعتقد أنه نجح في استدراج عبدالناصر للاعتراف على زملائه وبدا مستعداً ليكتب أسماء الضباط الأحرار وسأل: "أنور الصيحي عنوانه إيه بقى؟".

فأجاب عبدالناصر بهدوء: "عند الله.. لقد استشهد في فلسطين".

ثار إبراهيم عبدالهادي وابتسم جمال عبدالناصر وصرخ الباشا رئيس الوزراء:

"إنت بتسخر مني؟.. إنت فاكرني إيه؟! أنا حاوديك في داهية وأسلّمك للبوليس.. إنت فاهم كويس؟!".

وظل عبدالناصر مسيطراً على أعصابه هادئاً في رد فعله إلى أن التفت إبراهيم عبدالهادي إلى اللواء عثمان المهدي باشا قائلاً: "يروّح دلوقت.. لكن يكون في علمك إننا حناخذ بالنا من الضابط ده كويس.. وإنت يا عثمان باشا تروح تفتش بيته وتستولي على الأسلحة والذخيرة اللي فيه".

وفعلاً توجه اللواء عثمان المهدي إلى منزل الصاغ جمال عبدالناصر واستولى على 200 طلقة ظلت محفوظة في مكتب القائمقام عبدالعزيز فتحي حتى استردت يوم 23 يوليو/ تموز 1952.

حوار مع مصطفى أمين

قرأ الرئيس جمال عبدالناصر جريدة "الاخبار" وطوى صفحاتها ثم أخذ يفكر، ولكنه لم يطل تفكيره حيث امتدت يده ليدير قرص التليفون طالبا مصطفى أمين ودار الحديث التالي:

* يا مصطفى، هل قرأت الصفحة الاخيرة؟

- أيوة يا سيادة الرئيس.. هل تقصد سيادتك صورة الوالد؟

* فقال الرئيس جمال عبدالناصر بلهجة حازمة:

أنا ما بأحبش ان تنشر صور والدي او صور عائلتي بين الناس، يا مصطفى انا عايز أبي واخواتي وعائلتي تعيش مثلهم مثل باقي الناس العاديين.. وانا ما أحبش ان يفسدهم منصبي!

نماذج من الرسائل المتبادلة

بين جمال عبدالناصر

والمستشار حسن النشار (صديق عمره)

تخرج جمال عبدالناصر في الكلية الحربية عام 1938 واصبح ضابطا في الجيش المصري وعين بسلاح المشاة في الكتيبة الخامسة التي كانت تعسكر في منقباد في ضواحي مدينة أسيوط في صعيد مصر.

ومن منقباد بعث الملازم جمال عبدالناصر بأول رسالة له بعد تخرجه في الكلية الحربية الى صديقه حسن النشار - الذي كان يقيم في الفيلا رقم 19 شارع المنيل بمنيل الروضة بالقاهرة، وأقام معه عبدالناصر فترة قاربت ثماني سنوات في هذا المنزل، وقد زرت المستشار حسن النشار شخصيا في بداية الثمانينات بعد خروجي من السجن وشاهدت الغرفة التي كانت مخصصة لإقامة عبدالناصر والتي احتفظ المستشار حسن بكل محتوياتها كما كانت، ولم يغير حتى قماش العفش بل كان كما هو، ثم سلمني الرسائل المتبادلة بينه وبين جمال عبدالناصر للاطلاع عليها، كما اجريت معه حديثا مسجلا على شريط كاسيت منشورا نصه في الملحق

الوثائقي.

تقول الرسالة:

صديقي حسن

تسلمت عملي أمس في منقباد وهي مكان جميل وشاعري يبعث على التأمل، وهي تجمع بين الصحراء والجبال والمزارع والبرك والانهار. ففي الشمال مزارع وفي الجنوب سلسلة جبال تمتد من الجنوب الشرقي الى الجنوب الغربي وتطوق الصحراء بسواعد جبارة عاتية. ويسرني يا حسن ان تعلم ان اخلاقي ما زالت متينة... وان جمال عبدالناصر الحاضر او الموجود في منقباد هو طبعا عبدالناصر الذي تعرفه من زمن بعيد، والذي كان يبحث عن آماله في الخيال لكنها تفر منه كالاشباح ودخل في صراع بين ما يراه وبين ما يؤمن به..

جمال القوي الذي يبحث في المحن عن أسباب الأمل.

والى ان أراك لك وللاسرة العزيزة تحيات اخوك

جمال عبدالناصر

منقباد في 8 اغسطس 1938

وفي نفس اليوم بعص الملازم جمال عبدالناصر برسالة الى صديق الدراسة عبدالرؤوف جبريل (مدير مكتب الشكاوى برئاسة الجمهورية فيما بعد) نصها:

عزيزي عبدالرؤوف

أبلغ تحياتي واشواقي الزائدة لرؤياكم

وصلت منقباد.. والقشلاق يبعد عن المحطة ثلاثة كيلومترات ويوجد طريق جميل يوصل بينهما بالاسفلت وشجر السنط على جانبي الطريق لا يحجب عن الرؤية المنظر الجميل لتلك الحقول الكثيرة جدا المزروعة ذرة "عويجة". أظنك لاتعرفها لأنها لا توجد في الوجه البحري. إن كل عود ذرة ينبت "كوز" واحد فقط.. شايف العز؟! وهذه الارض تملأ بالمياه ايام الفيضان وتبقى ملآنة حتى أوان البرسيم.. طبعا مناظر جميلة.. وجميلة جدا فهي تستمر حتى مسافة 9 كيلومترات وتحد بسلسلة جبال عالية جدا من الجنوب الشرقي الى الجنوب الغربي اما الشمال فمزروعات جميلة ايضا.

وقد وجدت بندقية عيار 16، وسأخرج يوم الخميس لصيد الطيور اذ انها تكثر في شجر السنط..

الحياة يا عبدالرؤوف في منقباد ظريفة اذ اننا 14 ضابطا منهم 7 ضباط في الأورطة الرابعة وكذلك 7 آخرون في الأورطة الخامسة.. ونحن اصدقاء جميعا ومكونين مجموعة مسلية ويوجد مجموعة من الضباط اخلاقهم حسنة جدا.. وأسيوط بالمناسبة اقل حجما من طنطا، وسوف أنزل في كل اسبوع مرة واحدة.

ولك تحيات أخوك جمال عبدالناصر

منقباد في 8 اغسطس 1938

وفي رسالة اخرى من منقباد في فبراير/ شباط 1939 الى الصديق حسن النشار جاء فيها: ".. نحن نشتغل يا حسن تحت رئاسة شوية (..) اكثرهم او جلهم يتمنون عودة الاستعمار للسيطرة عى الجيش المصري، وكلهم مجردين من الاخلاق، وربنا ما يوريك. وكل عيبي هنا في عملي اني دغري لا اعرف الملق او الكلمات المنمقة ولا أتمسح بالأذيال وان شخصا هذه صفاته يحترم من الجميع ولكن الرؤساء!.. الرؤساء يا حسن يسوءهم ذلك

الذي لا يسبح بحمدهم.. يسوءهم الذي لا يتملقهم وهم الذين اعتادا الذل في كنف الاستعمار.. يقولون: كما كنا، يجب ان تكونوا، وكما رأينا.. يجب ان تروا، كما يحزنني يا حسن ان أقول ان هذه السياسة نجحت نجاحا باهرا، ويحزنني يا حسن ان هذا الجيل الجديد قد افسده الجيل القديم فأصبح منافقا متملقا، ويحزنني يا حسن ان اقول اننا نسير الى الهاوية بالرياء والنفاق والملق. اما انا فقد صمدت ولذلك تجدني في عداء مع هؤلاء الكبار... ولا حول ولا قوة الا بالله.

أخوك.. جمال عبدالناصر

الحلقة العشرون

كتب جمال عبدالناصر لصديقه حسن النشار عام 1935

يقول

لا بد من عمل يوقظ الأمة

في عام 1935، بعث الطالب جمال عبدالناصر برسالة إلى صديقه حسن النشار يقول فيها:

"صديقي حسن..

اتصلت تليفونياً بوالدك لأتنسم أخبارك فأخبرني بأنك موجود في المدرسة لذلك أكتب لك ما كنت سأكلمك فيه تليفونياً..

قال تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة". فأين يا صديقي هذه القوة التي نستعد لهم بها؟! إن الموقف اليوم دقيق ومصر في موقف أدق، ونحن نكاد نودع الحياة ونصافح الموت. إن بناء اليأس عظيم الأركان.. فأين من يهدم هذا البناء؟ إن في الحكم حكومة قائمة على الفساد والرشوة.. فأين من يغير هذا الحال؟ والدستور معطّل والحماية على وشك الإعلان.. فأين من يقول للاستعمار قف عندك.. ارجعوا عن غيكم فإن في مصر رجالاً ذوي كرامة لا يريدون أن يموتوا كالأنعام؟ أين هذه الكرامة؟ أين الوطنية؟ أين ذلك الذي يسمونه رعونة الشباب؟ كل ذلك قد غاب في الآفاق وظهرت الأمة نائمة كأهل الكهف، فأين من يوقظ هؤلاء التعساء الذين هم عن حالتهم لا يعلمون؟! لقد قال مصطفى كامل: "لا حياة مع اليأس، ولا يأس مع الحياة"، ولكننا نجد الآن حياة مع يأس ويأساً مع حياة. لقد انقلبت الآية يا أخي.. فرجعنا إلى الوراء.. رجعنا خمسين سنة إلى الوراء.. رجعنا إلى حكم "كرومر"، ولكن "كرومر" وجد من أذلّه وشنّع به في عرض المعمورة فكانت النتيجة أن استقال، ولكن أين من يشنّع الآن؟ إن الجميع يتمسحون بأذيال الاستعمار ولا يعرفون إلا الملق والتزلف.. أين ذلك البلسم الذي تستظل بظله الوطنية ويحتمي به الوطنيون ساعة الخطب المروع وهو أثبت من الأطواد رأياً وأشجع من الأسود قلباً؟!

أين كل ذلك وقد عزّ النصير واسودّ المصير؟! بل أين الوطنية التي كانت سنة 1919 تشتعل ناراً في الصدور؟! أين ذلك الذي يذود بدمه ولسانه وخطرات قلبه عن حياض هذا الوطن العزيز المقدّس مضحياً بالحياة والعمر في سبيل الاستقلال؟! لقد انتقلنا من نور الأمل إلى ظلمة اليأس، ونفضنا بشائر الحياة واستقبلنا غبار الموت، فأين من يقلب ذلك رأساً على عقب ويعيد مصر إلى سيرتها الأولى يوم أن كانت مالكة العالم؟!

أين من يخلق خلقاً جديداً حتى يصبح المصري الخافت الصوت.. الضعيف الأمل.. الذي يطرق برأسه ساكناً صابراً على حقه المهضوم ساهياً عن التلاعب بوطنه، يقظاً.. عالي الصوت.. عظيم الرجاء.. مرفوع الرأس.. يجاهد بشجاعة وجرأة في طلب الاستقلال والحرية؟!

يقولون إن المصري يجزع من حفيف ثيابه في وضح النهار، ولكن يجب أن يتقدم من يقودونه إلى موقف الدفاع ومواطن الكفاح، فيكون لهم صوت أعلى من صوت الرعد تتداعى لقوته أبنية الظلم والاستبداد، فكل روح سكنت جسماً جاء من أبوين مصريين لا ترضى بحالتنا الراهنة، ولا تأبى إلا أن تسيل دماؤها فداءً للوطن العزيز والجامعة الوطنية المقدسة.

قال مصطفى كامل: "لو نُقل قلبي من اليسار إلى اليمين أو تحرّك الأهرام من مكانه المكين، أو تغيّر مجرى النيل، فلن أتغير أو أحيد عن المبدأ".

ذلك يا صديقي كان مقدمة طويلة لعمل أطول وأعظم، فقد تكلمنا مرات عديدة في عمل يوقظ الأمة من غفلتها، ويضرب على الأوتار الحساسة في القلوب، ويستثير ما كمن من القوى في الصدور، ولكن هذا لم يدخل في حيز العمل حتى الآن.

وعلى ذلك فأنا منتظرك في منزلي يوم 4 سبتمبر/ أيلول سنة 1935 الساعة الرابعة مساء لكي نتباحث في الموضوع.. وأملي أن تحضر في الموعد المحدد.

وسلامي إلى أشقائك والعائلة العزيزة".

من عند جمال عبدالناصر

الخرنفش 3 حارة خميس العدس

في يوم الاثنين 2 سبتمبر 1935

4 جمادى الثاني 1354ه"

وفي اليوم نفسه، 2 سبتمبر/ أيلول 1935 كتب جمال عبدالناصر من القاهرة رسالة بالمعنى نفسه إلى صديقه وزميله عبدالرؤوف جبريل قال فيها:

"لقد انتقلنا من نور الأمل إلى ظلمة اليأس.. إن في مصر حكومة قائمة على الفساد والرشوة، فأين من يغير هذا الحال؟! إن الدستور معطل، والحماية على وشك الإعلان. فأين من يقول للاستعمار قف عند حدك فإن في مصر رجالاً ذوي كرامة لا يريدون أن يموتوا كالأنعام؟! أين الوطنية التي كانت سنة 1919 تشتعل ناراً في الصدور؟! بل أين ذلك الذي يذود بلسانه وخطرات قلبه عن حياض هذا الوطن العزيز المقدس مضحياً بالحياة والعمر في سبيل الاستقلال؟! أين من يخلق مصر خلقاً جديداً حتى يصبح المصري الخافت الصوت.. الضعيف الأمل.. الذي يطرق برأسه ساكناً صابراً على حقه المهضوم يقظاً.. عالي الصوت.. عظيم الرجاء.. مرفوع الرأس يجاهد بشجاعة وجرأة في طلب الاستقلال والحرية؟!

يقولون إن المصري يجزع من حفيف ثيابه في وضح النهار، ولكن يجب أن يتقدم من يقودونه إلى مواقف الدفاع ومواطن الكفاح فيكون لهم صوت الرعد تتداعى لقوته أبنية الظلم والاستبداد، وتبذل نفسها قرباناً للوطن العزيز...".

وفي الثالث من مارس/ آذار 1939 كتب جمال عبدالناصر الرسالة التالية لصديقه حسن النشار:

"عزيزي حسن..

في محطة الجيزة فُتح باب ديوان القطار، ودخل منه شخص معه بندقية ومن حوله الخدم يرددون: حاضر يا سعادة الباشا.. طيب يا سعادة الباشا..

وبعد أن ألقى عليّ التحية ورددتها عليه أخذ مكانه إلى جانبي.. ووضع أمتعته على المقعد المقابل وهو يقول:

أنا بقى فلان الفلاني بتاع مجلس الشيوخ اللي بيقولوا عليه لتات وغلباوي.

فقلت له تشرفنا..

فأجابني قائلاً: أنا بقى الوحيد اللي عارضت معاهدة 1936، ثم راح يحكي لي قصة حياته من سنة 1907.. وحتى لا أذكر إلى أي سنة أخرى.

كان يتحدث يا حسن بسرعة غريبة.. وكلما حاولت أن أرد عليه يقول لي: انتظر.. ثم يستمر في كلامه بصوت عالٍ.

عندها عرفت أنني لن أستطيع النوم ولن أستطيع الإصغاء.. فظللت ناظراً إليه وأنا لا أفقه حرفاً واحداً مما يقول حتى آلمتني رقبتي..

وحتى أطمئن نفسي.. انتهزت إحدى الفرص وقلت له: سعادتك نازل فين؟ فقال: إحمد ربنا اللي لقيت واحد يسليك حتى بني سويف..

وحمدت الله فعلاً في سري، وظل هو يحكي وأنا أستمع حتى وصلنا بني سويف، وهناك أنزل حوائجه بينما كان ينصحني بأن أحترس جيداً من الزحمة، ثم نسي نفسه وبدأ يحكي لي حكاية جديدة حتى خفت أن يغير رأيه ويستمر معي إلى محطة ثانية ليكمل الحكاية.. لكن الله سلّم ونزل والقطار يتحرك.

ومن يومها وأنا أشكو من الصداع الذي لا أعرف كيف أتخلّص منه إلى الآن.

أخوك.. جمال عبدالناصر".

ومن منقباد بعث جمال عبدالناصر برسالة في يونيو/ حزيران 1939 إلى حسن النشار قال فيها:

"عزيزي حسن..

أهديك سلامي وأرجو أن تكون بخير..

أرسلت لك جواباً من زمان ولكن لم يصلني الرد للآن.. عايز أعرف السبب.

أعرّفك بأن وقتي مشغول جداً في هذه الأيام حتى انني لم أرسل لك ولا لعبدالرؤوف من مدة طويلة.

مسألة نقلي لم يُبت فيها للآن، وإن كان الباشا قد عرّفني أنها ستتم قريباً.

أرجو أن تسأل عن أخي عزالعرب وتزوده بنصائحك فهو كسعد شقيقك تماماً، وقد عرّفني الوالد أنه ذهب إلى المدرسة ولكني لا أعرف نصيب ذلك من الصحة، وعز لم يرسل لي ولا جواب، وهو غير مهتم جداً.

لم ترسل لي أي معلومات كما اتفقنا على المحطة عندما تركتك، وقد كنت فكرت أن آخذ إجازة هذا الأسبوع ولكنني أجلتها لشهر رمضان.. وأظن أن هذا أحسن.

عزيزي حسن..

عندي موضوع وأظنك تعرف له حل.. وهو رغبتي في إدخال شقيقي الليثي المدرسة مجاناً لأنه حصل على مجموع أكثر من 70%، وطبعاً هذا يقلل المصاريف عليّ أنا على وجه الخصوص لأن والدي يظهر موش ناوي يدفع المصاريف أو جزءاً منها، لأنه بالرغم من اتفاقي معه على دفع نصف المصاريف وأنا الباقي ابتداءً من أول أغسطس/ آب، فإنه لم يكتف بعدم الدفع، بل أرسل في طلب فلوس، وطبعاً لم أتردد في إرسالها له.

أرجو أن تهتم بمسألة أخي الليثي وتجاوبني بصراحة.. هل هذا في مقدورك؟.. حتى أعرفك بمجرد إرسال الطلب.

سلامي إلى العائلة وإلى محمد أفندي عارف، وعرفه بأني باقٍ في منقباد حتى يجيء إن شاء الله.. إذا لم أنقل.

وتقبل سلامي وأشواقي

أخوك.. جمال عبدالناصر"

الرسالة التالية من الخرطوم، وبعث بها جمال عبدالناصر في السادس من ابريل/ نيسان 1941 إلى صديقه حسن النشار وقال فيها:

".. الضباط يا حسن كل واحد مختار له محل علشان البنت اللي في المحل.. واحد مختار الأجزخانة.. أما هذا الواحد فإذا ما دخلت حجرته فسوف تجدها عبارة عن مخزون أدوية.. كل يوم يذهب للأجزخانة ليشتري منها أي حاجة، ومرة قال لنا: إنني لم أشتر اليوم سوى اسبرينة واحدة بقرش تعريفة، ومع ذلك فقد وقف مع البنت البائعة في الصيدلية نصف ساعة تساوي شلن!

وثاني يوم ذهبت للأجزخانة وقابلت البنت فقالت لي:

إنتم كان عندكم إيه إمبارح؟ كل الضباط جاءوا واشتروا اسبرين.. هو كل الضباط رأسهم واجعاهم والا إيه؟!

حاجة تكسف يا حسن.. آدي يا سيدي الضباط!!

على فكرة أعرّفك بأن الخرطوم ما فيهاش مجاري.. وفي الجرادل متسع للجميع، والحكومة متعهدة بنزح الجرادل يومياً!!

هل تتصوّر يا حسن إن الأورطة بتدفع مبلغ 800 جنيه في السنة ثمناً لنزح هذه الجرادل؟! هل تعقل هذا يا أستاذ؟!

أخوك.. جمال عبدالناصر"

ومن جبل الأولياء في السودان كتب جمال عبدالناصر هذه الرسالة لحسن النشار سنة 1941: ".. من خلف الخزان تستطيع يا صديقي أن ترى مياه الفيضان محجوزة والنيل يصل إلى مد البصر في الاتساع.. المياه زرقاء والقمر يعكس نوره الفضي، تصوّر كل هذه المناظر وعليها شوية نسيم عليل كمان!

وبالرغم من كل ذلك فأنا لا أستسيغها ولا أحسّ طعمها.. فمثلها في عيني مثل أي صحراء علماً بأني كما تعلم لم أكن كذلك من مدة، فهل مات الشعور؟

هل ماتت عاطفتي يا حسن؟ سؤال أسأله لنفسي مرات عديدة ولكني لا أعرف الجواب. ربما يكون السبب هو أن المصريين في السودان ليس لهم في الحقيقة أي حس أو صوت.. سواء كان ذلك الحكومة المصرية أو الأهالي.. إنني أشعر بأن السودان ما زال إلى الآن مصرياً بالاسم فقط.

حسن.. دي حاجة تسد النفس!!

أخوك.. جمال عبدالناصر".

ورسالة أخرى من جمال عبدالناصر إلى حسن النشار بعث بها من جبل الأولياء سنة 1941 قا فيها:

"عزيزي حسن..

أكتب إليك وأنا ثائر في نفسي ثورة داخلية..

.. على العموم يا حسن أنا مش عارف ألاقيها منين واللا منين.. هنا في عملي كل عيبي أني دوغري لا أعرف التملق ولا الكلمات الحلوة ولا التمسّح بالأذيال وشخص هذه صفاته يُحترم من الجميع، لكن الرؤساء يا حسن يسوؤهم ذلك الذي لا يسبّح بحمدهم، فهذه كبرياء وهم شبّوا على الذلّة في كنف الاستعمار والويل كل الويل لذلك المتكبر كما يقولون الذي تأبى نفسه السير على منوالهم يعاديه الجميع من تلاميذ العهد القديم.

يحزنني يا حسن أن أقول إن هذه السياسة قد نجحت نجاحاً باهراً فهم يصهرون نفوس الشبان.. وكلهم شبان لم تصهرهم الأيام.

ويحزنني يا حسن أن أقول إن هذا الجيل الجديد قد أفسده الجيل القديم فأصبح منافقاً متملقاً!!

ويحزنني يا حسن أن أقول إننا نسير إلى الهاوية.. الرياء.. النفاق.. التملق.. تفشت في الأصاغر نتيجة لمعاملة الكبار.

أما أنا فقد صمدت وما زلت، ولذلك تجدني في عداء مستحكم ومستمر مع هؤلاء الكبار.

أخوك.. جمال عبدالناصر"

في شهر أغسطس/ آب سنة 1941 بعث جمال عبدالناصر من الخرطوم بهذه الرسالة إلى حسن النشار:

".. سيكون أمامك المستقبل ولكن يحتاج إلى جهد.. ولا لذة لمستقبل من دون جهاد، فالحياة الخاملة أو الطريق المرسومة المورقة تنعدم فيها اللذة.. وطبعاً حياة من دون لذة لا تُعد حياة. أقول ذلك حتى لا تتململ من جهادك بعد الليسانس إن شاء الله، أقول لك وأنا موقن به.. فأنا أعيش اليوم من دون جهاد وحتى لو حاولت ذلك لما كانت هناك أية نتيجة.

أخوك.. جمال عبدالناصر"

في أغسطس/آب 1941 كتب جمال عبدالناصر رسالة من الخرطوم إلى الصديق حسن النشار جاء فيها:

"إن الحياة الآن تختلف اختلافا كبيرا عما كانت عليه في الماضي.. وطبعا في هذا الاختلاف تأثير في النفس وفي الفكرة التي كونتها عن الحياة .. والحقيقة ان كل ما كنت أعتقده عام 1936 وما حولها من الأيام يتغير تغيرا مستمرا وتثبت الأيام الماضية أنه كان خطأ، وإن نظرياتي ونظرياتك أيضاً كانت كلها من نبت الخيال، وأن الحقيقة تهدم هذا الخيال بالنسبة لي.

تصور كلامي وتعجب!! جرى إيه لجمال عبدالناصر؟! ولكن إذا عشت في هذا الجو ربع المدة التي عشتها لكنت ألعن من ذلك.

الإخلاص معدوم .. والذمة مفقودة. .والضمير لا تسمع عنه.. حتى أني أعتقد الآن أني ابتدأت أفكر في نظرية.

وإذا كنت أنا الوحيد في هذه البيئة الذي يعترف بالضمير ويعترف بالذمة، فطبعا أكون مغبونا جدا. إذ أن كل البلاوي ستقع على هذا الذي لا يرضى عني بديلا. فاكر نظريات الاصلاح التي كنا نتباحث فيها زمان وقدرنا لها عشر سنين؟ لقد قدرت لها الآن مائة سنة!! ونكون كسبانين كمان.. طبعا في الجو الهايص الذي نعيش فيه.

برضه راح تقول جمال عبدالناصر جرى له إيه؟ ولكنني أقول لك أنا هذا الكلام عن خبرة بفئة من الفئات المفروض انها ترفع مجد البلاد".

اخوك.. جمال عبدالناصر

في نهاية 1941 بعث جمال عبدالناصر بالرسالة التالية لحسن النشار:

"... ويبدو يا حسن أن الأخبار غير مطمئنة في مصر، ولو أن الجرايد لا يظهر بها شيء إلا أن الواحد ممكن يفهم شوية من بين السطور. قرأت أن مجلس النواب يتناول موضوع بعض الطلبة المعتقلين وغيرهم ممن فتشت منازلهم، ويظهر أن حمدي محبوب وسليم زكي (1) ليميتد عاملين همّة .. المهم أرجو أن يكون ظني في

غير محله!!

أخوك.. جمال عبدالناصر

من مدينة طنطا كتب جمال عبدالناصر هذه الرسالة إلى صديقه حسن النشار سنة 1942:

"عزيزي حسن..

أهديك سلامي الزائد، وأرجو ان تكون بخير.

أرسلت لك جواباً من مدة ولكن لم يصلني أي رد حتى الآن.

أنا مازلت في طنطا.. وربما نبقى بها مدة طويلة إذا لم تقم الحرب بين مصر وإيطاليا، وإلا فإلى الحدود.

لقد سبق أن كلمتك في موضوع الليثي حتى يتمكن من أن يدخل المدرسة مجانا، وقد قدمنا له طلبا في مدرسة في المحلة الكبرى التي يقيم بها ويعمل بها عمه خليل.

فأرجو إن كنت تعرف أي شخص يعرف ناظر المدرسة فتكلمه خصوصا أنه أي الناظر منقول من الوزارة واسمه عبدالقادر عبدالعزيز غالي.

أما مسألة الزواج فأظن أنه ليس من المناسب الكلام فيها الآن..

إيه رأيك؟ بسبب الحرب والحياة غير المستقرة التي نحن فيها الآن..

هل محمد عارف سافر إلى منقباد؟ وفي أي أورطة هو؟

سلامي للجميع

جمال عبدالناصر

الكتيبة الخامسة طنطا

بعث جمال عبدالناصر هذه الرسالة في 1942/2/16 من العلمين في الصحراء الغربية المصرية لحسن النشار قال فيها:

"... خطابك يا حسن جعلني أغلي غليانا.. وكنت على وشك الانفجار من الغيظ، ولكن ما العمل بعد أن وقعت الواقعة وقبلناها مستسلمين خاضعين خانعين!!

الحقيقة إني أعتقد بأن الاستعمار يلعب بورقة واحدة في يده هي ورقة التهديد.. ولو أنه أحس بأن هناك من المصريين من ينوون التضحية بدمائهم ومن سيقابلون بالقوة لأنسحب كأي امرأة عاهرة .. وطبعا هذا حال الاستعمار وتلك عادته!!

أما نحن .. أما الجيش فقد كان لهذا الحادث (2) تأثير جدي في الروح والإحساس فيه..فبعد ان كنت أرى الضباط لا يتكلمون إلا عن اللهو والملذات، أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس في سبيل الكرامة.. وأصبحت أراهم وكلهم ندم، لأنهم لم يتدخلوا مع ضعفهم الظاهر ليردوا للبلاد كرامتها، وليغسلوا عارها بالدماء، ولكن إن غدا لناظره قريب.

لقد حاول البعض يا حسن بعد الحادث أن يفعلوا شيئاً بهدف الانتقام ولكن الوقت كان قد فات. أما القلوب فلا تزال كلها غضب ونار..

عموماً، هذه الطعنة ردت الروح إلى بعض الأجساد.. وعرّفتهم أن هناك شيئاً اسمه كرامة الوطن.. وأن عليهم أن يستعدوا دائماً للدفاع عنها.

لقد كان هذا درساً ولكنه درس قاسٍ..

أخوك.. جمال عبدالناصر"

رسالة من تلميذ لأستاذة

كتب البكباشي جمال عبدالناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الرسالة التالية لأستاذه محمد عبدالمنعم جامع، الذي تلقى على يديه أول دروس القراءة والكتابة وظلا يتراسلان حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وأثناء حرب فلسطين رأى صورة منشورة له مع أبطال الفالوجا، وكان أن أخذ هذه الصورة واحتضنها وقال لزملائه: هذا ابني الذي أوحشتني أخباره.. ابني الذي يحارب على أرض فلسطين.. تلميذي في الخطاطبة أصبح بطلاً، ظللت أراسله حتى قيام الثورة وأحفظ خطاباته عن ظهر قلب، وكان الأستاذ محمد عبدالمنعم قد بعث له برسالة يهنئه فيها بالثورة وبتولي منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

قال جمال عبدالناصر في رده على رسالة أستاذه:

"أستاذي الكريم..

أحييكم من كل قلبي وأدعو لكم بالصحة وموفور السعادة وبعد، فقد وصلني كتابكم الكريم وأسعدني أن أتلقى من أستاذي العظيم بعد هذه الفترة الطويلة خطاباً يحوي أعزّ الذكريات وفترة من الزمن هي أغلى أيام العمر.

إنني يا أستاذي لم أفعل سوى ما يحتمه واجبي عليّ كجندي مخلص من جنود هذا الوطن، وإني أرجو أن يطول بي وبك العمر حتى نرى مصر فوق الجميع مرفوعة الرأس عالية القدر، وأن نرى المصري يعتز بمصريته ويفخر بقوميته..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بكباشي جمال عبدالناصر

إمضاء"

الهوامش

(1) حمدي محبوب كان وكيل وزارة الداخلية ومدير الأمن العام في ذلك الوقت، واللواء سليم زكي كان ضابط شرطة وحكمدار بوليس القاهرة، وأول مصري يتولى هذا المنصب بعد الإنجليزي اللواء راسل باشا.

(2) (حادث 4 فبراير/ شباط 1942)

الحلقة الواحد والعشرون

عبدالناصر الرجل والإنسان.. رؤية من قريب

في عام 1957 ظهرت بالقرب من "بني مر" جزيرة مساحتها 140 فداناً من أراضي طرح النهر، فقام الأهالي ومن بينهم بعض أقارب الرئيس جمال عبدالناصر بزراعتها، وحدث خلاف بينهم وبين باقي أهالي القرية الذين سارعوا بتقديم شكاوى ضدهم، وتدخلت الشرطة للتوفيق بينهم لفضّ النزاع. لكن الأهالي اتهموا الشرطة بالانحياز إلى صف أقارب الرئيس، وقاموا بإرسال شكاوى وتلغرافات إلى الرئيس، كما توجه بعض منهم إلى القاهرة حيث تقدموا بشكواهم إلى سكرتارية الرئيس. وما إن علم الرئيس بالأمر حتى أصدر قراراً جمهورياً بسحب كل أراضي هذه الجزيرة وما فيها من محاصيل زراعية وتوزيعها على المعدمين من أهالي القرية والمسرّحين من الخدمة العسكرية في "بني مر" والقرى المجاورة، وقام بتنفيذ هذا القرار المهندس كمال سري الدين مدير الإصلاح الزراعي في محافظة أسيوط في ذلك الوقت.

وقد علّق أحد أبناء القرية على هذه الواقعة بقوله: "كان ينصفنا نحن وإن اضطر إلى أن يظلمهم يقصد أقارب الرئيس وكان يفضّل أن يتمتع أبناء القرى الأخرى بمشروعات الثورة قبلنا. نحن لم نشعر أبداً بعد هذا الحادث بأن بيننا أقارب رئيس الجمهورية وأهله، وإنما كنا نشعر بأنهم إخوتنا وجيراننا ورفاقنا في كل شيء".

عم وابن عم الرئيس في قصر الطاهرة

يروي الحاج عطية حسين خليل، عم الرئيس جمال عبدالناصر الحكاية التالية: "كان لي ابن في المدرسة الثانوية في أسيوط اسمه حسين، ولم يسبق له أن رأى ابن عمه الرئيس جمال عبدالناصر من قبل، وفي يوم قال لي: لا بد أن أرى ابن عمي وأقعد أتكلم معاه".

فقلت له: "يا حسين يا ابني ده مشاغله كثيرة وموش فاضي لنا".

فردّ حسين: "مهما كانت الظروف سوف أسافر إلى القاهرة وأصرّ على مقابلته".

ويستطرد عم الرئيس "اضطررت للسفر معه إلى القاهرة وسألنا وتوجهنا إلى منشية البكري وكان في هذا الوقت الرئيس يقيم بصفة مؤقتة في قصر الطاهرة في منطقة القبة إلى حين الانتهاء من إجراء بعض الإصلاحات في منزله في منشية البكرى، رحنا إلى هذا القصر واستوقفنا الحرس والأمن، وبعد الاتصال بالسكرتارية والتأكد من شخصيتنا سمح لنا بالدخول حيث استقبلنا محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس والذي أدخلنا إلى غرفة انتظار وقال لنا:

معلش ستنتظر شوية لأن الرئيس بيستقبل الآن رئيس وزراء الأردن".

ويقول الحاج عطية: لم أصدق حتى هذه اللحظة أنني سأقابل ابن أخي في هذا المكان، ولم يكن ابني حسين أقل مني دهشة. ولم نلبث كثيراً حتى حسّيت إن فيه يد توضع على كتفي من الخلف.. ونظرت فوجدت الرئيس بنفسه جاء إلينا حتى غرفة الانتظار وتعانقنا وقدمت له ابني حسين، ابن عمه، فقبّله وسألنا عن أخبار العائلة، وعندما طمأنته بدأ يسأل حسين عن دراسته. قال له حسين: "يا سيادة الرئيس أنا بامشي كل يوم على رجلي ثلاثة كيلومترات من البلدة حتى أسيوط حيث مدرستي وأذاكر على لمبة جاز، فكيف هذا وأنا ابن عم رئيس الجمهورية"؟!

فقال له الرئيس: "يا حسين.. الظروف اللي بتتكلم عنها أحسن حالاً بكثير من اللي عشته أنا وعمك الحاج عبدالناصر. أنا كنت مثلاً باذاكر على نور مصباح الغاز.. وربما نور أقل من اللي بتذاكر إنت عليه دلوقت. وبتقول إنك بتمشي ثلاثة كيلومتر.. أنا مشيتها قبلك مراراً. ولم يكن عندي وسيلة أخرى غير المشي، فلا بد من أن تكدّ وتتعب حتى تستريح في النهاية.. وهي دي قيمة الكفاح، موش مهم يكون والدك غنياً يوفر لك كل أسباب الراحة وإنما المهم أن تحقق كل آمالك بمجهودك وعرقك وكدّك".

لاحظ الرئيس أثناء الحديث أن حسين يحلّق ببصره في أنحاء الغرفة الكبيرة وقد أخذته الدهشة، فقال عبدالناصر: "إنت دلوقتي يا حسين بتنظر حولك في دهشة واستغراق، إن ما تراه أمامك ليس ملكي.. إنه ملك لمنصب رئيس الجمهورية، والمنصب ده أنا باشغله دلوقت وبكرة حاييجي واحد ثاني من بعدي يشغله وهكذا.. أنا يا حسين لا أملك حتى الكرسي اللي قاعد عليه الآن".

ابن مين في مصر؟

في اختبار كشف الهيئة للالتحاق بالكلية الحربية دار هذا الحديث:

اسمك إيه؟ جمال عبدالناصر حسين.

أبوك بيشتغل إيه؟ موظف في مصلحة البريد.

موظف كبير؟ لأ.. موظف صغير.

بلدكم إيه؟ بني مر.. مديرية أسيوط.

يعني فلاحين؟ أيوه

فيه حد من عيلتكم ضابط جيش؟ لأ.

أمّال انت عاوز تبقى ضابط ليه؟ علشان أبذل دمي فداء للوطن.

عندكم أملاك؟ إحنا ناس كادحين.

فيه حد اتكلم علشانك؟ واسطة يعني؟ أنا واسطتي ربنا.

إنت اشتركت في مظاهرة 1935؟ أيوه.

كده؟!.. طيب اتفضل إنت!!

بعد هذا الحوار، دخل جمال عبدالناصر كلية الحقوق في جامعة فؤاد الأول (القاهرة) لمدة عام، وفي العام التالي تقدم مرة أخرى للالتحاق بالكلية الحربية بعد أن تمكّن من مقابلة اللواء إبراهيم خيري باشا وكيل وزارة الحربية الذي استفهم منه عن طلب لقائه فقال جمال عبدالناصر إنه يريد الالتحاق بالكلية الحربية ثم سأل الباشا:

هي الكلية الحربية يا باشا ما تقبلشي الطلبة إلا إذا كان عندهم واسطة أم ان هناك قواعد عامة تسري على الجميع؟

فسأله الباشا: هل قدمت طلباً ورفضت؟

فرد عبدالناصر: أيوه ونجحت في الكشف الطبي ولكن كشف الهيئة يحتاج لواسطة وأنا ليس لي واسطة ومعنى ذلك أن أعود لكية الحقوق.

فقال اللواء خيري: يا ابني تقدم مرة ثانية للكلية..

وتقدم جمال عبدالناصر للمرة الثانية وفوجئ أن اللواء إبراهيم باشا خيري وكيل وزارة الحربية على رأس لجنة كشف الهيئة وأمر بقبوله.

موقف مع السفير الأمريكي في القاهرة

في عشاء في منزل السفير أحمد حسين سفير مصر في واشنطن خلال سنة 1955 حضره جمال عبدالناصر وبعض أعضاء مجلس الثورة، و"إريك جونستون" المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "أيزنهاور" وصاحب المشروع الشهير باسمه لاستغلال مياه الأردن و"كيرميت روزفلت" حفيد تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الماضي، و"هنري بايرود" السفير الأمريكي في القاهرة (1).

دارت أحاديث طويلة وكثيرة واستفسارات من كل من "جونستون" و"روزفلت" وكان الرئيس جمال عبدالناصر يقول بين الوقت والآخر، إن "بايرود" يعرف الإجابة عن كل ما تسألون عنه يقصد مواقف مصر الرسمية من كل من هذه الأسئلة ولقد قلت له رأينا في كل ما تسألون عنه أكثر من مرة.

وفجأة قال السفير "بايرود": "سيدي الرئيس إنني أعرف هذا كله، ولكنني لا أعرف لماذا ضُرب أحد رجالي اليوم في مدينة السويس".

نظر كل الحضور إلى "بايرود" بدهشة كبيرة لتحويله مجرى الحديث والمناقشة، وللعصبية المكبوتة في كلماته، واستمر "بايرود" قائلاً: "إن المستر "فينش" الملحق العمالي في سفارتي كان يقوم بزيارة لمصنع تكرير البترول في مدينة السويس، وقد ضربه العمال هناك إلى حد كاد يفضي به إلى الموت".

قال عبدالناصر بهدوء: "إن المستر "فينش" كما تقول معلوماتنا ليس مجرّد ملحق عمالي بالسفارة، ولكنه ممثل للمخابرات المركزية الأمريكية ال "CIA". ولقد طلبنا إليكم أكثر من مرة أن يمتنع عن الذهاب إلى المناطق العمالية، لكنه ما زال مصراً على عدم الالتزام بما نصحنا به وعليه أن يتحمل نتائج أية مشاكل تقع له من جانب نقابات العمال التي تعرف طبيعة مهمته وترفض دخوله وسط عمالنا".

قال "بايرود": "أخشى أن أقول يا سيدي الرئيس إن عمالكم تصرفوا بطريقة غير متحضرة".. فنظر إليه جمال عبدالناصر وقام بإطفاء سيجارته على مائدة أمامه ثم قال: "سوف أتركك الليلة تقرأ كتاباً عن الحضارة المصرية وتاريخها البعيد، وعندما تتعلم منه شيئاً نتكلم مرة أخرى..".

قام عبدالناصر ومبعوثا أيزنهاور اللذان سارا معه حتى باب السيارة يحاولان الاعتذار، وبقي "بايرود" وحده في الصالون.

عنوانه إيه؟

أحسّت القيادات السياسية والعسكرية والقصر الملكي والبوليس السياسي قبل الثورة بتحركات الضباط الأحرار وبالذات نشاط جمال عبدالناصر في ما يختص بتدريب الفدائيين، فاصطحبه اللواء عثمان باشا المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري لمقابلة إبراهيم باشا عبدالهادي رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت وبحضور اللواء أحمد طلعت رئيس القلم السياسي.

اتهم إبراهيم عبدالهادي الصاغ جمال عبدالناصر بالعمل في منظمات سرية وتدريب أفرادها على الأسلحة والمتفجرات، فردّ عليه عبدالناصر بأنه كان يحارب في فلسطين من 15 مايو/ أيار 1948 حتى 6 مارس/ آذار 1949، وقال له إنه لو أتيحت له الفرصة لما تأخر عن تدريب المتطوعين لحرب فلسطين لأنه من صميم العمل الوطني.

فقال إبراهيم عبدالهادي: "حاجة عجيبة.. لكن أنا عندي أكثر من تقرير بيقول إنك كنت بتدرب المنظمات السرية دي، ثم إن المعتقلين من أعضاء هذه المنظمات اعترفوا بأنك كنت بتدربهم. أنا على كل حال موش عاوز منك حاجة كبيرة قوي، أنا عاوزك ترشدنا للضباط اللي اشتركوا معك في تدريبهم.. إنت تعرف محمود

لبيب؟".

فردّ الصاغ عبدالناصر: "طبعاً.. كانت حرب فلسطين هي العلاقة الوحيدة اللي تربطني به، وكنا بنجتمع لتنظيم الدفاع عن فلسطين".

إبراهيم عبدالهادي: مين عرّفك به؟

عبدالناصر: اليوزباشي أنور الصيحي.

وفرح إبراهيم عبدالهادي بهذه الإجابة وأمسك بالنوتة والقلم ليكتب ما اعتقد أنه نجح في استدراج عبدالناصر للاعتراف على زملائه وبدا مستعداً ليكتب أسماء الضباط الأحرار وسأل: "أنور الصيحي عنوانه إيه بقى؟".

فأجاب عبدالناصر بهدوء: "عند الله.. لقد استشهد في فلسطين".

ثار إبراهيم عبدالهادي وابتسم جمال عبدالناصر وصرخ الباشا رئيس الوزراء:

"إنت بتسخر مني؟.. إنت فاكرني إيه؟! أنا حاوديك في داهية وأسلّمك للبوليس.. إنت فاهم كويس؟!".

وظل عبدالناصر مسيطراً على أعصابه هادئاً في رد فعله إلى أن التفت إبراهيم عبدالهادي إلى اللواء عثمان المهدي باشا قائلاً: "يروّح دلوقت.. لكن يكون في علمك إننا حناخذ بالنا من الضابط ده كويس.. وإنت يا عثمان باشا تروح تفتش بيته وتستولي على الأسلحة والذخيرة اللي فيه".

وفعلاً توجه اللواء عثمان المهدي إلى منزل الصاغ جمال عبدالناصر واستولى على 200 طلقة ظلت محفوظة في مكتب القائمقام عبدالعزيز فتحي حتى استردت يوم 23 يوليو/ تموز 1952.

حوار مع مصطفى أمين

قرأ الرئيس جمال عبدالناصر جريدة "الاخبار" وطوى صفحاتها ثم أخذ يفكر، ولكنه لم يطل تفكيره حيث امتدت يده ليدير قرص التليفون طالبا مصطفى أمين ودار الحديث التالي:

* يا مصطفى، هل قرأت الصفحة الاخيرة؟

- أيوة يا سيادة الرئيس.. هل تقصد سيادتك صورة الوالد؟

* فقال الرئيس جمال عبدالناصر بلهجة حازمة:

أنا ما بأحبش ان تنشر صور والدي او صور عائلتي بين الناس، يا مصطفى انا عايز أبي واخواتي وعائلتي تعيش مثلهم مثل باقي الناس العاديين.. وانا ما أحبش ان يفسدهم منصبي!

نماذج من الرسائل المتبادلة

بين جمال عبدالناصر

والمستشار حسن النشار (صديق عمره)

تخرج جمال عبدالناصر في الكلية الحربية عام 1938 واصبح ضابطا في الجيش المصري وعين بسلاح المشاة في الكتيبة الخامسة التي كانت تعسكر في منقباد في ضواحي مدينة أسيوط في صعيد مصر.

ومن منقباد بعث الملازم جمال عبدالناصر بأول رسالة له بعد تخرجه في الكلية الحربية الى صديقه حسن النشار - الذي كان يقيم في الفيلا رقم 19 شارع المنيل بمنيل الروضة بالقاهرة، وأقام معه عبدالناصر فترة

قاربت ثماني سنوات في هذا المنزل، وقد زرت المستشار حسن النشار شخصيا في بداية الثمانينات بعد خروجي من السجن وشاهدت الغرفة التي كانت مخصصة لإقامة عبدالناصر والتي احتفظ المستشار حسن بكل محتوياتها كما كانت، ولم يغير حتى قماش العفش بل كان كما هو، ثم سلمني الرسائل المتبادلة بينه وبين جمال عبدالناصر للاطلاع عليها، كما اجريت معه حديثا مسجلا على شريط كاسيت منشورا نصه في الملحق الوثائقي.

تقول الرسالة:

صديقي حسن

تسلمت عملي أمس في منقباد وهي مكان جميل وشاعري يبعث على التأمل، وهي تجمع بين الصحراء والجبال والمزارع والبرك والانهار. ففي الشمال مزارع وفي الجنوب سلسلة جبال تمتد من الجنوب الشرقي الى الجنوب الغربي وتطوق الصحراء بسواعد جبارة عاتية. ويسرني يا حسن ان تعلم ان اخلاقي ما زالت متينة... وان جمال عبدالناصر الحاضر او الموجود في منقباد هو طبعا عبدالناصر الذي تعرفه من زمن بعيد، والذي كان يبحث عن آماله في الخيال لكنها تفر منه كالاشباح ودخل في صراع بين ما يراه وبين ما يؤمن به..

جمال القوي الذي يبحث في المحن عن أسباب الأمل.

والى ان أراك لك وللاسرة العزيزة تحيات اخوك

جمال عبدالناصر

منقباد في 8 اغسطس 1938

وفي نفس اليوم بعص الملازم جمال عبدالناصر برسالة الى صديق الدراسة عبدالرؤوف جبريل (مدير مكتب الشكاوى برئاسة الجمهورية فيما بعد) نصها:

عزيزي عبدالرؤوف

أبلغ تحياتي واشواقي الزائدة لرؤياكم

وصلت منقباد.. والقشلاق يبعد عن المحطة ثلاثة كيلومترات ويوجد طريق جميل يوصل بينهما بالاسفلت وشجر السنط على جانبي الطريق لا يحجب عن الرؤية المنظر الجميل لتلك الحقول الكثيرة جدا المزروعة ذرة "عويجة". أظنك لاتعرفها لأنها لا توجد في الوجه البحري. إن كل عود ذرة ينبت "كوز" واحد فقط.. شايف العز؟! وهذه الارض تملأ بالمياه ايام الفيضان وتبقى ملآنة حتى أوان البرسيم.. طبعا مناظر جميلة.. وجميلة جدا فهي تستمر حتى مسافة 9 كيلومترات وتحد بسلسلة جبال عالية جدا من الجنوب الشرقي الى الجنوب الغربي اما الشمال فمزروعات جميلة ايضا.

وقد وجدت بندقية عيار ،16 وسأخرج يوم الخميس لصيد الطيور اذ انها تكثر في شجر السنط..

الحياة يا عبدالرؤوف في منقباد ظريفة اذ اننا 14 ضابطا منهم 7 ضباط في الأورطة الرابعة وكذلك 7 آخرون في الأورطة الخامسة.. ونحن اصدقاء جميعا ومكونين مجموعة مسلية ويوجد مجموعة من الضباط اخلاقهم حسنة جدا.. وأسيوط بالمناسبة اقل حجما من طنطا، وسوف أنزل في كل اسبوع مرة واحدة.

ولك تحيات أخوك جمال عبدالناصر

منقباد في 8 اغسطس 1938

وفي رسالة اخرى من منقباد في فبراير/ شباط 1939 الى الصديق حسن النشار جاء فيها: ".. نحن نشتغل يا حسن تحت رئاسة شوية (..) اكثرهم او جلهم يتمنون عودة الاستعمار للسيطرة عى الجيش المصري، وكلهم مجردين من الاخلاق، وربنا ما يوريك. وكل عيبي هنا في عملي اني دغري لا اعرف الملق او الكلمات المنمقة ولا أتمسح بالأذيال وان شخصا هذه صفاته يحترم من الجميع ولكن الرؤساء!.. الرؤساء يا حسن يسوءهم ذلك الذي لا يسبح بحمدهم.. يسوءهم الذي لا يتملقهم وهم الذين اعتادا الذل في كنف الاستعمار.. يقولون: كما كنا، يجب ان تكونوا، وكما رأينا.. يجب ان تروا، كما يحزنني يا حسن ان أقول ان هذه السياسة نجحت نجاحا باهرا، ويحزنني يا حسن ان هذا الجيل الجديد قد افسده الجيل القديم فأصبح منافقا متملقا، ويحزنني يا حسن ان اقول اننا نسير الى الهاوية بالرياء والنفاق والملق. اما انا فقد صمدت ولذلك تجدني في عداء مع هؤلاء الكبار... ولا حول ولا قوة الا بالله.

أخوك.. جمال عبدالناصر

الحلقة الحادية والعشرون

عبدالناصر في عيون الأمريكيين

مايلز كوبلاند: أراد من الوحدة إذلال كل من أذلّ العرب

قصدت أن أبرز ما كتبه الأمريكيون بالذات، وهذا لا ينفي أن آخرين كثيرين من دول أوروبية وآسيا وأمريكا اللاتينية قد أدلوا بدلوهم حول ثورة عبدالناصر أيضاً.

ثورة يوليو/ تموز 52 وعبدالناصر في الكتابات الأمريكية بعد خمسين سنة (2000) سأحاول في هذه الفقرة أن أستعرض ما تحت يدي من كتابات استطعت أن أحصل عليها من مئات الكتب، بل الآلاف منها حيث سجلت مكتبة جامعة أوكسفورد من تسعة أعوام أنه كُتب عن عبدالناصر ما يزيد على الثلاثة آلاف كتاب بلغات مختلفة، هذا بخلاف الدراسات والندوات والرسائل الجامعية والمحاضرات والأحاديث في الفضائيات المرئية والمسموعة مما يصعب حصره عملياً، أقول هذا ما استطعت أن أحصل عليه بوسائلي الخاصة لما كُتب عنه بوساطة ساسة وكُتّاب ومفكرين وصحافيين من الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، لعلها تفيد الباحثين في إلقاء الضوء على تجربة الرجل الإنسان التي وضعته في دائرة الضوء منذ قيام الثورة أو عقب قيامها بفترة قليلة ومن اليوم وباكر كما هو مرئي ومنتظر.

مع مطلع القرن الماضي كانت ولادة المشروع النهضوي الأول الذي مرّ بمراحل متعددة كانت قمة امتداده وعطائه في الخمسينات وكان جمال عبدالناصر هو ممثله الأهم والأبرز. ففي شخصية عبدالناصر تكاثفت أهم قضايا النهضة:

الوحدة العربية، الصراع العربي - "الإسرائيلي"، السلام، الحياد، التنمية والتحول الاجتماعي، الديمقراطية، نمو المجتمع المدني.

وأهم ما كُتب ومن كتبوا هم:

- الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتبه "القادة" و"الفرصة السانحة" و"نصر بلا حرب".

- هنري كيسنجر كتب: "سنوات في البيت الأبيض" "White House Years" الجزءان الأول والثاني.

- جون بادو سفير أمريكا السابق في مصر كتب "ذكريات الشرق الأوسط"

"The Middle East Remembered" وهي سلسلة محاضرات لطلبة معهد الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا الذي كان يرأسه "ويلبور كرين إيفلاند" كتب "حبال من رمل" "Ropes Of Sand".

- ستيفنز كتب "حوار حول ناصر".

- مايلز كوبلاند كتب "لعبة الأمم" "The Game Of Nations".

- ويلتون وين كتب "ناصر العرب".

- كيرك ج.بيتي كتب "مصر خلال سنوات ناصر" "Egypt During The Nasser Years".

- بوب وودوارد كتب "الحجاب" الهدف الشرق الأوسط "Veil".

- الكاتب سالزبيرجر: "مجموعة مقالات وأحاديث شخصية مع الرئيس".

- الكاتب روبرت سان جون كتب "الرئيس"

."The Boss"

- وبالنسبة لعبدالناصر فقد تفاوتت الآراء حوله:

فقد كتب ستيفنز: "لقد كان ناصر أهم رجل أنجبته الصحوة العربية، وكان أحد أقطاب الثورة ضد الاستعمار وهي إحدى الحركات الكبرى في القرن العشرين".

- وكتب ويلتون وين: "لقد أصبح ناصر زعيماً لكل العرب لأنه يمثل شعورهم اليوم أصدق تمثيل".

- ووصفه السفير "هنري بايرود" سفير أمريكا في القاهرة خلال الخمسينات "بأنه القائد الوحيد في العالم العربي الذي يمثل الاتجاه الجديد، والذي يمكن لدبلوماسي غربي أن يجري معه مناقشات مفيدة متزنة".

- ويكتب عن الوحدة العربية فيقول: "إن ناصر لا يسعى للوحدة العربية بل يود أن يرد الصاع صاعين للغرب".

- وقال: "لا أعرف إذا كان ناصر على حق أم على باطل، لكني أعرف أنه لا بد منه. لو حدث انتخاب حقيقي في سوريا أو الأردن أو العراق لفاز ناصر بنسبة كاسحة".

- إلا أن نيكسون على الجانب الآخر وصف عبدالناصر بقوله: "إنه سريع الغضب والاشتعال، نافد الصبر، ديكتاتور، تمتلكه المصالح الحمقاء التي سارت به إلى الأبد في طريق المزيد من حاجات شعبه الدنيوية قليلة الشأن". ويقول: "رأيت الشباب والشيوخ أغنياء وفقراء ينصتون لصوته بنظرات يعلوها الابتهاج الغامر".

- وعن الوحدة العربية يقول: "لقد أعطى ناصر للمرة الأولى خلال قرون من الزمن لشعبه حكومة من أبناء مصر وسعى في الوقت نفسه لتوحيدها مع أشقائها العرب، وكانت تلك فكرة ثورية تامة مع انها تجذب إلى حد كبير لكنها غير مجدية ولا عملية". ثم يقول: "بنى ناصر دعوته القومية على أساسين، أولهما: العداء ل "إسرائيل"، والثاني: عدم الثقة بالغرب، وكلاهما عاملان هدامان بدلاً من أن يكونا عاملين بناءين".

- ويقول: "لقد سعى ناصر دائماً لتحقيق الوحدة العربي ليكون على رأسها، وهو يرى أن القومية العربية تعني ولاء له وعداء للغرب".

- وقال أيضاً: "تدخل بشكل مكروه في شؤون بلدان عربية أخرى بالإعداد للانقلابات وحياكة المؤامرات وأعمال الاغتيال! (هكذا)، وأولع نيران الثورات وغاص عميقاً في الحرب الأهلية في اليمن..."، وكتب أيضاً يقول: "إن ناصر يهدد موارد دولته النادرة لخدمة مغامراته في الخارج لدعم موقفه المتشدد من أجل محاربة "إسرائيل""".

وكتب يقول: "لقد وضع ناصر بلاده في صنارة في يد موسكو. وكان نظام حكمه استبدادياً قاسياً غير انه كانت لقسوته ليونة لأنه كان قائداً ثورياً محبوباً".

- "كان ناصر قائداً عاطفياً قادراً على الرؤية داخل قلوب شعبه.. وقد سبّب موته المفاجئ نار الأسى ومظاهر الحزن التي لم يشهد العالم لها مثيلاً".

- وكيسنجر يرى عبدالناصر في كتاباته: "عنيد يفاخر بعناده ويراه أساسياً في سبيل توحيد العرب، ولأجل ذلك كان يرى نفسه مجبراً دوماً على معارضتنا".

- وعن الوحدة العربية يقول: "إن فكرة الأمة العربية هي مجرد تفكير رمزي، ورؤيا شبه نبوية، وحلم يستلهم من المؤمنين الحقيقيين أعمالاً بطولية، لكنها نادرة التحقيق...".

- وكتب أيضاً يقول: "إن ناصر لم يعرف كيف يوفق بين الطموحات الدولية التي يمارسها وحدسه الذي كان يظهر له أن لدى مصر وسائل محدودة في سبيل تحقيقها".

- وكتب يقول: "كان السوفييت يعتبرون ناصر أداتهم الرئيسية في الشرق الأوسط".

- و"مايلز كوبلاند" يقول عن عبدالناصر: "إنه لا يتصرف بداع من الحقد أو الهوى أو غير ذلك من الدوافع الدنيا. إنه من أكثر الزعماء جرأة، لا يقبل الرشوة، لكنه لا يؤمن بعلم الأخلاق. متعصّب للمبادئ على طريقته الخاصة، لكنه ميّال للخير العام والإصلاح الاجتماعي، وما أظن أنني التقيت من الزعماء من يفوقه في ذلك".

وعن الوحدة العربية يقول: "إن ناصر أراد من الوحدة العربية إذلال كل من أذلّ العرب وسعى حثيثاً لتقوية أسطورة الوحدة العربية ليحاصر الحكام العرب ويضعهم تحت نفوذه".

وقال أيضاً: "يقول السفير بايرود إن معظم رجال السياسة الأمريكيين الذين أتيح لهم الاحتكاك بناصر كانوا يوقنون أنه لا يطمح في حكم العالم العربي أو الإسلامي. وأن ناصر يعتقد منذ البدء أنه لا يمكن حمل أي فرد أو مجموعة أو أمة على فعل شيء باتباع أساليب الترغيب والترهيب، وإنما بخلق ظروف معينة تحمل الموجود في خضمها على أن يطالب بفعل ذلك، فرغبات الجماهير ومتطلباتها هي التي تحفز على التحرك وليست رغبات قائدها أو حاجاته. إننا لن نواجه أي متاعب مع ناصر لو أنه يهتم بشؤون بلاده فقط ويقلع عن التدخل في أمور الدول الأخرى".

ويقول: "إن من أهم أسباب غضب العرب اعتقادهم أننا كنا نساعد الصهيونية -وهذا صحيح مهما كان المبرر لذلك- ومن ثم "إسرائيل" بشكل مفضوح لا تحرج فيه، حيث موقفنا المؤيد للصهيونية لا مفر منه".

وقال: "لقد أدركنا استحالة قيام انقلاب يجعل منه سوكارنو آخر.. فناصر لن يسقط بتذمر أو شكوى، ولن يتقوّض نظامه وينهار إلا بضربة عنيفة مدوية".

وقال: "مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الكل للفرد، والفرد للكل لا وجود له إلا في جزيرة الأحلام".

وكتب يقول: "إن العرب يرفضون المنطق والقيم الغربية رغم تأخرهم وحرمانهم وعدم امتلاكهم أحسن منها للتمسك بها..".

ويقول على لسان "كيرمت روزفلت": "إن الوزير دالاس يعتبر كل عمل لا يتفق مع سياسته عملاً غير أخلاقي، لذلك اعتبر حياد ناصر عملاً غير أخلاقي بينما حياد تيتو هو عمل أخلاقي، وأن اعتراف ناصر بالصين الشيوعية عمل غير أخلاقي بينما سكت عن اعتراف بريطانيا و"إسرائيل" بها. وإن أي فحص لوثائق وزارتي الدفاع والخارجية والمخابرات المركزية تظهر مثاليتنا في العلن وانتهازيتنا في السر. إن ما هو خير للولايات المتحدة فهو خير للعالم أجمع حسبما يقول الوزير دالاس".

أما "ستيفنز" فقد كتب يقول: "إن ناصر لا يلقي اهتماماً بأية وحدة عربية إلا في إطار الحاجة إلى سياسة موحدة ضد الغرب". وقال عن عبدالناصر: "لقد كان ناصر أهم رجل أنجبته الصحوة العربية، وكان أحد أقطاب الثورة ضد الاستعمار وهي الحركات الكبرى في القرن العشرين".

وقال: "إن علاقة ناصر مع الاتحاد السوفييتي يحكمها صراعه مع "إسرائيل"".

كما يقول: "إن تحدي ناصر للنفوذ الأمريكي في أهم معاقله -الجزيرة العربية- أحد أهم العوامل التي أدت إلى كارثة 1967 في الحرب مع "إسرائيل"".

وقال بعد ذلك: "ربما كان أهم تراث خلّفه ناصر للعرب هو الثقة في القدرة على مواجهة العالم المعاصر، والسير نحو الهدف لتحقيق المجتمع الذي كان يحلم به..".

وكتب يقول: "لقد كان ناصر دائماً في الوسط بين روسيا وأمريكا، بين اليمين واليسار، الوطنيين المصريين

والقوميين العرب.. واستطاع أن يوازن بين الجميع".

ويقول إيفلاند: "من الصعب أن يتخيّل المرء كيف يمكن أن يحقق ناصر الوحدة العربية من دون أن يتمتع بدراية كافية عن أحوال الدولة العربية، ومن دون أن يمتلك شعوراً بالمحبة والعطف تجاهها".

كما قال أيضاً: "لا بد من منح مساعدات مالية كبيرة حالاً لعملائنا في لبنان والشرق الأوسط، لأننا لا نستطيع أن نتصدى لشعارات ناصر القومية من دون صرف مبالغ كبيرة. لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، إنما بصورة مفضوحة مضحكة تدل على حماقة متناهية لمنع قيام الجمهورية العربية المتحدة، وتأكدت أن كيم روزفلت حاول أن يقوم بانقلاب جديد..".

ويقول: "إن الوزير دالاس غضب غضباً شديداً من قرار ناصر بالانضمام إلى دول الحياد. وإن على الرئيس المصري أن يفهم أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون قاسية جداً.. وعلى ناصر أن ينتبه فقط لمشاكله الداخلية الخاصة". كما نقل على لسان عبدالناصر قوله: "إن عدونا هو "إسرائيل" وليس الاتحاد السوفييتي الذي يبعد عن حدودنا بآلاف الأميال، أما "إسرائيل" فهي التي تربض على حدودنا".

ويقول: "إن لقد فسّر معظم سفرائنا في الشرق الأوسط شعور العرب المعادي للغرب بأنه من فعل تآمر شيوعي، والقليل منهم فقط عزوا ذلك إلى تعاملنا مع قضية العرب و"إسرائيل".

كان دائم الاستخدام لإثارة العواطف ضده في الغرب بالأخص بعد كسر احتكار السلاح وتأميم القناة وتشبيهه بهتلر متجاهلين التقارير الواقعية التي يبعثها المراسلون الموجودون في المنطقة".

وعلى لسان "ويلتون وين" يقول: "إن مواقف الغرب كانت طيبة منه حتى اشترى الأسلحة من الشيوعيين، فانقلبت وصبّ جامّ غضبه عليه، وإنه كثيراً ما كانت الصحف الغربية تزوّر الحقائق متعمدة وبخاصة الإنجليزية إبّان أزمة السويس". كما يقول: "على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق "انجلتون" إن ناصر كان مسؤولاً عن كل مشكلات الغرب في المنطقة. وليس من المستطاع إزاحته إلا بهزيمة عسكرية للجيش المصري وعندها سيبقى العرب بلا خيار سوى السلام..".

وقالها صريحة بعد ذلك: "لقد تدخلت الحكومة الأمريكية بشكل سري في حرب 1967. وبإمكاني جمع عدد كبير من الدلائل وكلها تشير إلى التشجيع والتورط الأمريكي في الهجوم "الإسرائيلي". لقد فوجئنا بأن العرب حتى بعد الهزيمة النكراء التي حلّت بهم ما زالوا يتحدثون بلهجة القوي المنتصر. ويتساءل: هل ربحت "إسرائيل" الحرب؟ ويورد جوابه بشكل غير مباشر على لسان المحلل الاستراتيجي "أندريه بوفر" الذي يعرف النصر بأنه: إما تحطيم العدو تماماً أو أن تجعله في موقف يقبل ما تمليه عليه من الشروط. فيقول: "إذا ما أخذنا بهذا التعريف نجد أن "الإسرائيليين" لم ينتصروا حقاً حينما نراقب الكلام الذي جرى بينهم وبين العرب في أعقاب الحرب.. إن موقف ناصر في بلاده أصبح أشد صلابة من موقفه لو لم تقع الحرب".

ثم يقول بعد ذلك: "لقد كان أول قائد مهزوم يلقى التأييد الجماهيري، وبخاصة في السودان، حيث تمكّن من فرض لاءاته الثلاث!!".

وقال: "لقد امتلأت البيوت والمحال في الأردن ولبنان بصور ناصر حتى ان كميل شمعون والملك حسين كانا يشعران بغيرة وحنق شديدين".

ويقول مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق "يوجين جوستين" في كتابه "التقدم نحو القوة": "مشكلتنا مع ناصر أنه بلا رذيلة، مما يجعله من الناحية العملية غير قابل للتجريح، فلا نساء ولا خمر، ولا مخدرات، ولا يمكن شراؤه أو رشوته أو حتى تهويشه. نحن نكرهه ككل، لكننا لا نستطيع أن نفعل تجاهه شيئاً، لأنه بلا رذيلة وغير قابل للفساد..".

الكاتب الأمريكي "سالزبرجر" كتب مقالاً في جريدة "النيويورك تايمز" في سبتمبر/ أيلول 1970 عقب رحيل جمال عبدالناصر جاء فيه ما يلي:

"ليست لدى عبدالناصر خطوط مفروضة على تفكيره أو موضوعة مقدماً، لكنه يدير أموره حسب الظروف

المحيطة به. وهو شخصية عالمية تتسم بخيال خصب مقرون بشعور عاطفي. إن هذا المصري جمّ النشاط يعيد إلى ذاكرة العرب ملايين العرب في هذا الزمن القائد البطل صلاح الدين الأيوبي الذي ظهر كأسطورة في قلب الصحراء منذ نحو 800 سنة ليهزم ريتشارد قلب الأسد والصليبيين.

والواقع أنه لم تظهر شخصية عربية تمتعت بحب الجماهير في الشرق الأوسط مثل شخصية جمال عبدالناصر الذي تتطلع بلاده إلى القيام بالدور الحائر الذي يبحث عن بطل في الشرق".

السير "رونالد ليند ساي" سفير بريطانيا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1932 قال: "إنني أعلم أن الأمريكيين شعب مخيف إذا تعاملت معه، إنهم يقدمون لك دعوات قاطعة ويمنونك بالأحلام وعندما تتورّط يتخلون عنك".

أما جون بادو السفير الأمريكي السابق في القاهرة (1961-1964 مستقيلاً) فقد ألّف كتابه القيم سنة 1983 "ذكريات الشرق الأوسط" "Middle East Remembered The" بعد رحلة عمل في المنطقة امتدت منذ سنة 1928 حتى نهاية الستينات -ولقد كنت على علاقة صداقة معه طيلة فترة عمله سفيراً لبلاده في القاهرة وكان رجلاً أكاديمياً ولا يميل إلى المراوغة أو الخداع كما لم يكن يميل إلى التعاون مع رجال المخابرات المركزية الأمريكية، وقد ذكرها لي صراحة، لأنهم كما قال يخرّبون ما يقدمه من اقتراحات لتدعيم العلاقات بين بلاده ومصر- وهو من أهم الكتب الأمريكية التي تناولت ثورة يوليو/ تموز وعبدالناصر وكان أهم ما جاء فيه النقاط التالية: "وحينما صدرت القوانين الاشتراكية وكنت سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة، ثارت ضجة حولها فقررت تكوين فريق عمل من رجال السفارة لدراستها بدقة، وانتهينا إلى أن حجم القطاع العام الجديد في مصر أقل منه في "إسرائيل" وفي الهند وفي فرنسا وفي بريطانيا بل وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وأنه لا يصادر القطاع الخاص أو يغلق الطريق أمامه، بل على العكس سوف يحفزه ويدفعه للمنافسة في ظل اقتصاد مختلط كما حدث في هذه الدول".

ويقول السفير "بادو" أيضاً: "ولمزيد من الاطمئنان من جانب واشنطن، فقد أوفد الرئيس جون كينيدي مبعوثاً خاصاً هو الدكتور إدوارد ماسون أستاذ الاقتصاد المشهور وبعد أن قام بدراسته المفصلة للقوانين وللأوضاع في مصر، قدّم تقريراً يتلخّص في أنه لم يكن أمام ناصر طريق آخر أو أفضل".

ويقول أيضاً: إن تعيينه سفيراً في القاهرة، كان نتيجة لسياسة جديدة لجون كينيدي تجاه عبدالناصر، والذي قال له قبل أن يغادر إلى القاهرة: إن هناك ثلاث دول مهمة في العالم الآن -وهو أي كينيدي- يريد أن يبدأ صفحة جديدة من العلاقات معها، وإنه اختار ثلاثة سفراء له في هذه الدول من خارج السلك الدبلوماسي حتى لا يكونوا مرتبطين بمواقف تاريخية سابقة للعلاقات الأمريكية معها، وإن في مقدمة هذه الدول مصر ثم تأتي الهند واليابان.

وكان من أهم الأسس الجديدة التي سنّها كينيدي في علاقته مع عبدالناصر هو أن يثبت احترام الإدارة الأمريكية للقيادة السياسية في مصر، ومن هنا أصبحت الرسائل وإيفاد المبعوثين الشخصيين هي سياسة مقررة ومتبعة في تلك المرحلة ليكون عبدالناصر على علم بكل الخطوات المتعلقة بالشرق الأوسط بما فيها ما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وهي كما يعرف الجميع علاقات خاصة جداً، والمثل الحي على ذلك ما تم بالنسبة لصفقة الصواريخ الهوك سنة 1962، وبالرغم من الظروف الداخلية الصعبة في الكونجرس والضغوط "الإسرائيلية" إلا أن كينيدي أصرّ على إيفاد مبعوث شخصي لإبلاغ عبدالناصر بظروف وأسباب إتمام هذه الصفقة وذلك حرصاً منه على استمرار العلاقات الطيبة التي كانت قد بدأت تؤتي ثمارها بين الرجلين وبالرغم من أن عبدالناصر غضب من إتمام هذه الصفقة وشنّت الصحافة وأجهزة الإعلام المصرية هجوماً عنيفاً عليها، فإن عبدالناصر أبدى تقديره الشخصي لقرار كينيدي بإطلاعه على هذه الخطوة تفصيلاً. كما حدث الشيء نفسه عندما قرّر كينيدي معاودة إجراء التجارب النووية، فقد حرص على إبلاغ عبدالناصر بهذا القرار قبل تنفيذه بيومين.

يقول "جون بادو" إن سياسة كينيدي هذه كانت تلقى معارضة من القوى المؤيدة ل "إسرائيل" داخل دوائر الإدارة الأمريكية ويضرب المثل على ذلك بقوله إن إيفاد المبعوث الشخصي حول موضوع صفقة الصواريخ "الهوك" لم يقرأ عنها شيئاً في واحدة من الصحف الأمريكية. كما ظل الكثيرون من العاملين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يتعاملون مع عبدالناصر باعتباره شيوعياً أو أداة للشيوعية، وهكذا فإن برنامج معونة القمح لمصر والذي زاد بشكل كبير في عهد كينيدي حتى أصبحت هي أكبر صفقة قمح أمريكية بعد

صفقة الهند وجدت معارضة داخل الكونجرس والمخابرات المركزية خاصة بعد عمليات التأميم التي حدثت في مصر في ذاك الوقت ودعت بعض رجال الكونجرس إلى انتقاد تقديم المساعدات "للاشتراكيين والشيوعيين"، وذلك بالرغم من أن هذه الصفقة لم تكن تكلف الولايات المتحدة شيئاً، حيث كانت كلها مواد غذائية زائدة على الحاجة. وقد أجرى بادو في تلك الفترة دراسة دقيقة عن الاقتصاد المصري وكانت نتيجة ما وصل إليه هو أن 18% من القوى الإنتاجية المصرية هي التي تم تأميمها، ثم قارنت الدراسة هذه النسبة مع مثيلاتها في بعض الدول الأخرى من حلفاء واشنطن، فوجد مثلاً أن القوى الإنتاجية للقطاع العام في "إسرائيل" تبلغ نحو 30% وفي الصين الوطنية نحو 25%، ويقول السفير بادو: "على أن أفضل ما وقعت عليه أعيننا كان مثال الولايات المتحدة نفسها حيث 29% من القوى الإنتاجية تخضع للإشراف الحكومي بشكل أو بآخر".

ويقول في مكان آخر إنه عندما زاره أحد أعضاء الكونجرس وسأله: لماذا لا نحصل على عائد سياسي لمساعداتنا الغذائية لمصر؟ ردّ عليه "بادو" قائلاً: "وما هو العائد الذي تتصوّره؟". فقال: "ليس أقل من الاعتراف ب "إسرائيل" فمن دون سلام مع "إسرائيل" يجب أن تقطع هذه المساعدات". فسأله بادو: "وكم من الأموال أيها السيناتور تتصوّر أنه يجب أن تدفع الولايات المتحدة لكي تغير سياستها تجاه الصين الشعبية؟" فردّ السيناتور قائلاً: "لا تكن أبله، فمال الدنيا كله لا يكفي ليجعلنا نغير سياستنا". فقال بادو: "ولماذا تتصوّر إذن أن المصريين يمكن أن يغيّروا سياستهم مقابل المال أو الجشع؟!".

وعن شخصية جمال عبدالناصر يقول السفير بادو: "إنه كان رجلاً تشعر على الفور وبمجرد جلوسك إليه بقدراته القيادية غير العادية، وقد كانت أفكاره واضحة لا غموض فيها، كان دائماً واثقاً في نفسه وهو يتعامل مع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لا يخالجه أدنى شك في عدالة قضيته".

ويقول حول الأزمات التي مرّت بمصر مثل الانفصال السوري وحرب اليمن، إن عبدالناصر لم يكن في أي وقت من تلك الأوقات متوتراً أو عصبياً أو منفعلاً، وإنما كان يبدو هادئاً رصيناً يختار كلماته الإنجليزية بعناية، ولا يفوته أن يظهر الودّ لمحدّثه. وقال بوضوح وصراحة: إن الصورة التي كان يحلو لأعداء عبدالناصر أن يرسموها له كانت صورة زائفة تماماً.

ووصف "بادو" أول لقاء بينه وبين عبدالناصر عندما كان رئيساً للجامعة الأمريكية وكان في قاعة إيوارت حيث كان محمد نجيب يلقي محاضرة عن الثورة. ويقول "بادو" إنه شعر على الفور بأن "نجيب" رغم موقعه الرئاسي وشعبيته في ذاك الوقت، ليس هو القوة المحركة لدفة الأمور، وإن مجموعة الثوار الحقيقية هي تلك التي كانت تضم الضباط الشبان مثل زكريا محيي الدين وأنور السادات وغيرهما، وأنه في قلب هؤلاء كان جمال عبدالناصر هو القائد الحقيقي. وأضاف انه عندما تعرّف إلى جمال عبدالناصر في تلك الفترة وجده خجولاً بعض الشيء يميل إلى الصمت أكثر من الكلام، ويقول بادو صراحة: "والحقيقة أنه لم يثر اهتمامي على الإطلاق في هذا اللقاء الأول، لقد كان له حضور لا يمكن إنكاره، لكنه لم يكن يتحدث كثيراً، وحتى حين عرفته أكثر بعد ذلك كان صامتاً إلى أن جاء وقت الكلام فصار رجلاً مختلفاً تماماً".

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الثانية والعشرون

طلب جمال عبدالناصر من يوسف إدريس

في مجلة "حوار" التوقف عن الكتابة

الارتباطها بالمخابرات الأمريكية

لا أستطيع أن أنهي هذه الفقرة من دون التعرض لقصة عبدالناصر مع يوسف إدريس.. ففي مكالمة تليفونية بيني وبين الرئيس قال لي: أنت تعرف يوسف إدريس؟

فقلت: أعرفه كأديب وكاتب، لكني لم أقابله شخصياً.

فقال: طيب اتصل به وقابله وبلغه على لساني الرسالة التالية: "إنه حرصاً من عبدالناصر على شخص يوسف إدريس الذي يحترمه ويحبه ويقدره ولا يحب أن ينال منه شخص أو اتجاه مريب، فإن مجلة "حوار" اللبنانية لا يليق بأن تكون بها صفحات عليها توقيع هذا الإنسان النظيف الشريف يوسف إدريس، وأن جمال عبدالناصر على أتم استعداد لأن يقف بجانبه مهما كانت الظروف".

طلبت من منير حافظ باعتباره كان على اتصال بيوسف إدريس وقت أن كان منير رقيباً في "روزاليوسف" قبل أن يعمل مساعداً لسكرتير الرئيس للمعلومات أن يدعوه لمقابلتي. وفعلاً حضر يوسف إدريس في اليوم التالي إلى مكتبي وتقابلنا حيث أبلغته رسالة الرئيس عبدالناصر، والتي كان لها صدى وتأثير كبيران في الرجل، ولكن يوسف إدريس استفسر مني عن السبب في رغبة الرئيس في عدم الكتابة في هذه المجلة بالذات. فقلت له: إن هذه المجلة لها ارتباطات وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وللحقيقة فإن يوسف إدريس لم يكن يعلم فعلاً بهذه الصلة المريبة بين المجلة والمخابرات المركزية الأمريكية، الشيء الذي كنا نحن متأكدين منه. وكانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي كتب فيها يوسف ادريس مقالاً لمجلة "حوار"، بل إنه أعلن رفضه للجائزة التي خصصتها المجلة له بعد أن علم بتوجهاتها المشبوهة وقد قرر عبدالناصر أن تمنحه مصر قيمة هذه الجائزة، وقد سلمتها له فعلاً.

الفنون الثقافة

في فترة الصبا كتب جمال عبدالناصر روايته الوحيدة "في سبيل الحرية"، ولم تتم الرواية للأسف. ولقد أقيمت فيما بعد مسابقة لإتمامها لكن هذه الرواية تدل على الحس الفني العميق لدى جمال عبدالناصر. ولم يكن مشروع الرواية فقط هو الذي ينبئ عن هذا الحس المبكر، كانت هناك قراءاته التي لم تتوقف عند السياسة والاستراتيجية والتاريخ بل تجاوزتها إلى الأدب. وربما كانت رواية "عودة الروح" لتوفيق الحكيم من أكثر الكتب تأثيراً في وجدان جمال عبدالناصر.

وقبل وبعد الثورة عرف عن جمال عبدالناصر اهتمامه بالثقافة والفن، ولم يذكر في عهده أنه كانت هناك أولوية تسبقهما رغم تسابق الأولويات آنئذٍ.

وكان الناس يعرفون ولع جمال عبدالناصر بمشاهدة الأفلام السينمائية، ولو أنه تمت دراسة عن الأفلام التي شاهدها الرئيس عبدالناصر أو كرّر مشاهدتها لخرجنا بنتائج مهمة.

ولكنني لاحظت إعجابه الشديد بالممثل الكبير "جيمس ستيوارت" وشاهد فيلمه " It is a Wonderfull Life" أكثر من مرة، وكان يرى أن الأفلام التي يقوم ببطولتها تجسد القيم الإنسانية والمثل العليا والروابط العائلية.

وأذكر أنه أبدى إعجابه الأكبر بفيلم "يحيا زاباتا" "Viva Zapatta" للمخرج إيليان كازان وبطولة مارلون براندو وأنتوني كوين وذلك لأنه كان يصور تحرير الفلاحين من عبودية الإقطاع، وكان يحب مشاهدة أفلام بيتر سيلرز ولويس دي فينيس.

وحبّ عبدالناصر للغناء معروف. وعلاقته، حتى على المستوى الشخصي، بأم كلثوم ومحمد عبدالوهاب وعبدالحليم حافظ وغيرهم معروفة.

والذي لا يعرفه الكثيرون ولع الرئيس بالمسرح ولكن الظروف منعته من التردد عليه، فكان يكتفي بإيفاد أحد من الأسرة أو ممن حوله المسرحية ويجلس معه ليتحدث إليه فيها، وقد يكرر هذا مرات كأنه يريد أن يرى المسرحية وهو لم يرها.

ولسنا في حاجة لأن نكرر ما يقوله الجميع عن الازدهار الثقافي والفني في فترة الستينات، وإن كنا نؤكد أن هذه النهضة بدأت منذ الخمسينات.

في هذه الفترة، بلغ المسرح أوجه بكتابات نعمان عاشور ويوسف إدريس وسعدالدين وهبة الذي كان أحد ضباط الشرطة الأكفاء الذين ساندوا ثورة يوليو/ تموز من بداياتها الأولى وتوفيق الحكيم وعبدالرحمن الشرقاوي وغيرهما، وكانت كثير من المسرحيات تنتقد النظام: "الفتى مهران والسلطان الحائر" و"سكة السلامة" وغيرهما.

أيضاً السينما بلغت مستوى راقياً، خاصة بإنشاء معهد السينما. ولقد تحوّل كثير من الإنتاج السينمائي إلى القطاع العام.

وأشير هنا إلى فيلم "ميرامار" الذي تهكم على الاتحاد الاشتراكي العربي، و"شيء من الخوف" الذي طعن في شرعية الثورة، و"المتمردون" الذي دعا إلى ثورة أخرى، وأيضاً أفلام "القضية 68" و"الناس اللي جوة" و"الاختيار" وغيرها.

باختصار شديد كانت الفترة ثرية بالإنجازات الثقافية والفنية، فلقد كانت الثورة تعرف أن الصراع السياسي والبناء الاقتصادي لا بد لهما من روح قوية، وهذه الروح لا يمكن بناؤها إلا بالفن والثقافة.

إن عبدالناصر هو الذي فكّر واقترح وقرّر الإنجازات التالية على وجه التحديد:

إذاعة القرآن الكريم، وأن يقتصر دورها على إذاعة آيات الذكر الحكيم فقط.

إذاعة أم كلثوم.

إنشاء معهد الباليه والكونسرفاتوار (الملحق الوثائقي).

إذاعة صوت العرب.

إذاعة البرنامج الثاني ليذيع روائع الفن العالمي من أعمال موسيقية وأدبية.. إلخ.

إذاعة الشرق الأوسط بطابعها الخفيف السريع.

بدء الإرسال التلفزيوني في مصر في بداية الستينات رغم الصعوبات الفنية والسياسية التي أبديت في ذلك الحين للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط.

إصدار كتاب كل أربع وعشرين ساعة ثم كل ست ساعات على أن يكون سعره قروشاً قليلة وفي متناول أي شخص.

إنشاء مصلحة الاستعلامات.

التعليم

إصدار قانون تطوير الأزهر الشريف (103 لسنة 1961) ليصبح الدعاة متخصصين في مختلف مناحي الحياة اليومية كأطباء ومهندسين ومحاسبين.. إلخ، بالإضافة إلى الدراسة الأساسية في علوم الفقه والتفسير والدعوة.. إلخ.

قرار انتساب البنات لكليات الأزهر الشريف وذلك حتى يتسنى تخريج الأم المسلمة الصالحة. أم الأجيال التي ستتولى مقاليد الأمور في مصر مستقبلاً.

أعود إلى سياق الحديث بعد هذه الجملة الاعتراضية الطويلة فأقول إن عبدالناصر كان كثير الاهتمام والمتابعة لكل إنتاج وعروض فرقة رضا وفرقة الفنون الشعبية والمسرح القومي وهي المؤسسات التي قام بتشجيعها ودعمها بكل الإمكانات عن طريق وزارة الثقافة وأجهزتها. وكان يحلم بعد قيام معهدي الكونسرفاتوار والباليه أن ترقى فنون الغناء بكل أنواعه وأشكاله خاصة الكلاسيكية منها باعتبارها المدخل الصحيح للذوق الرفيع والتذوق الراقي لباقي أنواع الفنون الأخرى، وإن كان هذا لم يمنعه بشكل خاص من أم كلثوم باعتبارها ثروة قومية ليس لها مثيل في التاريخ الحديث على مستوى العالم العربي، كما كان معجباً أيضاً بمحمد عبدالوهاب وكان أحد أحلامه الذي تحقق أخيراً في 1964 أن يجتمع هذان القطبان في عمل مشترك يجسد الأصالة والعظمة للفن المصري والعربي. وكانت البداية في "انت عمري". وقد كانت لها قصة أخذت من الوقت والجهد والإصرار من جانب عبدالناصر، كما شُرفت أن أشارك فيه بنفسي معهما حتى يتحقق هذا الحلم. وفي الحقيقة فإنني قد فاتحت محمد عبدالوهاب سنة 1963 بناء على مكالمة بيني وبين عبدالناصر الذي قال لي: "اعرض على عبدالوهاب أن يلتقي مع أم كلثوم في عمل مشترك"، ثم في الوقت نفسه نبهني ألا أضغط عليه لأن مثل هذه الأمور لا تولد بالرغبات أو بالتعليمات، ولكن تنبع من ذاتهما بقناعتهما الشخصية، وأذكر أنني عندما فاتحت عبدالوهاب في هذه الفكرة أن قال لي: "هذه الفكرة قد تنجح وقد تفشل.. وأنا أحلم بها فعلاً، وفي نفس الوقت آمل أن يجيء هذا اليوم الذي ألتقي فيه مع ثومة".

ولما نقلت رأي عبدالوهاب للرئيس، قام بمفاتحته هو وأم كلثوم في عيد العلم سنة 1963 وقال لهما: "إمتى حانسمع لك لحن تغنّيه الست؟" وكان ردّ عبدالوهاب: "حاضر يا سيادة الريس". كما كان ردّ أم كلثوم: "يا ريس أنا مستعدة وجاهزة أغني أي لحن لمحمد". وكانت "انت عمري"، والتي تبعها بعد ذلك لمدة عشر سنوات روائع أخرى أسهم فيها هذان العملاقان.

ولقد كان تعليق عبدالناصر على لقاء العملاقين: "لقد استطاع فن محمد عبدالوهاب وفن أم كلثوم ان يجمع العرب من المحيط الى الخليج".

كانت علاقة أم كلثوم بعبدالناصر منذ قيام الثورة علاقة قوية وكانت تتردد على منشية البكري في أي وقت وفي كثير من الأحيان بلا مواعيد تلتقي بالعائلة او بأي أحد منا، تتصل تليفونياً لتعرض رأياً او فكرة او مشكلة او نقد قد يعن لها ان ينقل للرئيس بلا حساسيات.

ولعل الكثيرين لا يعلمون ان أم كلثوم قد أدت أغنية يوم 10 يونيو/ حزيران 1967 بعنوان "ابقى" وسمّاها

البعض "حبيب الشعب" وهي من تأليف صالح جودت وتلحين رياض السنباطي ولدي شريط خاص بتسجيل هذه الأغنية تم في صالون منزل أم كلثوم في هذه الليلة. كما اني احتفظ بشريط آخر لأم كلثوم يسجل لها أغنية "رسالة الى الزعيم"، تم تسجيلها بعد رحيل عبدالناصر وهي من تأليف نزار قباني ومن تلحين رياض السنباطي.

وبالمناسبة فإن أم كلثوم قد قدمت أغنية "باسم مين يا خارجين"، وذلك في أوائل شهر اكتوبر/ تشرين الأول سنة 1961 وبالذات يومي 3 و4 اكتوبر/ تشرين الأول، عقب الحركة الانفصالية بين مصر وسوريا والتي كان من كلماتها: "باسم مين يا خارجين ع الشعب قمتم باسم مين؟.. باسم "اسرائيل" والاستعمار؟ ولا باسم المأجورين.. ولا باسم الشعب والشعب منكم بريء.. ده مستحيل تفريق قلوب المولى جمعها في طريق..".

مساء أحد الأيام من العام 1961 بلا موعد مسبق أبلغني محمد السعيد سكرتيري الخاص ان الست وصلت وانها تجلس في الصالون الملحق بمكتبي، فقمت وتوجهت الى الصالون لأجد أم كلثوم تجلس وبيدها مروحة كانت الابتسامة الهادئة على وجه الست عندما جلست الى جوارها وبادرتني قائلة:

أنا آسفة يا أستاذ سامي اني جيت من دون موعد ولكنك انت الليل قلت لي من قبل ان مافيش مواعيد بيني وبينك واني أقدر أقابلك.

فقلت لها: يا ست وأنا ما زلت عند كلامي وأنا تحت أمرك.

فقالت: يا سيدي، محمد الدسوقي عايز منك خدمة، وانت طبعاً عارف وضعه في الشركة.

فقلت: محمد حسب علمي ماشي كويس وما فيش أي شكوى منه خالص.

فقالت: ما هو علشان هو ماشي كويس أنا باترجاك انك تتكلم مع الوزير بتاعه ليرقيه. فقمت ورفعت سماعة التليفون وطلبت الدكتور عبدالعزيز حجازي وزير الخزانة في ذلك الوقت واستفسرت منه في حضور الست عن وضع محمد الدسوقي، فقال لي: انه من العناصر الشابة الواعدة، فلما استفسرت منه عن امكانية ترقيته، قال لي: انه من جانبه لا اعتراض على الترقية بل انه يؤيد ترقيته، ولكن المشكلة انه ليس هناك بند في الميزانية يسمح بتنفيذها، شكرته وأنهيت المكالمة.

اندهشت الست لإنهائي المكالمة دون الوصول الى قرار او مجادلة بيني وبين الدكتور حجازي، فقلت لها: ان حل مشكلة محمد الدسوقي ليس في قدرة الوزير ولكن تحتاج لقرار من الرئيس لكي يتجاوز الوزير أحد بنود الميزانية لتتم ترقية محمد، وقلت للست اني سأعرض الأمر على الرئيس وسأبلغها بما ينتهي اليه قراره، وفي تلك اللحظة أنارت اللمبة الحمراء بما يفيد ان الرئيس على الجانب الآخر من الخط التليفوني المباشر بينه وبيني فقلت: أفندم.. قال الرئيس: فيه عندك حد يا سامي؟ فقلت ايوه يا فندم عندي الست! فطلب التحدث معها، وبعد الاطمئنان على صحتها وأحوالها أبلغته بالموضوع فقال لها الرئيس: طيب اديني سامي.. وأمرني الرئيس بالاتفاق مع حجازي على تسوية موضوع ترقية محمد الدسوقي. وقمت من فوري وأمام أم كلثوم بالاتصال به، وأبلغته بأوامر الرئيس وتمت ترقية محمد الدسوقي.

وبعد نكسة 1967 وعندما قررت أم كلثوم المساهمة بدور ايجابي لدعم المجهود الحربي والقيام بزيارات للخارج لإقامة حفلات يكون دخلها أحد أركان المساهمة في هذا المجهود، قرر الرئيس جمال عبدالناصر ان تُمنح أم كلثوم جواز سفر دبلوماسياً، وكانت سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ مصر، ولم تتكرر حسب علمي. وقد قمت بإبلاغ هذا القرار محمود رياض الذي كلف إدارة المراسم في وزارة الخارجية بالتوجه الى منزل أم كلثوم لتسليمها جواز السفر. وعندما اتصلت في الوقت نفسه بأم كلثوم لإبلاغها بهذا القرار، احتبس صوتها تأثراً وهي تشكرني ازاء هذه اللفتة من الرئيس عبدالناصر.

أما عبدالوهاب فإن علاقته بعبدالناصر بدأت مع قيام الثورة وقد قام بعد لقائه الأول معه ان غنى: "كانت الدنيا ظلاماً وهو يهدي بخطاه الحائرينا" للشاعر محمود حسن اسماعيل. ولعلنا كلنا نذكر مقولة محمد عبدالوهاب:

"في عيد الثورة سنة 1954 غنيت في حفل عام بعد انقطاع طويل عن الغناء في الحفلات، لكن بعد ذلك قويت العلاقة كثيراً بيني وبين جمال عبدالناصر وأحبني كثيراً جداً وأحببته كثيراً جداً". وقد ترجم عبدالوهاب حبه

لوطنه وايمانه بعروبته في الكثير من الأغاني والأناشيد التي لا تحصى ويكفي ان أقول انه في سنة 1967 تصادف ان كان عبدالوهاب في بيروت وحالت ظروف الحرب دون ان يعود الى القاهرة، إلا انه أبى إلا ان يدلي بصوته فيما حدث حيث قام مع الأخوين رحباني بتلحين وتوزيع:

"طول ما أملي معايا وفي إيديا سلاحي..".

وفي أحد أيام صيف سنة 1963 اتصل بي تليفونياً الفنان محمد عبدالوهاب طالباً لقائي، ولما عرضت عليه أن أتوجه أنا إليه للقائه في منزله أصر هو على أن يحضر بنفسه إلي في مكتبي.

وبرقة متناهية وحساسية مرهفة تحدث في حيرة وقلق وبصوت خفيض عن مسألة تعرض لها قبل ثلاثة شهور، ولا يعرف كيف يقوم بحلها لحساسيتها وعدم رغبته في خلق مشكلات يرى انه هو ونحن في غنى عنها.

ولما استوضحته الأمر قال: "كل ما أريده الآن هو ان يكون الرئيس جمال عبدالناصر على علم فقط بما حدث"، فلما ألححت عليه في معرفة تفاصيل ما يقلقه حكى القصة وتتلخص في ان أحد المسؤولين سمّاه زاره دون موعد سابق وقال له: "أنا عارف أنه يوجد عندك أشرطة نادرة لم تذع من قبل وتحوي أغاني ودندنة خاصة بك لمقطوعات قديمة وجديدة ومشاريع ألحان لم تر النور بعد.. فهل يمكنني أن أسمعها"؟. فقال له عبدالوهاب: "بالطبع وبكل سرور.. اتفضل اسمعها".

فقال له زائره: "لا.. أنا عايز آخدها وأسمعها في بيتي..".

وأسقط في يد الرجل المهذب الذي أذعن دون مناقشة وأعطاه التسجيلات النادرة.

ويستطرد الاستاذ عبدالوهاب قائلاً: "ودولقت مرت شهور ثلاثة ولم أسمع من هذا المسؤول كلمة، ولم ترد لي هذه التسجيلات، وكل ما أريده هو ان تكونوا على علم بما حدث فقط".

وعدت الرجل خيراً، ولم أتردد في ابلاغ الرئيس جمال عبدالناصر بتفاصيل ما دار في هذه المقابلة.. وكان رد فعل الرئيس هو الغضب.

استدعى الرئيس جمال عبدالناصر المسؤول واستفسر منه عن هذه الواقعة فلم ينكرها، فطلب منه أن يقوم من فوره ليحضر هذه التسجيلات الآن، فأحضرها.

سلمني الرئيس هذه التسجيلات وكلفني بأن أزور عبدالوهاب لأعيدها إليه، مع نصيحة من الرئيس بألا يفرط في مثل هذه الثروة القومية مرة أخرى.

طلبت الاستاذ محمد عبدالوهاب لأحدد موعداً للقائه وأبلغته بأن لدي أنباء سارة، فما كان منه إلا قال لي: "حط السماعة يا استاذ سامي وأنا جاي لك حالاً". وحاولت للمرة الثانية ألا يفعل ذلك إلا انه وضعني أمام الأمر الواقع قائلاً: "أنا حا أحط السماعة بعد إذنك".

سلمت الأمانة للرجل، وأبلغته بناء على تكليف الرئيس جمال عبدالناصر ان يلتقي قمتا الفن في مصر والعالم العربي في عمل مشترك، اضغط عليه عند إبداء هذه الرغبة، إلا انه عندما بدأت في عرض الفكرة عليه بادرني بقوله: "إن هذا المشروع قد ينجح، وقد يفشل"، ولكنه أكد انه يأمل ويحلم بهذا اليوم فعلاً.

أما عبدالحليم حافظ فقد كان يجسد شباب وأحلام وطموحات ثورة يوليو في فنه وتعبيره سواء في أغانيه الوطنية أو العاطفية.. عبدالحليم كان يحضر إلي في مكتبي من دون موعد، كما كنا كثيراً ما نلتقي في عيادة الدكتور زكي سويدان سواء باتفاق أو من دونه. وكان عبدالحليم يتصل بي تليفونياً في بعض الأحيان بعد الثالثة صباحاً ليعرض فكرة أو يقرأ لي كلمات أغنية جديدة بلا حساسيات، وكان يعتبر نفسه أحد أفراد "كتيبة منشية البكري" كما كان يحب ان يصفنا.. وفي الصيف وبالذات خلال شهر اغسطس/آب من كل عام يمر عليّ في منزلي بالاسكندرية حيث كنت أؤجر شقة في عمارة الألفي بسيدي بشر، وكان يقيم في نفس العمارة الفنان الصديق كمال الطويل، عبدالحليم كان إنساناً رقيقاً في كل شيء.. في كلامه وتعليقاته.. وفي ملبسه وفي غنائه..

وحتى عندما كان يتوسط لأي شخص في مطلب أو لحل مشكلة ما فقد كان رقيقاً. وأذكر بهذه المناسبة أنه كان قد توسط لدي لكي أقابل مفيد فوزي، عندما أوقف عن العمل الصحافي، وقابلته فعلاً وعندما عرضت على الرئيس نتيجة المقابلة أمر بأن يلغي قرار الإيقاف ليعود إلى عمله الصحافي، وقمت بتبليغ قرار الرئيس لعبدالقادر حاتم، وتصادف ان كان محمد حسنين هيكل موجوداً في مكتبي في ذلك اليوم وعرف بالقرار فقام من جانبه وسارع بإبلاغ مفيد فوزي به.

اضافة

رسالة من عبدالناصر

للمرشحين للوزارة

كلفني جمال عبدالناصر أن أبلغ كل من يدخل مكتبه أو بيته كمرشح لمفاتحته في أي تشكيل وزاري أو عند حلف اليمين في تشكيل الوزارة: ألا ينحني بل يظل واقفاً منتصباً، فالإنحناء لله وحده وأول مرة مارست فيها إبلاغ هذه الرسالة كانت سنة 1956 إلى كل من سيد مرعي وعزيز صدقي وكمال رمزي استينو ثم استمرت بعد ذلك وأصبحت قاعدة تنفذ تلقائياً.

جمال عبدالناصر

عبدالناصر كان بطلاً تاريخياً بلا شك وفي أعلى مقام، ولكنه كان في طليعة موكب مجيد حافل من أبطال القرن منهم غاندي ونهرو وسوكارنو وماو تسي تونج وشواين لاي وهوشي منه وديجول وسيكتوري ونكروما.. وكان الزهد والتواضع أولى فضائله.

وأعدى أعداء عبدالناصر لا يستطيعون إنكار مقوماته الشخصية كزعيم قوي ومؤثر لم يكن يستطيع أحد ان يقوم بهذه الثورة إلا هو حيث جنود الاحتلال يقبعون على بعد مائة كيلومتر ويستطيعون التدخل بعد ساعات قليلة، وحيث الفساد تم تكريسه ويسد المنافذ ويستطيع ان يفشل أي حركة مناهضة، ولكن شجاعة عبدالناصر أصابت القوى المعادية بالصدمة والشلل التام مما أتاح للثورة ان تنجح. وفي هذا يختلف عبدالناصر عن الزعامات التي سبقته ولم توفق في إحداث تغيير حقيقي.

لم يمت عبدالناصر برصاصة من الداخل لأن الحب الجارف للشعب كان أقوى سياج، وحتى الذين عاداهم لمواقفهم المناوئة من الثورة كانوا يعانون صراع الحب والكراهية في آن واحد حيال عبدالناصر وكانوا يخفون في داخلهم مشاعر الرهبة الممزوجة بالإعجاب لأنهم كانوا على يقين من إخلاص عبدالناصر وشدته في الحق.

وكما يقول العالم النفسي الكبير الاستاذ الدكتور عادل فاضل فإنه في يوم 28 سبتمبر/أيلول 1970 ومع توقف دقات قلب عبدالناصر دقت أجراس في أنحاء متفرقة من العالم بعضها تحية لرحيل زعيم عظيم وبعضها إعلاناً عن الفرحة العارمة والشماتة، وربما في هذه الليلة بالذات نام "الإسرائيليون" للمرة الأولى بعمق شديد. إن فلسفة عبدالناصر في نضاله ضد "إسرائيل" تفرض نفسها على الشارع الفلسطيني مفاهيم وروحاً وشجاعة ولا يستطيع أي انسان في العالم إلا ان ينحني أمام هذه الشجاعة الاسطورية لطفل يمسك بحجر أمام جندي مدجج بالسلاح لتحقيق استراتيجية عبدالناصر في ان الانتصار على "إسرائيل" أو حتى تحجيمها لا يتحدد من خلال معركة وإنما بتصدير شيء واحد لها وهو أنها إذا لم تعط الفلسطينيين حقوقهم بالكامل فإن أي "إسرائيلي" لن يستطيع ان ينعم بنوم حقيقي، وان الكراهية تحيط بها من كل جانب ويكفي محاصرتها بالحجارة حتى تستسلم أو ترحل.

الحلقة الثالثة والعشرون

مؤامرات ضد الثورة وقائدها

قد يكون من المناسب هنا أن أتعرض بشيء من التفصيل لما تعرضت له ثورة 23يوليو/ تموز1952 من مؤامرات ومحاولات مستميتة لضربها وإجهاض الدور الذي كان يقوده جمال عبد الناصر من أجل التحرر والاستقلال في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

في العالم السري للمخابرات البريطانية، كان هناك فرع يطلق عليه "إدارة العمليات الخاصة" مهمتها القيام بالقتل والاغتيال وتتمتع بمهارة خاصة في تصوير الاغتيال على أنه حادث أو مصادفة.

وحين طرد الجنرال جلوب من قيادة الجيش الأردني في أول مارس/ آذار 1955 أصيب رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن بحالة من الجنون، وحمّل عبد الناصر مسؤولية هذا العمل. وكان رده عنيفا وأعلن حربا شخصية على عبد الناصر وقال: "إما هو أو نحن". وقد عارض تفكير أنتوني ناتينج في كيفية حل الصراع العربي "الإسرائيلي" حيث كان يميل ناتينج إلى حل المشكلة في إطار الأمم المتحدة وهو ما يفيد بريطانيا أيضا إلا أن إيدن رفض قائلا له "ألا تفهم ! إني أريد تدميره ! أريد قتله ! ولا أريد بديلا.. وقد حاول وكيل الخارجية البريطانية" إيفون كيركباتريك بعد ذلك بأيام المحاولة نفسها إلا أن إيدن قال له: "لا أريد بديلا" فرد عليه وكيل الخارجية قائلا : لا أعتقد أن هناك فرعا في الوزارة لهذا النوع من العمليات. وإذا كان لدينا مثل هذا الفرع فإنه ليس تحت إدارتي بالتأكيد".

يقول جوردو بروك، وهو أحد ضباط المخابرات البريطانية : "إن القيام باغتيال ناصر لم يكن أبدا عملية سهلة وإن بعض المسؤولين في المخابرات كانوا لا يؤيدونها لأن المخابرات في تلك الأيام وبعد الحرب العالمية الثانية لم تعد تعيش في عصر "جيمس بوند". ولكن إيدن تجاوز وزارة الخارجية وتجاهل سلوين لويد وزير خارجيته الذي يقال انه تخلص من ملف خاص بعملية قتل ناصر كان في مكتبه وذهب مباشرة إلى المخابرات واتصل بأحد كبار المسؤولين فيها وهو "باتريك دين" الذي كان يتفق مع رأي إيدن في ضرورة إزاحة ناصر من المسرح السياسي بأية وسيلة ممكنة ويقول الكاتب انه يبدو أن إيدن وباتريك دين لم يحوالا الحصول على موافقة مدير المخابرات البريطانية "جون سينكلير" الذي كان ينظر إليه على أنه شخصية ضعيفة واعتمد على "جورج يونج" الذي كان يتمتع بشهرة واسعة بعد اشتراكه في الانقلاب الذي أطاح بحكومة محمد مصدق في إيران سنة 1953.

في 15 مارس/ آذار 1956 بعث إيدن برسالة سرية للغاية إلى أيزنهاور يحذره فيها من خطط ناصر للسيطرة على العالم العربي كما أن المخابرات البريطانية ألحقت ذلك بمعلومات أن ناصر قرر محاربة "إسرائيل" وأنه اختار شهر يونيو/ آذار لبدء الهجوم. وعلى أساس معلومات المخابرات البريطانية التي لم تكن موثقة ومشكوك في صحتها قرر مجلس الوزراء البريطاني في 21 مارس/ آذار 1956 الموافقة على اقتراح وزير الخارجية بالعمل لإقامة حكومة صديقة للغرب في سوريا وبعد ذلك بثلاثة أيام وفي واشنطن درست لجنة خاصة من وزارة الخارجية والمخابرات المركزية الأمريكية ممثلة برئيسها آلن دالاس وجيمس إنجلتون وكيرميت روزفلت قدرة ناصر على حشد التأييد العربي لحربه ضد "إسرائيل" وتأثير ذلك في إمدادات البترول العربي، واحتمالات تزايد النفوذ الشيوعي. وفي 28 مارس/ آذار اتفق على تشكيل لجنة أمريكية بريطانية مشتركة تحت اسم "أوميجا" كان هدفها الأول تحذير عبد الناصر من نتائج تعاونه مع الاتحاد السوفييتي. ويقول "كيث كامبل" ضابط المخابرات إنه بحث أيضا تنفيذ عمليات سرية ضد ناصر وتقرر اتخاذ إجراءات عنيفة وتم الاتفاق على مؤامرة أنجلو أمريكية لزعزعة ناصر تشمل احتمالات قيام بانقلاب عسكري في سوريا إذا استمرت دمشق في تأييد ناصر وأطلق على هذه العملية اسم كودي "استراجل".

في 31 مارس/ آذار 1956 التقى جورج يونج عددا من رجال المخابرات المركزية الأمريكية من بينهم جيمس آيكل بيرجر مدير مكتبها في القاهرة وتتابعت الاجتماعات، وكان رأي المخابرات البريطانية أنه يجب البدء بعمليات شاملة ضد ناصر وأنه يجب اعتبار مصر أداة في يد الاتحاد السوفييتي ودعوا الأمريكان للتخلي عن الوقوف على السياج وأنهم إذا لم يتحركوا على الفور فذلك يدل على ضحالة المعلومات الأمريكية والتي

وصفتها ب "الزبالة" وكانت وجهة نظر الإنجليز أن سوريا هي مفتاح المنطقة وأن مصير الأردن ولبنان يتوقف على ما يجري في سوريا.

في أول إبريل بعث مندوبو المخابرات المركزية الأمريكية بتقرير إلى واشنطن يوجزون فيه الموقف البريطاني والذي يلخصه كلام أحد ضباطهم : "مستعدة لخوض معركتها الأخيرة، ومهما تكن التكاليف فسوف ننتصر"، وفي الوقت نفسه لم تكشف لندن للأمريكان عن عملياتهم السرية المزمع القيام بها ولو أنها أوضحت أن هدفها الرئيسي هو إقامة حكومة سورية صديقة للهاشميين في العراق، واستنتج الأمريكيون أن بريطانيا قد تحدثت مع تركيا والعراق بشأن خططها. ومما جاء في تقرير المخابرات الأمريكية: "نعتقد أن الحكومة البريطانية تدرس استخدام الخطط التالية أو بعضها: الصرف من الأموال العراقية لتأييد الأحزاب الصديقة للعراق في سوريا، التأييد النشط لشق حزب البعث، إثارة القلاقل القبلية في منطقة الجزيرة والاضطرابات الحدودية مع تركيا و"إسرائيل" مما يستدعي المساعدة العراقية لإعادة الاستقرار إلى سوريا والاستعانة بالأحزاب الصديقة للتسلل من لبنان. ولكن ضابط المخابرات الأمريكية "ويلبور كرين إيفلاند وهو بالمناسبة مؤلف كتاب "حبال من الرمال"، الذي كتب التقرير سخر من هذه الخطط البريطانية واستبعد قدرة العراق على تنفيذها. وأضاف إيفلاند في تقريره أن المخابرات البريطانية تتوقع أن تقوم "إسرائيل" بعمليات خاصة ضد مصر وتدمير أسلحتها الجديدة التي استوردتها من الاتحاد السوفييتي وأن تشن هجوما ضد غزة، ولكن الذي لم يعرفه إيفلاند حينذاك أن بن جوريون كان قد اقترح بالفعل على إيدن القيام بعملية مشتركة ضد ناصر مما مهد للتواطوء الذي تم بعد ذلك في الهجوم على مصر سنة 1956.

وشهدت هذه الفترة عودة التعاون الوثيق بين المخابرات البريطانية والمخابرات "الإسرائيلية" وشغلت امرأة رئاسة مكتب المخابرات البريطانية في تل أبيب. بعد ذلك بدأت الحكومة البريطانية في إعداد الرأي العام البريطاني والدولي وتهيئته لتنفيذ مؤامرتها ضد مصر وسوريا، فقامت المخابرات البريطانية بتسريب أخبار عن تدفق الأسلحة السوفييتية والتشيكية إلى سوريا، ونقل بعضها مراسل جريدة "الديلي تلجراف" في بيروت الذي كان عميلا سريا للمخابرات البريطانية وقد قامت المخابرات الأمريكية بالتحقق من هذه المعلومات فوجدتها زائفة.

وبعث إيدن في 15مايو/ ايار برسالة إلى أيزنهاور تتضمن معلومات المخابرات البريطانية بأن جمال عبد الناصر يخطط لقلب أنظمة الحكم في العالم العربي خاصة صديقة الغرب. وبدأت المؤامرة ضد سوريا. ففي يونيو/ حزيران بدأ السفير البريطاني في دمشق "جون جاردنر" بدعم الفئات الصديقة للعراق بتقديم الأموال للضباط المناوئين لليسار حتى يتمكنوا من التعاون مع السياسيين ميخائيل إليان وجلال السيد وكذلك مساعدة بعض الفئات القبلية على الحدود السورية ـ العراقية.

كذلك عمل السفير البريطاني ـ الكاتب والرحالة ورجل المخابرات البريطانية "د. فريا ستارك" على ضمان تأييد الإخوان المسلمين.

ولكن ميخائيل إليان وبقية المتآمرين اضطروا للفرار من سوريا حين ارتد عليهم رد الفعل الوطني في سوريا. بعد ذلك قابل رئيس الأركان العراقي اللواء غازي الداغستاني في جنيف أديب الشيشكلي الذي سبق أن سقط حكمه سنة 1954 كذلك اجتمع الشيشكلي بعدد من ضباط المخابرات البريطانية في بيروت الذين كانوا يعدون جماعات ضاربة لاغتيال الضباط اليساريين يعني الوطنيين .

في منتصف يوليو/ تموز 1956 سحب العرض الغربي بتقديم قرض لبناء سد أسوان (السد العالي)، وكان رد عبد الناصر التفكير بتأميم شركة قناة السويس واحتياطيا بعث بمجموعة من ضباط المخابرات إلى مالطا وقبرص وكانت العلاقات بين عبد الناصر والأسقف مكاريوس وطيدة جدا وكانت مصر تؤيد نشاط منظمة أيوكا باعتبارها إحدى حركات التحرير، كما كانت العلاقات جيدة مع دوم منتوف رئيس وزراء مالطة وذلك لتقييم احتمالات الرد العسكري البريطاني ولمعرفة تفاصيل حجم ووضع القوات البريطانية في المنطقة.

في 26 يوليو/تموز 1956 أعلن عبد الناصر في خطاب جماهيري، وصف في لندن بأنه "هستيري"، تأميم شركة القناة ومن وجهة النظر القانونية لم يكن ما قام به أكثر من شراء أسهم الشركة. في تلك الليلة لم يخف إيدن مرارته من هذا القرار وهو يستقبل زائريه الملك فيصل ملك العراق ورئيس وزرائه نوري السعيد وكانت نصيحته لإيدن: "لم يبق أمامك سوى طريق واحد هو أن تضرب وأن تضرب بعنف الآن، وإلا فسيكون كل شيء متأخرا" وما أن غادر ضيوفه حتى عقد إيدن مجلسا للحرب (مجلسا عسكريا) استمر حتى الساعة

الرابعة صباحا، ومما قاله إيدن في تلك الليلة: لن أسمح لناصر أن يضع يده على "زورنا" (قصبة تنفسنا) لابد من تدمير موسوليني المسلم.. أريد إزاحته ولا اكتراث على الإطلاق إذا سادت مصر الفوضى والدمار. وشكل إيدن على الفور ما سمي "بلجنة مصر" للإشراف على الرد وإدارة الأزمة خاصة إذا تقرر أن تنتهج بريطانيا وحدها سياسة مستقلة دون مشاركة أمريكية أو بقية الحلفاء الغربيين برئاسة سكرتير مجلس الوزراء "نورمان بروك" وعضوية بعض الوزراء وكبار الموظفين وكان الهدف الرسمي لهذه اللجنة هو أن يؤدي استخدام الدبلوماسية الحاسمة وعرض القوة العسكرية معا لإسقاط ناصر، اختير عدد من العسكريين لوضع مشروع خطة أطلق عليها "موسكتيرز" حصر تداولها بين عدد قليل من كبار المسؤولين وللأعين فقط ولم تبلغ واشنطن حليفة بريطانيا الأقرب، ونسقت مع المخابرات الفرنسية بسرية تامة لتحقيق الخطة. وفي الوقت نفسه شكلت لجنة أخرى "لجنة دووس باركر" الاستشارية من الخارجية البريطانية لاستخدام الوسائل غير العسكرية في الدعاية والإعلام ومواجهة الإعلام المصري. وتبنت اللجنة خطة "للدعاية السوداء" واختراق وسائل الإعلام الإقليمية بهدف تقليل نقد السياسة البريطانية في المنطقة حتى أنه طلب من هيئة الإذاعة البريطانية المعروفة باستقلالها ولو نظريا على الأقل بتبني سياسة إعلامية أشد عدوانية، وأطلقت هذه اللجنة وغيرها من فروع المخابرات البريطانية حملة من الدس والوقيعة وبث المعلومات الخطأ بواسطة الجرائد ووكالة الأنباء العربية وهي وكالة أنباء كانت مدعومة من المخابرات البريطانية ومختلف وسائلها في كل الشرق الأوسط. بل عمدت هذه الحملة إلى طباعة منشورات مزورة باسم هيئة الاستعلامات المصرية تدعو فيها إلى السيطرة على الأقطار العربية وعلى صناعة النفط بواسطة مصر، ومن اختراعات الدعاية البريطانية التي استخدمت في هذه الحملة فضح وجود معسكرات اعتقال مصرية يشرف عليها النازيون السابقون.

وافتتح في عدن ما سمي "صوت مصر الحرة" بدأت تبث برامجها في 28يوليو/ تموز 1956 واعتقدت السلطات في مصر حينذاك أن هذه الإذاعة تعمل في فرنسا وهو ما سارعت إلى تأييده المخابرات البريطانية للتعمية والتمويه، إلا أنه اتضح بعد ذلك أن الذين كانوا يديرون هذه المحطة هم آل أبو الفتح. الذين كانوا يتعاونون مع جميع الأجهزة الغربية الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والسعودية كذلك على حد سواء.

وتتابعت خطوات المخابرات البريطانية في حملتها ضد جمال عبد الناصر وهدفها الأول هو التآمر على اغتياله ويتساءل البعض إذا كان أنطوني إيدن قد أصدر أمر مكتوبا للمخابرات باغتيال عبد الناصر أو أنه اكتفي بتعليمات وأوامر شفوية.

ولكن بعض ضباط المخابرات البريطانية كانوا يشكون في جدوى هذه السياسة وينتقدونها ويعتقدون أنها لن تنتهي بأية نتيجة، وفي أول يوم حضر فيه إلى "برودواي" (اسم أحد مكاتب المخابرات "ديك وايت" مدير المخابرات الجديد حذره ضابط المخابرات "جاك أسيتون" مما يجري في الشرق الأوسط من عمليات يجب أن تتوقف و"أن أكثرها ليس سليما أو أمنيا".

ولكن الذي حدث هو انه استبعد كل الذين لا يؤيدون رئيس الوزراء والمخابرات في سياستهم العدائية والدموية ضد عبد الناصر، وحدث ما هو أكثر من ذلك.

فقد تطورت العلاقة البريطانية مع الموساد و"إسرائيل" إلى درجة التواطؤ، وأرسل "نيكولاس إليوت" مندوبا للمخابرات البريطانية إلى تل أبيب لإقامة نظام اتصال مأمون، وأقيم خط مباشر للاتصال بين إيدن وبن جوريون والمخابرات العسكرية "الإسرائيلية" وجرى استخدام نظام اتصال سري للغاية يتجاوز وزارة الخارجية للاتصال مع الفرنسيين أيضا.

عرفت المخابرات المركزية الأمريكية أن بريطانيا تخفي شيئا، و"تتقوقع داخل صدفة"، وأن ضباطها لا يريدون إشراك زملائهم الأمريكيين في المعلومات.

في هذه الأيام الخطيرة اجتمع النائب البريطاني المحافظ "روبرت بوتين" برئيس الوزراء البريطاني وسمع منه خططه وسياساته نحو مصر وعبد الناصر، وبعد هذه المقابلة قام النائب المحافظ بزيارة وكيل وزارة الخارجية البريطانية "إيفون كيركباتريك" وقال له : "أعتقد أن رئيس وزرائنا مجنون !" فرد عليه كيركباتريك "كنت أستطيع أن أؤكد ذلك منذ أسابيع!".

ولم تتوقف المحاولات البريطانية عن استعداء أمريكا ضد عبد الناصر، واعتباره خطرا يجب استئصاله.

قام "جورج يونج" بثلاث زيارات لواشنطن لإقناع الأخوين دالاس أحدهما "جون" وزير الخارجية، والثاني "آلن" مدير المخابرات بأن عبد الناصر هو الذي يفتح أبواب الشرق الأوسط أمام الاتحاد السوفييتي. وفي أحد الاجتماعات قام "يونج" بإبلاغ المخابرات الأمريكية بأن بريطانيا والعراق سوف يقدمان على تدبير انقلاب في سوريا، وعندئذ وافقت المخابرات الأمريكية على وجهة نظر المخابرات البريطانية في هذه النقطة، وأصرت على عودة عملية "استراجل"، والتي تهدف إلى تنفيذ الانقلاب. وطلب ميخائيل إليان من "إيفلاند" ومن "آرشي روزفلت" مندوب المخابرات المركزية الأمريكية مبلغ نصف مليون دولار وفسحة ثلاثين يوما لإقامة نظام جديد وتحدد توقيت الانقلاب في نهاية شهر أغسطس/ آب 1956.

ومضت المخابرات البريطانية في تشكيل "حكومة ظل" مصرية بعد أن منحها إيدن تفويضا في هذا الاتجاه، فاتصلت ببعض المحيطين باللواء محمد نجيب الذي كان قد عزل من منصبه كما اتصلت ببعض رجالات حزب الوفد وبعض السياسيين، كما سبق أن أوضحت، لكن السفير البريطاني في القاهرة والمخابرات العسكرية البريطانية كانوا يعتقدون بأنه لا يوجد في مصر أي بديل يمكن أن يتصدى لجمال عبد الناصر.

وفي 27 أغسطس1956 قام عدد من المسؤولين ورجال المخابرات البريطانيين بلقاء عدد من الشخصيات المصرية في جنوب فرنسا، وفي جنيف تم لقاء آخر بين ضباط في المخابرات البريطانية وأعضاء من حركة الإخوان المسلمين في مصر.

وقيل في هذه الاجتماعات إن اللواء محمد نجيب سينطلق من بيته، المعتقل فيه، للاستيلاء على الرئاسة وإن بعض الضباط المنشقين يتفاوضون مع بعض المدنيين لاغتيال جمال عبد الناصر وإقامة حكومة جديدة برئاسة محمد صلاح الدين وزير الخارجية الوفدي السابق، وذكر أيضا اسم علي ماهر وأن في جيبه أعضاء الوزارة الجديدة، وبرزت أسماء مجموعة من الضباط المتآمرين بقيادة البكباشي حسن صيام قائد إحدى كتائب المشاة.

ولكن الوزير البريطاني "جوليان إيمري" كان يفضل اختيار الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديوي السابق عباس حلمي الذي عزلته بريطانيا من الحكم لميوله الوطنية سنة 1914، وأن يعهد لأحمد مرتضى المراغي برئاسة الحكومة، وكان يقيم في بيروت، بعد أن فر من مصر. وقد قام المتآمرون بإبلاغ "إيمري" أنهم لن يتحركوا إلا بعد أن تزحف القوات البريطانية والفرنسية في اتجاه القاهرة. وكانت أهم شخصية اعتقد الإنجليز أنهم نجحوا في تجنيدها للمشاركة في تغيير نظام الحكم في مصر هي قائد الجناح عصام الدين محمود خليل مدير مخابرات الطيران المصري الذي اجتمع في روما مع أحد أبناء العائلة المالكة محمد حسين خيري وبعد ذلك بأسابيع في بيروت اجتمع خليل مع مدير المخابرات البريطانية في لبنان "جون فارمي".

وكان عصام الدين محمود خليل يبلغ كل ما يتعلق بهذه الاتصالات وكلفه عبد الناصر بمتابعة الاتصال بهم لكشف مخططاتهم ونواياهم هم والأمريكان والفرنسيون وكان يتسلم في كل مقابلة مبلغاً من الجنيهات الإسترلينية كان يسلمها لخزينة الرئاسة وبعد أن قرر عبد الناصر فضح هذه المؤامرة قمت بأوامر من الرئيس عبد الناصر بتسليم المبالغ كلها وكانت تقارب المائة وسبعين ألف جنيه، وحسبما أذكر 166 ألف جنيه إسترليني، لحسن عباس زكي وزير الخزانة في ذلك الوقت لإيداعه في خزينة الدولة، كما تقرر أن يتم صرف هذه المبالغ لتعويض المتضررين من شعب بور سعيد نتيجة العدوان عليهم. والأوراق الرسمية الخاصة بهذه القضية محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري وفي مكتب وزير الخزانة (بلاظوغلي) حيث تسلم مني المبالغ هناك.

وفي 27 أغسطس/ آب 1956 تلقت المخابرات البريطانية أولى هزائمها في حربها ضد عبد الناصر، حين أعلنت السلطات المصرية الكشف عن شبكة مخابرات بريطانية والقبض على أعضائها، منهم "جيمس سوينبرن" المدير التجاري لوكالة الأنباء العربية والذي أدلى باعترافات كاملة عن دوره ونشاطاته كجاسوس بريطاني وعدد آخر من البريطانيين الذين كانوا يعملون في مصر تحت غطاء أعمال تجارية. وبعد هذه الضربة التي تلقتها المخابرات البريطانية فقدت رصيدها كله في مصر ولم يبق لها أحد من عناصرها الذاتية.

وفي محاولة جديدة لاغتيال جمال عبد الناصر اضطرت إلى الاستعانة بعميل من خارج اطارها، فاتصلت بالصحافي البريطاني "جيمس موسمان" مراسل الدايلي تلجراف في القاهرة والذي كان يعمل من قبل في هيئة الإذاعة البريطانية ال "BBC" وطلبت منه التعاون معها وحين تردد الصحفي قال له ضابط المخابرات البريطاني في القاهرة "يجب أن تقوم بهذا العمل فنحن على وشك الدخول في حرب مع مصر"، وحين وافق الصحافي على التعاون طلب منه أن يضع رزمة ملفوفة في مكان معين على بعد اثني عشر ميلا من القاهرة،

وكانت الرزمة تحتوي على مبلغ عشرين ألف جنيه إسترليني رشوة لطبيب عبد الناصر ليقوم باغتياله بالسم. وهذه كانت أخطر المحاولات البريطانية تلك المحاولة التي اعتمدت على قيام أحد الأطباء بدس السم لعبد الناصر، وكان الميجور فرانك كوين رئيس فرع في المخابرات قد أعد هذا السم وطلب أن يوضع السم في الشوكولاته التي يعدها محل جروبي المشهور في القاهرة، وتم الحصول على دستة من علب جروبي لوضع السم في قاعدة محتوياتها من الشوكولاته، وبعد عدد من التجارب لئلا يفسد السم من تغير درجات الحرارة تمكن "كوين" من التوصل إلى الوصفة الملائمة، وحين أبدى قلقه من أن يتناول الشوكولاتة بعض الأبرياء ممن يحيطون بالهدف قيل له "ألا يقلق فالخطة محكمة". وتم تسليم العلب بالفعل ولكنها لم تصل أبدا إلى هدفها المطلوب حيث كان الطبيب هو أحد ضباط المخابرات العامة المصرية.

وكانت هناك خطة أخرى. فقد وضع فرع "الخدمات التقنية" في المخابرات البريطانية في لندن خطة جديدة لاغتيال عبد الناصر بالغاز لسهولة استخدامه، وادعت المخابرات البريطانية بأن لها عميلا في القاهرة يستطيع الوصول إلى أحد مقرات عبد الناصر، وكانت الخطة هي وضع أنابيب من غاز الأعصاب داخل نظام التهوية، ولكن تنفيذ العملية كان يتطلب كميات ضخمة من الغاز، فاستبعدت على أساس أنها غير عملية. وقد كشف هذه المحاولة مدير المخابرات البريطانية الأسبق "موريس أولدفيلد" والذي كشف أيضا أن إيدن قرر العدول عنها لأنه لم يستطع استخدام الغاز، فمن المعروف أن إيدن اشترك في الحرب العالمية الأولى التي استخدم فيها الغاز السام، وأنه كان يعتبرها من جرائم الحرب، ولكنه في سنة 1956 لم تثقل عليه أي هواجس باستخدام وسائل سخيفة أخرى للاغتيال والقتل.

ثم كانت هناك خطة أخرى أعدتها مؤسسة وزارة الدفاع لأبحاث المفرقعات وتطويرها: علبة سجائر تطلق سهاما سامة وقد جربت هذه الوسيلة على بعض الماشية للتأكد من فاعليتها، وحين أطلق السهم وأصاب الماشية اصطكت ركبها وغمغمت أعينها وعلا الزبد ثم بدأت تتساقط على الأرض وهي تفارق الحياة.

كما أن الفرنسيين و"الإسرائيليين" أعدوا بدورهم عددا آخر من مؤامرات الاغتيال. فقد وضع مدير المخابرات الفرنسية "بيير بورسيكوت" (الاشتراكي)، من رجال المقاومة الفرنسية السابقين خطة تنطلق بموجبها مجموعة من الكوماندوز من مقر السفارة الفرنسية في القاهرة لتعبر النيل بالقوارب المطاطية وتهاجم مقر مجلس قيادة الثورة على الضفة الأخرى من النيل، وحدد الأول من سبتمبر/ ايلول 1956 لتنفيذ العملية ولكن أجل الموعد، ثم عدل عن العملية.

أما المحاولة "الإسرائيلية" فقد استخدمت "جرسوناً" يونانياً كان يقوم بخدمة الحفلات التي يحضرها عبد الناصر وكلفته بوضع حبة السم في فنجان عبدالناصر ولكن حين اقترب الجرسون منه اهتزت يده وتملكته رعشة شديدة فعدل عن فعلته واعترف بما كلف به. وهذه القضية وثائقها محفوظة في سجلات النيابة العامة والمخابرات العامة والمباحث العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري.

بعد هذه المحاولات الفاشلة والتي لم يبق أمام إيدن سوى طريق واحد هو الاعتداء العسكري على مصر.

في 22 أكتوبر/تشرين الاول 1956 نظم "بيير بورسيكوت" مدير المخابرات الفرنسية اجتماعا في "سيفر" من ضواحي باريس حضره سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وباتريك دين من المخابرات البريطانية ودافيد بن جوريون وموشي ديان وشيمون بيريس عن "إسرائيل" ورئيس الوزراء الفرنسي كريستيان بينو ووزير خارجيته جي موليه، استمر الاجتماع من السابعة مساء حتى منتصف الليل وتم فيه التواطؤ بين الأطراف الثلاثة على تفاصيل العدوان الثلاثي على مصر بموجب اتفاقية أطلق عليها اسم المكان "اتفاقية سيفر". وفي هذا الاجتماع عقد أيضا تحالف فرنسي "إسرائيلي" تعهدت فيه فرنسا ببيع الطائرات النفاثة وتقديم المعلومات العلمية والتقنية لبناء مفاعل نووي في "إسرائيل".

عهد إلى "بول بولسون" بقيادة طاقم المخابرات البريطانية الذي سينزل على الشاطئ المصري مع أول موجة من جنود الغزو. وكان الطاقم يتكون من وحدة تقوم بتشكيل حكومة دمى بعد الإطاحة بعبد الناصر ووحدة أخرى للقيام بمهام تخريب ضد المنشآت، ووحدة للتحقيق مع الأسرى المصريين، ووحدة لرصد ردود الفعل السوفييتية الدبلوماسية وغيرها. وعقد اجتماع على مستوى عال حضره إيدن ولجنة رؤساء الأركان وبحثت فرضية نجاح التآمر على قتل ناصر، وحين قال في الاجتماع أحد الضباط البريطانيين وهو يضحك: "إن البلطجة ليست على أجندتنا!" افترت أسنان إيدن عن ضحكة واسعة. وفي تلك الفترة كانت المخابرات البريطانية قد فقدت كل عملائها في مصر، فتقرر إرسال طاقم من ثلاثة رماة من لندن لاغتيال عبدالناصر،

وبالفعل دخل مصر هؤلاء الثلاثة ولكنهم عجزوا عن عمل أي شيء فغادروا من حيث أتوا. وفي الوقت نفسه وصلت معلومات للمخابرات المصرية بوجود مرتزق ألماني استأجرته المخابرات البريطانية للقيام بعملية، لكنه اختفى قبل أن تقبض عليه السلطات المصرية، ويعتقد انه هرب تحت غطاء دبلوماسي.

دالاس: سنمزقه إلى نصفين

في سنة 1975 قامت لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي بالتحقيق في شائعات عن تجاوزات المخابرات الأمريكية وسوء استخدامها لسلطاتها وأنها استهدفت اغتيال عبد الناصر هي أيضا. فقد نقل عن آلن دالاس قوله لأحد عملاء الخابرات المركزية الأمريكية مهددا: قل للكولونيل ناصر صديقك.. انه إذا زوّدها.. فسنمزقه إلى نصفين! ولا يمكن الاستهانة بهذا التهديد لأن أعوان المخابرات المركزية الأمريكية في القاهرة أصبحوا أكثر عددا مما كان لبريطانيا، ولكن اللجنة لم تستطع الحصول على دليل على هذا الزعم، وعلى أي حال فإن "مايلز كوبلاند" الجاسوس الأمريكي لاحظ أن الإنجليز يقولون عليه الجاسوس حيث انه فعلا لم يكن ضابط مخابرات وأستاذ دس المعلومات الخطأ، يقول انه اختير لإعطاء جمال عبد الناصر علبة سجائر "كنت" التي كان يدخنها بعد أن تم تسميمها على يدي الدكتور "سيدني جوتليب" رئيس دائرة الخدمات التقنية في المخابرات الأمريكية بمادة "بويتلوليزم" التي تضمن القتل بعد ساعة أو ساعتين.

وفي 23 ديسمبر/ كانون الاول 1957 أعلن جمال عبد الناصر في احتفال جماهيري في بور سعيد عن الكشف عن مؤامرة أنجلو فرنسية لإعادة الملكية، وتبين أن الضابط عصام الدين محمود خليل مدير مخابرات القوات الجوية المصرية في ذلك الوقت، قام بتبليغ عبد الناصر بكل ما طلبته منه المخابرات البريطانية من اليوم الأول، واستمر في خداعها بناء على تعليمات من عبد الناصر الذي أعلن أن بريطانيا دفعت لخليل 166 ألف جنيه إسترليني، وأنه قرر صرف هذه الأموال تعويضا للمواطنين المصريين الذين تضرروا من أعمال القصف الذي أصاب بور سعيد من القوات البحرية البريطانية.

الحلقة الرابعة والعشرون

ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل عدوان 5يونيو1967 تحمي الكيان الصهيوني، ولكنها من يونيو 1967، أصبحت تساعد العدوان وتدعم التوسع "الإسرائيلي" بل وتحميه أيضا

الذي حدث بعد يونيو 1967 وباختصار شديد أن السياسة الأمريكية أدت إلى المزيد من النفوذ السوفييتي في المنطقة لأننا إزاء المساعدات غير المحدودة عسكريا ل "إسرائيل" أصبحت الدول العربية في حاجة إلى التسليح لإعادة بناء قواتها المسلحة حتى تتمكن من استرداد أراضيها المغتصبة، ومع تزايد المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية ل "إسرائيل" لتحول دون وصول القوات العربية المسلحة إلى قدراتها العسكرية التي تمكنها من تحرير الأرض مما كان يدفع العرب باستمرار لطلب المزيد من المساعدات السوفيتية، بل تطورت الأوضاع عندما هددت الطائرات الأمريكية التي قدمتها واشنطن لتل أبيب الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية في عمق مصر، إلى طلب اشتراك وحدات عسكرية من قوات الدفاع الجوي السوفييتي المجهزة بصواريخ "سام 3" بالإضافة إلى اشتراك طيارين سوفييت لحماية العمق المصري، ولم يتردد الاتحاد السوفييتي في تلبية طلب مصر، ولسوف أتناول هذا الأمر المهم من العلاقات المصرية السوفيتية بالتفصيل لاحقا.

لكن الشيء المحير حقيقة، هو أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية كان متناقضا، فهي من ناحية تنفق مئات الألوف من الملايين من الدولارات لوقف ما يسمى بالتغلغل السوفييتي في العالم، أما في الشرق الأوسط فقد كانت السياسة الأمريكية تدفع بدول هذه المنطقة الحساسة والخطرة إلى طلب المزيد من الوجود السوفييتي، ولا يفسر هذه السياسة إلا شيء واحد هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يهمها من قريب أو بعيد أماني واعتبارات شعوب الأمة العربية بل كانت تعمل على ما يرغم هذه الأمة على السير في ركاب سياستها مهما كلفها ذلك دون أي اعتبار لمال تنفقه في مساندة "إسرائيل" ما دام ذلك يحقق مخططاتها.

وقد تجسد المخطط الأمريكي في النقاط الرئيسية التالية:

* تواطؤ واشنطن مع تل ابيب في عدوانها على الدول العربية.

* عرقلة إصدار أي قرار من المنظمات الدولية المجتمع الدولي يدين العدوان "الإسرائيلي"، وحتى بعد صدور القرار242 بعد مماطلات مقصودة سبق أن شرحناها، فقد عمدت إلى عرقلة تنفيذه.

* دعم العدوان "الإسرائيلي" على أرض فلسطين العربية وعلى الأمة العربية سواء في لبنان أو بغداد أو تونس فيما بعد باعتبار أن العرب مهزومون.

* دعم "إسرائيل" في قرارها باتخاذ الإجراءات التمهيدية لضم الضفة الغربية والجولان وغيرها.

كل هذه العناصر لها معنى واحد فقط هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شريكا أصيلا ل "إسرائيل" في كل ما تقوم به.

لكننا كنا مصرين على المقاومة وعدم الاستسلام بسبب معركة خسرناها وصممنا على مواصلة القتال حتى نحرر أرضنا العربية كلها.

وبعد صدور القرار 242 قال الرئيس جمال عبد الناصر: "إننا نعرف منذ البداية أننا نحن الذين سنحرر أرضنا بقوة السلاح، وهي اللغة الوحيدة التي تفهمها "إسرائيل"، وأن الأمريكان و"إسرائيل" يعرفون جيدا أننا لم

نهزم في الحرب ما دمنا لم نتفاوض مع "إسرائيل" ولم نوقع معها صلحا ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية".

وبعد صدور القرار 242 حاولت الأمم المتحدة تنفيذه، لكن "إسرائيل" كانت تضع العراقيل باعتبار أن القرار هو مجرد جدول أعمال يجب التفاوض بشأنه، وأيدتها واشنطن في وجهة نظرها هذه متجاهلة أنها أيدت من قبل أن القرار للتنفيذ وليس للتفاوض، وبعد أن اطمأنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الدول العربية ستنفذ القرار قامت بتأييد مناورات "إسرائيل" للتحلل من الالتزام الرئيسي بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وكان رفض القاهرة للمفاوضات المباشرة والوقوع في هذه "الخيّة" يرجع إلى أن التفاوض بين الطرفين سيتم في ظل احتلال عسكري "إسرائيلي" للأراضي العربية تم بعد خسارة معركة عسكرية، وأن هذه المفاوضات لن تنجح لأننا نرفض التفاوض من منطلق نادت به "إسرائيل" هو أن هزيمة العرب هزيمة نهائية.

المهم أن "إسرائيل" ظلت ترفض وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ القرار ،242 وبدأت واشنطن من جديد تلعب من خلف الستار بالاتصال بالملك حسين في عمان وإبلاغه بأنهم يرون عدم التمسك بعبارة "أن الأطراف مستعدة لتنفيذ القرار" من صيغة اقتراح قدم للأمم المتحدة بخصوص تنفيذ القرار،242 وطلب واشنطن رفع هذه العبارة من التوصية يعني شيئا واحدا هو رفض "إسرائيل" تنفيذ القرار،242 وأن واشنطن تؤيدها وتدعمها في هذا الرفض.

وهنا لا يمكن أن نغفل بأي حال تطور العلاقات المصرية السوفيتية في هذه المرحلة الحساسة ولا أجد أقوى ولا أدل على أهميتها سوى الاستشهاد بجزء من محضر لقاء تم في الاتحاد السوفييتي بين الرئيس جمال عبد الناصر والقادة السوفييت خلال شهر يوليو 1968جاء فيه ما نصه:

"الرئيس عبد الناصر: إنكم معنا في الهزيمة، سواء كنتم تريدون أو لا تريدون، سواء كان لكم دخل فيها أو لم يكن لكم دخل، لقد كنا نحن الطرف الأقرب إليكم في المعركة وكنا نحمل سلاحكم سواء أحسنا استخدامه أو أسأنا، ومهما قلتم أو قال غيركم فإن هزيمتنا في جزء منها هزيمة لكم، ومهما كان أو يكون فإن هذه الهزيمة هزيمة لسلاحكم.

إن العلاقات بيننا وبينكم لم تكن طريقا من جانب واحد، ونحن لم نكن عالة عليكم، وإذا كان ذلك ظن أحد عندكم فنحن على استعداد لقفل الموضوع كله ونظل أصدقاء ونعود إلى بلادنا عارفين أن المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية وللذين يتعاونون معها.

هذا أسهل الحلول وأما أصعبها فهو أن نواصل ما نفعله الآن لمقاومة الاستعمار والسيطرة الأجنبية.

إننا لم نختر الطريق السهل أو أسهل الحلول وإنما أخذنا الصعب منها وكان ذلك ما أملته علينا مبادئنا ولكني أريد أن أقول لكم إن الاتحاد السوفييتي حقق لنفسه فوائد ضخمة من مواقفنا، إن خلافنا الأول مع أمريكا كان بسبب الأحلاف العسكرية، ونحن رفضناها حرصا على استقلال بلادنا، ولو كنا قبلناها لأدى ذلك إلى تطويقكم ومحاصرتكم من حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد وحلف الأطلنطي، إن سياستنا المستقلة فتحت لكم أبواب البحر الأبيض والبحر الأحمر إلى المحيط الهندي، وكنتم من قبل ذلك محبوسين في البحر الأسود.

أنتم أيضا بسياستنا المستقلة استطعتم الوصول إلى إفريقيا. إن فوائد ذلك كله لم تكن استراتيجية فقط ولكن كانت سياسية ومعنوية وتجارية كذلك.

وأنا لا أقصد أي إساءة إذا قلت بأمانة إن الاتحاد السوفييتي تمكن من بلوغ مرحلة القوة العظمى الثانية في العالم بسياساته في الشرق الأوسط وليس بسياساته في أي منطقة أخرى غيره.

وهذا كله معرض الآن للخطر إذا سمحنا للولايات المتحدة الأمريكية أو ل "إسرائيل" بسياسة فرض الأمر الواقع بعد عدوان 1967.

وأحب أن ألفت نظركم لنقطتين أساسيتين هما:

الأول أن هناك مصالح أمريكية طائلة في الشرق الأوسط، ولكن هذه المصالح مكشوفة أمام تقدم وصعود الفكرة

الاستقلالية والوحدوية للقومية العربية.

والثانية أن علينا ونحن نبحث عن المصالح الأمريكية في المنطقة أن نتأكد تماما أين تقع هذه المصالح على الخريطة، فالعالم العربي مع الأسف الشديد منقسم في هذه المرحلة من تطوره الاجتماعي والسياسي ثم إن سعيه إلى نوع من الوحدة هو واحد من أهم أسباب العداء الأمريكي للحركة القومية العربية".

وقد وافق القادة السوفييت على هذه الرؤية التي أوضحها جمال عبد الناصر، وكان القرار باستمرار الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من جانب الاتحاد السوفييتي لمصر.

في 9أكتوبر 1968 فوجئ المجتمع الدولي أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار أصدره الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يقضي بتزويد "إسرائيل" بخمسين طائرة جديدة من أحدث طراز فانتوم، وهذا يعني في العرف الدبلوماسي أن واشنطن تدعم "إسرائيل" بلا تحفظ كما يعني أنها تعطيها الضوء الأخضر للاستمرار في سياستها والتعنت في عدم تنفيذ القرار،242 وقد تسلمت "إسرائيل" هذه الصفقة بالتدريج بواقع ثلاثة طائرات في كل دفعة اعتبارا من ديسمبر1968.

وفي الثاني من نوفمبر 1968 تقدم دين راسك وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت بمشروع حل منفرد مع مصر يشمل سبع نقاط، وأساسه انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المصرية بالكامل مقابل إنهاء حالة الحرب بين مصر و"إسرائيل"، ولكن القاهرة ردت بأن القرار 242 يقضي بانسحاب "إسرائيل" من كافة الأراضي العربية المحتلة وليس من الأراضي المصرية فقط، كما أكدت القاهرة بأنها تعترض على إنهاء حالة الحرب من جانبها في حين مازالت القوات العسكرية المعادية تحتل الأراضي العربية في سوريا والأردن ولبنان.

وأكدت القاهرة أنها على استعداد لإنهاء حالة الحرب بمجرد انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية المحتلة. وقد رد دين رسك بقوله إن واشنطن تستطيع أن تتقدم بمشروع مماثل لعمان كما أبدى استعدادهم لتقديم مشروع مماثل لدمشق، إذا أعلنت موافقتها على القرار،242 لكنه لم يتقدم بأي مشروع مماثل للأردن لسبب بسيط هو تعارض تقديم مثل هذا الاقتراح مع أهداف تل أبيب التي تعتبر الضفة الغربية أراضي "إسرائيلية".

وفي هذه المرحلة قامت فرنسا بدور إيجابي لا يمكن إغفاله لأنه يجسد صدقية سياسية تستوجب منا أن نسجلها. فقد بعثت باريس برسالة للرئيس جمال عبد الناصر في السادس عشر من يناير 1969 كانت عبارة عن صورة من مذكرة مقدمة من الحكومة الفرنسية موجهة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تقترح فيها عقد اجتماع في نهاية شهر يناير 1969 يضم ممثلين عن الدول الأربع في نيويورك للبحث عن الوسائل التي يمكن بوساطتها أن تقوم حكوماتهم بالمساهمة في تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة، وبصفة خاصة وضع شروط تطبيق قرار مجلس الأمن رقم242 وضمان تنفيذه.

ولقد وضع هذا الاقتراح الفرنسي واشنطن أمام خيار صعب حيث إنها لن تستطيع أن تنفذ ما سوف يسفر عنه هذا اللقاء من نتائج، لأنها تعلم مقدما أنها سوف تجد نفسها الدولة الوحيدة بين الدول الأربع التي تتبنى الموقف "الإسرائيلي"، ولذا لم يكن أمامها من سبيل سوى المناورة للعمل على ألا تسفر هذه اللقاءات الرباعية عن أية نتائج محددة أو إيجابية.

كانت رؤية الرئيس جمال عبد الناصر للموقف بصفة عامة في بداية عام1969 من واقع تقدير للموقف أملاه عليّ كما يلي:

استحالة التفاوض المباشر مع "إسرائيل".

استحالة التنازل عن أي ذرة تراب من أي أرض عربية مهما كانت الظروف والأحوال.

من الممكن ومن الجائز التفكير في ترتيبات للسلام طبقا للقرار،242 وعلى أساس انسحاب "إسرائيل" من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو،1967 وأنه لابد أن يحدد أطراف النزاع التزامهم طبقا للقرار242 ويسجل في وثيقة ثم يقر مجلس الأمن هذه الوثيقة شكل من أشكال السلام التعاقدي ، وإذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ورقة واحدة يوقعها الطرفان، فإنه يمكن النظر في صياغة وثيقة تعتمد على القرار242

توضع في مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى هناك يذهب مندوبو الأطراف في مجلس الأمن أو وزراء الخارجية كل على حدة في موعد مخصص لكي يوقع الوثيقة.

لا يمكن تجنب القبول بعودة قوات دولية للمنطقة على أن يكون تمركزها على جانبي الحدود الدولية يوم4يونيو1967.

لابد من إتاحة الفرصة لعمل عسكري نشيط يساعد على عدة أهداف منها:

أ ـ تعبئة الرأي العام العربي والعالمي لسخونة الأزمة.

ب- زيادة الضغط على "إسرائيل".

ج- التمهيد من أجل عمليات عسكرية كبرى، وفي هذا الشأن وضع جمال عبد الناصر التوجيه الاستراتيجي التالي للمعركة وهو ما أطلق عليه الاسم الكودي "جرانيت 1"، وكانت عناصره تركز على ما يلي:

* أولا: عبور قناة السويس بالقوة والتمسك برؤوس جسور، والوصول إلى منطقة المضايق الاستراتيجية شرق قناة السويس وتأمينها كمرحلة أولى.

* ثانيا: إلحاق خسائر بشرية كبيرة في القوات المعادية.

* ثالثا: عمليات عسكرية طويلة لا تنتهي في أيام على أساس استنزاف التعبئة للعدو وإثارة الرأي العام المصري والعربي والعالمي.

وجاء ريتشارد نيكسون رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاول الاتحاد السوفييتي في بداية ولايته أن يتبنى مشروعا مؤداه أنه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على "إسرائيل" من أجل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة تنفيذا للاتفاق بين الدولتين العظميين وعلى أساس الانسحاب في مقابل السلام. وقد وافقت القاهرة على مقترحات موسكو التي لم تلبث أن أخطرتها بعد فترة بسيطة بأن واشنطن قد رجعت في كلامها، وأصبحت أكثر التحاما مع أهداف "إسرائيل"، وأنها غير مستعدة للضغط عليها لتنفيذ القرار، ومما زاد الطين بلة أن تمكن هنري كيسينجر من أن يسيطر على ريتشارد نيكسون وبدأ النفوذ الصهيوني الذي كان منحسرا نسبيا في بداية ولاية نيكسون بالتغلغل في كافة أجهزة الإدارة الأمريكية ومن بينها البيت الأبيض.

ولم يكن غريبا أن تتقدم واشنطن في هذه المرحلة بمشروع جديد لحل منفرد بين القاهرة وتل أبيب، ولم ينص هذا المشروع على الانسحاب إلى حدود مصر الدولية كما سبق أن جاء في مشروع دين راسك في نوفمبر،1968 بل أضاف مقترحا جديدا هو نزع سلاح سيناء، وطبعا فقد رفضت مصر هذا الهراء.

ثم عادت واشنطن وقدمت مشروعا آخر في منتصف يوليو1969 أساسه تعديل حدود مصر الدولية مما يتيح ل "إسرائيل" الإبقاء على قوات لها في شرم الشيخ، وطبعا رفضت القاهرة هذه المشاريع باعتبارها غير قابلة للمناقشة أصلاً. وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه في عيد الثورة في يوليو1969 انتقالنا إلى مرحلة الردع، وكان علينا مواصلة حرب الاستنزاف لمقاومة الأمر الواقع الذي تريد "إسرائيل" فرضه على مصر.

لقد كان الهدف الاستراتيجي الذي حدده الرئيس جمال عبد الناصر لحرب الاستنزاف يتمثل في العناصر الثلاثة التالية:

أولا: إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في قوات العدو.

ثانيا: القضاء على أكبر نسبة ممكنة من منشآت العدو الحيوية ووحداته العسكرية.

ثالثا: إهدار معنويات العدو وإرهاقه نفسيا بإطالة مدة العمليات العسكرية.

بدأت حرب الاستنزاف يوم 24 إبريل 1969. وفي هذه المرحلة كانت الأوضاع كما يلي:

1- القوات المسلحة المصرية كانت قد استعادت قوتها الدفاعية نسبيا، ولذلك فقد تقرر أن تبدأ عمليات محدودة هدفها إعلام العدو بأن مصر لن تقبل بتجميد الأوضاع العسكرية على جبهة قناة السويس.

2- كانت المدفعية المصرية تتفوق محليا في الوقت الذي لم تكن "إسرائيل" تستطيع إتمام حشد مدفعي مواز، أو لعلها لم تكن مستعدة خصوصا بعد القصف المدفعي المفاجئ الذي أنزل بهم خسائر فادحة في أكتوبر 1968 مما دفع "إسرائيل" لتحصين خطوطها الأمامية خط بارليف . وتطورت الأمور بعد الأسبوع الأول من مارس 1969 حيث بدأت عمليات قصف مدفعي عنيف وصفه أكبر خبراء "إسرائيل" العسكريين زائيف شيف .. "استمرت عمليات القصف يومين متتاليين دون تدخل الطيران "الإسرائيلي"، وأطلق المصريون نحو أربعين ألف قذيفة..".

3- وفي نهاية شهر إبريل1969 وفي 19 إبريل بالذات عبرت وحدات من قوات الصاعقة قناة السويس ورفعت العلم المصري فوق أحد الحصون "الإسرائيلية". وكان هذا بداية الالتحام البشري مع العدو والذي تكرر خمس مرات في أسبوع واحد.

وفي هذه المرحلة حدد الرئيس جمال عبد الناصر الأهداف كالآتي:

أولا: تدمير أكبر قدر ممكن من تحصينات خط بارليف بالمدفعية.

ثانيا: تقوم وحدات من قوات الصاعقة بعبور قناة السويس لاقتحام وتدمير المراكز "الإسرائيلية" والالتحام بالعدو ثم تنسحب بعد فترة زمنية محدودة.

ثالثا: قيام وحدات أكبر حجما بعمليات عبور قناة السويس.

رابعا: على ضوء نتائج هذه العمليات المحدودة المحسوبة تتم عمليات عبور أكبر يكون هدفها تحرير منطقة أو مناطق من الضفة الشرقية لقناة السويس والبقاء فيها.

وجدير بالذكر أنه قد صاحب هذا التطور في العمليات العسكرية النشيطة أن أتم نحو ثلاثمائة طيار مصري تدريبهم في الاتحاد السوفييتي، وكان التقدير أن القوات الجوية المصرية أصبحت تتعادل على الأقل مع الطيران "الإسرائيلي" فوق جبهة القتال إن لم تكن تتفوق عليه.

وقد ردت "إسرائيل" على هذه المبادرات المصرية بالآتي:

أولا: زيادة تحصين خط بارليف.

ثانيا: رد مدفعي على أهداف مدنية واقتصادية.

ثالثا: غارات انتقامية بوساطة قوات محمولة جوا على أهداف في عمق الأراضي المصرية.

وصرح موشي ديان في أول يوليو1969 بقوله: "إنه من الخطأ الافتراض أن "إسرائيل" ستكتفي بعمليات انتقامية محدودة انطلاقا من وضع دفاعي.. يجب الافتراض بأن العمليات "الإسرائيلية" في المستقبل ستتخذ طابعا آخر..".

وفي 20 يوليو 1969 نفذ ديان تهديده بعملية اشتركت فيها قواته البرية والجوية والبحرية وادعى بأنه احتل الجزيرة الخضراء في خليج السويس لمدة ساعة وانسحب بقواته، ولكن الحقيقة أن القوات المصرية في الجزيرة دمرت سفينتي إنزال "إسرائيليتين" وفشل الهجوم.

كما قام الطيران "الإسرائيلي" في نفس اليوم بعمليات جوية ودارت معركة ضخمة فوق الجبهة دمرت فيها سبع عشرة طائرة "إسرائيلية" وادعت "إسرائيل" أنها دمرت خمس طائرات مصرية وهي خسرت طائرتين فقط.

وكان هذا اليوم نقطة تحول في حرب الاستنزاف حيث حاول الطرفان تحقيق السيطرة الجوية على سماء المعركة.

وفي خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 23يوليو1969 قال:

"إنه كان من الضروري أن تكون هناك جبهة شرقية وجبهة غربية، وأن يكون هناك تنسيق كامل بين الجبهتين الشرقية والجبهة الغربية. إن المعركة تتطلب عطاء أكثر اتساعا في أبعاده.. وأكثر من أي وقت مضى إلى تفكير مشترك وتخطيط مشترك وعمل مشترك لأن الميدان واسع والقوى المعادية ضخمة.. نحن الآن في معركة طويلة.. ونحن الآن على استعداد لمعركة طويلة.. معركة طويلة لاستنزاف العدو، ويجب أن تكون سياسة الدول العربية كلها سياسة استنزاف..."

إلا أن العمليات العسكرية على الجبهة الشرقية لم تتخذ شكلا فعالا لكي تؤثر في الأوضاع في الجبهة الغربية، وأبلغ مثل على هذه المقولة هو جبهة الأردن جبهة العمل الفدائي "إسرائيل" فقد قامت "إسرائيل" بعمليات ردع ضد العمل الفدائي بشكل مستمر قابله إجراءات دفاعية وقائية فقط من جانب الأردن.

وما كانت الجبهة السورية قاصرة على مجابهة جوية محدودة. وأكثر من ذلك فإن التنسيق كان قاصرا بين القوات السورية والقوات الأردنية والقوات السعودية والعراقية كل منها تعمل على حدة في أكثر الأوقات والظروف دون أن تصل إلى الحد الأدنى المطلوب من التنسيق.

منذ أن بدأت "إسرائيل" في مهاجمة أهداف اقتصادية ومدنية على طول جبهة قناة السويس بشكل يومي، دخلت حرب الاستنزاف مرحلة الاستنزاف المضاد، وأصبح الموقف العسكري والسياسي على حد سواء يتوقف مع غياب الجبهة الشرقية على نتائج العمليات العسكرية في الجبهة المصرية فقط تقريبا.

كما ترتب على المعارك العسكرية التي دارت على مدى شهري يونيو ويوليو1969 خسائر كبيرة في القوات "الإسرائيلية" من 51 قتيلا ممن بينهم 13 قتيلا خلال شهر مايو1969 إلى 89 قتيلا من بينهم 17 قتيلا في يونيو حتى 112 قتيلا بينهم 31 قتيلا في يوليو،1969 مما حدا ب "إسرائيل" إلى اتخاذ قرار باستخدام القوات الجوية في المعارك، وكان عبور وحدة صاعقة مصرية لقناة السويس في 10 يوليو1969 مما ترتب عليه جرح وقتل أكثر من أربعين جنديا "إسرائيليا" واحتلال الموقع لمدة ساعة كاملة مع تدمير خمس دبابات "إسرائيلية" ومركز مراقبة، والأهم هو اختطاف جندي "إسرائيلي" تعود به وحدات الصاعقة إلى الضفة الغربية للقناة.. كل هذا كان مبررا كافيا بعد تردد لمدة أسبوع في اتخاذ القرار "الإسرائيلي" باستخدام قواتها الجوية في العمليات ومن ثم تبادلت القوات الجوية المصرية و"الإسرائيلية" العمليات حيث قامت أربعون طائرة مقاتلة وقاذفة مصرية بالهجوم على المواقع "الإسرائيلية" في أنحاء متفرقة من سيناء، وكانت نتيجة هذه المعارك إسقاط ست طائرات "إسرائيلية" في مقابل طائرة مصرية واحدة.

وفي اليوم الرابع والعشرين من يوليو1969 قامت القوات الجوية "الإسرائيلية" بهجوم مضاد على مواقع المدفعية ومواقع الدفاع الجوي المصرية. وصرح حاييم بارليف رئيس الأركان "الإسرائيلي" تعليقا على هذه العمليات بقوله: "إن هذا التصعيد لمنع التصعيد.."

إلا أن العمليات الأرضية والجوية المصرية استمرت حتى بلغت الذروة في سبتمبر1969 حيث قامت نحو ستين طائرة مصرية بهجوم مفاجئ على القوات المعادية في سيناء في أكبر هجوم لها منذ 5 يونيو1967.

كان المخطط "الإسرائيلي" يعتمد على العناصر التالية:

* أولا: توسيع رقعة العمليات مع مصر بحيث تضطر إلى نشر قواتها على طول خط المواجهة مما يقلل من الحشد المصري على القناة ويفرض على مصر إعادة توزيع قواتها بشكل دفاعي.

* ثانيا: فتح ثغرة جوية تتسلل منها الطائرات "الإسرائيلية" إلى عمق الأراضي المصرية بعد تعرية الجبهة من دفاعاتها الجوية.

*** ثالثا: السعي لجر القوات الجوية المصرية إلى مجابهة في معارك جوية مما يترتب عليه إضعاف معنويات القوات الجوية المصرية وانكماش عملياتها.**

وتمثل تنفيذ هذا المخطط في عمليات الأشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر 1969 حيث ركز العدو في عملياته على استهداف مواقع صواريخ وشبكات الرادار أي إضعاف الدفاع الجوي في منطقة قناة السويس

وبناء على ذلك فقد قرر الرئيس جمال عبد الناصر أنه لابد من استمرار الضغط على الرغم من كل المصاعب وتقرر عدم الارتداد لموقع دفاعي إلا إذا فقدت حرب الاستنزاف غايتها الأساسية، وبناء عليه فقد استمرت العمليات البرية والجوية داخل العمق في سيناء وأثبت استمرار العمليات أن القوات الجوية لم تهزم أو تنكمش أو تتأثر بما حدث في معارك يوليو وأغسطس وسبتمبر ،1969 وتمت خلال هذه الفترة عمليات كثيفة ومتتالية لتفادي الرضوخ للاستنزاف المضاد، وكان الهدف المصري كما تحدد في الاجتماعات التي كانت تتم على مدار الأسبوع تقريبا في القيادة العامة للقوات المسلحة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر تتلخص في خط استراتيجي واضح:

أولا: متابعة حرب الاستنزاف دون هوادة مع الاستمرار والإصرار على تقوية الأوضاع الدفاعية المصرية بأي ثمن ومهما كانت التضحيات.

ثانيا: تعبئة الجبهة الداخلية (لجان المواطنين من أجل المعركة).

ثالثا: استمرار العمليات الهجومية بريا وجويا.

بمجرد انتهاء مرحلة الدفاع النشيط في فبراير1970 انكبت هيئة العمليات الحربية على وضع الخطط الهجومية الكفيلة بتحقيق الأهداف المرحلية المنشودة مع مداومة تطويرها طبقا لمختلف العوامل المؤثرة، وبهذه المناسبة فقد اشترك في وضع هذه الخطط والمساهمة في تجهيز مسرح العمليات القادة المنتظمون في دورتي كلية الحرب خلال عامي 68 و1969.

وكان من ثمار العمليات في تلك الفترة أن تم في شهر فبراير1970 أن هاجمت مجموعتان من الضفادع البشرية المصرية السفينتين "بات يام". "بيت شيفع" ودمرت الأولى وغرقت وأصيبت الثانية التي تمكن قائدها من سحبها الى الشاطئ.

كما تم في 8 مارس1970 تدمير الحفار "كيتينج" في أبيدجيان بساحل العاج في عملية مشتركة بين رئاسة الجمهورية سكرتارية المعلومات والمخابرات العامة والضفادع البشرية من القوات البحرية.

وفي شهر مايو 1970 تم إغراق سفينة أبحاث "إسرائيلية" شرق بور سعيد.

الحلقة الخامسة والعشرون

هكذا أفشلت مصر استراتيجية "السماوات المفتوحة" "الإسرائيلية

إن حرب الاستنزاف معترف بها وتنفذ عندما لا تتوافر القدرة على الحكة العسكرية الشاملة أو في ظل ظروف قد تسبب تأخير العمل العسكري المباشر الذي يتحتم على الدولة القيام به، وبذلك تصبح استراتيجية الصراع طويل الأمد مرحلة ضرورية تمثل أنسب الاستراتيجيات الملائمة، وإن كانت لا تحقق نصراً حاسماً لكنها في نفس الوقت تمثل تمهيدا ضروريا لمرحلة الحسم القادمة، ولكشف أبعاد وقدرات الطرف الآخر مع إزعاجه. ويمكن أن نعتبرها عملا عسكريا سياسيا لتحقيق غاية بهدف إجبار العدو على تبديد طاقاته واستهلاك موارده المادية والبشرية، وفرض الضغوط المعنوية على مجتمعه ومؤسسته العسكرية وقد عرّف الجنرال الفرنسي أندريه بوفر هذه الاستراتيجية باسم "نظرية التعرية أو التآكل" من أجل الحفاظ على استمرار الصراع حيا متصاعدا ويزداد ثقله على العدو يوما بعد يوم.

رب سائل يقول: هل كنا نواجه "إسرائيل" وحدها ؟

والإجابة بالنفي قاطعة.. لقد كنا نعلم أننا نواجه "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وهي حقيقة لم تكن أبدا غائبة عن ذهن القيادة السياسية، وهي حقيقة لم تغب أيضا في حرب 1956 وحرب 1967 تلك العلاقة والترابط الاستراتيجي بينهما والذي كان يزداد نموا وعمقا يوما بعد يوم، وهي العلاقة التي وضعها الرؤساء الأمريكيون باستمرار بأنها علاقة بالغة القوة والحيوية لدرجة لن تسمح لأحد أن يدق إسفينا بينهما كما قالها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سنة 1996 ومن قبله قالها أيزنهاور وجونسون وبوش الأب ومن بعده بوش الابن.

إن الدولة التي تملك ثروة القوة البشرية كمصر تمتلك أهم عناصر القوة الشاملة، وإذا لم تنجح في الاستفادة من هذا التفوق حربا وسلما سوف تفشل في تحقيق غاياتها القومية. فالجيش هو جيش مصر ورجاله هم رجال مصر الذين حاربوا في 1948 وفي 1956 وفي 1967 وفي 1970/1969 وهم الذين انتصروا في 1973، ومحاولة وضع خطوط فاصلة تقسم هذا التاريخ فهذا وضع لا يقبله منطق التاريخ العسكري وعلى وجه التحديد بعد ثورة يوليو/ تموز 1952.

لقد تحملت مصر خسائر مادية فضلا عن أرواح شهداء من العسكريين والمدنيين جنبا إلى جنب، إلا أن الحقيقة المؤكدة هي أن الجانب الذي وقع في المستنقع هو الجانب "الإسرائيلي" الذي بادرت بل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية ببذل الجهود لانتشاله من هذا المستنقع بمبادرة روجرز في 19يونيو،1970 والذي قال عنها موشي ديان "إن الحكومة "الإسرائيلية" مستعدة لقبول وقف إطلاق النار دون شروط".

كما أنه يمكن القول بارتياح انه على مدى أكثر من خمسة عشر شهرا نجحت الاستراتيجية المصرية في إجبار "إسرائيل" على استراتيجيتها المضادة تغييرا حاسما أكثر من أربع مرات دون أن تحقق نجاحاً في أي مرحلة. ودون ما إطالة سوف أتعرض لهذه المراحل الأربعة باختصار:

1- مع بداية حرب الاستنزاف اكتفت "إسرائيل" بالرد بصورة غير مباشرة ضد أهداف مدنية بعيدة عن التجمعات العسكرية.

2- مع تزايد الضغوط المصرية ارتفع حجم الخسائر البشرية "الإسرائيلية"، وبدأ استخدام القوات الجوية في قصف المواقع المصرية غرب قناة السويس والانتقال من الردع المحدود بالإغارات البرية بواسطة الهيلوكوبتر في عمق مصر إلى أسلوب الردع الجسيم في يوليو1969

3- ومع استخدام مصر قواتها الجوية في شن غارات خاطفة اتخذت "إسرائيل" إجراءين أساسيين، الأول

بتغيير القيادة الميدانية لسيناء فعزلت الجنرال جافيتش وعينت شارون في ديسمبر 1969 والثاني تحديد مهمته الرئيسية بكسر شوكة حرب الاستنزاف المصرية في جبهة قناة السويس، والعمل على تخفيض حجم الخسائر البشرية وتدمير وسائل الدفاع الجوي المصري في الجبهة.

4- توسيع نطاق القوات الجوية "الإسرائيلية" خاصة بعد وصول صفقة الفانتوم الأمريكية الحديثة، فقررت "إسرائيل" أن تمتد غاراتها إلى وادي النيل والعمق المصري بقصف أهداف مدنية حيوية من أجل تحقيق هدف استراتيجي سياسي وهو شل القدرة العسكرية المصرية، وتحقيق انهيار الجبهة الداخلية المصرية، وقد حظي هذا القرار بتأييد واشنطن وأطلقت "إسرائيل" على هذه الاستراتيجية اسم "السماوات المفتوحة" وبدأت في تنفيذها في 7 يناير،1970 ورغم ذلك لم يخضع الشعب المصري ولا قواته المسلحة وفشلت "إسرائيل" في تحقيق هدفها، واضعا في الاعتبار كمّ خسائر مصر في أبو زعبل وبحر البقر ومواقع الصواريخ المصرية.
وقبلت مصر التحدي وبدأت مهمة كبرى ببناء شبكة قوية لصواريخ الدفاع الجوي وترتب على ذلك أيضا أن تكامل بناء منظومة الدفاع الجوي وشبكة الصواريخ التي لم تكن قد اكتملت قبل يناير/ كانون الثاني 1970 وكان تجاوب الاتحاد السوفييتي مع القيادة المصرية في هذا الصدد سببا في نجاح مرحلة شاقة من مراحل النضال ضد التفوق الجوي "الإسرائيلي"، وهو النضال الذي استمر حتى قضى على هذا التفوق في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973. والدليل على ذلك هو أن الاستراتيجية "الإسرائيلية" لم تستمر لأكثر من مائة يوم فقط حيث توقفت يوم 18 إبريل/ نيسان 1970 بانتصار الإرادة المصرية في مواجهة رغبة "إسرائيل" لإرغام مصر على وقف الحرب ومنعها من استكمال شبكة الصواريخ، وبدأ التراجع "الإسرائيلي" بتغيير سياسة "السماوات المفتوحة" حيث أعلن موشي ديان قائلا: "إن المناطق الداخلية في عمق مصر لا تشكل مناطق حيوية لأمن "إسرائيل""".

وسارعت جولدا مائير بإعلانها تهديدات لإسقاط النظام في مصر قائلة: "إن "إسرائيل" لم تستهدف إسقاط النظام الحاكم في مصر ولكن فقط تخفيف الضغط المصري على القوات "الإسرائيلية" في منطقة القناة".

والحقيقة المهمة التي أريد أن أؤكدها هنا هي أن حرب الاستنزاف قد استمرت دون توقف حتى بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار في أغسطس/ آب ،1970 وهي بالقطع لم تتوقف في يوليو1969 كما يحلو للبعض من الذين لا يعلمون أن يدّعوا به، بل لقد شهدت تلك الفترة الأخيرة أكثر العمليات عنفا وشراسة ومن أبرز العمليات التي تمت خلال هذه المرحلة هي عملية العبور التي قضت فيها القوة المصرية على وحدتين "إسرائيليتين" ودمرت مدرعاتها وقتلت أفرادها ثم أسرت من بقي منهما حيا وعادت بهم إلى الضفة الغربية.

ثم جاء بعد ذلك نجاح شبكة صواريخ الدفاع الجوي لقواتنا المسلحة في إسقاط طائرات الفانتوم "الإسرائيلية" بمعدلات عالية اعتبارا من شهر يونيو/ حزيران 1970 ووصلت الذروة في الأسبوع الأول من يوليو 1970 حيث تم إسقاط 7 طائرات فانتوم وبذلك بلغ عدد الطائرات التي أسقطت خلال شهري يونيو ويوليو 1970 ست عشرة طائرة مما ترتب عليه انهيار أمل "إسرائيل" وانهارت ثقتها في قدرتها على ردع مصر ومنعها من إقامة شبكة قواعد الصواريخ على ضفاف غرب قناة السويس وهذه ملحمة أخرى ساهم فيها جنود وعمال مصر مزجت فيها دماء شهداء بالنصر الذي تحقق باستكمال هذه الشبكة محققين إرادة الصمود المصري.

ولقد حققت حرب الاستنزاف ما كان مخططاً لها ان تحققه كالآتي:

* فشل سياسة فرض الأمر الواقع على القاهرة .

* قيام عمليات عسكرية مصرية على طول الجبهة أدى إلى خسائر يومية في صفوف العدو.

* تزايد الوجود السوفييتي مما أضعف الموقف الاستراتيجى الأمريكي في المنطقة.

* عدم موافقة أغلب الدول الغربية على السياسة الأمريكية في موقفها من الصراع العربي "الإسرائيلي"، وكانت فرنسا على رأس الدول الغربية المناهضة لسياسة واشنطن.

وعليه فقد ترتب على هذا الوضع أن حاول ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي أن يعيد النظر في سياسة بلاده في شكل تخفيض نسبي من الانحياز الكامل ل "إسرائيل" فبعث في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1969 بمقترحات جديدة للقاهرة أساسها:

* أولا: انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي المصرية التي تم احتلالها خلال حرب ،1967 مقابل إنهاء حالة الحرب بين "إسرائيل" ومصر.

* ثانيا: يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه، وهذه الفقرة تعني اعتراف واشنطن بضرورة الإشراف الدولي على تنفيذ الاتفاق.

ولقد تقدمت واشنطن بمشروع مماثل لعمان في التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول إلا أنه فيما يتعلق بالحدود التي تنسحب إليها "إسرائيل" وتصبح حدودا دائمة فقد اقترحت واشنطن أن خط الهدنة أي خط 4 يونيو 1967 هو الأساس في تحديد الخط النهائي للحدود، مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية واقتصادية، وكان رد القاهرة على هذه المقترحات يتلخص في الآتي:

* أولا: لم ترفض الاقتراحات.

* ثانيا: سجلت القاهرة على واشنطن موقفها الإيجابي الذي يتمثل في عدم فصل ما يتعلق بمصر عن سائر الجبهات الأخرى.

* ثالثا: أن التسوية يجب أن تكون شاملة.

* رابعا: أن موقف مصر النهائي لا يمكن تحديده إلا عندما تطلع على الصورة المتكاملة لتنفيذ القرار 242.

وعندما أعلن روجرز مشروعه بادرت "إسرائيل" الى إعلان رفضها له في اليوم التالي مباشرة .

وانتهت المحاولة لتحقيق حل شامل إلى الفشل لعجز ريتشارد نيكسون عن الوقوف أمام قوى الضغط الصهيونية التي قامت بحملة عنيفة ضد ويليام روجرز في وسائل الإعلام وفي داخل الكونجرس الأمريكي.

وفي السابع من يناير 1970 قامت "إسرائيل" بسلسلة من الغارات الجوية في عمق الأراضي المصرية، واستخدمت في هذه الغارات الطائرات الأمريكية الحديثة التي حصلت عليها مؤخرا والتي كانت مزودة بأحدث وسائل التشويش الإلكترونى لتعطيل وسائل الدفاع الجوي المصري، وبعد هذه الغارات مباشرة نشرت وسائل الإعلام الأمريكية ما يفيد بأن سياسة "إسرائيل" في هذه المرحلة ستستند الى الحرب النفسية لتصل الحرب إلى الشعب المصري وصولا إلى تقويض القيادة المصرية وخلق انقسامات داخلها مما يؤدي إلى نتائج تخدم أهداف "إسرائيل".

ثم أعلنت جولدا مائير في الثالث عشر من يناير 1970: " أنها لا ترى فرصة للسلام ما دام عبدالناصر في الحكم"، وبالتالي فإن سقوط عبدالناصر والنظام الذي يمثله يجب أن يسبق أي حديث عن السلم.

كما صرح آبا إيبان أن بعض الجهات الأمريكية، وكان يعني المخابرات المركزية الأمريكية، طلبت من "إسرائيل" أن تركز جهودها على ما يؤدي إلى إسقاط عبدالناصر، أي أن الإدارة الأمريكية كانت متفقة مع "إسرائيل" على ضرب مصر والقضاء على عبدالناصر ونظامه.

أما مقترحات ويليام روجرز التي تقدم بها إلى مصر والأردن فلم تكن سوى تغطية لسياسة أمريكا الحقيقية لإيهام الرأي العام العالمي وبعض الحكام العرب - الدول النفطية أساسا - بأن أمريكا تتبع سياسة متوازنة.

وقد أدت الغارات "الإسرائيلية" والتي تمت بتأييد وربما بتخطيط مشترك مع الأمريكيين، بهدف إسقاط عبدالناصر إلى أمرين في غاية الأهمية:

الأول: مزيد من التماسك في الجبهة الداخلية المصرية والدعوة للثأر.

الثاني: موافقة الاتحاد السوفييتي على المطالب المصرية التي تقدم بها الرئيس عبدالناصر للقادة السوفييت في زيارته السرية لموسكو يوم 22 يناير،1970 تلك الزيارة التي كانت نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية،

وبصفة خاصة في العلاقات المصرية السوفييتية، وكان يصحب الرئيس في هذه الزيارة الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وتولى كتابة محضر الجلسات الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو في ذلك الوقت، والمباحثات التي تمت في هذه الزيارة تعتبر من ضمن أهم المباحثات التي جرت في القرن العشرين على المستوى الدولي.

والمقتطفات التالية أكتبها من واقع ما نقلته في "النوتة" الخاصة بي بعد قراءتي لنصوص المحاضر:

"تحدث الرئيس عبدالناصر في هذه المباحثات عن الحل السلمي الذي لم يأت بنتيجة، وحتى إذا كانت هناك احتمالات نتائج موجودة فإنه لابد من القيام بعمليات عسكرية تمثل الضغط الحقيقي على "إسرائيل" وأمريكا، وإلا فما الذي يدفعها للانسحاب أو يدفع واشنطن للضغط على "إسرائيل". وقال إن الموقف المشتعل الآن على جبهة القتال ينبئ بانفجار كبير في أي لحظة لأن الجمود واليأس من الوصول إلى حل سلمي غير منظور، والوضع الآن يتمحور في إمدادات أمريكية ل "إسرائيل" تشمل طائرات متقدمة ومتطورة وتمكنت "إسرائيل" من اختراق العمق المصري وتدمير أهداف استراتيجية واقتصادية وإلحاق الخسائر الفادحة بالمدنيين وذلك باستخدام الطيران المنخفض الذي نجح في تفادي الصواريخ المضادة للطائرات، وعليه فإن المعارك الدائرة الآن على جبهة القتال في القناة ومضاعفاتها لن تقرر مصير مصر فقط وإنما سوف تقرر مستقبل المنطقة كلها وربما تمتد إلى التوازن العالمي".

وقد وافق القادة السوفييت على إمداد القوات المسلحة المصرية بصواريخ (سام 3) التي تستطيع أن تواجه الطيران المنخفض إلا أن تدريب الأطقم المصرية كان سيستغرق حوالي ستة أشهر كما سيتم التدريب في الاتحاد السوفييتي، وهذا يعني حسبما شرح عبدالناصر أن مصر ستصبح مكشوفة تماما أمام الطيران "الإسرائيلي" لمدة ستة أشهر.

ودارت المناقشات حول مائدة المفاوضات حاول خلالها القادة السوفييت أن ينصحوا بتهدئة الأمور على جبهة القتال حتى يتوافر جو يسمح بحل المشكلة.

إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر قال لهم:

"إن جبهة القتال لا يمكن أن تتحول إلى لعبة بين الساخن والبارد على هذا النحو، فهناك معنويات جيش وشعب، وهناك آمال أمة، ولو هدأ الموقف دون سبب يقنع الجميع بأن هناك تقدما أمكن إحرازه فإن النتيجة سوف تكون ضياعاً للثقة وللروح المعنوية للقوات المسلحة وللجماهير".

وقال بريجنيف:

"طيب... هل هناك حل آخر يا سيادة الرئيس؟"

الرئيس جمال عبدالناصر:

"تعالوا إنتم بقوة صواريخ سوفييتية من طراز (سام 3)، وتولوا مسؤولية حماية العمق حتى يتم تدريب الأطقم المصرية على هذا النوع من الصواريخ عندكم".

بريجنيف:

"هل تقصد صواريخ سوفييتية تشارك في الحرب يا سيادة الرئيس؟!"

الرئيس جمال عبدالناصر:

"نريد قوات صواريخ سوفييتية، لكننا لا نريدها لتشارك في الحرب... فالقوات المصرية كفيلة بحماية نفسها إذا تم بناء حائط الصواريخ، وما أطلبه هو المشاركة في حماية العمق المدني المصري وهو بعيد عن جبهة القتال".

كوسيجين:

"هذا العمل سيادة الرئيس ناصر يعتبر تصعيدا، ويمكن أن يؤدي إلى صدام بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية".

بريجنيف مقاطعا و بعد أن قدم الماريشال جريتشكو ورقة له:

"إن المسألة أيضا ليست مسألة صواريخ، فإن قواعد الصواريخ تحتاج لحماية جوية فإذا فكرنا في إرسال صواريخ فمعنى ذلك أن نفكر في إرسال قوات جوية في نفس الوقت لحماية الصواريخ".

الرئيس عبدالناصر:

"نحن نوافق على أن ترسلوا قوات جوية سوفييتية لحماية الصواريخ سام 3".

بريجنيف:

"إن هذا يعتبر تحديا من جانبنا للولايات المتحدة الأمريكية عسكريا".

الرئيس عبدالناصر:

"طيب ولما تعطي الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق التصرف بدون خوف من أحد في مساعدة "إسرائيل" في حين أنكم تترددون باستمرار قبل الإقدام على خطوة واحدة، إن كل الأصدقاء هنا يعلمون أنني في يوم تسعة يونيو 1967 أعلنت التنحي عن السلطة في مصر، ثم اضطررت للعدول عن هذا القرار تحت ضغط شعبي مصري وعربي ودولي لحد ما، وأتصور أني أستطيع أن أتحمل المسؤولية حتى إزالة آثار العدوان، وبالمنطق الذي سمعته منكم ونتائجه على جبهة القتال، فإن هدف إزالة آثار العدوان لم يتحقق وبالتالي فمن واجبي أن أعود إلى الشعب في مصر وإلى الأمة العربية واضعا الحقيقة أمامهم وأصارحهم بأن الدنيا فيها قوة واحدة قادرة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وعليهم أن يقبلوا هذا حتى لو اضطروا إلى الاستسلام، وبما أنني لن أكون الرجل الذي يقبل الاستسلام بل ولا يقبل منه الاستسلام فإني سوف أترك مكاني لشخص آخر يستطيع ذلك ويقبل منه!!".

وتكهرب جو القاعة فجأة.. وحاول القادة السوفييت فرادى ومجتمعين وتداخلت الأصوات في محاولة للرد على كلام الرئيس جمال عبدالناصر الذي أصر على رأيه وتمسك بموقفه ولم يقبل أي تحليل آخر، ولم يكن هناك حل سوى رفع الجلسة تفاديا للوصول إلى نقطة لا عودة في المواقف.

وفي عصر ذلك اليوم نفسه وحوالي الساعة الخامسة مساء طلب القادة السوفييت من الرئيس عبدالناصر استئناف الاجتماع بهم مرة ثانية، وبدأت الجلسة برجاء من بريجنيف أن يبدأ هو الكلام وقال:

"أيها السيد الرئيس جمال عبدالناصر، لقد اجتمعت المؤسسات القيادية والمجلس الأعلى خلال الساعات القليلة الماضية، ونأسف للتأخير حيث اضطررنا لاستدعاء بعض الأعضاء الرئيسيين والعسكريين من خارج موسكو لأخذ رأيهم فيما نواجهه، وإني أعلن لكم أن القيادة السوفييتية بمؤسساتها توافق بالإجماع على تنفيذ مطالبكم كاملة، وقد فوضنا المارشال جريتشيكو لتوليس المسؤولية، فنرجوكم اقتراح من ترونه من جانبكم للبدء فورا في بحث التفاصيل ".

الرئيس عبدالناصر:

"إن الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة هو الذي سيتولى من جانبنا بحث وسائل التنفيذ لما اتفقنا عليه.

في الحقيقة فلقد تم فعلا تنفيذ كل ما اتفق عليه من ناحية الإمدادات، ومن ناحية التوقيتات التي حددت بين الطرفين.

وهكذا كان الرئيس جمال عبدالناصر يدرك ثقل مصر وتأثيرها، فإن أي دولة في العالم تتعامل مع القوى الأخرى بدرجة تأثيرها. فالاتحاد السوفييتي عندما استمر في دعم مصر في مجالات مختلفة والعسكرية بصفة خاصة فليس هذا كيدا للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما كان معبرا عن حجم الدور الفاعل لمصر عبدالناصر. والولايات المتحدة الأمريكية التي خاصمت عبدالناصر وخاصمها هو أيضا وهاجمها، واختلف معها كثيرا منذ سحب تمويل السد العالي سنة ،1956 كما كانت له معها مشاكل كبيرة حول الأحلاف وسياسة الاحتواء وملء الفراغ على الساحة العربية كلها نجد في نفس الوقت أمريكا تعطي لمصر معونات.. القمح أساسا و بعض مستلزمات الإنتاج، وهو أيضا الدليل على الدور الفاعل لمصر عبدالناصر.

فلم يكن للسوفييت مكتب بل كان نشاطهم مع المواطنين المصريين تحت أي مسمى ملاحقا وغير مسموح به ومجرماً إذا أخذ شكل علاقات سرية أو غير مشروعة، وهناك من الوثائق المحفوظة في أرشيف سكرتاريا الرئيس للمعلومات وفي أرشيف المباحث العامة والمخابرات العامة ما يثبت قولي هذا علاوة على أن الدكتور محمد عبد القادر حاتم حي يرزق ويمكن سؤاله عن هذا الموضوع بالتحديد وأذكّره بما حدث مع محمد هنائي عبدالعال الذي شغل منصبا عاليا وكبيرا في وزارة الخارجية المصرية.

تهديد أمريكي

وفي الثاني والعشرين من فبراير/شباط 1970 بدأت مرحلة أمريكية تتمثل في استفزاز مصر، حيث طلبت الإدارة الأمريكية من القاهرة في شكل نصيحة بأن تعلن عن قبولها إيقاف إطلاق النار وألا تربط ذلك بالانسحاب "الإسرائيلي"، وأنه إذا لم تقبل مصر هذه الرسالة فإن الغارات "الإسرائيلية" في العمق المصري وضد المدنيين أساسا سوف تستمر، وربما تتزايد

بصورة أكبر لتشمل أهدافا تضر بالاقتصاد المصري بصورة أساسية.

كانت هذه الرسالة تهديدا صريحا وتطورا خطيرا في موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تتقدم لنا بإنذار عسكري ولم تعد تتستر وراء مشروعات سلمية لخداع الرأي العام العربي والعالمي.

والأدهى من ذلك فقد بعث ويليام روجرز برسالة أخرى في نهاية فبراير 1970 لمحمود رياض وزير خارجية مصر جاء فيها ما يلي بالنص:

نحن لا نعرف كيف نستطيع أن نجعل "الإسرائيليين" ينفذون الأسس التي يقوم عليها المشروعان الأمريكيان (المشروعان المقدمان لمصر والأردن).

ومعنى هذه العبارة أن الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تضمن قبول "إسرائيل" لمقترحاتها تصر في السعي لضمان موافقتنا على تنازلات جديدة، مستخدمة كل الوسائل بما في ذلك التهديد العسكري، وفي حالة موافقة مصر عليها، يأتي الرفض "الإسرائيلي" فتعلن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تستطيع إرغام "إسرائيل" على تنفيذ مقترحاتها، ثم تكرر اللعبة حتى تحصل على تنازلات إضافية من مصر وهكذا... (مثلما يقولون لعبة الثلاث ورقات)!.

..وهكذا يتكشف الدور الأمريكي بسرعة، ففي ديسمبر 1969 تقدم ويليام روجرز بمقترحات لمصر والأردن حول التسوية الشاملة 0 وفي يناير 1970 تنكر نيكسون لمقترحات وزير خارجيته، فأعلن أن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف من خلال مفاوضات بينها، فأنهى بذلك أي بحث يدور حول مقترحات روجرز ومن ناحية أخرى تنكر نيكسون أيضا لقرار مجلس الأمن وكرر التفسير "الإسرائيلي" بأنه مجرد جدول أعمال لمبادئ يتم التفاوض بشأنها.

الحلقة السادسة والعشرون

نص مبادرة روجرز وموقف مصر منها

بادر الرئيس جمال عبدالناصر بتكليف محمود رياض بإرسال مذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها ما يثبت امتناع "إسرائيل" عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبصفة خاصة القرار 242، كما أوضحت النوايا التوسعية وآخرها ما صرحت به جولدا مائير أمام الكنيست "الإسرائيلي" في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني 1968 حيث أعلنت:

"إننا عندما نقول ان حدودنا الآمنة هي نهر الأردن، فإننا نعني أنه عند توقيع اتفاقية سلام فلن تعبر هذه الحدود أي قوات أجنبية، بل حتى بعد توقيع اتفاقية سلام لن توجد أي قوات أردنية أو عربية غرب نهر الأردن في ظل أي تسوية سلمية". كما أعلن ليفي أشكول رئيس وزراء "إسرائيل" في التاسع من فبراير/ شباط 1969: "إن "إسرائيل" لن تتخلى عن الجولان".

وبناء على هذا قام مبعوث الأمم المتحدة جونار يارينج في مارس/ آذار 1969 بتوجيه ورقة أسئلة لكل من مصر والأردن و"إسرائيل" وهي تدور حول الموافقة على تنفيذ بنود القرار 242 وقد ردت القاهرة وعمان بالإيجاب في 24 مارس/ آذار، 1969 لكن "إسرائيل" ردت بالسلب في الثاني من إبريل/ نيسان 1969.

ولقد كان السؤال الموجه إلى "إسرائيل" على وجه التحديد هو:

"هل توافق "إسرائيل" على سحب قواتها من أرض الأردن التي احتلتها في نزاعها الأخير؟

وكانت إجابة "إسرائيل" "أنه عندما يتم الاتفاق وتقرر الحدود الآمنة سيتم سحب القوات من الحدود".

وفى رد "إسرائيل" على مفهومها للحدود الآمنة أجابت: "إنه لا توجد حتى الآن حدود آمنة ومعترف بها بين "إسرائيل" والدول العربية".

وهكذا أصبح واضحا أمام الدول الكبرى أن "إسرائيل" ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو الانسحاب من الأراضي التي احتلتها.

ولتحريك الموقف تقدمت فرنسا في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول 1969 بورقة عمل تشمل اقتراحات تسوية بين الأردن و"إسرائيل" باعتبار أن سيناء لم تكن مشكلة أمام انسحاب "إسرائيل" منها، ولكن المشكلة كانت في الأردن التي كانت "إسرائيل" تتمسك باعتبار نهر الأردن هو الحد الآمن، ورأت فرنسا أن تقترح الانسحاب الكامل ل "إسرائيل" مع وجود قوات دولية في المناطق التي يتم الانسحاب منها على أن يتم الانسحاب على مرحلتين وفي هذه الحالة ستعتبر خطوط الهدنة هي خط الحدود لتطبيق مبدأ عدم اكتساب أراض عن طريق القوة.

وفي مواجهة المشروع الفرنسي هذا، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح في التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الاول 1969 أقرت فيه باعتبار الحدود الآمنة مقاربة لخط الهدنة سنة 1949 باستثناء القدس باعتبارها حالة خاصة وضرورة بقائها مدينة موحدة وهو موقف لم تتمسك به واشنطن إطلاقا إنما اقترحته كمناورة قبل اجتماع القمة العربية في الرباط لتهدئة العرب أو على الأصح قادة عرب معروفين، ومن ناحية أخرى كمحاولة للتمشي مع المشروع الفرنسي الذي كانت باقي الدول الكبرى تؤيد خطوطه العريضة.

وفى الثلاثين من ديسمبر 1969 اجتمع مندوبو الدول الأربع الكبرى في نيويورك، وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعلن بالنسبة للحدود وعلى ضوء المشاريع التي قدمتها لكل من القاهرة وعمان كالآتي:

بالنسبة للقاهرة:

الحدود الدولية لمصر هي الحدود الآمنة مع "إسرائيل".

عدم عودة غزة للإدارة المصرية وتدخل في نطاق المباحثات مع الأردن.

عدم عودة شرم الشيخ للسيطرة المصرية، مع عدم استبعاد وضعها تحت إشراف قوات دولية.

بالنسبة لعمان:

تصبح خطوط الهدنة سنة 1949 هي خطوط الحدود بين "إسرائيل" والأردن مع إجراء تعديلات غير جوهرية.

بقاء القدس مدينة موحدة.

واقترحت واشنطن اتباع أسلوب رودس في المفاوضات بدلا من المفاوضات المباشرة.

واتفقت كل من القاهرة وعمان على رأي موحد ملخصه:

الإبقاء على الحوار مع واشنطن وعدم إغلاق الباب.

عدم رفض المشروع.

يتقدم الأردن بملاحظاته ويطلب من واشنطن تفسير النقاط الغامضة خاصة بالنسبة للانسحاب، مع التأكيد على أهمية الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة ومنها الأراضي السورية.

وقد قبر هذا المشروع عندما رفضت "إسرائيل" كل بنوده.

واستمرت واشنطن في سياستها برفضها الاعتراف بالعدوان "الإسرائيلي" واستمرارها في إمداد "إسرائيل" بالأسلحة المتطورة مع عدم قبولها بمبدأ الانسحاب الكامل، وترى أن مصير غزة وشرم الشيخ مرتبط بالقرار "الإسرائيلي"، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ملتزمة بمراعاة ما تقبله "إسرائيل". ومن الغريب أن واشنطن تقدمت للقاهرة بمذكرة في أوائل فبراير/ شباط 1970 سبق أن أشرت إليها والتى جاء فيها أنها لا تعلم ما إذا كانت تستطيع أن تصل مع "إسرائيل" لمحادثات على أساس الوثيقتين الأمريكيتين من عدمه.

ودارت الأمور بعد ذلك في حلقات مفرغة إلى أن تيقن الكل من استحالة الاتفاق الرباعي، وأصبح الموقف كالآتي:

تزايد الشعور المعادي لأمريكا في الوطن العربي.

قيام الثورة في السودان في مايو/ ايار 1970 ثم ثورة الفاتح من سبتمبر/ ايلول 1969 في ليبيا بما يحقق دعماً وعمقاً استراتيجياً جديداً وكبيراً للمعركة.

مصر تواصل حرب الاستنزاف بنجاح وبتصميم على مواصلة القتال من أجل تحرير الأرض.

تعاون وثيق بين القاهرة ودمشق توج بتوقيع اتفاق عسكري في أغسطس/ آب 1969 وانبثقت عنه قيادة سياسية للمعركة مشكلة من رئيسي الدولتين وعضوية وزراء الدفاع والخارجية في البلدين.

تدفق الأسلحة السوفييتية على مصر وهو ما تراه واشنطن تزايداً للوجود السوفييتي في المنطقة، الأمر الذي سبب الإزعاج للولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها.

تيقن الرئيس جمال عبدالناصر من أن تحرير الأرض لن يتم عن طريق الأمم المتحدة، بل إن الطريق الوحيد لاسترداد الأرض العربية المحتلة هو القوة المسلحة وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغيرها، ولكن علينا في الوقت

نفسه ولإعطاء أنفسنا فرصة للاستعداد، أن نطرق الوسائل السلمية لنثبت للعالم حقيقة نوايا "إسرائيل" التوسعية وهذا ما تقرر فعلا في اجتماعات مجلس الدفاع العربي الذي قرر فشل الحلول السلمية نتيجة لتعنت "إسرائيل" وما تلقاه من دعم أمريكي مادي وعسكري وسياسي، وقرر المجلس الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي يعقد في الرباط في العشرين من ديسمبر/ كانون الاول 1969 من أجل تحقيق قومية المعركة واشتراك جميع الدول العربية فيها.

وكان لإعلان فشل الحل السلمي هذا أثره في الإدارة الأمريكية التي سارعت بتقديم مقترحات بغرض إقناع الدول العربية بعدم إغلاق الباب أمام التسوية الشاملة ولعدم اتخاذ مواقف تسيء للمصالح الأمريكية الواسعة في العالم العربي كذلك.

ولكن في الوقت نفسه تولى هنري كيسنجر مسؤولية الأمن القومي في البيت الأبيض، وعمل منذ اللحظة الأولى على تجميد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي نادى بها ويليام روجرز ونجح في إقناع ريتشارد نيكسون بتبني وجهة النظر "الإسرائيلية" مع عدم الضغط على تل أبيب.

وتحضرني في هذا المجال واقعة تدل على الانتهازية السياسية وسوء نوايا هنري كيسنجر فقد طلب مقابلة محمود رياض وزير خارجية مصر أثناء وجوده في نيويورك خلال شهر أكتوبر/ تشرين الاول 1969 على أن تتم المقابلة سرا ولا يعرف بها سوى الرئيس الأمريكي نيكسون فقط ومن دون علم وزير الخارجية الأمريكي روجرز، وهكذا كان هناك صراع يدور على أعلى مستوى في أكبر دولة في العالم ووزير الخارجية في أمريكا يعتبر في منزلة رئيس الوزراء. فكيف تثق الدول في ثبات السياسة الأمريكية واحترامها لتعهداتها. وكان محور اللقاء يدور حول الحل المنفرد بين مصر و"إسرائيل" الذي أصبح الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية والذي كان في الوقت نفسه موضع رفض كامل من القاهرة، وغير مقبول مناقشته أصلا.

وبعد توقف الجهود الرباعية كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى حد الحرب الحقيقية مع "إسرائيل" فقد كانت القوات الجوية المصرية تضرب في عمق سيناء، وكانت المدفعية المصرية تكاد تشل حركة القوات "الإسرائيلية"، كما كانت القوات الخاصة تعبر قناة السويس بصفة مستمرة ووصلت إلى مستوى راق من حيث النوع والكم والأداء والقدرة القتالية التي لم يسبق لها مثيل في العمليات الخاصة، والشيء نفسه بالنسبة لباقي وحدات الدفاع الجوي والقوات البرية.

وفي عيد العمال في الأول من مايو/ ايار 1970 وجه جمال عبدالناصر خطابا مفتوحا إلى نيكسون يطلب منه أحد موقفين:

إما أن يضغط على "إسرائيل" كي تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة.

وإما أن يوقف شحن الأسلحة ل "إسرائيل".

وإلا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون بذلك شريكا في احتلال الأراضي العربية باعتبار دعمها للعدوان الدائم والمستمر منذ يونيو/ حزيران 1967.

وردت الإدارة الأمريكية بمجموعة مبادئ لتسوية سلمية يتم تنفيذها في ظل وقف لإطلاق النيران مع تكليف مبعوث الأمم المتحدة بالاتصال بالأطراف المعنية (مصر و"إسرائيل").

وقد قبل الرئيس جمال عبدالناصر بهذه المبادئ على أساس منح التسوية السلمية حقها وهو واثق أن فرصتها لا تتعدى النصف في المائة فقط، واختبار للنوايا وفي هذا كسب للرأي العام العالمي ومن ناحية أخرى وهي الأهم أخذ فرصة للاستعداد لمرحلة قتالية سبق إعدادها كحرب شاملة ضد "إسرائيل" لتحرير سيناء كاملة وبالتعاون مع القوات السورية في الوقت نفسه لتحرير الجولان وذلك في توقيت لا يتأخر عن ربيع عام 1971.

وعلى الطرف الآخر والأهم فقد بدأت في هذه المرحلة قوة صاعدة مشتركة من القوات الجوية المصرية والدفاع الجوي المصري في إسقاط أعداد من الطائرات الفانتوم الحديثة والسكاي هوك، وفي الأسبوع الأول من شهر يوليو/ تموز 1970 أسقطت ثلاث عشرة طائرة "إسرائيلية" وتم أسر خمسة من الطيارين مما ترتب عليه أن قامت "إسرائيل" بإبلاغ واشنطن بأن سلاح الطيران "الإسرائيلي" بدأ يتآكل!

ولقد أدى التصعيد الناجح للعمليات العسكرية المصرية ضد "إسرائيل" إلى تعبئة الجماهير العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ومما زاد في هذا الشعور المعادي ما ترتب عن الأضرار التي أصابت المدنيين في غارات "إسرائيل" على العمق المصري.

ووجد الرئيس الأمريكي نفسه أمام موقف صعب، فهو يريد من جهة أن يحسن علاقاته مع الدول العربية لتفادي تهديد مصالح بلاده، ومن ناحية أخرى كان حريصا على تبني السياسة "الإسرائيلية"، وعندما حاول الاقتراب من المطالب العربية العادلة وجد نفسه مضطرا للتراجع تحت الضغط الصهيوني.

وقرر الرئيس نيكسون أن يتحرك استجابة لنداء الرئيس جمال عبدالناصر الذي أعلنه في أول مايو،1970 فامتنعت واشنطن في هذه المرحلة عن البت في مطالب "إسرائيل" بالحصول على صفقات جديدة من الطائرات، وإن كانت قد استمرت في تسليم "إسرائيل" الطائرات التي سبق التعاقد عليها بمعرفة الرئيس جونسون، ثم بعث ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي في العشرين من يونيو1970 برسالة إلى وزير الخارجية محمود رياض، فيما يلي نصها:

"عزيزى السيد وزير الخارجية :

لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ أول مايو، وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك بعد ذلك الى بيرجس، كما قدم لي المستر سيسكو تقريرا كاملا عن الأحاديث التي أجراها مع الرئيس ناصر ومعكم، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط.

إنني أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة، وأعتقد أن من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة، ونأمل في تبين أن ذلك يمكن تحقيقه ونحن على استعداد للقيام بدورنا، وإننا ننظر إلى الأطراف الأخرى المعنية، وبصفة خاصة لحكومتكم التي يقع عليها دور بالغ الأهمية، وعلى أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة، فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا سنعاني جميعا من النتائج وسنشعر حقا بالأسف على ذلك. ومن خلال هذه الروح فإنني أناشد حكومتكم أن تدرس بكل عناية الأفكار التي سوف أعرضها فيما يلي:

إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام.

لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من أجل ذلك، كما قدمنا النصح لكل الأطراف بالحاجة إلى قبول حل وسط ولضرورة خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكنا، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية أخرى حتى تتوافر للعرب ول "الإسرائيليين" بعض الثقة من أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.

وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف في العمل تحت إشراف السفير يارينج للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242.

وزير خارجية "إسرائيل" أبا إيبان قال أخيرا ان "إسرائيل" على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات، وفي الوقت نفسه فإن المشاركة المصرية في مثل هذه المحادثات ستؤدي بدرجة كبيرة إلى التغلب على التشكك "الإسرائيلي" في أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام معها.

إنني أدرك المشاكل التي تواجهكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية، وإن كنا نعتقد ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات أن الأطراف سيجدون أنه من الضروري أن يتقابلوا في مرحلة ما إذا كان السلام سيسود بينهم.

قام بتسليم رسالة روجرز أو المشروع لوزارة الخارجية المصرية دونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم 20 يونيو ،1970 حيث كان وزير الخارجية محمود رياض مصاحبا الرئيس جمال عبدالناصر في زيارة رسمية إلى ليبيا في ذلك الوقت، وقد قمت بإرسال نص الرسالة التي كانت تحوي المبادرة

وكذا مذكرة التفسيرات الملحقة بالرسالة والمذكرة الخاصة بالفلسطينيين إلى الرئيس عبدالناصر في طرابلس (ليبيا) بصحبة حامل حقيبة خاص فور استلامها. وقد درست هذه الرسالة والمذكرة الملحقة بها هناك كما درست في موسكو بين الرئيس والقادة السوفييت ثم نوقشت في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة الذي سيرد نص محضر اجتماعها في السطور التالية، والتي تقرر فيه عرض هذه المبادرة على المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي لاتخاذ قراره بشأنها.

وفي الوقت نفسه سلم دونالد بيرجس للسفير صلاح جوهر تفسيرات للرسالة التي سلمها له من وزير الخارجية الأمريكي وتضمنت التفسيرات النقاط التالية:

إن إيقاف إطلاق النار يشمل الأرض والجو، بحيث تمتنع كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة غرب قناة السويس بمعنى أن لا توضع فيها صواريخ أرض / جو، أو أي منشآت عسكرية جديدة أي عدم السماح للصواريخ المصرية بالتحرك شمالا في منطقة القناة، على أن تلتزم "إسرائيل" التزاما مماثلا في منطقة مماثلة شرق القناة.

أن تضع الجمهورية العربية المتحدة في اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب بناء على هذا المشروع من "إسرائيل" تنازلات سياسية مهمة وخاصة فيما يتعلق بالآتي:

أ- بموافقتها على الدخول في مفاوضات غير مباشرة.

ب- وموافقتها على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات، إدراكا من الولايات المتحدة الأمريكية بأن لا انسحاب من دون سلام، ولا سلام من دون انسحاب.

بالنسبة لطلب "إسرائيل" المزيد من الطائرات الأمريكية فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية ألا تتخطى الحد الذي تعهدت به في العقود المبرمة أصلا مع "إسرائيل" فقط وذلك خلال الفترة التي تبحث فيها مبادرة السلام الأمريكية، أي لا تتعدى تسليم الطائرات الفانتوم الخمسين المتعاقد عليها سنة 1968، والمائة طائرة سكاي هوك المتعاقد عليها سنة 1969.

وأضاف عن هذه النقطة تحذيرا من واشنطن في حال رفض مصر للمبادرة أو عدم احترام وقف إطلاق النار بأن حكومته قد أعدت في الوقت نفسه ترتيبات احتياطية تسمح بتعويض "إسرائيل" مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الموقف ذلك، وعبر عن رجائه أن تبقى هذه النقطة غير معلنة لأن بلاده لا ترغب في الوقت الحاضر مناقشة موضوع مساعداتها العسكرية ل "إسرائيل" بشكل علني.

إن حكومته تتقدم بهذه المبادرة مباشرة إلى الجمهورية العربية المتحدة رغبة منها في تلافي أي سوء فهم إذا ما تم نقلها بواسطة طرف آخر (المقصود به الاتحاد السوفييتي).

ثم قدم دونالد بيرجس بعد ذلك للسفير صلاح جوهر مذكرة مكتوبة بخصوص الفلسطينيين ورأي الإدارة الأمريكية بشأنهم في إطار المبادرة المقترحة وكان نص هذه المذكرة باللغة الإنجليزية كما يلي:

كانت الرسالة تتضمن لأول مرة موقفا أمريكيا لا ينطوي على انحياز كامل وتقليدي ل "إسرائيل"، خاصة في ضوء النص على النقاط التالية:

أن تتعهد الجمهورية العربية المتحدة و"إسرائيل" بإيقاف إطلاق النار لمدة محدودة.

أن تتعهد كل من الجمهورية العربية المتحدة و"إسرائيل" بإخطار الأمم المتحدة بالموافقة على ما يلي:

أ- الموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه، وتعيين ممثلين عنهما في المناقشات التي ستدور تحت إشراف ممثل الأمم المتحدة جونار يارينج.

ب- الموافقة على أن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم يقوم على:

(1)- الاعتراف المتبادل بين كل من الجمهورية العربية المتحدة و"إسرائيل" (وبين الأردن و"إسرائيل") بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

(2) الانسحاب "الإسرائيلي" من أراض احتلت في نزاع 1967 بما يتمشى مع القرار242 كما بعثت الخارجية الأمريكية برسالة توضيحية وتأكيدات إضافية في مذكرة أخرى تتضمن عدة نقاط أهمها:

(أ) إن وقف إطلاق النار يعني وقف كل النيران في الأرض والجو، وعدم تغيير الواقع العسكري في منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق قناة السويس (تم الاتفاق على أن تمتد لمسافة خمسين كيلومتراً شرق وغرب قناة السويس).

ثم بعثت واشنطن بإضافة شفوية بعد هذه الرسالة بناء على استفسارات من القاهرة جاء فيها:

"إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفا مهما يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحسبان عند أية تسوية".

وبذلك فقد عادت واشنطن إلى التفسير السليم للقرار 242 باعتباره يتضمن حلا للمشكلة وليس مجرد مبادئ يتم التفاوض بشأنها، كما عدلت عن تبني الرأي "الإسرائيلي" الذي ينادي بالإصرار على إجراء مفاوضات مباشرة ونبذ محاولة الحل المنفرد مع مصر.

جاء هذا التحول في الموقف الأمريكي نتيجة تأكد واشنطن بطريقة لا تقبل الشك أن الجمهورية العربية المتحدة جادة في تحرير الأرض العربية المحتلة بالقوة المسلحة، علاوة على أن الوجود العسكري السوفييتي كان تحذيرا كافيا ببداية انقلاب موازين القوى في المنطقة فلأول مرة في تاريخ الاتحاد السوفييتي يقوم بإرسال طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية خاصة بعد أن تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت طيارين إلى "إسرائيل" يحملون جنسية مزدوجة واشتركوا في الغارات على مصر وتم أسرهم بعد إسقاط طائراتهم.

أصبح واضحا أن العامل الأساسي الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك بسياسة متوازنة هو في الدرجة الأولى في المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة بعد الأخطار المتزايدة ضدها نتيجة تصاعد حرب الاستنزاف من ناحية، ومن ناحية أخرى فعالية التنسيق العسكري بين دول المواجهة الذي استند على دعم عربي لهذه الدول، ومن ناحية ثالثة للندّية التي تعاملت بها القاهرة مع الإنذار الأمريكي (إنذار فبراير 1970) الذي لوّح بمزيد من التصعيد العسكري "الإسرائيلي" في غارات العمق ضد المنشآت الاقتصادية لم يؤد إلى نتيجة بل لقد قرر الرئيس جمال عبدالناصر رفض هذا الإنذار وتحداه باتخاذ قرار بتصعيد عسكري وإعلامي، مما جعل الموقف يتحول ضد هذه المناورات السياسية "الإسرائيلية" الأمريكية.

كان الموقف كما قدره الرئيس عبدالناصر وأملاه عليّ في ذلك الوقت كما يلي:

مبادرة أمريكية تبدو متوازنة وإن كانت تحتاج لدراسة متعمقة للوصول إلى قرار حول مدى جديتها ومدى قدرة واشنطن على تنفيذها إزاء "إسرائيل".

تأثير قبول هذه المبادرة على أوضاعنا العسكرية في جبهة القتال النشيطة في ذلك الوقت خصوصا إذا طلب من القوات المسلحة إيقاف إطلاق النار، وأثر ذلك في المعنويات المرتفعة، ثم العودة إلى القتال من جديد في حالة فشل هذه المبادرة.

ماذا عن حائط الصواريخ لتقوية وتدعيم الدفاع الجوي في منطقة قناة السويس، وبالتالي على العمق المصري حيث أن إيقاف إطلاق النار سيترتب عليه استكمال المواقع التبادلية والاحتياطية المطلوب إنشاؤها في منطقة القناة وغيرها مما يتيح لهذه الصواريخ تغطية عملية العبور لقواتنا المسلحة لتحرير الأرض.

مقترحات روجرز

مع مراعاة هذه الأفكار، فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

* أن توافق كل من "إسرائيل" والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محدودة.

* أن توافق "إسرائيل" والجمهورية العربية المتحدة (و"إسرائيل" والأردن أيضا)، على التصريح التالي على أساس أن يصدره السفير جونار يارينج في شكل تقرير إلى السكرتير العام يوثانت:

"أبلغتني الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) و"إسرائيل" أنها توافق على:

أ- إنه بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ " carry out" القرار 242 بكل أجزائه فإنها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت إشرافي طبقا للإجراءات والمكان والزمان الذي قد أوصي به، مع الأخذ في الاعتبار كلما كان ذلك مناسبا ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب - إن الهدف من المناقشات المشار إليها أعلاه هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا إلى:

(1) الإقرار المتبادل من الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) و"إسرائيل" للسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي للطرف الآخر.

(2) الانسحاب "الإسرائيلي" من أراض "from territories" احتلت خلال نزاع عام 1967، وذلك طبقا للقرار 242.

ج - وإنه لتسهيل مهمتي للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن القرار 242 فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول يوليو حتى أول أكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار نص تصريح الأمين العام المقترح .

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة، كما نأمل في الحصول على موافقة "إسرائيل"، وإلى حين ذلك فإنني واثق أنكم تشاركونني الرأي لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لتؤثر في احتمالات قبولها.

وإنني أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعي (وزير خارجية الأردن)، وآمل أن أتلقى ردكم في أقرب فرصة".

الحلقة السابعة والعشرون

قال عبدالناصر للقادة السوفييت:

إذا استسلمت مصر فإنكم ستخرجون من المنطقة

ومع رؤية الرئيس جمال عبدالناصر ومع تساقط الطائرات "الإسرائيلية" المتزايد خلال هذه الفترة قرر أن يزور الاتحاد السوفييتي لسببين رئيسيين:

* الأول: أن الاتحاد السوفييتي طبعا له حساباته وعلى الجمهورية العربية المتحدة أن تراعي ذلك.

* الثاني: لابد أن يكون هناك تلاق بين الرؤى المصرية / السوفييتية.

(من واقع ما نقلته في النوتة الخاصة بي بعد قراءة محاضر هذه الاجتماعات المحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري أورد هذه المقتطفات المهمة).

في اللقاء مع القادة السوفييت شرح الرئيس عبدالناصر الموقف كالآتي:

إن العدوان "الإسرائيلي" لم يحقق أهدافه السياسية بسبب التأييد العربي والسوفييتي، هذا بالرغم من أنهم (أمريكا و"إسرائيل") قد حققوا الهدف العسكري.

في نفس الوقت فإن قوى العدو تباشر علينا ضغوطا سياسية وعسكرية واقتصادية لفرض سلامهم.

وشرح عبدالناصر مطولا المواقف الأمريكية الداعمة ل "اسرائيل" في كافة المجالات وكذا ضغوط واشنطن وتأثيرها على جهود الأمم المتحدة بقصد تمييعها، وقد تفاقمت الأوضاع بعد ثورة ليبيا التي غيرت موازين القوى الاستراتيجية في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط مما اضطر بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للجلاء عن قواعدهما هناك، وقال:

"لقد حاولوا أن يحتووا الثورة الليبية، لكن قادتها تنبهوا لذلك ودعمنا لهم ابطل هذه المحاولات، ونحن لدينا قوات برية وبحرية وجوية في ليبيا لأننا لن نسمح بسقوطها في أيديهم وهذا يزيد من الحرب ضدنا".

وتولى بعد ذلك شرح الأوضاع تفصيلا في ليبيا وبين الأهمية العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لها وقال:

"إن ثورة ليبيا معناها الآن شيء آخر إلى جانب ما شرحت، معناها أن التيار القومي العربي مستمر في اندفاعه بقوة وأنه برغم النكسة قادر على تحريك الشعوب العربية. وباختصار كان إسقاط النظام في مصر قبل الثورة الليبية هدفا، والآن أصبح إسقاط النظام المصري بعد الثورة الليبية ضرورة، وهذا ما يجعل المعركة ساخنة جدا.

وإن تصريحات زعماء "إسرائيل" الأخيرة لتؤكد هذا التحليل، فقد كانوا يقولون من قبل أن النظام في مصر هو النظام الوحيد الذي نستطيع الاتفاق معه ونضمن تنفيذ الاتفاق معه ولكنهم الآن يقولون إن أي اتفاق مستحيل ما دام هذا النظام موجود في مصر ".

وقال جمال عبدالناصر:

"أرجوكم أن تضعوا في حساباتكم جانبا آخر من الصراع وهو أن كل محاولات إظهار عجز العرب عن الصمود هو في نفس الوقت بداية لمحاولة واسعة تستهدف ضرب الاتحاد السوفييتي وإخراجه من البحر الأبيض ومن الشرق الأوسط كله.

إن أبا إيبان يقول في حديث لجريدة "الهيرالد تريبيون" الأمريكية:

"إن الروس لأول مرة سواء في عهد القياصرة أو في عهد الدولة السوفييتية وصلوا إلى الشرق الأوسط وإلى البحر الأبيض، وإذا فتحت لهم قناة السويس فإنهم واصلون إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي.

ولذا فإن المعركة الآن ليست معركة تحرير أرضنا فقط، ولكنها أيضا معركة تصفية الوجود السوفييتي في الشرق الأوسط وفي البحر الأحمر وفي إفريقيا، وإذا لم تستطع مصر لاسمح الله أن تصفي آثار العدوان عليها وعلى الأمة العربية واضطرت للاستسلام فإن الاتحاد السوفييتي سوف يكون مرغما على التراجع والخروج تماما من الشرق الأوسط والبحر الأحمر وإفريقيا.

هذا ما أردت أن أقوله لكم فيما يتعلق بكم.

ثم انتقل جمال عبدالناصر ليقول:

"إن مبادرة روجرز كما تعلمون وصلتني عندما كنت ازور ليبيا مؤخرا، وهناك وصلتني معلومات ونصوص مبادرة أمريكية جديدة يعرضها علينا ويليام روجرز، وأنا أشعر الآن أن في وسعي أن أقبلها لأسباب ثلاثة:

* الأول: أن نتائج زيارتي الأخيرة لكم في يناير الماضي قد أحدثت تغييرا في الموازين الاستراتيجية بيننا وبين "إسرائيل"، فالعمق المصري كله مدافع عنه، والجبهة في وضع أفضل بكثير وصباح اليوم تلقيت تقريرا بأننا أسقطنا أربع طائرات "إسرائيلية".

الماريشال جريتشكو مقاطعا :

"سيادة الرئيس، إنكم أسقطتم هذا الصباح تسع طائرات وليس أربعاً، هذا ما جاءنا من خبرائنا".

الرئيس عبدالناصر:

"والسبب الثاني لقبول المبادرة هو أننا لا نريد أن نتسبب في مواجهة بينكم وبين الأمريكان، فنحن لا نريد لأنكم أعطيتمونا سلاحاً اكثر ووضعتم رجالكم في خدمة حماية العمق المصري، لا نريد أن تصل المسائل إلى درجة من التوتر تفلت من زمام سيطرتنا.

والسبب الثالث هو أننا بقبولنا مبادرة روجرز وما تنص عليه من وقف إطلاق النار المحدود بثلاثة شهور نريد أن نعطي قواتنا المسلحة فرصة للحشد والتركيز والتقاط الأنفاس لأننا حين تنتهي هذه الشهور الثلاثة لابد أن نكون في وضع يسمح لنا بنوع آخر من العمليات العسكرية.. شيء آخر أكبر من عمليات المدفعية وعمليات الاستنزاف والدوريات المحدودة والوحدات الصغرى.

ثم هناك عامل آخر أحب أن أقوله بصراحة وهو أننا نريد أن نستكمل إعداد وتنسيق وضبط فاعلية الصواريخ لتقدر على حماية قواتنا في أي عمليات على الضفة الشرقية لقناة السويس، ولهذا كله سوف نقبل مبادرة روجرز ".

بريجينيف:

"الصديق الرئيس ناصر، هل تقبل مبادرة روجرز وهي تحمل علما أمريكيا؟"

الرئيس عبدالناصر:

"أنا أقبلها بالتحديد لأنها تحمل علما أمريكيا فهذه أول مرة تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة تبدو جادة.. وهذه أول مرة تتحرك فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط أوضاع متغيرة على جبهة القتال المصرية التي تواجه "إسرائيل" بالذات.

وهذه أول مرة يجيء لنا فيها مشروع جرى بحثه بينكم وبينهم، وقد عرضه الصديق جروميكو عندما حضر لزيارتنا في القاهرة. ثم هذه أول مرة ترد فيها كلمة الانسحاب صريحة في وثيقة أمريكية.

وانتقلت المباحثات بعد ذلك إلى تحديد مطالب عسكرية طالب فيها عبدالناصر بإمدادات جديدة متطورة خصوصا في مجال الحرب الإلكترونية، والقوات الجوية المتطورة ومعدات القتال الليلي، والدفاع الجوي، ومطالب قواتنا المسلحة من خطوط الذخيرة الاحتياطية.

وقبل الرئيس جمال عبدالناصر مبادرة روجرز التي لم يكن لديه أمل في نجاحها بأكثر من نصف في المائة لكن الواجب هو الذي فرض بقبولها.

وفي الحقيقة فإنه قبل مبادرة روجرز كان ينظر بتوجس الى نجاح الدفاع الجوي المصري والطيران المصري في التصدي للطيران "الإسرائيلي" بفاعلية متوازيا مع تساقط الفانتوم "الإسرائيلي"، ومع تطور كفاءة القدرة للقوات البرية والقوات الخاصة والمدفعية. وهذه كلها كانت دلائل على تحول في النظرة للقدرة العسكرية المصرية الجديدة فهل كانت أمريكا تسمح أن ينجح جمال عبدالناصر في المعركة ويعبر قناة السويس؟

كان سؤالا أجابت عنه الأجهزة الأمريكية بإصدار أوامرها بإنهاء عبدالناصر قبل أن يخرج المارد من القمقم وقرروا ألا يسمح لعبدالناصر بالانتصار بأي حال من الأحوال.

وكان قرار الرئيس جمال عبدالناصر بقبول المبادرة بعد لقاءات ومشاورات ودراسات شاركت فيها مختلف أفرع القوات المسلحة والخارجية المصرية والمخابرات العامة والمخابرات الحربية وأجهزة رئاسة الجمهورية المتخصصة والتنظيم الطليعي وبلورتها لجنة خاصة على أعلى مستوى سياسي وأقرتها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في اجتماعها بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1970. تم إبلاغ واشنطن بقرار القاهرة الذي سلمه محمود رياض وزير الخارجية للقائم برعاية المصالح الأمريكية دونالد بيرجيس وهو موافقة مصر على مبادرة روجرز، مع الإشارة إلى ضرورة الانسحاب "الإسرائيلي" من الجولان السوري وقد رد بيرجيس بأن واشنطن لا تستبعد سوريا، وأن قبولها للقرار242 سيؤدي إلى إجراء تسوية معها على أساس عدم جواز اكتساب أراض عن طريق الحرب وقد أكد محمود رياض للقائم بالأعمال الأمريكي من جديد على نقطتين جوهريتين مرتبطتين بالموافقة المصرية على المبادرة وهما:

الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وقد ألحت الولايات المتحدة على سرعة تنفيذ وقف إطلاق النار قبل الثامن من أغسطس/ آب 1970.

وأذكر في هذا السياق أن الولايات المتحدة الأمريكية أخطرتنا بأنها سوف ترسل طائرات استطلاع تطير على ارتفاع عشرة كيلومترات لمساعدة "إسرائيل" في الرقابة، كما أبلغتنا أنها تتصور أن الاتحاد السوفييتي سيفعل نفس الشيء لمساعدة مصر، إلا أن عبدالناصر رفض الاعتراف بحق الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال طائرات "يو 2" للتجسس علينا لحساب "إسرائيل".

وتمكن الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ومعاونوه من استكمال تجهيز المواقع الأساسية لشبكة الصواريخ قبل الثامن من أغسطس ،1970 وأصبحت "إسرائيل" تواجه شبكة كاملة من الصواريخ المصرية حيث لم تتوقع كما لم تتوقع واشنطن أيضا أن تتمكن مصر من القيام بهذا العمل الخارق في هذا الوقت الضيق، وقبل سريان إيقاف إطلاق النار. هذا العمل الذي تكاتفت فيه كافة الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية من رجال القوات المسلحة وعمال مصر ومهندسيها.

وثارت "إسرائيل" وقامت بتوجيه جام غضبها وثورتها نحو المبادرة الأمريكية ذاتها، ولم يستطع ويليام

روجرز الصمود أمام ثورة "إسرائيل" وضغوط أنصارها وعلى رأسهم هنري كيسينجر (راجع كتابه سنوات في البيت الأبيض) حيث كان منذ البداية ضد هذه المبادرة على أساس أن التسوية الشاملة سوف تساعد على التغلغل الشيوعي في المنطقة.

وتقدمت الإدارة الأمريكية لوزارة الخارجية المصرية بمذكرة في الثالث من سبتمبر/ أيلول 1970 تتضمن اتهام مصر بمخالفة اتفاقية وقف إطلاق النار.

كما أعلنت "إسرائيل" في السادس من سبتمبر 1970 رفضها إجراء أي اتصالات مع جونار يارينج مبعوث الأمم المتحدة لوضع الترتيبات الكفيلة بالإشراف المحايد على الاتفاقية، فانهارت مبادرة روجرز وكسب كيسينجر هذه الجولة التي كان يرى أنه إذا كانت واشنطن تريد أن تتحرك نحو الحل الشامل في الشرق الأوسط فلابد من حدوث تطورات ثلاثة رئيسية وأساسية هي:

* أولا: إسقاط جمال عبدالناصر.

* ثانيا: إنهاء الوجود السوفييتي في مصر والمنطقة كلها.

* ثالثا: القضاء على القوة العسكرية للفدائيين.

لم يكن فشل مبادرة روجرز مفاجأة لنا جميعا، وبالتالي فلم يتأثر الاستعداد للمعركة بل أمكن أن يتحدد بصفة مبدئية موعد معركة التحرير بعد وصول الصفقة السوفييتية الأخيرة، وأغلبها أجهزة إلكترونية بما لا يتجاوز ربيع عام1971 كما تم في هذه المرحلة الإعداد للتصور العام للمعركة بتطوير الخطة " 200 الدفاعية" لتكون خطة هجومية مع قدرة القوات المسلحة على تنفيذ المرحلة الأولى منها "جرانيت 1" أي عبور قناة السويس ثم الوصول إلى خط المضايق في سيناء كما كانت القوات السورية قد استكملت استعداداتها لتحرير الجولان أيضا.

وكان ما يشغل فكر القيادة السياسية والعسكرية، كيف يمكن التغلب على ذلك الساتر الترابي (خط بارليف) الذي أقامته "اسرائيل" على الشاطئ الشرقي للقناة.

فلقد ظلت "إسرائيل" على مدى ست سنوات تقيم حاجزا من التراب والرمال والقضبان الحديدية على الضفة الشرقية لقناة السويس حتى وصل في بعض المناطق إلى ارتفاع عشرين مترا مما جعل عمليات الاستطلاع لقواتنا تزداد صعوبة فضلا عن أن من شأن مثل هذا الحاجز أن تصبح أي عملية عبور للقوات إلى الضفة الشرقية في حكم المستحيل نظرا للميل الحاد 80 درجة الذي بني به هذا السد الترابي مما يعوق تحركات القوات المدرعة بصفة خاصة وكذلك وحدات المدفعية المحمولة وكانت أكثر التقديرات تفاؤلا تنتهي إلى أن إزالة أو اختراق هذا الحاجز يستغرق يومين على الأقل مما يترتب عليه أن يستطيع العدو إبادة تلك القوات التي تحاول العبور لتتجاوز هذا الحاجز.

البداية كانت سنة 1964 عندما كان المقدم المهندس باقي زكي يوسف منتدبا للعمل في هيئة السد العالي وساهم وشارك في عمليات إقامة هذا الصرح العظيم وخصوصا تلك التي تناولت الوسائل التي اتبعت ونفذت في تجريف لفتح الثغرات لإزالة الصخور ورمال السد العالي.

وفي الخامس من يونيو1967 عاد مرة ثانية للخدمة في القوات المسلحة في الجيش الثالث الميداني حيث كان الجميع يفكر في شيء واحد هو الثأر واستعادة الأرض المحتلة وفي سنة 1969 ومع اشتداد القتال الذي صاحب حرب الاستنزاف وعندما صدرت التعليمات بالتجهيز لعمليات العبور بدأ يفكر في الوسائل التي تتمكن بها القوات من تذليل مشاكل العبور للضفة الشرقية وكان من أبرزها هو كيفية فتح الثغرات في الساتر الترابي، وكانت في هذه المرحلة قد تمت عدة تجارب لفتح الثغرات بواسطة التفجير بالمدفعية بمختلف أعيرتها، وأعقب ذلك تجارب أخرى باستخدام أنواع من الصواريخ صنعت خصيصا لتحقيق هذا الغرض، هذا علاوة على تجارب أخرى تمت باستخدام أنواع مختلفة من المفرقعات كانت تتم تحت إشراف سلاح المهندسين.

وفي وسط كل هذه المحاولات المضنية والإصرار على تحقيق الهدف استعاد المقدم باقي زكي يوسف فكرة استخدام التجريف في فتح الثغرات بالسد الترابي وهي نفس الفكرة التي استخدمت من قبل في إزالة الصخور

والرمال أثناء بناء السد العالي.

طرحت الفكرة أولا على مستوى الجيش الثالث حيث تناقش باقي زكي يوسف في الأسبوع الأخير من مايو1969 مع اللواء سعد زغلول عبد الكريم قائد الفرقة وشرح له كيف أن علم التجريف استخدم في بناء السد العالي وأنه يمكن أن نتبع نفس الأسلوب في حل مشكلة الساتر الترابي باستخدام تكنولوجيا التجريف في فتح الثغرات وأن الأدوات المستخدمة في هذه العملية غاية في البساطة وهي عبارة عن طلمبات مياه ضغط عال توضع على خراطيم في القناة وتسلط هذه الخراطيم على الساتر الترابي وعند تشغيل الطلمبات تندفع المياه بقوة إلى الخراطيم فتسحب رمال الساتر الترابي إلى قاع القناة وتستطيع بكل متر مياه مضغوط سحب متر مكعب من الرمال ودارت مناقشات بين القائد وضباطه المقاتلين والمهندسين. وأعاد المقدم باقي شرح فكرته إلى أن اقتنع الجميع بأنها جديرة بالعرض على المستويات الأعلى ولكن بعد أن تحسم مجموعة من النقاط الأساسية تركزت حول:

هل المياه المحملة بالرمال عند فتح الثغرات في الساتر الترابي ستؤثر في أعمال المهندسين العسكريين ؟

وهل ستؤثر في أعمال التجهيزات وبناء الكباري التي ستعبر عليها القوات المصرية إلى الضفة الشرقية ؟

كما تم بحث موضوع مهم هو: هل أرضية الثغرة ستنهار من ضخ المياه بكثافة بحيث تعوق المعدات أثناء العبور لأنه بمجرد فتح الثغرة ستندفع المدرعات والمجنزرات منها لدعم القوات البرية التي ستكون على أرض المعركة في سيناء ؟

جاءت نتيجة الدراسة بما يفيد أن دخول الدبابات والمجنزرات في الموجات الأولى من العبور سوف يعمل على تمهيد الأرض وتهذيب أرضية الثغرة نظرا لثقل وزنها، ثم عندما يأتي دور باقي المركبات ذات العجل فستكون الأرضية صالحة لعبورها. أما المشكلة الثالثة كانت في كيفية أو في صعوبة نقل المعدات الثقيلة التي استخدمت في بناء السد العالي لفتح الثغرات والمناورة بها ثم نقلها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس ولما تبين صعوبة تنفيذ هذا الواجب، بل نادى بعض الفنيين باستحالة استخدام هذه المعدات في هذه المهمة رفضت الفكرة وتم التفكير في استيراد طلمبات أصغر حجما وأخف وزنا. وبمجرد الانتهاء من مناقشة كافة هذه التفاصيل تم الاتصال بقائد الجيش الثالث حيث عرضت عليه الفكرة ونتيجة الدراسات قام باستدعاء المقدم باقي الذي أقنعه، فما كان من قائد الجيش إلا أن عرض الأمر على نائب رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اللواء ممدوح جاد تهامي الذي تحمس للفكرة خصوصا بعد ما تمت مقابلة بينه وبين المقدم باقي يوسف الذي وصل إلى القاهرة في سيارة قائد الجيش الثالث بصفة سرية، ونتيجة لهذا عقد رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اجتماعا حضره مدير إدارة المهندسين العسكريين اللواء جمال محمد علي الذي بعد مناقشة الفكرة وافق على تنفيذها وطلب الاستعانة ببعض الضباط المهندسين الذين سبق أن خدموا في بناء السد العالي وكان منهم العقيد شريف مختار الذي شارك في الدراسة ووافق عليها وقال إن الفكرة تستحق التجربة للتأكد من صلاحيتها.

وتم في نفس الوقت الاستعانة بما لدى وزارة السد العالي من صور وأفلام وإرشادات خاصة بعمليات التجريف. وانتهى الأمر برفع تقرير قدمه المقدم باقي زكي يوسف لقائد الجيش الثالث أوضح فيه أسلوب التنفيذ للفكرة وكذا المعدات التي يمكن استخدامها ورفع هذا التقرير للفريق أول محمد فوزي وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة الذي بعث به لسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ولقد عرضته على الرئيس جمال عبدالناصر فوافق على الفكرة واتصل بالفريق محمد فوزي حيث أبلغه بموافقته على الفكرة وطلب القيام بإجراء التجارب دون أي إبطاء مع توصيته بتذليل كل المصاعب مهما كانت من أجل نجاح هذه الفكرة.

في الحقيقة لم تكن هناك مشاكل سوى توفير طلمبات ميكانيكية صغيرة الحجم وتكون خفيفة الوزن لفتح الثغرات خلال مدة لا تزيد على ساعات خمس وكانت الوسائل التقليدية للقيام بمثل هذه العمليات تحتاج نوعاً معيناً من المفرقعات يستغرق 15 ساعة لتنفيذ المهمة حيث كانت الثغرة تحتوي على كميات من الرمال يتراوح حجمها من 1500 إلى 2000متر مكعب، ولكي يستطيع مقاول أن يرفع هذا الحجم من الرمال يحتاج إلى خمسة آلاف رجل في الساعة ونحو خمسين بولدوزر لرفعها دون تدخل من العدو.

ولقد تم الحصول على الطلمبات والكباري من ألمانيا تحت ستار أنها معدات للدفاع المدني وإطفاء الحرائق، وهذه قصة أخرى لها أبطالها من رجال المخابرات ووزارة الداخلية والدبلوماسيين المصريين الذين شاركوا في إنجاح هذه الصفقات.

بدأت التجارب بمنتهى السرية والجدية وفي يناير/ كانون الثاني 1970 تمت أول تجربة في منطقة قارون وعلى ضفاف البحيرة، ثم أجريت تجارب أخرى في مناطق أخرى منها في القناطر الخيرية ومنطقة البلاح حيث أزيل ساتر ترابي ناتج من عمليات تطهير قناة السويس ومشابه للساتر الترابي "الإسرائيلي" وتمت التجربة بنجاح كامل.

وقد يكون من المفيد أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم تقويما مركزا لمرحلة حرب الاستنزاف دون ما الدخول في التفاصيل العسكرية وهذا التقويم من وجهة نظري يتلخص فيما يلي:

بمجرد انتهاء مرحلة الدفاع النشط في فبراير/ شباط 1969 بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة بتكليف من الرئيس جمال عبدالناصر في وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف المرحلية المنشودة مع مداومة تطويرها طبقا لمختلف العوامل المؤثرة.

وقد اشترك كبار القادة المنتظمين في كلية الحرب العليا عامي 1968 و1969 في وضع الخطط التي تحقق تلك الأهداف المرحلية، وكانت تلك الخطط المقترحة ترفع إلى القيادة العامة للقوات المسلحة وإلى هيئة العمليات الحربية لدراستها وللاستفادة منها.

كان الهدف المحدد من حرب الاستنزاف هو الحفاظ على الروح المعنوية للمقاتلين، ورفع معنويات الشعوب المصرية والعربية وتهيئة الظروف المناسبة للانتقال إلى مرحلة العمليات التعرضية وإبقاء مسألة احتلال "إسرائيل" للأرض العربية في قائمة المشاغل الدولية ضمانا لاستمرار الاتحاد السوفييتي في الإمداد بالأسلحة والمعدات الأكثر تطورا وإزعاج القوات "الإسرائيلية" وإيقافها ووضعها وشعب "إسرائيل" تحت الضغط المعنوي المستمر نتيجة ما يقع بجنودها في الجبهة من خسائر مستمرة.

وايزمان وحرب الاستنزاف

لا يكتمل التقويم الصادق لحرب الاستنزاف إلا بمراجعة ما صدر بشأنها من جانب قادة "إسرائيل" حيث نجد الجنرال عيزر وايزمان نائب رئيس الأركان العامة "الإسرائيلية" إبان حرب الاستنزاف يقول في كتابه "على أجنحة النسور" ما نصه: "إن حرب الاستنزاف التي سالت فيها دماء كثيرة لأفضل جنودنا مكنت المصريين من اكتساب حريتهم على مدى ثلاث سنوات للتحضير لحرب أكتوبر العظمى عام 1973. وعلى ذلك فإنه قد يكون من الغباء أن نزعم بأننا كسبنا حرب الاستنزاف، فعلى العكس كان المصريون رغم خسائرهم هم الذين حصلوا على أفضل ما في تلك الحرب، وفي الحساب الختامي فسوف تذكر حرب الاستنزاف على أنها أول حرب لم تكسبها "إسرائيل"، وهي نفس الحقيقة التي مهدت الطريق أمام المصريين لشن حرب يوم كيبور ".

وفي مجال المقارنة بين ما بذل من جهد خلال فترة حكم عبدالناصر وفترة حكم السادات فإن من خدم في كلتا الفترتين من قادة القوات المسلحة يفخرون بما بذله الشعب والجيش في إعادة البناء، وفي التحضير للجولة الحتمية القادمة، وفي خوض حرب الاستنزاف، وفي التدريب الواقعي على مهام القتال المقبلة، وفي تجهيز مسرح الحرب والقاعدة الخلفية للدولة للحرب، وغير ذلك من الأعمال العظيمة التي تم أغلبها في عهد الرئيس جمال عبدالناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة

الحلقة الثامنة والعشرون

قوات سوفييتية تولت تأمين سماء وعمق مصر

وينبغي ألاّ ننسى نجاح قوات الدفاع الجوي في الزحف بحائط الصواريخ حتى حافة القناة الشيء الذي مكّن القوات المسلحة من اقتحام القناة واجتياح حصون بارليف والاستيلاء على رؤوس الكباري وتأمينها تحت سماء لا تملك "إسرائيل" ولأول مرة السيادة الجوية عليها.

كما أن المكانة المحلية والإقليمية والدولية الرفيعة التي كان يتمتع بها الرئيس عبد الناصر كانت الدافع للاتحاد السوفييتي إلى الاستجابة لطلباته المتتالية التي بلغت حد قبوله ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية أن يبعث بقوات سوفييتية مقاتلة لتأمين سماء وعمق مصر، وتوفير وسائل الاستطلاع الفضائي والاستراتيجي، علاوة على وسائل الحرب الإلكترونية فائقة التطور، وغير ذلك من المساعدات.

وعلاوة على ما سبق فقد تميزت فترة رئاسة عبد الناصر في المجال السياسي بجمع كلمة العرب على مقررات قمة الخرطوم، والاحتفاظ بالمبادأة السياسية التي رفضت من المقترحات والمبادرات ما يعتبر أفضل مما أمكن الوصول إليه بعد نصر ،1973 سواء بالنسبة لمصر أو لدول لطوق العربي وشعب فلسطين.

وفي آخر اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في شهر أغسطس/ آب 1970 أعاد الرئيس جمال عبد الناصر التأكيد بكل وضوح على أن أحد الأسباب الرئيسية التي دفعته إلى قبول مبادرة روجرز كان إتمام دفع حائط الصواريخ إلى حافة القناة لتهيئة أرض المعركة للعملية الهجومية التي سوف يأمر بها فور انتهاء الفترة المتفق عليها لوقف النيران. أما الزعم بأنه قبل مبادرة روجرز بسبب تزايد خسائره على خسائر "إسرائيل" فهو مجرد مبرر اضطر إلى أن يسوقه في العلن، حيث لم يكن في حل ليفصح عن السبب الحقيقي سالف الذكر.

وتؤكد تلك الحقائق على وجود خطة هجومية كان الرأي قد استقر في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفي مجلس الدفاع الوطني على تنفيذها خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة شهور من بدء وقف النيران في 8 أغسطس 1970.

أما الزعم بأن مثل هذه الخطة كانت ستصيب مصر بكارثة فيما لو دخلت قواتنا المسلحة في حرب تحرير في أواخر حياة عبد الناصر، أو في أعقاب رحيله فليس له ما يبرره، إذا ما عرفت طريقة تخطيط أية عملية حربية هجومية كانت أم دفاعية.

والواقع أن تصورات كل من الفريق أول محمد فوزي والفريق أول محمد أحمد صادق وكذا المشير أحمد إسماعيل تتقارب في شكلها العام، وإن كانت تختلف في مراحل التنفيذ وتوقيتاتها ومداها.

فالدارس المتخصص لتلك الخطط الثلاث وخرائطها ومرفقاتها يلاحظ أن هدفها النهائي هو تحرير كل أرض سيناء وقطاع غزة، أما وجه الاختلاف بينها فيبرز في أن هدف المرحلة الأولى من خطة محمد صادق هو الاستيلاء على شرق المضايق، في حين أن خطة محمد فوزي كانت الوصول إلى المضايق والقبض عليها في المرحلة الأولى، أما خطة أحمد إسماعيل فتكتفي بتأمين رأس كوبري على الضفة الشرقية للقناة وبعمق 12 15 كيلومترا.

كما تختلف تلك الخطط أيضا في عدد وعمق المراحل التالية، ومدى الفواصل الزمنية بينها.

ويتضح مما سبق أن الزعم بحدوث كارثة فيما لو دخلت قواتنا المسلحة في حرب تحرير في عهد الرئيس جمال عبد الناصر أو بعد رحيله مباشرة غير ذي موضوع، وذلك لأن تصرف القائد حيال أي موقف قتالي معاكس قد يطرأ أثناء تنفيذ خطته لا يدع مجالا لوقوع مثل تلك الكوارث وهو الأمر الذي تحرص كل خطة حربية على

مناقشته في مؤتمر تنظيم التعاون الذي يعد لكل احتمال مساعد أو معاكس عدته، ويرتب له الحل السليم والقوات الكافية والمناورات المناسبة، فإذا ما صادفته فرصة مواتية أسرع باستغلالها، أما إذا كانت معاكسة فإنه يبادر بتجنبها.

ولقد كان من الطبيعي بعد رحيل عبد الناصر في 28 سبتمبر/ ايلول 1970 وتولى أنور السادات مسؤولية الحكم مكانه أن يقبل مد فترة إيقاف النيران إلى أن يمسك بزمام السلطة ويطلع على دخائلها وتستتب له الأمور، فلما طالت تلك المدة بدأ الرأي العام المصري والعربي يتململ ويجنح الرأي الدولي إلى أن السادات لا يقدر على إشعال حرب وسرعان ما تحول الجدل الداخلي إلى مناقشة مدى جدية نظام الحكم في العزم على خوض المعركة، بينما راحت أبواق الدعاية الصهيونية تؤكد أن جيش مصر أصبح جثة هامدة، الأمر الذي زاد من ضغط الجماهير في مصر والدول العربية مطالبة بتحديد موعد للمعركة التي لم يعد يقبل عذرا لتسويفه.

وفي اجتماع مجلس الدفاع الوطني بالقيادة العامة للقوات المسلحة يوم الخميس 2 فبراير/ شباط 1971 الذي ترأسه السادات وحضره كل من حسين الشافعي وعلي صبري وعبد المحسن أبو النور ومحمود رياض وشعراوي جمعة والفريق أول محمد فوزي وسامي شرف وأحمد كامل والفريق محمد أحمد صادق وقام بأعمال السكرتارية اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية، وأقر الجميع في هذا الاجتماع بعد أخذ الأصوات، قرارا بدخول الحرب ضد "إسرائيل"، إلا أن الرئيس السادات أرجأ اعتماد هذا القرار لحين عرض الأمر على مجلس الأمة يوم السبت 4 فبراير ،1971 إلا أنه بدلا من أن يعرض الأمر على مجلس الأمة إذا به يعلن عن مبادرة جديدة للسلام لم يستشر أي مسؤول أو مؤسسة في الدولة بخصوصها بل لقد فوجئت أنا شخصيا بها عندما وصلتني مسودة الخطاب الذي سيلقيه السادات في المجلس.

وقد حدد السادات في هذه المبادرة معالمها بانسحاب "إسرائيل" جزئيا من سيناء مقابل قيام مصر بتطهير القناة فورا وفتحها للملاحة أمام جميع السفن دون استثناء مع صرف النظر عن ربط فتح القناة لسفن "اسرائيل" بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها عامي 1948 و1967 على نحو ما كانت تعتمده قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن الرئيس عبدالناصركان قد تلقى عروضا أقل إهدارا للحقوق العربية عما تنازلت عنه هذه المبادرة الجديدة فإن "اسرائيل" رفضت مبادرة السادات على لسان وزير دفاعها، ثم أكدت رئيسة الوزراء هذا الرفض وأصرت على الفصل التام بين مشكلة قناة السويس وبين مهمة السفير جونار يارنج أو مباحثات الدول الكبرى.

وبفشل تلك المبادرة أعلن السادات في شهر مارس/ آذار 1971 باستراحة القناطر الخيرية بحضور علي صبري وبعض الوزراء هم وزراء الحربية والخارجية والداخلية وشؤون رئاسة الجمهورية أنه قرر دخول الحرب ضد "اسرائيل" وحدد لها توقيتين كان أولهما خلال شهر أبريل والثاني خلال شهر مايو/ أيار 1971.

ثم أصدر السادات صباح يوم 9 مايو 1971 قرار الاستعداد للحرب لوزير الحربية وكان ذلك بمنزله في الجيزة وقبيل اجتماعه بالمستر جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة، وقد أوضح السادات لوزير الحربية وقتئذ ضرورة استعداد القوات المسلحة لشن الهجوم قبل أول يونيو/ حزيران 1971.

وعندما أخطر الفريق محمد فوزي مساعديه بهذا القرار لبدء العمل على تنفيذه اقترح اللواء محمد صادق الالتزام بدواعي السرية وعدم تحديد اليوم اكتفاء بذكر أنه سوف يكون خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو 1971 وذلك في الوثيقة التي سوف يوقعها السادات، الذي رفض أن يضع عليها توقيعه يوم 12 مايو 1971 مما دفع وزير الحربية إلى أن يحرر استقالته.

وأحب أن اقرر هنا ولأول مرة أنه دار حديث بين الرئيس السادات وكل من السادة: عبد المحسن عبد النور وشعراوي جمعة وأنا في استراحة القناطر الخيرية، وتناولنا فيه مناقشة الاستعدادات للقتال فقال الرئيس السادات مبررا عدم رغبته في التقيد بتحديد موعد للمعركة بشكل قاطع "هو انتم عايزني أدخل الحرب ولما نكسب يقوم علي صبري وحسن الشافعي يقولوا احنا اللي كسبنا الحرب، ولو خسرنا يقولوا دا انت السبب ويحملوني أسباب الهزيمة".

وكان هناك الكثيرون من الأحياء من الوزراء وقادة القوات المسلحة من أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة

ومجلس الدفاع الوطني على علم تام بهذه الحقائق.

أما الزعم بوجود "فارق هائل" بين القوات المسلحة المصرية التي خاضت حرب أكتوبر وبين القوات التي كان يعدها عبد الناصر ومعاونوه لحرب التحرير فإن أحدا من كبار قادة تلك القوات خلال هذين العهدين لن يقر هذا الرأي الذي يجافي الحقيقة.

فلا مقدار الزيادة في الكفاءة القتالية، ولا مقدار الزيادة في الحجم ولا مقدار الفاصل الزمني بين رحيل عبد الناصر ويوم 6 أكتوبر1973 الذي لا يتعدى السنوات الثلاث فقط يسمح بحدوث فارق هائل في القوات المسلحة.

كما أن العلم العسكري المزعوم بأنه طبق في عهد السادات على أرفع مستوياته هو نفس العلم الذي طبق في عهد عبد الناصر لأن من طبقه في الحالتين كانوا هم نفس الأشخاص العسكريين عدا نفر قليل جدا ممن أزاحهم السادات عن مراكزهم، ومن المعروف أنه لا يترتب على تغيير بضع أشخاص في مؤسسة ما حدوث تغيير جذري في أدائها أو كفاءتها بما يبيح وصفه "بالفارق الهائل" بين العهدين أو الزعم بأن مستوى العلم العسكري كان في أرفع مستويات في عهد السادات عنه في عهد عبد الناصر. بل إن أبطال حرب أكتوبر الذين استشهد بهم للتدليل على صحة هذه المزاعم هم أنفسهم الذين أكدوا في مضابط جلسات تسجيل التاريخ العسكري لحروب 1967 والاستنزاف و،1973 أن فترة رئاسة عبد الناصر لا تقل إن لم تزد على فترة رئاسة السادات فيما بذل من جهود وفي مدى الالتزام بتطبيق العلم العسكري في التخطيط والأداء كما أكدوا أيضا أن حرب الاستنزاف كانت من ألمع الفترات التي مرت على قواتنا المسلحة في الزمن المعاصر وأكثرها فائدة في اكتساب الخبرة وغرس روح القتال كما أن الزيادة التي طرأت على أسلحة ومعدات ومستوى كفاءة جنود القوات المسلحة خلال ولاية عبد الناصر تزيد على ما طرأ عليها خلال ولاية السادات خاصة وأن دخول الجنود المثقفين للخدمة العسكرية بدأ في عهد عبد الناصر، ولم يستثن أحد من التجنيد الإجباري كما حدث في عهد السادات وفي نفس الوقت فقد نزح عن مصر في عهد السادات وقبل حرب أكتوبر عدة تشكيلات مقاتلة صديقة من قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية والاستطلاع الاستراتيجي والحرب الإلكترونية مما أحدث فراغا استراتيجيا وتعبويا تعذر ملء أكثره، وظلت قواتنا المسلحة تفتقر إلى بعضه حتى نهاية حرب أكتوبر مما ترك الساحة خالصة ل "إسرائيل" المدعومة بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية وكان أحد أسباب ثغرة الدفرسوار وما حدث بعدها.

وقد يلفت النظر أن ما أصاب السلاح البحري "الإسرائيلي" من خسائر على امتداد عمره وقعت كلها خلال حرب الاستنزاف فقط بدء بإغراق المدمرة إيلات ومرورا بتدمير الحفار "كيتينج" وتحطيم السفينتين المسلحتين "داليا" و "هيدروما" ثم ناقلة الجنود "بيت شيفع" فالغواصة "داكار" ثم السفينة التجارية "بات يام" وسفينة أبحاث بحرية"، وانتهاء بقصف ميناء إيلات ثلاث مرات متتالية، فلولا حرب الاستنزاف لظلت البحرية "الإسرائيلية" تتباهى بأنها السلاح الذي لم يتعرض لخسارة قط، وغني عن البيان أن كل ذلك حدث خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

أحاديث المعمورة

12 - 13 أغسطس 1970

كانت الأيام مشحونة بالأحداث وكانت عجلة الزمن تجري بسرعة كما كانت هناك حالة عصبية تنتاب الأحداث نفسها لماذا؟ الحقيقة لا أجد لهذه الظاهرة تفسيرا حتى الآن!!

كانت حرب الاستنزاف قد بلغت أقصى مدى لها في شدتها أو قل نهايتها، وكان هذا بالتالي يقتضي الانتقال لمرحلة تسخين أخرى حتى لا تهدأ روح القتال للجنود على جبهة القناة، لماذا؟ لأن الجندي إذا تخندق وطالت مدة الخندقة والاستظلال والبعد عن سماع صوت الطلقات أو المشاركة في عمليات متصاعدة عسكريا لن تستطيع أبدا أن تخرج رأسه إلى فوق وتجعله يندفع لخوض معركة يواجه فيها العدو إلا بعد فترة تسخين أخرى

قد تطول وقد تقصر، لا يستطيع أحد أن يعرف لأن الظروف والمتغيرات هي التي تتحكم في كل مرحلة. وكانت الفكرة بعد الدراسات الموسعة المستفيضة عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وبعد قياس الرأي العام الدقيق، وبعد نجاح خدعة قبول مبادرة روجرز وبعد توحد العرب حول القضية توحد يصعب أن تتكرر، كانت الفكرة في خوض المعركة الفاصلة قد قاربت أن تصل إلى بدء اتخاذ خطوات عملية للتنفيذ في خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر 1970.

هذه واحدة، أما الثانية فقد كانت هناك أحداث داخلية متلاحقة منها دوران عجلة التحضير للمعركة كما أسلفت.

مثلا لجنة متابعة إنشاء مواقع الصواريخ المضادة للطائرات على مستوى الجمهورية، وكنا نجتمع صباح كل يوم في مكتب الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، وكانت هذه اللجنة مشكلة من كل من الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، المهندس علي زين العابدين وزير المواصلات، سامي شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات ووزير الدولة فيما بعد، المهندس علي السيد، اللواء عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية، اللواء جمال علي مدير سلاح المهندسين.

وكانت هذه اللجنة تراجع تفاصيل ما تم إنجازه من المواقع وتوفير الاحتياجات لما يتطلبه الموقف من باقي الوزارات والمؤسسات التنفيذية وشركات القطاع العام (مقاولات، مواد أولية، مستلزمات إنتاج ومواد بناء، اعتمادات مالية، عمالة، استعواض عمالة نتيجة الخسائر في الأرواح،.. الخ.

ومن ناحية أخرى كانت هناك مؤامرة في طور الحياكة حيث كان حزب البعث في العراق قد أصدر تعميما سريا لقياداته الرئيسية تمكن أحد الشباب العراقيين، (ف. ر.) الذي كان يدرس من قبل في القاهرة حيث أتم فيها مرحلتي الدراسة الثانوية ثم الجامعية، وتوطدت الصلة بيني وبينه واستمرت إلى ما بعد عودته إلى دمشق حيث انضم إلى حزب البعث وأصبح أحد قياداته الهامة واستمرت العلاقة بالرغم من ذلك بيني وبينه دون انقطاع حيث كان يعتبرني في مرتبة ولي أمره أو الأب الروحي له ويمكن أن نقول انه كان بعثيا ناصريا، المهم أنه بعث لي بنسخة من هذا التعميم الذي كان يدور أساسا حول التشكيك في دور مصر ونظام ثورة 23يوليو1952 وأن هذا النظام قد شاخ، هكذا، على حد تعبيرهم وأن البديل هو قيام نظام بعثي في مصر ليملأ الفراغ الذي حدث بعد نكسة يونيو1967.

وقد دفعنا هذا التعميم إلى تكثيف نشاط المؤسسات الأمنية لجس النبض والبحث فيما وراء هذا التعميم وماذا يدور من نشاط بعثي أو مرتبط بالبعث على الساحة المصرية وفي كل قطاعات العمل السياسي وغيره من الأصعدة الأخرى وكان التكليف ينص على ضرورة الإجابة على السؤال الآتي: هل هناك تنظيم أو تنظيمات مصرية ترتبط بالبعث من عدمه، فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فإلى أي مدى وما هي القطاعات التي ترتبط بهذا النشاط وما هي التكليفات التي وصلت لهم.. الحقيقة كانت عملية معقدة للغاية كي نصل إلى حقيقة الأمر ومدى جدية هذه التعميمات وشكلت غرفة عمليات شارك فيها عناصر من مختلف المؤسسات الأمنية للتنسيق وعدم الازدواجية في البحث ووزعت الواجبات عليهم للربط.

أثناء انشغالنا بهذا الموضوع الشائك المعقد الهام أبلغني أحد الضباط (ع.أ.س)، وكان من تلاميذي في الكلية الحربية، ولم أره من سنة 1949 وكان قد وصل إلى رتبة العقيد في القوات المسلحة وكان يشغل منصبا حساسا في الدفاع الجوي كما أبلغني في نفس اليوم أحد ضباط الصاعقة (ع.س)، أبلغني الاثنان بأن هناك نشاطاً على نطاق ضيق ومحدود وبشكل مريب بين عدد محدود جدا من الضباط في القوات المسلحة، فلما استفسرت منهما، كل على حدة، عما يدور من نشاط أو أحاديث انطبقت أقوالهما على ما جاء في تعميم حزب البعث من آراء وأفكار واستنتاجات وصل إليها كاتبو هذا التعميم وجاءت عباراته مطابقة لما جاء في التعميم. وقد تابعنا هذه المعلومات على وجه السرعة وبدقة كما وضع الأفراد الذين ذكرت أسماؤهم تحت الملاحظة والمتابعة وكانت تشمل بعض عناصر من القوات المسلحة والمخابرات العامة وبعض العناصر المدنية، كانت هذه هي النقطة الثانية. ومجموعة العناصر المدنية كانت قد وصلت معلومات عن نشاطهم في الوقت نفسه للسيد فتحي الديب وأبلغنا بها.

والقضية الثالثة كانت البوادر التي بدأت من جانب الملك حسين ملك الأردن للاصطدام والتخلص من المقاومة الفلسطينية في الأردن.

كل هذه أمثلة وليس حصرا لما حواه أو احتواه شهر أغسطس سنة 1970 من أحداث

وقتها قرر جمال عبد الناصر السفر للإسكندرية لعدة أسباب:

الأول أنه كان يريد أن يبحث ويفكر تفكيرا هادئا مع أقرب مستشاريه ومعاونيه بعيداً عن (دوشة) القاهرة ومشاغلها اليومية التي لا تنتهي ولا تهدأ.

والثاني أنه كان يريد أن يفكر في المستقبل لسنوات خمس قادمة في كل الأوضاع الداخلية من عدة نواح:

التنظيم السياسي أو الحزب.

القوات المسلحة، وعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام ومؤسسات الدولة.

الوضع الاقتصادي وما يرتبط به من تركيبات اجتماعية كانت قد بدأت تحتاج إلى إعادة دراسة وإعادة ترتيب وصياغة إعمالا لإرادة التغيير التي كان الرجل يؤمن بها إيمانا صادقا ليضع ويصيغ الأوضاع وفق المتغيرات والبعد عن الجمود أو القولبة للأوضاع.

والثالث أنه كان يريد أن يعقد لقاءات مطولة خاصة بعيدة عن الرسميات مع كل من السفير سامي الدروبي سفير سوريا في القاهرة، وكان الرئيس جمال عبد الناصر يثق به ويحترم آراءه ويحب أن يتناقش ويبحث معه أدق المسائل السياسية وبصفة خاصة العربية منها.

كما كان يريد أن يعقد عدة لقاءات مع دياللو تيللي سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية الذي كان أيضا موضع ثقة وتقدير الرئيس جمال عبد الناصر.

كان الهدف من هذه اللقاءات خارج نطاق الرسميات وفي إطار شخصي محض ليتحدث معهما كل على انفراد في المسائل التالية كما ذكر لي الرئيس:

تاريخ ثورة 23 يوليو1952 ما سبقها وما تبع قيامها..

تقييمه لعناصر هذه الثورة..

تقييمه للمراحل التي مرت بها الثورة..

رأيه في أعضاء مجلس قيادة الثورة فردا فردا سواء الذين تركوا أم الباقين (لم يكن باقيا سوى أنور السادات وحسين الشافعي).

عملية التوازنات التي كان يستخدمها في تنفيذ سياساته وتعاملاته مع الأشخاص أو الأحداث خصوصا الفترة ما بعد 1956 حتى 1970.

رأيه في المستقبل.. والصورة التي يمكن أن ترسم بالنسبة للمجتمع المصري في إطار قومي عربي وإفريقي..

رأيه في تجربة الوحدة..

الحقيقة حسبما فهمت من كلام الرئيس جمال عبد الناصر معي تمهيدا لهذه اللقاءات أنه كان يريد التحدث مع الرجلين حديثاً من القلب إلى القلب ليقينه أنهما سيكونان شاهدا حق وصدق لثقته في أمانتهما وإخلاصهما ويقظة ضميرهما عند التأريخ أو سرد ما كان يدور في خلد القائد العظيم في المستقبل، وكأنه كان يعلم ما يخبئه القدر بعد شهر ونصف من هذه اللقاءات التي سأتعرض لها في موضع آخر من هذه المذكرات..

لقد استغرقت هذه اللقاءات بين الزعيم والرجلين عدة جلسات على مدار حوالي الأسبوع

أعود لأصل الموضوع..

في يوم 12 أغسطس 1970 أمرني جمال عبد الناصر أن أدعو لعقد اجتماع في استراحة المعمورة بالإسكندرية يحضره كل من:

شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم.

سامي شرف وزير الدولة.

محمد حسنين هيكل وزير الإعلام.

محمد حافظ إسماعيل مدير المخابرات العامة.

محمد فتحي الديب الوزير برئاسة الجمهورية ومسؤول الشؤون العربية.

من بدأ الإعداد للحرب؟

الزعم بأن الإعداد لحرب أكتوبر 1973 لم يبدأ إلا بعد وفاة عبد الناصر فإن الكتاب الرسمي الذي صدر عن تلك الحرب للأسواق المدنية، والذي يحمل في صفحته الأولى كلمة الرئيس السادات قد ذكر في الفقرة الأولى من الباب الثاني أن الإعداد للحرب بدأ منذ انتهاء جولة صيف 1967.

وهناك الكثيرون من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وكبار القادة الباقين على قيد الحياة على استعداد للشهادة بذلك وخاصة هؤلاء الذين ظل عبد الناصر يجتمع بهم الساعات الطويلة حتى الفجر في عشرات المؤتمرات الدورية لمناقشة أدق تفاصيل استكمال القدرة القتالية ورسم الخطط الحربية حتى الأيام الأخيرة من عمره. ويضم الملحق الوثائقي صوراً بخط اليد لما كان يسطره اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثاني الميداني في أحد هذه الاجتماعات.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نؤكد على أن عملية دفع حائط الصواريخ إلى حافة القناة كانت تتم بإشراف ومتابعة عبد الناصر لحظة بلحظة وأنها استلزمت جهدا سياسيا وعسكريا وعصبيا مضنيا بينما كانت تلك العملية تجري وعبد الناصر يعاني من آلام المرض الذي كان يلحظه كل الجالسين حوله في مؤتمراته المتتالية.

إن القيادتين السياسية والعسكرية لم تتردد في تحمل الجهود الشاقة والخسائر الشديدة لدفع هذا الحائط حتى حافة القناة وهو الإنجاز العظيم الذي تم في عهد عبد الناصر والذي شكل حجر الزاوية في نجاح العبور إلى الضفة الشرقية للقناة بعيدا عن تدخل طائرات "اسرائيل" التي أبعدتها تلك الصواريخ ولأول مرة عن سماء المعركة.

أما الزعم بأن "اسرائيل" عمدت إلى تغيير خططها للمعركة بعد بناء حائط الصواريخ فيدحضه الجنرال أبراهام أدان الذي وضع الخطة "سيلا" في مطلع عام 1969 والتي ظلت القوات "الإسرائيلية" تلتزم بها حتى نهاية حرب أكتوبر 1973 وهو ما ذكره واضع تلك الخطة في كتابه "Banks Of The Suez" "On The في الصفحات 42 45 بالطبعة الإنجليزي .

الحلقة التاسعة والعشرون

البعث يحاول اختراق القوات المسلحة والمخابرات العامة

دار الحديث حول الأوضاع العربية بصفة عامة وخططنا ورؤانا للمستقبل مع تقييم شامل حقيقي لدور تنظيم طليعة الاشتراكيين والطليعة العربية في العالم العربي واستمرت المناقشات ليوم كامل أصر الرئيس على أن يدلي كل منا برأيه وتقديره للموقف تفصيلا منتهيا بمقترحات كل منا.

كان هناك اتفاق بشكل عام على التقييم والتشخيص والتخطيط للمرحلة القادمة لما تبلورت عنه المناقشات واستعراض المواقف والآراء وتشخيص الأوضاع السياسية والعسكرية و الاجتماعية وإن اختلفت الآراء بعض الشيء حول أسلوب التنفيذ وتحقيق الأهداف التي ألخصها في الآتي:

اختيار قومي عربي حاسم بالنسبة للروابط المصرية العربية وذلك لضمان أمن واستقلال مصر من ناحية وباسم مسؤوليات مصر من ناحية أخرى وذلك انطلاقا من الإيمان بأن هناك أمة عربية واحدة وأن مصر جزءاً لا يتجزأ من هذه الأمة.

أن تكون سياستنا العربية امتدادا مرنا واعيا لسياستنا الداخلية أي أن الاستقلال السياسي لا دلالة له ما لم يكن سبيلا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى (حرية. اشتراكية. وحدة).

مصر قاعدة سليمة تملك كل مقومات مركز الجذب، فمصر الوحدوية هي ضرورة حيوية للاستقرار والسلام في المنطقة، ومن دون مصر، يفتح المجال أمام الصهيونية ومن ورائها لتقسيم المنطقة والأقطار المحيطة ب "اسرائيل" لكي تضمن بقاءها ووجودها قوية على حساب دول ضعيفة متفرقة.

متابعة ومحاصرة الأنشطة الانفصالية والمراهقة سياسيا عن طريق طرح المفاهيم الأصيلة وشغل الساحة العربية وعدم خلق مناطق فراغ عقائدي، وبصفة خاصة في البؤر الحساسة المؤثرة على العمل العربي الوحدوي.

متابعة ومحاصرة النشاط المعادي للقومية العربية وبصفة خاصة في لبنان والأردن باعتبارهما كانتا من مراكز النشاط الميداني والإعلامي، هذا علاوة على متابعة باقي الأنشطة على اتساع الساحة العربية مع وضع أولويات جغرافية لمجالات نشاطنا عربيا.

وانتهى الاجتماع على أن يقوم كل منا في مجال اختصاصه بإعداد الخطط والدراسات التفصيلية لهذه التكليفات خلال أسبوعين على أكثر تقدير من تاريخ هذا اللقاء، مع استمرار عقد لقاءات أخرى جانبية وفرعية للتنسيق ولضمان التنفيذ الجيد بعد إقرار الخطط من جمال عبد الناصر مع وضع أسلوب واضح ومحدد للمتابعة ومتابعة المتابعة، يتولى مسؤوليته وزير الدولة سامي شرف بعد أن تقوم كل جهة بإبلاغه به، وأثناء خروجنا من استراحة المعمورة أومأ إلي الرئيس لأبقى حيث قال لي:

"بكرة حانقعد هنا في نفس التوقيت ويحضر معنا شعراوي وهيكل فقط والباقون يعودون إلى القاهرة اليوم لتحضير وتنفيذ ما كلفوا به".

يوم الخميس 13 أغسطس1970 الساعة العاشرة صباحا التقينا شعراوي جمعة ومحمد حسنين هيكل وأنا حسب الاتفاق وجلسنا في البلكون الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط وبعد قليل دخل جمال عبد الناصر قائلا: "انتو فطرتم و لا لسة؟".

فلما أجبنا بأننا أفطرنا بدأ الكلام مباشرة عن الأوضاع الداخلية في البلد وأثار النقاط التالية:

ضرورة العمل على تماسك الجبهة الداخلية خلف القوات المسلحة من أجل المعركة.

تأمين قوت الشعب والعمل بإصرار وبعنف على ضرب عناصر التلاعب بقوت الشعب.

محاولة عمل قياس صحيح للرأى العام بقدر الإمكان.

المزيد من العمل السياسي في الداخل بتنشيط الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي في مجابهة العناصر الانهزامية أو المتآمرة سواء من الداخل أو من الخارج.

وهنا التفت الرئيس جمال إلى شعراوي جمعة وكانت تعابير وجهه جامدة وجادة بشكل حاد وقال له:

"إزاى يا شعراوي حزب البعث ينجح في تجنيد ضباط من القوات المسلحة المصرية والمخابرات العامة؟!"

فوجئ شعراوي بالسؤال.. ولكنه رد بأنه لا دخل له بأمن القوات المسلحة وأن المسؤولية تقع كلية على عاتق المخابرات الحربية.

ولم يقتنع الرئيس بهذه الإجابة وقال لشعراوي أن هناك طرفاً مدنياً وافداً على مصر بالتعليمات ومكلف بعملية تجنيد عناصر مصرية وكان من المفروض أن تتابعه أجهزة وزارة الداخلية (المباحث العامة) التي تتبع شعراوي جمعة، وقال:

"أنه إذا كانت هذه الأجهزة صاحية كانت اكتشفت هذا النشاط مبكرا أو لاحقا ولكانت نسقت مع المخابرات الحربية عمليات المتابعة والكشف، ولو أن هذا لا ينفي مسؤولية المخابرات الحربية أيضا لكن المسؤولية تقع من وجهة نظري (الرئيس) على شعراوي جمعة".

حاولت أن أتدخل كما حاول شعراوي أن يذكر الرئيس بأن هناك اتفاقاً بعد مؤامرة المشير عبد الحكيم عامر 1967 أن كل جهة مسؤولة عن أمنها وأن نبتعد عن القوات المسلحة وأن يتم التنسيق فقط بين الأجهزة المعنية إذا تداخلت القضايا بمعنى أننا لم نكن نتدخل من قريب أو من بعيد في شؤون القوات المسلحة ولا عمل أي تنظيمات فيها بل يترك الأمر لوزير الحربية باعتباره المسؤول السياسي والعسكري عن القوات المسلحة باعتباره هو في نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة..

الأ أن عبد الناصر أصر على مسؤولية شعراوي جمعة حيث أن الطرف الإيجابي الملقن والناقل للتآمر كان طرفا مدنيا وافدا من الخارج وهذه مسؤولية أجهزة الأمن المدنية وليست العسكرية.

ثم أثار الرئيس في نفس الوقت نقطة سياسية أخرى وهي:

أنه لو كان التنظيم الطليعي يملأ الساحة بشكل فعال لما استطاعت بعض عناصر حزب البعث أو غيره من النفاذ إلى الساحة المصرية.

حاولنا أن نرد على هذه النقطة بأن الواجبات الملقاة على عاتق التنظيم الطليعي في المرحلة الحالية ضخمة جدا وهي تفوق إمكانيات التنظيم البشرية ولكونه سريا وليس علنيا..

وكان التركيز في الواجبات في هذه الفترة على زيادة الإنتاج والجهود الذاتية وما إلى ذلك من دعم الجبهة الداخلية ذاتيا بقدر الإمكان، ومن ناحية أخرى فان السرية المفروضة على التنظيم الطليعي وأعضائه تعتبر عائقا بمثل ما تعتبر عنصر قوة للتنظيم.

احتدت المناقشة ودافع كل عن موقفه وحجته وكان هيكل متفرجا..

قال جمال عبد الناصر بعد ذلك: "على العموم قوموا دلوقت وفكروا في كلامنا ده، ولنا لقاء آخر"..

قمنا أنا وشعراوي وتوجهنا إلى مكتبي في المعمورة وكان يشغل إحدى استراحات الإصلاح الزراعي بالإسكندرية وكانت تقع في أعلى ربوة تبعد عن استراحة الرئيس وعن البحر بحوالي نصف كيلومتر تقريبا ، وتخلف هيكل بحجة أنه سيعرض بعض الموضوعات على الرئيس..

وصلنا إلى مكتبي وبعد حوالي ربع الساعة وصل هيكل وعندما دخل وجدنا جالسين نفكر فيما دار من حديث عاصف وكنا في الواقع نبحث عن حلول لمشكلة قائمة، ولم نكن نفكر أبدا في أنفسنا ولا في مناصبنا ولا في أي حاجة شخصية بل إعتبرنا أنفسنا جنوداً و أبناء لعبد الناصر وأننا نجابه قضية تآمر وافد وصل إلى القوات المسلحة مما دفع بالرئيس أن يشدّ علينا بلغة العسكر كي نصحو والكل يفيق حتى لا تفلت الأمور في غفلة.

وكما تعلمنا في الكلية الحربية وفي حياتنا العسكرية وفي علم الإدارة عموما عندما نلمس تراخياً أو أن الأمور ستفلت من قيادتك لسبب أو لآخر سواء كان السبب مفروضاً عليك أو غصباً عنك أو عفوياً أو طارئاً، فإن عليك أن تشدّ على الصف الثاني وهذا يشد على الجنود وهكذا تبقى النتيجة أن ينشط الكل في الإتجاه الصحيح ويصحح إتجاه البوصلة، وأعتقد أن هذا الأمر ثابت كيميائيا أيضا باستخدام المنشطات **stimulants** ، المهم أننا إعتبرنا أن حديث الرئيس لنا كان بمثابة المنشط لحركتنا وعملنا وليس آي شيء آخر.

دخل هيكل علينا وقال:

"إنتم بتعملوا إيه؟ ده الريس زعلان لأنه كان شديد قوي معاكم في الكلام.." ولم يكمل هيكل كلامه حيث ضرب جرس التليفون في مكتبي وقمت بعد أكثر من رنين، حيث كان التليفون الذي يضرب الجرس هو الخط العادى وليس الساخن ومن ناحية أخرى كنت أريد أن أسمع من هيكل باقي كلام الرئيس.. ورفعت سماعة التليفون لأقول: "أيوه.."، مع إن عادتي أن أرد على أي تليفون بقولي: أفندم..

كان جمال عبد الناصر على الطرف الآخر،وابتدرنى قائلا بمنتهي الرقة:

"ما دام بتقول آيوه، تبقى زعلان.."

قلت: "أبدا يافندم.. حازعل من إيه؟.. الشغل ما فيهوش زعل.. والموضوع اللي كنا بنناقشه فيه وجهات نظر، واختلاف وجهات النظر ما يزعلشي، وكون سيادتك تحتد أو تقرص علينا في المناقشة ده أحسن وبأعتبره وضع طبيعي وتعليمي، وده من حقك كقائد ومعلم.

فقاطعني قائلا:

"بلاش فلسفة يا أستاذ... هو شعراوي زعل؟"

فقلت: "أبدا يافندم ده إحنا قاعدين بتناقش في كيفية حل المشكلة وحصرها.

قال: "وهل وصلتم إلى حل؟"

قلت: "لأ لسة.. لكن هناك فكرة عامة لم نبلورها بعد.."

قال: "هيكل جاء لكم؟"

قلت: "أيوه يا فندم وبلغنا إن سيادتك زعلان علشان إحساسك بأننا زعلنا... وده غير وارد إطلاقا".

فطلب الرئيس أن أكلمه بعد ما نصل إلى قرار...

وقبل أن ينهي الرئيس الحديث قال: إبقوا زوروا أنور السادات الليلة، علشان هو وصل من ميت أبو الكوم للإسكندرية بعدما كان غضبان (موقفه من مبادرة روجرز).. ونبقى نتقابل هناك...

قلت: "حاضر يا فندم".

قام هيكل بعد ذلك واستأنفنا بحث الموضوع ووصلنا إلى قرار ابتدائي هو حسم القضية بدلا من ترك المسائل تتشعب وتتسع و"تجرجر" آخرين وهي السياسة آلتي علمنا إياها الرئيس عند اتخاذ موقف من قضايا التآمر .

قمت وطلبت الرئيس على الخط الساخن، وقلت له: "إحنا يافندم وصلنا لقرار.. وأرجو إذا سمحت سيادتك أن تسمعه من شعراوي".

(الحقيقة أنا قصدت أن أتيح الفرصة لحديث مباشر بين الرئيس وشعراوي جمعة لامتصاص أي حساسيات قد تكون قد ترتبت على حديث الصباح فقبل كل شيء وبعد كل شيء نحن بشر..).

فوافق الرئيس وتحدث مع شعراوي حديثاً لطيفاً ورقيقاً وعرض شعراوي قرارنا، فوافق الرئيس وقال له أنه كان قد وصل إلى نفس القرار لكنه كان منتظر ليعرف رأينا وفعلا تم القبض على ضابطين من القوات المسلحة وأحد ضباط المخابرات العامة وكان أحدهم زوج ابنة كمال الدين رفعت (ك. ز.)...

(يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذا الموضوع في الوثائق المحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري و أرشيف المخابرات العامة والمخابرات الحربية).

في حوالي الثامنة مساء توجهنا في سيارتي وكنت أقودها بنفسي، شعراوي جمعة وأنا إلى الفيلا التي كان أنور السادات يقيم بها في المصيف بالإسكندرية في حي لوران، وقابلنا الرجل بترحاب كبير علما بأنه لم يحضر حفل زفاف ابنتى ليلى قبل ذلك بأسبوع ولم يعتذر ولم يجاملني لا هو ولا حرمه كما لم يرسل أبناءه أيضا... ما علينا، إنما الشيء بالشيء يذكر، وأصر السيد أنور أن نبقى لنتعشى معه "فتة كوارع"... جلسنا نتحدث في مسائل كثيرة عامة وخاصة وبعد حوالي الساعة دخل من يهمس في أذنه ولكن بصوت سمعناه أن الرئيس جمال في طريقه لزيارة السادات... فنظر الرجل إلينا نظرة بما معناه إتفضلوا قوموا وأن الزيارة انتهت... ولم نشأ أن نقول له أننا نعرف أن الرئيس سيزوره ومثّلنا دور أننا سنستأذن من باب الذوق واللياقة والإتيكيت وقلنا له: إحنا حانقوم.. ولم يحاول الرجل أن يسترجع أنه دعانا للعشاء ولم يحاول أن يمسك فينا بعدما ألح علينا من عشر دقائق فقط أن نمضى السهرة معه...!

خرجنا وظللنا نسير على غير هوى على الكورنيش وفي شوارع وميادين الإسكندرية ثم عاد كل منا إلى بيته0 وفي حوالي الواحدة صباحا رن جرس التليفون بجوار رأسي، فرفعت السماعة وأنا شبه نائم قائلا...: "أيوه".. للمرة الثانية في نفس اليوم..، ولدهشتي كان المتحدث جمال عبد الناصر الذي قال لي ضاحكا: "الله.. هو آنت لسة زعلان وإلا إيه الحكاية؟".

فقلت "أبدا يا فندم.. سيادتك تؤمر بحاجة؟".

فقال لي: "أيوه.." ثم سكت...

وسكت أنا بالتالي انتظارا لأوامره، أو يبدأ هو بالحديث حتى لا أقطع تفكيره وكانت هذه هي طريقة الحديث بيننا.

فقال الرئيس: "أنت يعنى ما بتسألنيش أنا قلت لك أيوه ليه؟"

فقلت له: "هو سيادتك زعلان !! ؟"

وضحكنا نحن الاثنين... ثم قال لي: "يا خبيث.. أيوه أنا زعلان منك أكثر ما أنا زعلان من شعراوي عارف ليه؟

قلت: "ده موضوع الصبح خلاص فيما أعتقد يافندم".

قال: "لأ أنا زعلان من موضوع بالليل لأنك لم تفهمني لا إنت ولا شعراوي عارف ليه؟.. ثم استطرد قائلا لأنك لو كنت دققت في ألفاظ مكالمتي لك في الصبح لكنت فهمت إني مرتب قعدة بالليل عند أنور ووصفه بما كان متداولا بيننا على نطاق ضيق بصفة معينة لا داعي لذكرها هنا علشان نبقى مع بعض ونفتح المواضيع كلها

وندى له درس علشان يتعلم إن الاختلاف في وجهات النظر في مسائل الحكم والأمور العامة ما دامت في الإطار الشرعي والدستوري، أو لا يكون مقصود بها الإضرار، فإنه مسموح به لأقصى حد حتى ينتج عنه صراع الأفكار والآراء ونستخلص من ذلك الحقائق ونصل بذلك إلى القرارات السليمة بقدر الإمكان في إطار سليم وبلا إنشقاقات.

(كان الرئيس جمال عبد الناصر يريد أن يلقنه درسا في موضوع غضبه من تعنيفه إياه على معارضة مبادرة روجرز وموقف مصر منها).

واستطرد الرئيس قائلا: "وأنا لما قلت للسكرتارية أن يبلغوا أنور أني في الطريق لزيارته قصدت أن تعرفوا أني قادم فتبقوا معه وما تروحوش.. لكن يا أستاذ إنت نسفت الفكرة دون أن تدري!".

فاستأذنت الرئيس في المقاطعة لأشرح له ما حدث وكررت عليه ما حدث تفصيلا معلقا على تصرف أنور السادات بأنه "جليطة" لأنه كاد يقول لنا صراحة: قوموا بقى وانه ما صدق إن الرئيس حايزوره خصوصا في هذا الظرف الحساس بما معناه أن الجلسة لم تعد على هذا المستوى بل على مستوى أكبر منكم !!!

وختمت وجهة نظري بقولي: أن وضعنا أصبح حرجا جدا إزاء الطريقة التي كان يتصرف بها وأصبح الوضع وكأنه موضوع كرامة الواحد الشخصية... فأيدني الرئيس على وجهة نظري وقال ما إنت عارف إنه.... ! وضحكنا.

صباح اليوم التالي الجمعة 14أغسطس1970 أبلغني محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس أن أطلب الرئيس في تليفون غرفة نومه فورا.. وطلب مني الرئيس أن أتصل بالسفير سامي الدروبي سفير سوريا في القاهرة لأبلغه بدعوة الرئيس له للاستجمام لمدة أسبوع هو وعائلته بالإسكندرية حيث سيلقاه الرئيس في جلسة خاصة.

طلبت الأخ العزيز الراحل سامي الدروبي وأبلغته برغبة الرئيس، وحضر فعلا للإسكندرية هو وعائلته في إحدى سيارات رئاسة الجمهورية وكان قد اعد لهم جناحا خاصاً في فندق فلسطين بالمنتزه، وأبلغت الرئيس بأن السفير سامي الدروبي موجود بالإسكندرية وقد أعد له برنامج ترفيهي لحين لقاء الرئيس له كما صاحبته منذ وصوله.

حدد الرئيس موعدا للقاء السفير سامي الدروبي الذي كما ذكرت من قبل أنه كان يعتز به كشخص ويحترم رأيه ويقدره تقديرا عاليا فتوجهت بسيارتى الخاصة من دون سائق لأصطحبه من الفندق إلى استراحة الرئيس بالمعمورة حيث إلتقاه الرئيس بترحاب فتذكرت في هذه اللحظة كيف كان الرئيس يقول لي أن سامي الدروبي إنسان مثقف واع، ووحدوي أصيل شريف، لا يسعى إلى جاه أو سلطان أو منصب بل كان يسهم وهو مريض بكل قواه الفكرية والجسدية بما يخدم القضية وباعتباره جندياً قومياً عربياً قبل أن يكون سفيرا وقبل أن يكون سوريا.

بعد الترحيب به من قبل الرئيس الذي بادر وقال:

"يا سامي..."

فضحكنا ثلاثتنا في نفس اللحظة، لكونه سامي الدروبي ولكوني سامي شرف، وكلانا يعلم أن الرئيس جمال يحبه بصدق.

عاد الرئيس فقال: يا أخ سامي أنا الحقيقة أحببت أولا أن أرفه عنك من عناء العمل في حر الصيف بالقاهرة، وثانيا أن نلتقى بعيدا عن الرسميات وعن جو القاهرة والأضواء لأني أريد أن أحكي لك إنت بالذات أموراً كثيرة لتكون أحد الشهود على ثورة 23 يوليو ..1952. ولثقتي فيك ثقة لا حدود لها فأنا عايز أقعد معاك جلسة واثنين أو أكثر لو اقتضى الأمر لأشرح لك بالتفصيل الكثير من القضايا والأسرار والمواقف العامة والخاصة...

كنت أجلس على كرسي في مواجهة الرئيس، وكان سامي الدروبي يجلس بجوار الرئيس، وبحكم العادة ركزت على متابعة انفعالات سامي وتعبيرات وجهه وهو يستمع وكان رحمه الله يحسن الاستماع، مقل في كلام لا

داعي له، مستطردا ومستفيضا في الكلام المفيد، مرتب الذهن والتفكير، صافي العقل هادئ، متزن، رزين ، حالم بعلم، شاعري.

وكما رأيت فقد بدأت الانفعالات بابتسامة عريضة لأن الثقة تأكدت من خلال هذه العناوين ورؤوس المواضيع التي طرحها الرئيس جمال عبد الناصر.

ثم تدرجت الانفعالات من فرح إلى دهشة إلى ذهول لدرجة أني في لحظة أحسست أني سأقوم من مكاني لأهزّه لكي أطمئن أنه معنا.

وعندما انتهى جمال عبد الناصر من استعراض العناوين قال:

" إيه رأيك يا سامي ؟"

فلم يرد سامي!!

ضحك الرئيس وقال له إنت نمت ولا سرحت... وهنا تنبه سامي وقال برقة متناهية:

"عفوا سيدي الرئيس أنا معك.. معك بقلبي وبروحي وبوجداني وعقلي وبكل ما أملك.. لكن لا تؤاخذني سيدي الرئيس.. لكي أكون أمينا وصريحا معك فإن اذنيّ لا تصدقان ما أسمع.. وهل أنا في هذه المنزلة والدرجة من الثقة عندك بالدرجة التي تسمح أن أشارك في هذه الأمور الجسيمة الخطيرة التي نعتبرها ملك عبد الناصر، وعبدالناصر فقط الحقيقة سيدي الرئيس أنا على استعداد لأن أقيم أمام باب هذه الاستراحة طوال الفترة اللي تراها وترتضيها حتى ننتهي من الاستماع إلى بحث هذه المسائل الحيوية والمصيرية خصوصا في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها عالمنا العربي والقطر المصري بصفة خاصة.

قال الرئيس جمال: "لا، أنا أحببت فقط أن أنقل إليك عناوين رئيسية لكي تفكر فيها لتكوّن نظرة شاملة حتى تكون المناقشة مثمرة، ولكي لا نحرث في الماء كما يقولون، ولكي لا نحكي فقط زي ما بتقولوا في سوريا، واستطرد الرئيس قائلا، عايزك تأخذ يومين راحة واستجمام في هدوء وبعدين أبعث لك سامي يجيبك لنبدأ حديثنا التفصيلي.

بعد يومين وفي الصباح الباكر أبلغني أحد أفراد السكرتارية الخاصة للرئيس أن أتصل بالرئيس في غرفة نومه، فأدرت قرص التليفون على رقم الرئيس الخاص ورد بعد أول جرس وهذه كانت عادته، وقلت:

"صباح الخير يا فندم".

"صباح الخير يا أستاذ... أنا قلقتك بدري؟"

"أبدا يافندم... أوامر سيادتك".

"إزاى سامي الدروبي؟ مستريح في إقامته ومخصصين له عربية وإلا لأ؟"

"أيوه يافندم.. هو مستريح تماما من جميعه.. لكنه قلق جدا نتيجة تفكيره فيما دار من حديث مع سيادتك وقال لي مساء إمبارح أن الرئيس ألقى على ضميري وعلى عقلي تبعة ومسؤولية خطيرة للغاية، أرجو أن أكون موفقا فيما سأقوله وأتناقش فيه مع الرئيس".

"هو فاكر إن تحمل المسؤولية ومصير أمة شيء هين أو بسيط أو يتقرر بالكلام بس.

التعامل مع البشر لا يحتاج لزرايز تدوس عليها في ماكينة لتعطيك حاصل ضرب أو عملية طرح أو قسمة أو جمع، التعامل مع البشر عملية غاية في الصعوبة والتعقيد لأنك لن تستطيع أن ترضي كل الناس طول الوقت، ولن تستطيع أن تحقق رغباتهم وطموحاتهم كلهم مرة واحدة.

إنت فاكر كلام ديجول في إحدى خطبه لما قال "إن أي حاكم لهذا البلد لن يستطيع يرضى شعب يأكل مائة وخمسين نوعاً من الجبن".

ثم إن الكمال لله، ولن تستطيع قوة بشرية أن تعدل كل العدل أو تهيئ للمجتمع كله ما يريد ويحلم به، لابد أن تحدث أخطاء ولكن لابد أن نمر بمراحل التجربة والخطأ إذا أردنا أن نتقدم، وإلا سنصاب بالجمود ونقف محلنا في الوقت الذي يتقدم فيه العالم كل يوم خطوات وخطوات، شوف الصين بدأت تجربتها سنة 1949 والنهاردة وصلوا لإيه، أنهم يقومون بإنتاج الإبرة والصاروخ، وشوف عملوا إيه في الزراعة، شوف عملوا إيه في القضاء على العصافير اللي كانت تأكل القمح عندهم وإلا الذباب وغيرها، إنهم يجربون ويضعوا أنفسهم على أول الطريق ثم يتقدموا ولا يتجمدوا وإلا ضاعوا في زحام طفرة التقدم التي يلهث العالم كله جريا وراءها للحفاظ على بقائهم، نهايته، تجيب لى سامي الدروبي النهاردة الساعة 11 الصبح.

ثم استفسر بعد ذلك عن أخبار الداخل والخارج فعرضت عليه موجز سريع للموقف على جبهة القتال و أهم الأخبار العالمية والداخلية.

في تمام الحادية عشرة دخلنا سامي الدروبي وأنا استراحة المعمورة وقدته إلى المكان الذي يفضل الرئيس أن يقعد فيه في هذا الوقت من النهار وبعد تقديم المرطبات والقهوة سمعت صوت رجل الرئيس نازلا على الدرج من الدور العلوي إلى الصالة، فنبهت سامي بإيماءة من رأسي بأن الرئيس في طريقه إلى حيث نحن نجلس، وأقبل الرئيس بقامته المرفوعة مرتديا قميصا أبيض اللون بنصف كم وبنطلوناً رمادياً وصندلاً من الجلد البني، دخل علينا مبتسما محييا قائلا: صباح الخير، إنتم قاعدين في المكان المضبوط والظاهر إنكم جايين مستعدين ومذاكرين كويس..، وضحك، وضحكنا كلنا.

رد سامي الدروبي: "سيادة الرئيس.. أنا بأكرر الشكر باسمى وبالنيابة عن حرمي على حسن وكرم الضيافة والترتيبات الكاملة والإمكانيات الموضوعة تحت تصرفنا.. وها الشيء كتير كتير قد لا نستأهله... وتعبنا الأخ سامي شرف معنا، لكنه هو معتاد على كدة كما نعلمه عنه وضحك.

ضحك الرئيس ونظر إلى نظرة رضاء، فهمت معناها من لمعان عينيه.

بدأ جمال عبد الناصر إعادة سرد رؤوس المواضيع التي سيتناولها النقاش بنفس الترتيب ويكاد يكون بنفس الألفاظ التي سبق أن عرضها في الجلسة السابقة، وقال لنبدأ بالنقطة الأولى.

ثورة 23 يوليو .1952. لماذا؟ وكيف؟ أين نحن الآن؟ إلى أين؟

كان لابد من إحداث تغيير جذرى في الخريطة السياسية لمصر التي كانت قد وصلت إلى أقصى انحدار لها سنة 1952 نتيجة لكون أن القضية الأساسية في إحداث التغيير تتبلور حول قضايا عامة أساسية لدوافع وطنية بالدرجة الأولى وإلا لما تمكنا من الوصول إلى إجماع حول القرار وبالتالي إلى نجاح التنفيذ.

ولو كنت طرحت منذ البداية قضية التحول الاجتماعى أو قضية الانتماء القومي العربي لما قامت الثورة ولدار جدل كان سيستمر يمكن للآن، ولحدثت اختلافات ولما نجحنا.

لكن القضايا التي كانت مطروحة أساسا هي:

الملك وحاشيته.

الاستعمار الإنجليزي والوجود العسكري الأجنبي على تراب الوطن.

الفساد.

الإقطاع، وسيطرة رأس المال على الحكم.

الأحزاب.

وهي كلها قضايا لا يختلف عليها اثنان لضرورة حسمها والقضاء عليها مهما كانت الأفكار والميول والاتجاهات لأي مصري وطني.. وكان هذا هو عنصر الضمان في القدرة على التحرك لتحقيق الهدف.

كانت التركيبة في حقيقتها غريبة..

كان فيه عناصر يمينية وعناصر يسارية.. كان فيهم إخوان مسلمين كما كان هناك شيوعيون وناس لهم فكر باتجاهات معينة وآخرون لا يفكرون في شيء إلا حاجة واحدة فقط هو طرد الإنجليز من مصر وناس انحصر اهتمامهم وتفكيرهم في طرد الملك وتصفية الأحزاب السياسية.

وناس كانت مؤتلفة معنا وهي تنفذ مخططاً محدداً يحقق أهداف تنظيمات كانوا مرتبطين بها وكان هدف هذه التنظيمات هو احتواء الثورة والاستفادة بناتج التحرك لهذه التركيبة لتحقيق أهدافهم التي كانوا في ذلك الوقت لا يستطيعون تحقيقها بمفردهم.

تحليل لشخصيات اعضاء مجلس قيادة الثورة

انتقل الرئيس بعد ذلك للحديث حول موقف الأفراد والانتماءات الفكرية لكل منهم وبدأ في تحليل شخصية أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأهم عناصر الصف الثاني، كان يسرد ويتكلم عنهم فردا فردا دون أن ينسى أياً منهم وكان في حديثه يرتبهم وفق كل مجموعة مع بعضها مرتبة بالأقدمية وكأنه يقرأ من كتاب مفتوح أمامه وكانت عناصر تقييمه تتم على الوجه التالي:

فلان... إسمه بالكامل.. تاريخ ميلاده ونشأته.. أسرته وتركيبتها الاجتماعية.. تفكيره.. وبمن أو بماذا يتأثر... انتماؤه الفكري... انتماؤه الطبقي... آماله وطموحاته... قدراته الحقيقية ومداها... مواقفه في الأزمات... دوره في القوات المسلحة... دوره في الثورة... التغييرات التي طرأت على شخصيته بعد نجاح الثورة... إمكانياته بعد إتمام دوره... الأمل في المستقبل وما يرجى أو لا يرجى منه... الاستنتاج.

كان واضحا في سرده وتحليله، صادقا في التقييم، لم يدخل انطباعاته الشخصية في هذا التقييم بالنسبة للجميع بدون استثناء.

كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة ولم نحس بمرور الوقت وكأنها دقائق مرت سريعا.

تناولنا بعد ذلك طعام الغداء العادي والذي كان عبارة عن أرز وفاصوليا خضراء وقطع من اللحم ثم الفاكهة.

اضطرتني الظروف والأحداث والتكليفات التي توالت بعد هذا اللقاء إلى العودة إلى القاهرة ولم أحضر باقي الجلسات، كما أني لم أحضر اللقاء الذي تم بين جمال عبد الناصر وديالو تيللي وللأسف فإن هذه اللقاءات من اللقاءات النادرة التي لم تسجل وقد حاول السفير سامي الدروبي وأنا أن ندون تفاصيل ما دار في اللقاءات بعد رحيل جمال عبد الناصر لكن الأحداث والتطورات حالت دون إتمام هذه المهمة ودخلت أنا السجن ورحل الصديق سامي الدروبي إلى جوار ربه، وقد حاولت وما زلت أحاول مع .

ترقبّوا الجزء الثاني

شبكة ومنتديات نجوم القمر

المكتبة الوثائقية

http://www.n-gmr.com/vb